مغني اللبيب

عن كتب الأعاريب

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

حققه ، وفصّله ، وضبط غرائبه

محمد محيي الدين عبد الحميد
عفا الله تعالى عنه

وجميع حق الطبع محفوظ

الجزء الأول

يطلب من ناشره
بمكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده

بسم الله الرحمن الرّحيم

الحمد لله على سابغ نعمائه ، والشكر له سبحانه على وافر آلائه ، وصلاته وسلامه على صفوة الصّفوة من رسله وأنبيائه ، وعلى آله وصحبه وسائر أوليائه.

اللهم إنى أحمدك حمد المعترف بتقصيره وقصوره ، المقرّ بخطاياه وذنوبه ، المؤمّل فى واسع رحمتك وعظيم فضلك ، أن تشمله بعفوك ، وتسبل عليه جميل سترك ؛ فإنك . يا ربّ . أنعمت متفضّلا ، وتطوّلت مبتدئا ، ولن يخيب راجيك ، ولن يردّ سائلك.

وبعد ، فإنى مند أكثر من عشرين عاما أنشأت شرحا على كتاب «مغنى اللبيب ، عن كتب الأعاريب» أوعب كتب العلّامة أبى محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصارى ، المصرى ، وكنت قد تنوّقت فى هذا الشرح على قدر ما يستحقه الأصل من العناية وبذل الوسع ، وكنت أعود إليه بين الحين والحين فأزيد فيه ما يجدّلى من البحث ، حتى أوفيت على الغاية ، وبلغت من ذلك ما تمنيت. ولكنى لم أظفر إلى يوم الناس هذا بناشر يقوم بإظهاره لقراء العربية ؛ إذ كان الناشرون لهذا النوع من المؤلفات إنما يقدمون على نشر ما يعتقدون أنهم رابحون من ورائه الربح الجزيل ؛ فهم يقدرون ويقدرون ويقدرون ثم يقدمون أو يحجمون وقد كان من نصيب هذا الكتاب أن يحجم من عرفت من الناشرين عن الإنفاق عليه ، رغم تهافت كثرتهم على مؤلّفاتى ، وليس فيه من عيب عندهم إلا أنه كتاب كبير الحجم ، وقرّاؤه فى طبعات شروحه القديمة قلة لا نسدّ نهمهم ، ولا تغنى عندهم ، ومن آيات ذلك أنى عرضت على ثلاثة من الناشرين الواحد بعد الآخر التوفّر على نشر هذا الكتاب ، وكان أحدهم يوافق رضىّ النفس منشرح الصّدر ، حتى إذا علم أن الكتاب يقع فى أربع مجلدات ضخام أو سعنى عذرا.

ولقد رأيت أن أحتال لظهور هذا الكتاب ، فأظهر كتاب «مغنى اللبيب» أول الأمر مجرّدا عن شرحى عليه : فى مظهر يدعو إلى الرغبة فيه والإقبال عليه ، حتى إذا عرفه من لم يكن يعرفه ، وتطلّبه من ليست له به سابقة ، استطعت . إن كان فى الأجل بقية . أن أخرجه مرة أخرى مع الشرح.

فإلى إخوانى فى مشارق البلاد العربية ومغاربها الذين أحسنوا الظنّ بى فرغبوا فى أن أذيع هذا الشرح ، وما فتئوا يتقاضوننى أن أخرجه لهم ، أقدّم كتاب «مغنى اللبيب» فى مرأى يسرّ نواظرهم ، ويطمئن قلوبهم ، وأنا على موعدة معهم . إن شاء الله تعالى . أن أظهرهم على ما فى هذا الكتاب الجليل من محاسن ، وما بذله مؤلفه فيه من جهد ، وما أفرغ فى جمعه وتحقيقه من طاقة ، والله المسئول أن يحقق لى ولهم الامال ، وأن يجنّبنى وإياهم الخطأ والخطل والزّيغ ؛ إنه سبحانه أكرم مسئول ، وهو حسبى وإياهم ونعم الوكيل

كتبه المعتز بالله تعالى

محمد محيى الدين عبد الحميد

ترجمة ابن هشام

صاحب كتاب

«مغنى اللّبيب ، عن كتب الأعاريب»

هو الإمام الذى فاق أقرانه ، وشأى من تقدّمه ، وأعيا من يأتى بعده ، الذى لا يشقّ غباره في سعة الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل ، الصالح الورع ، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصارى ، المصرى.

ولد بالقاهرة ، فى ذى القعدة من عام ثمان وسبعمائة من الهجرة (سنة ١٣٠٩ من الميلاد).

لزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحّل ؛ وتلا على ابن السّرّاج ، وسمع على أبى حيّان ديوان زهير بن أبى سلمى المزنى ، ولم يلازمه ولا قرأ عليه غيره ، وحضر دروس التاج التّبريزى ، وقرأ على التاج الفاكهانى شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة ، وحدّث عن ابن جماعة بالشاطبية ، وتفقّه أول الأمر على مذهب الشافعى ، ثم تحنبل فحفظ مختصر الخرقى قبيل وفاته بخمس سنين.

تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ، وتصدّر لنفع الطالبين ، وانفرد بالفوائد الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البارع ، والاطلاع المفرط ، والاقتدار على التصرف فى الكلام ، وكانت له ملكه يتمكن بها من التعبير عن مقصوده بما يريد مسهبا وموجزا ، وكان ـ مع ذلك كله ـ متواضعا ، برّا ، دمث الخلق ، شديد الشفقة ، رقيق القلب.

قال عنه ابن خلدون : «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه» وقال عنه مرة أخرى : «إن ابن هشام على علم جم يشهد بعلو قدره فى صناعة النحو ، وكان ينحو فى طريقته منحاة أهل الموصل الذين اقتفوا أثر ابن جنّى واتّبعوا مصطلح تعليمه ، فأتى من ذلك بشىء عجيب دال على قوة ملكته واطلاعه».

ولابن هشام مصنفات كثيرة كلها نافع مفيد تلوح منه أمارات التحقيق وطول الباع ، وتطالعك من روحه علائم الإخلاص والرغبة عن الشهرة وذيوع الصيت ، ونحن نذكر لك من ذلك ما اطلعنا عليه أو بلغنا علمه مرتبا على حروف المعجم ، وندلك على مكان وجوده إن علمنا أنه موجود ، أو نذكر لك الذى حدّث به إن لم نعلم وجوده ، وهاكها :

(١) الإعراب عن قواعد الإعراب ، طبع فى الآستانة وفى مصر ، وشرحه الشيخ خالد الأزهرى ، وقد طبع هو وشرحه مرارا أيضا.

(٢) الألغاز ، وهو كتاب فى مسائل نحوية ، صنفه لخزانة السلطان الملك الكامل ، طبع فى مصر.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، طبع مرارا ، وشرحه الشيخ خالد ، ولنا عليه ثلاثة شروح : أحدها وجيز وقد طبع مرارا ، وثانيها بسيط لا يزال رهين القماطر ، وثالثها وسيط ، مطبوع فى ثلاثة أجزاء

(٤) التذكرة ، ذكر السيوطى أنه كتاب فى خمسة عشر مجلدا ، ولم نطلع على شىء منه

(٥) التحصيل والتفصيل ، لكتاب التذييل والتكميل ، ذكر السيوطى أنه عدة مجلدات.

(٦) الجامع الصغير ، ذكره السيوطى ، ويوجد فى مكتبة باريس.

(٧) الجامع الكبير ، ذكره السيوطى.

(٨) رسالة فى انتصاب «لغة» و «فضلا» وإعراب «خلافا» و «أيضا» و «هلم جرا» ونحو ذلك ، وهى موجودة في دار الكتب المصرية وفى مكتبى برلين وليدن ، وهى برمتها فى كتاب «الأشباه والنظائر النحوية» للسيوطى.

(٩) رسالة فى استعمال المنادى فى تسع آيات من القرآن الكريم ، موجودة فى مكتبة برلين.

(١٠) رفع الخصاصة ، عن قرّاء الخلاصة ، ذكره السيوطى ، وذكر أنه أربع مجلدات.

(١١) الروضة الأدبية ، فى شواهد علوم العربية ، يوجد بمكتبة برلين ، وهو شرح شواهد كتاب اللمع لابن جنّى.

(١٢) شذور الذهب ، فى معرفة كلام العرب ، طبع مرارا.

(١٣) شرح البردة ، ذكره السيوطى ، ولعله شرح «بانت سعاد» الآتى.

(١٤) شرح شذور الذهب المتقدم ، طبع مرارا ، ولنا عليه شرح طبع مرارا أيضا.

(١٥) شرح الشواهد الصغرى ، ذكره السيوطى ، ولا ندرى أهو الروضة الأدبية السابق ذكره ، أم هو كتاب آخر؟

(١٦) شرح الشواهد الكبرى ، ذكره السيوطى أيضا ، ولا ندرى حقيقة حاله.

(١٧) شرح قصيدة «بانت سعاد» طبع مرارا.

(١٨) شرح القصيدة اللغزية فى المسائل النحوية ، يوجد فى مكتبة ليدن.

(١٩) شرح قطر الندى ، وبل الصّدى ، الآتى ذكره ، طبع مرارا ، ولنا عليه شرح طبع مرارا أيضا.

(٢٠) شرح اللمعة لأبي حيان ، ذكره السيوطي.

(٢١) عمدة الطالب ، فى تحقيق صرف ابن الحاجب ، ذكره السيوطى ، وذكر أنه فى مجلدين.

(٢٢) فوح الشذا ، فى مسألة كذا ، وهو شرح لكتاب «الشذا ، فى مسألة كذا» تصنيف أبى حيان ، يوجد فى ضمن كتاب «الأشباه والنظائر النحوية» للسيوطى.

(٢٣) قطر الندى وبل الصدى ، طبع مرارا ، ولنا عليه شرح مطبوع.

(٢٤) القواعد الصغرى ، ذكره السيوطى.

(٢٥) القواعد الكبرى ، ذكره السيوطى.

(٢٦) مختصر الانتصاف من الكشاف ، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنيّر فى الرد على آراء المعتزلة التى ذكرها الزمخشرى فى تفسير الكشاف ، واسم كتاب ابن المنيّر «الانتصاف من الكشاف» وكتاب ابن هشام يوجد فى مكتبة برلين.

(٢٧) المسائل السفرية فى النحو ، ذكره السيوطى.

(٢٨) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، طبع فى طهران والقاهرة مرارا ، وعليه شروح كثيرة ، طبع منها عدد واف ، من ذلك شرح للدمامينى وآخر للشمنى ، وحاشية للأمير وأخرى للدسوقى ، ولنا عليه شرح مسهب ، نسأل الله أن يوفق إلى طبعه ، ومغنى اللبيب هذا هو الذى أقدمه اليوم فى هذا الثوب القشيب.

(٢٩) موقد الأذهان وموقظ الوسنان ، تعرّض فيه لكثير من مشكلات النحو ، يوجد فى دار الكتب المصرية وفى مكتبتى برلين وباريس.

وتوفى ﵀ تعالى فى ليلة الجمعة . وقيل : ليلة الخميس . الخامس من ذى القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة (سنة ١٣٦٠ من الميلاد)

﵀ رحمة واسعة وأسبغ على جدثه حلل الرضوان.

بسم الله الرحمن الرحيم

قال سيدنا ومولانا الشيخ الإمام العالم العلّامة جمال الدين رحلة الطّالبين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام ، الأنصارى ، قدس الله روحه ، ونوّر ضريحه [1]

أما بعد حمد الله على إفضاله ، والصلاة والسّلام على سيدنا محمد وعلى آله ، فإنّ أولى ما تقترحه القرائح ، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح ، ما يتبسر به فهم كتاب الله المنزل ، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل ، فإنهما الوسيلة إلى السعادة الأبدية ، والذّريعة إلى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية ، وأصل ذلك علم الإعراب ، الهادى إلى صوب الصواب ، وقد كنت فى عام تسعة وأربعين وسبعمائة أنشأت بمكة زادها الله شرفا كتابا فى ذلك ، منوّرا من أرجاء قواعده كلّ خالك ، ثم إننى أصبت به وبغيره فى منصرفى إلى مصر ، ولما منّ الله [تعالى] علىّ فى عام ستة وخمسين بمعاودة حرم الله ، والمجاورة فى خير بلاد الله ، شمّرت عن ساعد الاجتهاد ثانيا ، واستأنفت العمل لا كسلا ولا متوانيا ، ووضعت هذا التصنيف ، على أحسن إحكام وترصيف ، وتتبّعت فيه مقفلات مسائل الإعراب فافتتحتها ، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقّحتها ، وأغلاطا وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها.

فدونك كتابا تشدّ الرّحال فيما دونه ، وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه ، إذ كان الوضع فى هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله ، ولم ينسج ناسج على منواله

ومما حثّنى على وضعه أننى لما أنشأت فى معناه المقدمة الصغرى المسماة بـ «الإعراب عن قواعد الإعراب» حسن وقعها عند أولى الألباب ، وسار نفعها فى جماعة الطلاب مع أن الذى أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادّخرته عنها كشذرة من عقد نحر ، بل

---

(١) تختلف النسخ فى هذه التقدمة ، وظاهر أنها ليست من كلام المؤلف

كقطرة من قطرات بحر ، وها أنا بائح بما أسررته ، مفيد لما قررته وحرّرته ، مقرّب فوائده للأفهام ، واضع فرائده على طرف الثّمام ؛ لينالها الطلاب بأدنى إلمام ، سائل من حسن خيمه ، وسلم من داء الحسد أديمه ، إذا عثر على شيء طغى به القلم ، أو زلّت به القدم ، أن يغتفر ذلك فى جنب ما قربت إليه من البعيد ، ورددت عليه من الشّريد ، وأرحته من التعب ، وصيّرت القاصى يناديه من كثب ، وأن يحضر قلبه أن الجواد قد يكبو ، وأن الصارم قد ينبو ، وأن النار قد تخبو ، وأن الإنسان محلّ النسيان ، وأن الحسنات يذهبن السيئات :

١ . ومن ذا الذى ترضى سجاياه كلّها؟! كفى المرء نبلا أن تعدّ معايبه

وينحصر فى ثمانية أبواب.

الباب الأول ، فى تفسير المفردات وذكر أحكامها.

الباب الثانى ، فى تفسير الجمل وذكر أقسامها وأحكامها.

الباب الثالث ، فى ذكر ما يتردّد بين المفردات والجمل ، وهو الظرف والجار والمجرور ؛ وذكر أحكامهما.

الباب الرابع ، فى ذكر أحكام يكثر دورها ، ويقبح بالمعرب جهلها.

الباب الخامس ، فى ذكر الأوجه التى يدخل على المعرب الخلل من جهتها.

الباب السادس ، فى التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها

الباب السابع ، فى كيفية الإعراب

الباب الثامن ، فى ذكر أمور كلية يتخرج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية

واعلم أننى تأمّلت كتب الإعراب فإذا السبب الذى اقتضى طولها ثلاثة أمور ؛

أحدها : كثرة التكرار ، فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية ، بل للكلام على الصور الجزئية.

فتراهم يتكلمون على التركيب المعين بكلام ، ثم حيث جاءت نظائره أعادوا

ذلك الكلام ، ألا ترى أنهم حيث مر بهم مثل الموصول فى قوله تعالى : ﴿هُدىً لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ ذكروا أن فيه ثلاثة أوجه ، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل فى قوله تعالى : ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ ذكروا فيه ثلاثة أوجه أيضا ، وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل فى قوله تعالى : ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ ذكروا فيه وجهين ، ويكررون ذكر الخلاف فيه إذا أعرب فصلا ، أله محل باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده أم لا محلّ له؟ والخلاف فى كون المرفوع فاعلا أو مبتدأ إذا وقع بعد إذا فى نحو ﴿إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ﴾ أو إن فى نحو ﴿وَإِنِ امْرَأَةٌ خافَتْ﴾ أو الظرف فى نحو ﴿أَفِي اللهِ شَكٌّ﴾ أو لو فى نحو ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ وفى كون أنّ وأن وصلتهما بعد حذف الجار فى نحو ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لا إِلهَ إِلَّا هُوَ﴾ ونحو ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقاتِلُوكُمْ﴾ فى موضع خفض بالجار المحذوف على حدّ قوله :

٢ . [إذا قيل أىّ النّاس شرّ قبيلة؟] أشارت كليب بالأكف الأصابع

[ص ٦٤٣]

أو نصب بالفعل [المذكور] على حد قوله :

٣ . [لدن بهزّ الكفّ يعسل متنه] فيه كما عسل الطريق الثعلب

[ص ٥٢٥ و ٥٧٦]

وكذلك يكررون الخلاف فى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض ، وعلى الضمير المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل ، وغير ذلك مما إذا استقصى أملّ القلم ، وأعقب السّأم ؛ فجمعت هذه المسائل ونحوها مقررة محررة فى الباب الرابع من هذا الكتاب ، فعليك بمراجعته ، فإنك تجد به كنزا واسعا تنفق منه ، ومنهلا سائغا ترده وتصدر عنه.

والأمر الثانى : إيراد ما لا يتعلق بالإعراب ، كالكلام فى اشتقاق اسم ، أهو من السّمة كما يقول الكوفيون أو من السّموّ كما يقول البصريون؟ والاحتجاج لكل من الفريقين ، وترجيح الراجح من القولين ، وكالكلام على ألفه ، لم حذفت

من البسملة خطّا؟ وعلى باء الجرولامه ، لم كسرتا لفظا؟ وكالكلام على ألف ذا الإشارية ، أزائدة هى كما يقول الكوفيون أم منقلبة عن ياء هى عين واللام ياء أخرى محذوفة كما يقول البصريون؟ والعجب من مكى بن أبى طالب إذ أورد مثل هذا فى كتابه الموضوع لبيان مشكل الإعراب مع أن هذا ليس من الإعراب فى شىء ، وبعضهم إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها وتصغيرها ، وتأنيثها وتذكيرها ، وما ورد [1] فيها من اللغات ، وما روى من القرآآت ، وإن لم ينبن على ذلك شيء من الإعراب.

والثالث : إعراب الواضحات ، كالمبتدأ وخبره والفاعل ونائبه ، والجار والمجرور ، والعاطف والمعطوف ، وأكثر الناس استقصاء لذلك الحوفى.

وقد تجنّبت هذين الأمرين وأتيت مكانهما بما يتبصر به الناظر ، ويتمرن به الخاطر ، من إيراد النظائر القرآنية ، والشواهد الشعرية ، وبعض ما اتفق فى المجالس النحوية.

ولما تم هذا التصنيف على الوجه الذى قصدته ، وتيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته ، سميته بـ «مغنى اللبيب ، عن كتب الأعاريب» وخطابى به لمن ابتدأ فى تعلم الإعراب ، ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب.

ومن الله تعالى أستمد الصواب ، والتوفيق إلى ما يحظينى لديه بجزيل الثواب ، وإياه أسأل أن يعصم القلم من الخطأ والخطل ، والفهم من الزيغ والزلل ؛ إنه أكرم مسئول ، وأعظم مأمول.

---

(١) فى نسخة «وما ذكر فيها من اللغات»

الباب الأول

فى تفسير المفردات ، وذكر أحكامها

وأعنى بالمفردات الحروف وما تضمّن معناها من الأسماء والظروف ؛ فإنها المحتاجة إلى ذلك ، وقد رتّبتها على حروف المعجم ؛ ليسهل تناولها ، وربما ذكرت أسماء غير تلك وأفعالا ؛ لمسيس الحاجة إلى شرحها.

(حرف الألف)

الألف المفردة . تأتى على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرفا ينادى به القريب ، كقوله :

٤ . أفاطم مهلا بعض هذا التّدلّل [وإن كنت قد أزمعت صرمى فاجملى]

ونقل ابن الخبّاز عن شيخه أنه للمتوسّط ، وأن الذى للقريب «يا» وهذا خرق لإجماعهم.

والثانى : أن تكون للاستفهام ، وحقيقته : طلب الفهم ، نحو «أزيد قائم» وقد أجيز الوجهان فى قراءة الحرميين ﴿أَمَّنْ هُوَ قانِتٌ آناءَ اللَّيْلِ﴾ وكون الهمزة فيه للنداء هو قول الفراء ، ويبعده أنه ليس فى التنزيل نداء بغير «يا» ويقربه سلامته من دعوى المجاز ؛ إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته ، ومن دعوى كثرة الحذف ؛ إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام : أمن هو قانت خير أم هذا الكافر ، أى المخاطب بقوله تعالى : ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلاً﴾ فحذف شيئان : معادل الهمزة والخبر ، ونظيره فى حذف المعادل قول أبى ذؤيب الهذلى :

٥ . دعانى إليها القلب ؛ إنّى لأمره سميع ، فما أدرى أرشد طلابها

[ص ٤٣ و ٦٢٨]

تقديره : أم غىّ ، ونظيره فى مجىء الخبر كلمة «خير» واقعة قبل أم ﴿أَفَمَنْ يُلْقى

﴿فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِي آمِناً يَوْمَ الْقِيامَةِ﴾ ولك أن تقول : لا حاجة إلى تقدير معادل فى البيت ؛ لصحة قولك : ما أدرى هل طلابها رشد ، وامتناع أن يؤتى لهل بمعادل ، وكذلك لا حاجة فى الآية إلى تقدير معادل ؛ لصحة تقدير الخبر بقولك : كمن ليس كذلك ، وقد قالوا فى قوله تعالى : ﴿أَفَمَنْ هُوَ قائِمٌ عَلى كُلِّ نَفْسٍ بِما كَسَبَتْ﴾ : إن التقدير : كمن ليس كذلك ، أو لم يوحّدوه ، ويكون ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكاءَ﴾ معطوفا على الخبر على التقدير الثانى ، وقالوا : التقدير فى قوله تعالى : ﴿أَفَمَنْ يَتَّقِي بِوَجْهِهِ سُوءَ الْعَذابِ يَوْمَ الْقِيامَةِ﴾ أى كمن ينعّم فى الجنة ، وفى قوله تعالى : ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَناً﴾ أى كمن هداه الله ؛ بدليل ﴿فَإِنَّ اللهَ يُضِلُّ مَنْ يَشاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشاءُ﴾ أو التقدير : ذهبت نفسك عليهم حسرة ، بدليل قوله تعالى : ﴿فَلا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَراتٍ﴾ وجاء فى التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدأ ، على العكس مما نحن فيه ، وهو قوله تعالى : ﴿كَمَنْ هُوَ خالِدٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا ماءً حَمِيماً﴾ أى أمن هو خالد فى الجنة يسقى من هذه الأنهار كمن هو خالد فى النار ، وجاءا مصرحا بهما على الأصل فى قوله تعالى : ﴿أَوَمَنْ كانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْناهُ وَجَعَلْنا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُماتِ لَيْسَ بِخارِجٍ مِنْها﴾ ﴿أَفَمَنْ كانَ عَلى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ﴾.

والألف أصل أدوات الاستفهام ، ولهذا خصت بأحكام :

أحدها : جواز حذفها ، سواء تقدمت على «أم» كقول عمر بن أبى ربيعة :

٦ . بدالى منها معصم حين جمّرت وكفّ خضيب زيّنت ببنان

فو الله ما أدرى وإن كنت داريا بسبع رميت الجمر أم بثمان؟

أراد أبسبع ، أم لم تتقدّمها كقول الكميت :

٧ . طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ولا لعبا منّى وذو الشّيب يلعب

أراد أو ذو الشيب يلعب؟ واختلف فى قول عمر بن أبى ربيعة :

٨ . ثمّ قالوا : تحبّها؟ قلت : بهرا عدد الرّمل والحصى والتّراب

فقيل : أراد أتحبها ، وقيل : إنه خبر ، أى أنت تحبها ، ومعنى «قلت بهرا» قلت أحبها حبا بهرنى بهرا ، أى غلبنى غلبة ، وقيل : معناه عجبا ، وقال المتنبى :

٩ . أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا والبين جار على ضعفى وما عدلا

وأحيا : فعل مضارع ، والأصل أأحيا ، فحذفت همزة الاستفهام ، والواو للحال ، والمعنى التعجب من حياته ، يقول : كيف أحيا وأقلّ شىء قاسيته قد قتل غيرى ، والأخفش يقيس ذلك فى الاختيار عند أمن اللبس ، وحمل عليه قوله تعالى : ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّها عَلَيَّ﴾ وقوله تعالى : ﴿هذا رَبِّي﴾ فى المواضع الثلاثة ، والمحققون على أنه خبر ، وأنّ مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه بأنه مبطل ؛ فيحكى كلامه ثم يكرّ عليه بالإبطال بالحجة ، وقرأ ابن محيصن (سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم) وقال عليه الصلاة والسّلام لجبريل عليه السلام : «وإن زنى وإن سرق؟» فقال : «وإن زنى وإن سرق».

الثانى : أنها ترد لطلب التصور ، نحو «أزيد قائم أم عمرو» ولطلب التصديق ، نحو «أزيد قائم؟» وهل مختصّة بطلب التصديق ، نحو «هل قام زيد» وبقية الأدوات مختصّة بطلب التصوّر ، نحو «من جاءك؟ وما صنعت؟ وكم مالك؟ وأين بيتك؟ ومتى سفرك؟».

الثالث : أنها تدخل على الإثبات كما تقدم ، وعلى النفى نحو ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ ﴿أَوَلَمَّا أَصابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ﴾ وقوله :

١٠ . ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد إذا ألاقى الّذى لاقاه أمثالى؟ [ص ٦٩]

ذكره بعضهم ، وهو منتقض بأم ؛ فإنها تشاركها فى ذلك ، تقول : أقام زيد أم لم يقم؟.

الرابع : تمام التصدير ، بدليلين ، أحدهما : أنها لا تذكر بعد «أم» التى للاضراب كما يذكر غيرها ، لا تقول : أقام زيد أم أقعد ، وتقول : أم هل قعد ،

والثانى : أنها إذا كانت فى جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بثم قدّمت على العاطف تنبيها على أصالتها فى التصدير ، نحو ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا﴾ ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ ﴿أَثُمَّ إِذا ما وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾ وأخواتها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة ، نحو ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلى عَلَيْكُمْ؟﴾ ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ ﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾ ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفاسِقُونَ﴾ ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ﴾ ﴿فَما لَكُمْ فِي الْمُنافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ هذا مذهب سيبويه والجمهور ، وخالفهم جماعة أوّلهم الزمخشرى ، فزعموا أن الهمزة فى تلك المواضع فى محلها الأصلى ، وأن العطف على جملة مقدّرة بينها وبين العاطف ، فيقولون : التقدير فى ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً﴾ ﴿أَفَإِنْ ماتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ﴾ ﴿أَفَما نَحْنُ بِمَيِّتِينَ﴾ : أمكثوا فلم يسيروا فى الأرض ، أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحا ، أتؤمنون به فى حياته فإن مات أو قتل انقلبتم ، أنحن مخلّدون فما نحن بميتين ، ويضعف قولهم ما فيه من التكلف ، وأنه غير مطرد [فى جميع المواضع] أما الأول فلدعوى حذف الجملة ، فإن قوبل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال : إنه أسهل منه ؛ لأن المتجوّز فيه على قولهم أقلّ لفظا ، مع أن فى هذا التجوز تنبيها على أصالة شىء فى شىء ، أى أصالة الهمزة فى التصدير ، وأما الثانى فلأنه غير ممكن فى نحو ﴿أَفَمَنْ هُوَ قائِمٌ عَلى كُلِّ نَفْسٍ بِما كَسَبَتْ﴾ وقد جزم الزمخشرىّ فى مواضع بما يقوله الجماعة ، منها قوله فى ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرى﴾ : إنّه عطف على ﴿فَأَخَذْناهُمْ بَغْتَةً﴾ وقوله فى ﴿أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ أَوَآباؤُنَا﴾ فيمن قرأ بفتح الواو : إن ﴿آباؤُنا﴾ عطف على الضمير فى ﴿مَبْعُوثُونَ﴾ وإنه اكتفى بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام ، وجوّز الوجهين فى موضع ، فقال فى قوله تعالى : ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللهِ يَبْغُونَ﴾ دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ، ثم توسّطت الهمزة بينهما ، ويجوز أن يعطف على محذوف تقديره : أيتولّون فغير دين الله يبغون.

فصل

قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقى ، فترد لثمانية معان :

أحدها : التّسوية ، وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة «سواء» بخصوصها ، وليس كذلك ، بل كما تقع بعدها تقع بعد «ما أبالى» و «ما أدرى» و «ليت شعرى» ونحوهن ، والضابط : أنّها الهمزة الداخلة على جملة يصحّ حلول المصدر محلها ، نحو ﴿سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ ونحو «ما أبالى أقمت أم قعدت» ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما أبالى بقيامك وعدمه.

والثانى : الإنكار الإبطالى ، وهذه تقتضى أن ما بعدها غير واقع ، وأن مدّعيه كاذب ، نحو ﴿أَفَأَصْفاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلائِكَةِ إِناثاً﴾ ﴿فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَناتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾ ﴿أَفَسِحْرٌ هذا﴾ ﴿أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ﴾ ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً﴾ ﴿أَفَعَيِينا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾ ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفى ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيا ؛ لأن نفى النفى إثبات ، ومنه ﴿أَلَيْسَ اللهُ بِكافٍ عَبْدَهُ﴾ أى الله كاف عبده ، ولهذا عطف ﴿وَوَضَعْنا﴾ على ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ لما كان معناه شرحنا ، ومثله ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوى ، وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدى﴾ ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ، وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْراً أَبابِيلَ﴾ ولهذا أيضا كان قول جرير فى عبد الملك :

١١ . ألستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح

مدحا ، بل قيل : إنه أمدح بيت قالت العرب ، ولو كان على الاستفهام الحقيقى لم يكن مدحا ألبتة.

والثالث : الإنكار التوبيخى ؛ فيقتضى أن ما بعدها واقع ، وأن فاعله ملوم ،

نحو ﴿أَتَعْبُدُونَ ما تَنْحِتُونَ﴾ ﴿أَغَيْرَ اللهِ تَدْعُونَ﴾ ﴿أَإِفْكاً آلِهَةً دُونَ اللهِ تُرِيدُونَ﴾ ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرانَ﴾ ﴿أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتاناً﴾ وقول العجّاج :

١٢ . أطربـــا وأنـــت قنّســـرىّ والـــدّهر بالإنســـان دوّارىّ؟ [ص ٦٨١]

أى أتطرب وأنت شيخ كبير؟.

والرابع : التقرير ، ومعناه حملك المخاطب على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرّ عنده ثبوته أو نفيه ، ويجب أن يليها الشىء الذى تقرره به ، تقول فى التقرير بالفعل : أضربت زيدا؟ وبالفاعل : أأنت ضربت زيدا ، وبالمفعول : أزيدا ضربت ، كما يجب ذلك فى المستفهم عنه ، وقوله تعالى : ﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هذا﴾ محتمل لإرادة الاستفهام الحقيقى ، بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل ، ولإرادة التقرير ، بأن يكونوا قد علموا ، ولا يكون استفهاما عن الفعل ولا تقريرا به ؛ لأن الهمزة لم تدخل عليه ، ولأنه عليه الصلاة والسّلام قد أجابهم بالفاعل بقوله : ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هذا﴾.

فإن قلت : ما وجه حمل الزمخشرى الهمزة فى قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ على التقرير؟.

قلت : قد اعتذر عنه بأن مراده التقرير بما بعد النفى ، لا التقرير بالنفى ، والأولى أن تحمل الآية على الإنكار التوبيخى أو الإبطالى ، أى ألم تعلم أيها المنكر للنسخ.

والخامس : التّهكّم ، نحو ﴿أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ ما يَعْبُدُ آباؤُنا﴾.

والسادس : الأمر ، نحو ﴿أَأَسْلَمْتُمْ﴾ أى أسلموا.

والسابع : التعجب ، نحو ﴿أَلَمْ تَرَ إِلى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾.

والثامن : الاستبطاء ، نحو ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾.

وذكر بعضهم معانى أخر لا صحة لها.

تنبيه . قد تقع الهمزة فعلا ، وذلك أنهم يقولون «وأى» بمعنى وعد ، ومضارعه يئى بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة ، كما تقول : وفى يفى ، ووفى يفى ، والأمر منه إه ، بحذف اللام [للأمر] وبالهاء للسكت فى الوقف ، وعلى ذلك يتخرج اللّغز المشهور ، وهو قوله :

١٣ . إنّ هنـــد المليحـــة الحســـناء وأى مـــن أضـــمرت لخـــلّ وفـــاء

فإنه يقال : كيف رفع اسم إنّ وصفته الأولى؟ والجواب : أن الهمزة فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والأصل إينّ بهمزة مكسورة ، وياء ساكنة للمخاطبة ، ونون مشددة للتوكيد ، ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة كما فى قوله :

١٤ . لتقـرعنّ علـىّ السّـنّ مـن نـدم إذا تـذكّرت يومـا بعـض أخلاقـى

وهند : منادى مثل ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هذا﴾ والمليحة : نعت لها على اللفظ كقوله :

١٥ . *يا حكم الوارث عن عبد الملك*

والحسناء : إما نعت لها على الموضع كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه :

١٦ . يعـود الفضـل منـك علـى قـريش وتفـرج عـنهم الكـرب الشّـدادا

فمـا كعـب بـن مامـة وابـن سـعدى بـأجود منـك يـا عمـر الجـوادا

وإما بتقدير أمدح ، وإما نعت لمفعول به محذوف ، أى عدى يا هند الخلّة الحسناء ، وعلى الوجهين الأولين فيكون إنما أمرها بإيقاع الوعد الوفى ، من غير أن يعين لها الموعود ، وقوله «وأى» مصدر نوعىّ منصوب بفعل الأمر ، والأصل وأيا مثل وأى من ، ومثله ﴿فَأَخَذْناهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُقْتَدِرٍ﴾ وقوله «أضمرت» بتاء التأنيث محمول على معنى من مثل «من كانت أمّك؟».

(آ) بالمد . حرف لنداء البعيد ، وهو مسموع ، لم يذكره سيبويه ، وذكره غيره.

(أيا) حرف كذلك ، وفى الصّحاح أنه حرف لنداء القريب والبعيد ، وليس كذلك ، قال الشاعر :

١٧ . أيــا جبلــى نعمــان بــالله خليّــا نســيم الصّــبا يخلــص إلى نســيمها

وقد تبدل همزتها هاء ، كقوله :

١٨ . فأصــاخ يرجــو أن يكــون حيــا ويقــول مــن فــرح : هيــا ربّــا

(أجل) بسكون اللام . حرف جواب مثل نعم ؛ فيكون تصديقا للمخبر ، وإعلاما للمستخبر ، ووعدا للطالب ؛ فتقع بعد نحو «قام زيد» ونحو «أقام زيد» ونحو «أضرب زيدا» وقيد المالقى الخبر بالمثبت ، والطلب بغير النهى ، وقيل : لا تجىء بعد الاستفهام ، وعن الأخفش هى بعد الخبر أحسن من نعم ونعم بعد الاستفهام أحسن منها ، وقيل : تختص بالخبر ، وهو قول الزمخشرى وابن مالك وجماعة ، وقال ابن خروف : أكثر ما تكون بعده.

(إذن) فيها مسائل :

الأولى : فى نوعها ، قال الجمهور : هى حرف ، وقيل : اسم ، والأصل فى «إذن أكرمك» إذا جئتنى أكرمك ، ثم حذفت الجملة ، وعوّض التنوين عنها ، وأضمرت أن ، وعلى القول الأول ؛ فالصحيح أنها بسيطة ، لا مركبة من إذ وأن ، وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة ، لا أن مضمرة بعدها.

المسألة الثانية : فى معناها ، قال سيبويه : معناها الجواب والجزاء ، فقال الشاوبين : فى كل موضع ، وقال أبو على الفارسى : «فى الأكثر ، وقد تتمحّض للجواب ؛ بدليل أنه يقال لك : أحبك ، فتقول : إذن أظنك صادقا ؛

إذ لا مجازاة هنا ضرورة».

والأكثر أن تكون جوابا لإن أو لو مقدرتين أو ظاهرتين ؛ فالأول كقوله :

١٩ . لـئن عـادلى عبـد العزيـز بمثلهـا وأمكنـنى منهـا إذا لا أقيلهـا

وقول الحماسى :

٢٠ . لـو كنـت مـن مـازن لم تستبح إبلـى بنو اللّقيطة من ذهل بن شيبانا [ص ٢٥٧]

إذا لقـام بنصـرى معشـر خشـن عنـد الحفيظـة إن ذو لوثـة لانـا

فقوله «إذا لقام بنصرى» بدل من «لم تستبح» وبدل الجواب جواب ، والثانى نحو أن يقـال : آتيـك ، فتقـول : «إذن أكرمـك» أى : إن أتيتـنى إذن أكرمـك ، وقـال الله تعـالى : ﴿مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وَما كانَ مَعَهُ مِنْ إِلهٍ ، إِذاً لَذَهَبَ كُلُّ إِلهٍ بِما خَلَقَ ، وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلى بَعْضٍ﴾ قال الفراء : حيث جاءت بعدها اللام فقبلها لو مقدرة ، إن لم تكن ظاهرة.

المسألة الثالثة : فى لفظها عند الوقف عليها ، والصحيح أن نونها تبدل ألفا ، تشبيها لها بتنوين المنصوب ، وقيل : يوقف بالنون ، لأنها كنون لن وإن ، روى عن المازنى والمبرد ، وينبنى على الخلاف فى الوقف عليها خلاف فى كتابتها ؛ فالجمهور يكتبونها بالألف ، وكذا رسمت فى المصاحف ، والمازنىّ والمبرد بالنون ، وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف ، وإلّا كتبت بالنون ؛ للفرق بينها وبين إذا ، وتبعه ابن خروف.

المسألة الرابعة : فى عملها ، وهو نصب المضارع ، بشرط تصديرها ، واستقباله ، واتصالهما أو انفصالهما بالقسم أو بلا النافية ، يقال : آتيك ، فتقول «إذن أكرمك» ولو قلت «أنا إذن» قلت «أكرمك» بالرفع ؛ لفوات التصدير ، فأما قوله :

٢١ . لا تتركـــنّى فـــيهم شـــطيرا إنّى إذا أهلـــــــــك أو أطـــــــــيرا

فمؤول على حذف خبر إنّ ، أى إنّى لا أقدر على ذلك ، ثم استأنف ما بعده ، ولو قلت «إذا يا عبد الله» قلت : «أكرمك» بالرفع ؛ للفصل بغير ما ذكرنا ، وأجاز ابن عصفور الفصل بالظرف ، وابن بابشاذ الفصل بالنداء وبالدعاء ، والكسائى وهشام الفصل بمعمول الفعل ، والأرجح حينئذ عند الكسائى النصب ، وعند هشام الرفع ، ولو قيل لك «أحبك» فقلت «إذن أظنك صادقا» رفعت ؛ لأنه حال.

تنبيه . قال جماعة من النحويين : إذا وقعت إذن بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان ، نحو ﴿وَإِذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلاً﴾ ﴿فَإِذاً لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً﴾ وقرىء شاذا بالنصب فيهما ، والتحقيق أنه إذا قيل : «إن تزرنى أزرك وإذن أحسن إليك» فإن قدّرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل إذن لوقوعها حشوا ، أو على الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف ، وقيل : يتعين النصب ؛ لأن ما بعدها مستأنف ، أو لأن المعطوف على الأول أول ومثل ذلك «زيد يقوم وإذن أحسن إليه» إن عطفت على الفعلية رفعت ، أو على الاسمية فالمذهبان.

(إن) المكسورة الخفيفة . ترد على أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون شرطية ، نحو ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ﴾ ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾ وقد تقترن بلا النافية فيظنّ من لا معرفة له أنها إلّا الاستثنائية ، نحو ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ﴾ ﴿إِلَّا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ﴾ ﴿وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخاسِرِينَ﴾ ﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ﴾ وقد بلغنى أن بعض من يدّعى الفضل سئل فى ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ فقال : ما هذا الاستثناء؟ أمتصل أم منقطع؟.

الثانى : أن تكون نافية ، وتدخل على الجملة الاسمية ، نحو ﴿إِنِ الْكافِرُونَ

﴿إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ ﴿إِنْ أُمَّهاتُهُمْ إِلَّا اللَّائِي وَلَدْنَهُمْ﴾ ومن ذلك ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ﴾ أى : وما أحد من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به ؛ فحذف المبتدأ ، وبقيت صفته ، ومثله ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وارِدُها﴾ وعلى الجملة الفعلية نحو ﴿إِنْ أَرَدْنا إِلَّا الْحُسْنى﴾ ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِناثاً﴾ ﴿وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلاً﴾ ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِباً﴾.

وقول بعضهم : لا تأتى إن النافية إلا وبعدها إلّا كهذه الآيات ، أو لما المشددة التى بمعناها كقراءة بعض السبعة ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْها حافِظٌ﴾ بتشديد الميم ، أى ما كل نفس إلا عليها حافظ ، مردود بقوله تعالى : ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطانٍ بِهذا﴾ ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ ما تُوعَدُونَ﴾ ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾

وخرّج جماعة على إن النافية قوله تعالى : ﴿إِنْ كُنَّا فاعِلِينَ﴾ ، ﴿قُلْ إِنْ كانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ﴾ وعلى هذا فالوقف هنا ، وقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيما إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ أى فى الذى ما مكناكم فيه ، وقيل : زائدة ، ويؤيد الأول ﴿مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ ما لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ﴾ وكأنه إنما عدل عن ما لئلا يتكرر فيثقل اللفظ ، قيل : ولهذا لما زادوا على ما الشرطية ما قلبوا ألف ما الأولى هاء فقالوا : مهما ، وقيل : بل هى فى الآية بمعنى قد ، وإنّ من ذلك ﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرى﴾ وقيل فى هذه الآية : إن التقدير وإن لم تنفع ، مثل ﴿سَرابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ أى والبرد ، وقيل : إنما قيل ذلك بعد أن عمّهم بالتذكير ولزمتهم الحجة ، وقيل : ظاهره الشرط ومعناه ذمّهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم ، كقولك : عظ الظالمين إن سمعوا منك ، تريد بذلك الاستبعاد ، لا الشرط.

وقد اجتمعت الشرطية والنافية فى قوله تعالى ﴿وَلَئِنْ زالَتا إِنْ أَمْسَكَهُما مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾ الأولى شرطية ، والثانية نافية ، جواب للقسم الذى اذنت به اللام الداخلة على الأولى ، وجواب الشرط محذوف وجوبا.

وإذا دخلت على الجملة الأسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء ، وأجاز الكسائى

والمبرد إعمالها عمل ليس ، وقرأ سعيد بن جبير ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبادٌ أَمْثالُكُمْ﴾ بنون مخففة مكسورة لالتقاء الساكنين ، ونصب عبادا وأمثالكم ، وسمع من أهل العالية «إن أحد خيرا من أحد إلّا بالعافية» و «إن ذلك نافعك ولا ضارّك» ومما يتخرج على الإهمال الذى هو لغة الأكثرين قول بعضهم : «إنّ قائم» وأصله إن أنا قائم ؛ فحذفت همزة أنا اعتباطا ، وأدغمت نون إن فى نونها ، وحذفت ألفها فى الوصل ، وسمع «إنّ قائما» على الإعمال ، وقول بعضهم نقلت حركة الهمزة إلى النون ثم أسقطت على القياس فى التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وأدغمت مردود ؛ لأن المحذوف لعلة كالثابت ، ولهذا تقول «هذا قاض» بالكسر لا بالرفع ؛ لأن حذف الياء لالتقاء الساكنين ؛ فهى مقدّرة الثبوت ، وحينئذ فيمتنع الإدغام ؛ لأن الهمزة فاصلة فى التقدير ، ومثل هذا البحث فى قوله تعالى : ﴿لكِنَّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾.

الثالث : أن تكون مخففة من الثقيلة ، فتدخل على الجملتين : فإن دخلت على الأسمية جاز إعمالها خلافا للكوفيين ، لنا قراءة الحرميين وأبى بكر ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ وحكاية سيبويه «إن عمرا لمنطلق» ويكثر إهمالها ، نحو ﴿وَإِنْ كُلُّ ذلِكَ لَمَّا مَتاعُ الْحَياةِ الدُّنْيا﴾ ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنا مُحْضَرُونَ﴾ وقراءة حفص ﴿إِنْ هذانِ لَساحِرانِ﴾ وكذا قرأ ابن كثير إلا أنه شدد نون هذان ، ومن ذلك ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْها حافِظٌ﴾ فى قراءة من خفف لما وإن دخلت على الفعل أهملت وجوبا ، والأكثر كون الفعل ماضيا ناسخا ، نحو ﴿وَإِنْ كانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ ﴿وَإِنْ كادُوا لَيَفْتِنُونَكَ﴾ ﴿وَإِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ﴾ ودونه أن يكون مضارعا ناسخا ، نحو ﴿وَإِنْ يَكادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾ ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكاذِبِينَ﴾ ويقاس على النوعين اتفاقا ، ودون هذا أن يكون ماضيا غير ناسخ ، نحو قوله :

١٢ . شلّت يمينك إن قتلت لمسلما جلّت عليك عقوبة المتعمّد

ولا يقاس عليه خلافا للأخفش ، أجاز «إن قام لأنا ، وإن قعد لأنت» ودون هذا أن يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم «إن يزينك لنفسك ، وإن يشينك لهيه» ولا يقاس عليه إجماعا ، وحيث وجدت إن وبعدها اللام المفتوحة كما فى هذه المسألة فاحكم عليها بأن أصلها التشديد ، وفى هذه اللام خلاف يأتى فى باب اللام ، إن شاء الله تعالى.

الرابع : أن تكون زائدة ، كقوله :

٢٣ . ما إن أتيت بشىء أنت تكرهه [إذن فلا رفعت سوطى إلىّ يدى]

وأكثر ما زيدت بعد «ما» النافية إذا دخلت على جملة فعلية كما فى البيت ، أو اسمية كقوله :

٢٤ . فما إن طبّنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا

وفى هذه الحالة تكفّ عمل «ما» الحجازية كما فى البيت ، وأما قوله :

٢٥ . بنى غدانة ما إن أنتم ذهبا ولا صريفا ولكن أنتم الخزف

فى رواية من نصب ذهبا وصريفا ، فخرج على أنها نافية مؤكدة لما.

وقد تزاد بعد ما الموصولة الأسمية كقوله :

٢٦ . يرجّى المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب [ص ٦٧٩]

وبعد ما المصدرية كقوله :

٢٧ . ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته على السّنّ خيرا لا يزال يزيد

[ص ٣٨ و ٣٠٤ و ٦٧٩]

وبعد ألا الاستفتاحية كقوله :

٢٨ . ألا إن سرى ليلى فبتّ كئيبا أحاذر أن تنأى النّوى بغضوبا

وقبل مدّة الإنكار ، سمع سيبويه رجلا يقال له : أتخرج إن أخصبت البادية؟ فقال : أأنا إنيه؟ منكرا أن يكون رأيه على خلاف ذلك ، وزعم ابن الحاجب أنها تزاد بعد لما الإيجابية ، وهو سهو ، وإنما تلك أن المفتوحة.

وزيد على هذه المعانى الأربعة معنيان آخران ؛ فزعم قطرب أنها قد تكون بمعنى قد كما مر فى ﴿إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرى﴾ وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ ، وجعلوا منه ﴿وَاتَّقُوا اللهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ ﴿لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرامَ إِنْ شاءَ اللهُ آمِنِينَ﴾ وقوله عليه الصلاة والسّلام «وإنّا إن شاء الله بكم لاحقون» ونحو ذلك مما الفعل فيه محقّق الوقوع ، وقوله :

٢٩ . أتغضب إن أذنا قتيبة حزّنا جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم؟

[ص ٣٥ و ٣٦]

قالوا : وليست شرطية ؛ لأن الشرط مستقبل ، وهذه القصة قد مضت.

وأجاب الجمهور عن قوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ بأنه شرط جىء به للتهييج والإلهاب ، كما تقول لابنك : إن كنت ابنى فلا تفعل كذا.

وعن آية المشيئة بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل ، أو بأن أصل ذلك الشرط ، ثم صار يذكر للتبرك ، أو أن المعنى لتدخلنّ جميعا إن شاء الله أن لا يموت منكم أحد قبل الدخول ، وهذا الجواب لا يدفع السؤال ، أو أن ذلك من كلام رسول الله ﷺ لأصحابه حين أخبرهم بالمنام ، فحكى ذلك لنا ، أو من كلام الملك الذى أخبره فى المنام.

وأما البيت فمحمول على وجهين :

أحدهما : أن يكون على إقامة السبب مقام المسبّب ، والأصل أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حزّ أذنى قتيبة ؛ إذ الافتخار بذلك يكون سببا للغضب ومسببا عن الحزّ.

الثانى : أن يكون على معنى التبين ، أى أتغضب إن تبيّن فى المستقبل أن أذنى قتيبة حزّتا فيما مضى ، كما قال الآخر :

٣٠ . إذا ما انتسبنا لم تلدنى لئيمة ولم تجدى من أن تقرّى به بدّا

أى يتبين أنى لم تلدنى لئيمة.

وقال الخليل والمبرد : الصواب «أن أذنا» بفتح الهمزة من أن ، أى لأن أذنا ، ثم هى عند الخليل أن الناصبة ، وعند المبرد أنها أن المخففة من النقيلة.

ويردّ قول الخليل أنّ أن الناصبة لا يليها الاسم على إضمار الفعل ، وإنما ذلك لإن المكسورة ، نحو ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ﴾.

وعلى الوجهين يتخرّج قول الآخر :

٣١ . إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن عارا عليك ، وربّ قتل عار [ص ١٣٤ و ٥٠٣]

أى إن يفتخروا بسبب قتلك ، أو إن يتبين أنهم قتلوك.

(أن) لمفتوحة الهمزة الساكنة النون . على وجهين : اسم ، وحرف.

والاسم على وجهين : ضمير المتكلم فى قول بعضهم «أن فعلت» بسكون النون ، والأكثرون على فتحها وصلا ، وعلى الإتيان بالألف وقفا ، وضمير المخاطب فى قولك «أنت ، وأنت ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتنّ» على قول الجمهور : إن الضمير هو أن والتاء حرف خطاب.

والحرف على أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع ، وتقع فى موضعين ؛ أحدهما : فى الابتداء ، فتكون فى موضع رفع نحو ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ ﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ ﴿وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ﴾ ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوى﴾ وزعم الزجاج أن منه ﴿أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾ أى خير لكم ؛ فحذف الخبر ، وقيل : التقدير مخافة أن تبروا ، وقيل فى ﴿فَاللهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ﴾ إن أحق خبر عما بعده ، والجملة خبر عن اسم الله سبحانه ، وفى ﴿وَاللهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ﴾ كذلك ؛ والظاهر فيهما أن الأصل أحقّ بكذا. والثانى : بعد لفظ دال

على معنى غير اليقين ؛ فتكون فى موضع رفع نحو ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾ ﴿وَعَسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً﴾ الآية ، ونحو «يعجبنى أن تفعل» ونصب نحو ﴿وَما كانَ هذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرى﴾ ﴿يَقُولُونَ نَخْشى أَنْ تُصِيبَنا دائِرَةٌ﴾ ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَها﴾ وخفض نحو ﴿أُوذِينا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنا﴾ ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ﴾ ومحتملة لهما نحو ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾ أصله فى أن يغفر لى ، ومثله ﴿أَنْ تَبَرُّوا﴾ إذا قدر فى أن تبروا أو لئلا تبروا ، وهل المحلّ بعد حذف الجار جر أو نصب؟ فيه خلاف ، وسيأتى ، وقيل : التقدير مخافة أن تبروا ، واختلف فى المحل من نحو «عسى زيد أن يقوم» فالمشهور أنه نصب على الخبرية ، وقيل : على المفعولية ، وإنّ معنى «عسيت أن تفعل» قاربت أن تفعل ، ونقل عن المبرد ، وقيل : نصب بإسقاط الجار أو بتضمين الفعل معنى قارب ، نقله ابن مالك عن سيبويه ، وإن المعنى دنوت من أن تفعل أو قاربت أن تفعل ، والتقدير الأول بعيد ، إذ لم يذكر هذا الجار فى وقت ، وقيل : رفع على البدل سدّ مسدّ الجزأين كما سدّ فى قراءة حمزة (ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم خير لأنفسهم) مسدّ المفعولين.

وأن هذه موصول حرفى ، وتوصل بالفعل المتصرف ، مضارعا كان كما مر ، أو ماضيا نحو ﴿لَوْ لا أَنْ مَنَّ اللهُ عَلَيْنا﴾ ﴿وَلَوْ لا أَنْ ثَبَّتْناكَ﴾ أو أمرا كحكاية سيبويه «كتبت إليه بأن قم». هذا هو الصحيح.

وقد اختلف من ذلك فى أمرين :

أحدهما : كون الموصولة بالماضى والأمر هى الموصولة بالمضارع ، والمخالف فى ذلك ابن طاهر ، زعم أنها غيرها ، بدليلين ؛ أحدهما : أن الداخلة على المضارع تخلّصه للاستقبال ، فلا تدخل على غيره كالسين وسوف ، والثانى : أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعهما بالنصب كما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد إن الشرطية ، ولا قائل به.

والجواب عن الأول أنه منتقض بنون التوكيد ؛ فإنها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الأمر باطراد واتفاق ، وبأدوات الشرط فإنها أيضا تخلّصه مع دخولها على الماضى باتفاق.

وعن الثانى أنه إنما حكم على موضع الماضى بالجزم بعد إن الشرطية لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال فى معناه فأثرت الجزم فى محلّه ، كما أنها لما أثرت التخليص إلى الاستقبال فى معنى المضارع أثرت النصب فى لفظه.

الأمر الثانى : كونها توصل بالأمر ، والمخالف فى ذلك أبو حيان ، زعم أنها لا توصل به ، وأن كل شىء سمع من ذلك فأن فيه تفسيرية ، واستدل بدليلين ؛ أحدهما : أنهما إذا قدّرا بالمصدر فات معنى الأمر ، الثانى : أنهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا ، لا يصح «أعجبنى أن قم» ولا «كرهت أن قم» كما يصح ذلك مع الماضى ومع المضارع.

والجواب عن الأول أن فوات معنى الأمرية فى الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضى والاستقبال فى الموصولة بالماضى والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ، ثم إنه يسلّم مصدرية أن المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها فى نحو ﴿**وَالْخامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْها**﴾ إذ لا يفهم الدعاء من المصدر إلا إذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا.

وعن الثانى أنه إنما امتنع ما ذكره لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء ، لا لما ذكر ، ثم ينبغى له أن لا يسلم مصدرية كى ، لأنها لا تقع فاعلا ولا مفعولا ، وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل.

ثم مما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه «كتبت إليه بأن قم» وأجاب عنها بأن الباء محتملة للزيادة مثلها فى قوله :

٣٢ . [هنّ الحرائر لا ربّات أخمرة سود المحاجر] لا يقرأن بالسّور

[ص ١٠٩ و ٦٧٥]

وهذا وهم فاحش ، لأن حروف الجر . زائدة كانت أو غير زائدة . لا تدخل إلا على الاسم أو ما فى تأويله.

تنبيه . ذكر بعض الكوفيين وأبو عبيدة أنّ بعضهم يجزم بأن ، ونقله اللّحيانى عن بعض بنى صباح من ضبة ، وأنشدوا عليه قوله :

٣٣ . إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا تعالوا إلى أن يأتنا الصّيد نحطب

وقوله :

٣٤ . أحاذر أن تعلم بها فتردّها فتتركها ثقلا علىّ كما هيا

وفى هذا نظر ، لأن عطف المنصوب عليه يدلّ على أنه مسكن للضرورة ، لا مجزوم.

وقد يرفع الفعل بعدها كقراءة ابن محيصن ﴿لِمَنْ أَرادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضاعَةَ﴾ ، وقول الشاعر :

٣٥ . أن تقرآن على أسماء ويحكما منّى السّلام وأن لا تشعرا أحدا

[ص ٦٩٧]

وزعم الكوفيون أنّ أن هذه هى المخففة من الثقيلة شذّ اتصالها بالفعل ، والصواب قول البصريين : إنها أن الناصبة أهملت حملا على «ما» أختها المصدرية ، وليس من ذلك قوله :

٣٦ . ولا تدفنّى فى الفلاة ؛ فإنّنى أخاف إذا مامتّ أن لا أذوقها

كما زعم بعضهم ، لأن الخوف هنا يقين ، فأن مخففة من الثقيلة.

الوجه الثانى : أن تكون مخففة من الثقيلة فتقع بعد فعل اليقين أو ما نزل منزلته نحو ﴿أَفَلا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾ ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾ ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ﴾ فيمن رفع تكون ، وقوله :

٣٧ . زعم الفرزدق أن سيقتل مربعا أبشر بطول سلامة يا مربع

وأن هذه ثلاثية الوضع ، وهى مصدرية أيضا ، وتنصب الاسم وترفع الخبر ، خلافا للكوفيين ، زعموا أنها لا تعمل شيئا ، وشرط اسمها أن يكون ضميرا محذوفا ؛ وربما ثبت كقوله :

٣٨ . فلو أنك فى يوم الرّخاء سألتنى طلاقك لم أبخل وأنت صديق

وهو مختص بالضرورة على الأصح ، وشرط خبرها أن يكون جملة ، ولا يجوز إفراده ، إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران ، وقد اجتمعا فى قوله :

٣٩ . بأنك ربيع وغيث مريع وأنك هناك تكون الثّمالا

الثالث : أن تكون مفسّرة بمنزلة أى ، نحو ﴿فَأَوْحَيْنا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ ﴿وَنُودُوا أَنْ تِلْكُمُ الْجَنَّةُ﴾ وتحتمل المصدرية بأن يقدّر قبلها حرف الجر ، فتكون فى الأول أن الثنائية لدخولها على الأمر ، وفى الثانية المخففة من الثقيلة لدخولها على الأسمية.

وعن الكوفيين إنكار أن التفسيرية البتّة ، وهو عندى متّجه ؛ لأنه إذا قيل «كتبت إليه أن قم» لم يكن تم نفس كتبت كما كان الذهب نفس المسجد فى قولك : هذا عسجد أى ذهب ؛ ولهذا لو جئت بأى مكان «أن» فى المثال لم تجده مقبولا فى الطبع.

ولها عند مثبتها شروط :

أحدها : أن تسبق بجملة ؛ فلذلك غلّط من جعل منها ﴿وَآخِرُ دَعْواهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾.

والثانى : أن تتأخّر عنها جملة ؛ فلا يجوز «ذكرت عسجدا أن ذهبا» بل يجب الإتيان بأى أو ترك حرف التفسير ، ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مثّلنا والاسمية نحو «كتبت إليه أن ما أنت وهذا».

والثالث : أن يكون فى الجملة السابقة معنى القول كما مر ، ومنه ﴿وَانْطَلَقَ

﴿الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا﴾ إذ ليس المراد بالانطلاق المشى ، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام ، كما أنه ليس المراد بالمشى المشى المتعارف ، بل الاستمرار على الشيء.

وزعم الزمخشرى أنّ التى فى قوله تعالى : ﴿أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبالِ بُيُوتاً﴾ مفسرة ، وردّه أبو عبد الله الرازى بأنّ قبله ﴿وَأَوْحى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ﴾ والوحى هنا إلهام باتفاق ، وليس فى الإلهام معنى القول ، قال : وإنما هى مصدرية ، أى باتخاذ الجبال بيوتا.

والرابع : أن لا يكون فى الجملة السابقة أحرف القول ؛ فلا يقال «قلت له أن أفعل» وفى شرح الجمل الصغير لابن عصفور أنها قد تكون مفسّرة بعد صريح القول ، وذكر الزمخشرى فى قوله تعالى ﴿ما قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا ما أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللهَ﴾ أنه يجوز أن تكون مفسرة للقول على تأويله بالأمر ، أى ما أمرتهم إلا بما أمرتنى به أن اعبدوا الله ، وهو حسن ، وعلى هذا فيقال فى هذا الضابط : أن لا يكون فيها حروف القول إلا والقول مؤوّل بغيره ، ولا يجوز فى الآية أن تكون مفسرة لأمرتنى ؛ لأنه لا يصح أن يكون ﴿اعْبُدُوا اللهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ مقولا لله تعالى ؛ فلا يصح أن يكون تفسيرا لأمره ؛ لأن المفسّر عين تفسيره ، ولا أن تكون مصدرية وهى وصلتها عطف بيان على الهاء فى به ، ولا بدلا من ما ، أما الأول فلأن عطف البيان فى الجوامد بمنزلة النعت فى المشتقات ، فكما أن الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان ، ووهم الزمخشرى فأجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة ، وممن نص عليها من المتأخرين أبو محمد بن السيّد وابن مالك ، والقياس معهما فى ذلك ، وأما الثانى فلأن العبادة لا يعمل فيها فعل القول ، نعم إن أوّل القول بالأمر كما فعل الزمخشرى فى وجه التفسيرية جاز ، ولكنه قد فاته هذا الوجه هنا فأطلق المنع.

فإن قيل : لعل امتناعه من إجازته لأن «أمر» لا يتعدّى بنفسه إلى الشيء المأمور به إلا قليلا ؛ فكذا ما أول به.

قلنا : هذا لازم له على توجيهه التفسيرية ؛ ويصح أن يقدّر بدلا من الهاء فى «به» ووهم الزمخشريّ فمنع ذلك ؛ ظنّا منه أن المبدل منه فى قوة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد ، والعائد موجود حسّا فلا مانع.

والخامس : أن لا يدخل عليها جار ؛ فلو قلت «كتبت إليه بأن أفعل» كانت مصدرية.

مسألة . إذا ولى أن الصالحة للتفسير مضارع معه لا نحو «أشرت إليه أن لا تفعل» جاز رفعه على تقدير لا نافية ، وجزمه على تقديرها ناهية ، وعليهما فأن مفسّرة ، ونصبه على تقدير لا نافية وأن مصدرية ، فإن فقدت «لا» أمتنع الجزم ، وجاز الرفع والنصب.

والوجه الرابع : أن تكون زائدة ، ولها أربعة مواضع :

أحدها . وهو الأكثر . أن تقع بعد لما التوقيتية نحو ﴿وَلَمَّا أَنْ جاءَتْ رُسُلُنا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ﴾.

والثانى : أن تقع بين لو وفعل القسم ، مذكورا كقوله :

٤٠ . فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشّرّ مظلم

أو متروكا كقوله :

٤١ . أما والله أن لو كنت حرّا وما بالحرّ أنت ولا العتيق

هذا قول سيبويه وغيره ، وفى مقرب ابن عصفور أنها فى ذلك حرف جىء به لربط الجواب بالقسم ، ويبعده أن الأكثر تركها ، والحروف الرابطة ليست كذلك

والثالث . وهو نادر . أن تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله :

٤٢ . ويوما توافينا بوجه مقسّم كأن ظبية تعطو إلى وارق السّلم

فى رواية من جر الظبية.

والرابع : بعد إذا ، كقوله :

٤٣ . فأمهلـــه حـــتّى إذا أن كأنّـــه معـــاطى يـــد فى لجّـــة المـــاء غـــامر [١]

وزعم الأخفش أنها تزاد فى غير ذلك ، وأنها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم ، وجعل منه ﴿وَما لَنا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللهِ﴾ ﴿وَما لَنا أَلَّا نُقاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ﴾ وقال غيره : هى فى ذلك مصدرية ، ثم قيل : ضمن ما لنا معنى ما منعنا ، وفيه نظر ؛ لأنه لم يثبت إعمال الجار والمجرور فى المفعول به ، ولأن الأصل أن لا تكون لا زائدة ، والصواب قول بعضهم : إن الأصل وما لنا فى أن لا نفعل كذا ، وإنما لم يجز للزائدة أن تعمل لعدم أختصاصها بالأفعال ؛ بدليل دخولها على احرف وهو لو وكأنّ فى البيتين [٢] ، وعلى الاسم وهو ظبية فى البيت السابق [٣] بخلاف حرف الجر الزائد ؛ فإنه كالحرف المعدّى فى الاختصاص بالاسم ؛ فلذلك عمل فيه.

مسألة ـ ولا معنى لأن الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد ، قال أبو حيان : وزعم الزمخشرى أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر ، فقال فى قوله تعالى ﴿وَلَمَّا أَنْ جاءَتْ رُسُلُنا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ﴾ : دخلت أن فى هذه القصة ولم تدخل فى قصة إبراهيم فى قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ جاءَتْ رُسُلُنا إِبْراهِيمَ بِالْبُشْرى قالُوا سَلاماً﴾ تنبيها وتأكيدا على أن الإساءة كانت تعقب المجىء ؛ فهى مؤكدة فى قصة لوط للاتصال واللزوم ، ولا كذلك فى قصة إبراهيم ؛ إذ ليس الجواب فيها كالأول ، وقال الشلوبين : لما كانت أن للسبب فى «جئت أن أعطى» أى للاعطاء أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المجىء وتعقبه ، وكذلك فى قولهم «أما والله أن لو فعلت لفعلت» أكدت أن ما بعد لو وهو السبب فى الجواب ، وهذا لذى ذكراه لا يعرفه كبراء النحويين ، انتهى.

والذى رأيته فى كلام الزمخشرى فى تفسير سورة العنكبوت ما نصه : أن صلة أكدت وجود الفعلين مرتبا أحدهما على الآخر فى وقتين متجاورين لا فاصل بينهما ،

---

(١) حقيقة القافية «غارف»

(٢) هما الشاهدان ٤١ و ٤٣

(٣) هو الشاهد رقم ٤٢

كأنها وجدا فى جزء واحد من الزمان ، كأنه قيل : لما أحسّ بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث ، انتهى. والرّيث : البطء ، وليس فى كلامه تعرض للفرق بين القصتين كما نقل عنه ، ولا كلامه مخالف لكلام النحويين ؛ لإطباقهم على أن الزائد يؤكد معنى ما جىء به لتوكيده ، ولما تفيد وقوع الفعل الثانى عقب الأول وترتبه عليه ، فالحرف الزائد يؤكد ذلك ، ثم إن قصة الخليل التى فيها ﴿قالُوا سَلاماً﴾ ليست فى السورة التى فيها ﴿سِيءَ بِهِمْ﴾ ، بل فى سورة هود ، وليس فيها لما ، ثم كيف يتخيل أن التحية تقع بعد المجىء ببطء؟ وإنما يحسن أعتقادنا تأخّر الجواب فى سورة العنكبوت إذ الجواب فيها ﴿قالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلِ هذِهِ الْقَرْيَةِ﴾ ثم إن التعبير بالإساءة لحن ؛ لأن الفعل ثلاثى كما نطق به التنزيل ، والصواب المساءة ، وهى عبارة الزمخشرى.

وأما ما نقله عن الشلوبين فمعترض من وجهين :

أحدهما : أن المفيد للتعليل فى مثاله إنما هو لام العلة المقدرة ، لا أن.

والثانى : أنّ أن فى المثال مصدرية ، والبحث فى الزائدة.

تنبيه . وقد ذكر لأن معان أربعة أخر :

أحدها. الشرطية كان المكسورة ، وإليه ذهب الكوفيون ، ويرجّحه عندى أمور

أحدها : توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد ، والأصل التوافق ، فقرى بالوجهين قوله تعالى ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْداهُما﴾ ﴿وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ﴾ ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً أَنْ كُنْتُمْ قَوْماً مُسْرِفِينَ﴾ وقد مضى أنه روى بالوجهين قوله :

أتغضب إن أذن قتيبة حزّتا [٢٩]

الثانى : مجىء الفاء بعدها كثيرا ، كقوله :

٤٤ . أبا خراشة أمّا أنت ذا نفر فإنّ قومى لم تأكلهم الضّبع

[ص ٥٩ ، ٤٣٧ ، ٦٩٤]

الثالث : عطفها على إن المكسورة فى قوله :

٤٥ . إمّـا أقمـت وأمّـا أنـت مـرتحلا فـالله يكـلأ مـا تـأتى ومـا تـذر

الرواية بكسر إن الأولى وفتح الثانية ؛ فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة ، وتعسّف ابن الحاجب فى توجيه ذلك ، فقال : لما كان معنى قولك «إن جئتنى أكرمتك» وقولك «أكرمك لإتيانك إياى» واحدا صحّ عطف التعليل على الشرط فى البيت ، ولذلك تقول «إن جئتنى وأحسنت إلى أكرمتك» ثم تقول «إن جئتنى ولإحسانك إلى أكرمتك» فتجعل الجواب لهما ، انتهى.

وما أظن أن العرب فاهت بذلك يوما ما.

المعنى الثانى : النفى كإن المكسورة أيضا ، قاله بعضهم فى قوله تعالى ﴿أَنْ يُؤْتى أَحَدٌ مِثْلَ ما أُوتِيتُمْ﴾ وقيل : إن المعنى ولا تؤمنوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتاب إلا لمن تبع دينكم ، وجملة القول اعتراض.

والثالث : معنى إذ كما تقدم عن بعضهم فى إن المكسورة ، وهذا قاله بعضهم فى ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ﴾ ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا﴾ وقوله :

أتغضب أن أذنا قتيبة حزّتا [٢٩]

والصواب أنها فى ذلك كله مصدرية ، وقبلها لام العلة مقدرة.

والرابع : أن تكون بمعنى لئلّا ، قيل به فى ﴿يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ وقوله :

٤٦ . نـزلتم منـزل الأضـياف منّـا فعجّلنـا القـرى أن تشـتمونا

والصواب أنها مصدرية ، والأصل كراهية أن تضلّوا ، ومخافة أن تشتمونا ، وهو قول البصريين. وقيل : هو على إضمار لام قبل أن ولا بعدها ، وفيه تعسف.

(إن) . المكسورة المشدّدة ، على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرف توكيد ، تنصب الاسم وترفع الخبر ، قيل : وقد تنصبهما فى لغة ، كقوله :

٤٧ . إذا اسودّ جنح اللّيل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ؛ إنّ حرّاسنا أسدا

وفى الحديث «إنّ قعر جهنّم سبعين خريفا» وقد خرّج البيت على الحالية وأنّ الخبر محذوف ، أى تلقاهم أسدا ، والحديث على أن القعر مصدر «قعرت البئر» إذا بلغت قعرها ، وسبعين ظرف ، أى إن بلوغ قعرها يكون فى سبعين عاما.

وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفا كقوله عليه الصلاة السّلام : «إنّ من أشدّ النّاس عذابا يوم القيامة المصوّرون» الأصل إنّه أى الشأن كما قال :

٤٨ . إنّ من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء [ص ٥٨٩]

وإنما لم تجعل «من» اسمها لأنها شرطية ، بدليل جزمها الفعلين ، والشرط له الصّدر ؛ فلا يعمل فيه ما قبله.

وتخريج الكسائى الحديث على زيادة من فى اسم إنّ يأباه غير الأخفش من البصريين ، لأن الكلام إيجاب ، والمجرور معرفة على الأصح ، والمعنى أيضا يأباه ، لأنهم ليسوا أشدّ عذابا من سائر الناس.

وتخفّف فتعمل قليلا ، وتهمل كثيرا ، وعن الكوفيين أنها لا تخفف ، وأنه إذا قيل «إن زيد لمنطلق» فإن نافية ، واللام بمعنى إلّا ، ويردّه أن منهم من يعملها مع التخفيف ، حكى سيبويه «إن عمرا لمنطلق» وقرأ الحرميان وأبو بكر ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾.

الثانى : أن تكون حرف جواب بمعنى نعم ، خلافا لأبى عبيدة ، استدلّ المثبتون بقوله :

٤٩ . ويقلـــن : شـــيب قـــد عـــلا ك ، وقد كبرت ، فقلت : إنّه [ص ٦٤٩]

وردّ بأنا لا نسلّم أن الهاء للسكت ، بل هى ضمير منصوب بها ، والخبر محذوف ، أى إنه كذلك ، والجيد الاستدلال بقول ابن الزّبير رضى الله عنه لمن قال له لعن الله ناقة حملتنى إليك «إنّ وراكبها» أى نعم ولعن راكبها ، إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعا.

وعن المبرد أنه حمل على ذلك قراءة من قرأ ﴿إِنْ هذانِ لَساحِرانِ﴾ واعترض بأمرين ، أحدهما : أن مجىء إنّ بمعنى نعم شاذ ، حتى قيل : إنه لم يثبت ، والثانى : أن اللام لا تدخل فى خبر المبتدأ ، وأجيب عن هذا بأنها لام زائدة ، وليست للابتداء ، أو بأنها داخلة على مبتدأ محذوف ، أى لهما ساحران ، أو بأنها دخلت بعد إنّ هذه لشبهها بإن المؤكدة لفظا كما قال :

ورجّ الفـــتى للخـــير مـــا إن رأيتـــه علـــى السّـــنّ خـــيرا لا يـــزال يزيـــد [٢٧]

فزاد «إن» بعد ما المصدرية لشبهها فى اللفظ بما النافية ، ويضعف الأول أن زيادة اللام فى الخبر خاصّة بالشعر ، والثانى أن الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافيين ، وقيل : اسم إنّ ضمير الشأن ، وهذا أيضا ضعيف ؛ لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف ، والمسموع من حذفه شاذ إلا في باب أنّ المفتوحة إذا خففت ، فاستسهلوه لوروده فى كلام بنى على التخفيف ، فحذف تبعا لحذف النون ، ولأنه لو ذكر لوجب التشديد ، إذ الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها ، ألا ترى أن من يقول لد ولم يك وو الله يقول لدنك ولم يكنه وبك لأفعلن ، ثم يرد إشكال دخول اللام ، وقيل : هذان اسمها ، ثم اختلف ؛ فقيل : جاءت على لغة بلحرث بن كعب فى إجراء المثنى بالألف دائما ، كقوله :

٥٠ . [إنّ أباهـــا وأبـــا أباهـــا] قـــد بلغـــا في المجـــد غايتاهـــا

[ص ١٢٢ ، ٢١٦]

واختار هذا الوجه ابن مالك ، وقيل : هذان مبنىّ لدلالته على [معنى] الإشارة ،

وإن قول الأكثرين «هذين» جرا ونصبا ليس إعرابا أيضا ، واختاره ابن الحاجب ، قلت : وعلى هذا فقراءة ﴿هذانِ﴾ أقيس ، إذ الأصل فى المبنى أن لا تختلف صيغه ، مع أن فيها مناسبة لألف ساحران ، وعكسه الياء فى ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هاتَيْنِ﴾ فهى هنا أرجح لمناسبة ياء ﴿ابْنَتَيَّ﴾ وقيل : لما اجتمعت ألف هذا وألف التثنية فى التقدير قدّر بعضهم سقوط ألف التثنية فلم تقبل ألف هذا التغيير.

تنبيه . تأتى «إنّ» فعلا ماضيا مسندا لجماعة المؤنث من الأين . وهو التّعب تقول «النساء إنّ» أى تعبن ، أو من آن بمعنى قرب ، أو مسندا لغيرهن على أنه من الأنين وعلى أنه مبنى للمفعول على لغة من قال فى ردّ وحبّ : ردّ وحبّ ، بالكسر تشبيها له بقيل وبيع ، والأصل مثلا «أنّ زيد يوم الخميس» ثم قيل «إنّ يوم الخميس» أو فعل أمر للواحد من الأنين ، أو لجماعة الإناث من الأين أو من آن بمعنى قرب ، أو للواحدة مؤكدا بالنون من وأى بمعنى وعد كقوله :

إن هند المليحة الحسناء [١٣]

وقد مر ، ومركبة من إن النافية وأنا كقول بعضهم «إنّ قائم» والأصل إن أنا قائم ، ففعل فيه ماضى شرحه [١].

فالأقسام إذن عشرة : هذه الثمانية ، والمؤكدة ، والجوابية.

تنبيه . فى الصحاح الأين الإعياء ، وقال أبو زيد : لا يبنى منه فعل ، وقد خولف فيه ، انتهى ، فعلى قول أبى زيد يسقط بعض الأقسام.

(أنّ) . المفتوحة المشددة النون ، على وجهين :

أحدهما : أنّ تكون حرف توكيد ، تنصب الاسم وترفع الخبر ، والأصح أنها فرع عن إن المكسورة ، ومن هنا صح للزمخشرى أن يدعى أن أنما بالفتح تفيد الحصر كإنما ، وقد اجتمعتا فى قوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّما يُوحى إِلَيَّ أَنَّما إِلهُكُمْ إِلهٌ واحِدٌ﴾ فالأولى لقصر الصفة [على الموصوف] ، والثانية بالعكس ، وقول أبى حيان «هذا شىء

---

(١) قد بينه واضحا فى ص ٢٤

انفرد به ، ولا يعرف القول بذلك إلا فى إنما بالكسر» مردود بما ذكرت وقوله «إن دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها أنه لم يوح إليه غير التوحيد» مردود أيضا بأنه حصر مقيد [1] ، إذ الخطاب مع المشركين ، فالمعنى ما أوحى إلىّ فى أمر الربوبية إلا التوحيد ، لا الإشراك ، ويسمى ذلك قصر قلب ، لقلب اعتقاد المخاطب ، وإلا فما الذى يقول هو فى نحو ﴿وَما مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾؟ فإنّ ما للنفى وإلا للحصر قطعا ، وليست صفته عليه الصلاة والسّلام منحصرة فى الرسالة ، ولكن لما استعظموا موته جعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم ، فجاء الحصر باعتبار ذلك ، ويسمى قصر إفراد.

والأصح أيضا أنها موصول حرفى مؤول مع معموليه بالمصدر ، فإن كان الخبر مشتقا فالمصدر المؤول به من لفظه ، فتقدير «بلغنى أنك تنطلق» أو «أنك منطلق» بلغنى الانطلاق ، ومنه «بلغنى أنك فى الدار» التقدير استقرارك فى الدار ، لأن الخبر فى الحقيقة هو المحذوف من استقر أو مستقر ، وإن كان جامدا قدّر بالكون نحو «بلغنى أن هذا زيد» تقديره بلغنى كونه زيدا ، لأن كل خبر جامد يصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون ، تقول «هذا زيد» وإن شئت «هذا كائن زيدا» إذ معناهما واحد ، وزعم السهيلى أن الذى يؤوّل بالمصدر إنما هو أن الناصبة للفعل لأنها أبدا مع الفعل المتصرف ، وأنّ المشددة إنما تؤول بالحديث ، قال : وهو قول سيبويه ، ويؤيده أن خبرها قد يكون اسما محضا نحو «علمت أن الليث الأسد» وهذا لا يشعر بالمصدر ، انتهى. وقد مضى أن هذا يقدر بالكون.

وتخفّف أنّ بالاتفاق ، فيبقى عملها على الوجه الذى تقدم [شرحه] فى أن الخفيفة [2].

الثانى : أن تكون لغة فى لعلّ كقول بعضهم «ائت السّوق أنّك تشترى لنا شيئا» وقراءة من قرأ ﴿وَما يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إِذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ وفيها بحث سيأتى فى باب اللام.

---

(١) يريد أنه قصر إضافى.

(٢) انظر ص ٣٠ السابقة

(أم) . على أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون متصلة ، وهي منحصرة فى نوعين ، وذلك لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية نحو ﴿سَواءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ ﴿سَواءٌ عَلَيْنا أَجَزِعْنا أَمْ صَبَرْنا﴾ وليس منه قول زهير :

٥١ . وما أدرى وسوف إخال أدرى أقوم آل حصن أم نساء

[ص ١٣٩ ، ٣٩٣ ، ٣٩٨]

لما سيأتى ، أو تتقدم عليها همزة يطلب بها وبأم التعيين نحو «أزيد فى الدار أم عمرو» وإنما سميت فى النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضا معادلة ؛ لمعادلتها للهمزة فى إفادة التسوية فى النوع الأول والاستفهام فى النوع الثانى.

ويفترق النوعان من أربعة أوجه :

أولها وثانيها : أنّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحقّ جوابا ؛ لأن المعنى معها ليس على الاستفهام ، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر ، وليست تلك كذلك ؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته.

والثالث والرابع : أنّ الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلا فى تأويل المفردين ، وتكونان فعليتين كما تقدم ، واسميتين كقوله :

٥٢ . ولست أبالى بعد فقدى مالكا أموتى ناء أم هو الآن وقع

ومختلفتين نحو ﴿سَواءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صامِتُونَ﴾ وأم الأخرى تقع بين المفردين ، وذلك هو الغالب فيها ، نحو ﴿أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمِ السَّماءُ﴾ وبين جملتين ليستا فى تأويل المفردين وتكونان أيضا فعليتين كقوله :

٥٣ . فقمت للطيف مرتاعا فأرّقنى فقلت : أهى سرت أم عادنى حلم

[ص ٣٧٨]

وذلك على الأرجح فى «هى» من أنها فاعل بمحذوف يفسره سرت ، واسميتين كقوله :

٥٤ . لعمرك ما أدرى ، وإن كنت داريا ، شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر

الأصل «أشعيث» بالهمز فى أوله والتنوين فى آخره ، فحذفهما للضرورة ، والمعنى : ما أدرى أىّ النّسبين هو الصحيح ، ومثله بيت زهير السابق [1].

والذى غلّط ابن الشّجرى حتى جعله من النوع الأول توهّمه أن معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتّة ، لمنافاته لفعل الدّراية.

وجوابه أن معنى قولك «علمت أزيد قائم» علمت جواب أزيد قائم ، وكذلك «ما علمت».

وبين لمختلفتين ، نحو ﴿أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخالِقُونَ﴾ وذلك أيضا على الأرجح من كون «أنتم» فاعلا.

مسألة . أم المتصلة التى تستحق الجواب إنما تجاب بالتعيين ، لأنها سؤال عنه ، فإذا قيل «أزيد عندك أم عمرو» قيل فى الجواب : زيد ، أو قيل : عمرو ، ولا يقال «لا» ولا «نعم».

فإن قلت : فقد قال ذو الرّمّة :

٥٥ . كقول عجوز مدرجى متروّحا على بابها من عند أهلى وغاديا :

أذو زوجة بالمصر ، أم ذو خصومة أراك لها بالبصرة العام ثاويا؟

فقلت لها : لا ، إنّ أهلى جيرة لأكثبة الدّهنا جميعا ومالیا

وما كنت مذ أبصرتنى فى خصومة أراجع فيها . يا ابنة القوم . قاضيا

---

(١) هو الشاهد رقم ٥١

قلت : ليس قوله «لا» جوابا لسؤالها ، بل رد لما توهمته من وقوع أحد الأمرين : كونه ذا زوجة ، وكونه ذا خصومة ، ولهذا لم يكتف بقوله «لا» ، إذ كان ردّ ما لم تلفظ به إنما يكون بالكلام التامّ ، فلهذا قال : «إن أهلى جيرة . البيت» و «وما كنت مذ أبصرتنى . البيت».

مسألة . إذا عطفت بعد الهمزة بأو ، فإن كانت همزة التسوية لم تجز قياسا ، وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا «سواء كان كذا أو كذا» وهو نظير قولهم «يجب أقلّ الأمرين من كذا أو كذا» والصواب العطف فى الأول بأم ، وفى الثانى بالواو ، وفى الصحاح «تقول : سواء علىّ قمت أو قعدت» انتهى. ولم يذكر غير ذلك ، وهو سهو ، وفى كامل الهذلى أن ابن محيصن قرأ من طريق الزعفرانى (سواء عليهم أنذرتهم أولم تنذرهم) وهذا من الشذوذ بمكان ، وإن كانت همزة الاستفهام جاز قياسا ، وكان الجواب بنعم أو بلا ، وذلك أنه إذا قيل «أزيد عندك أو عمرو» فالمعنى أأحدهما عندك أم لا ، فإن أجبت بالتعيين صح ، لأنه جواب وزيادة ، ويقال «ألحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفيّة؟» فتعطف الأول بأو ، والثانى بأم ، ويجاب عندنا بقولك : أحدهما ، وعند الكيسانية بابن الحنفيّة ، ولا يجوز أن تجيب بقولك الحسن أو بقولك الحسين ، لأنه لم يسأل عن الأفضل من الحسن وابن الحنفية ولا من الحسين وابن الحنفيّة ، وإنما جعل واحدا منهما لا بعينه قرينا لابن الحنفية ، فكأنه قال : «أأحدهما أفضل أم ابن الحنفية؟».

مسألة . سمع حذف أم المتصلة ومعطوفها كقول الهذلى :

دعانى إليها القلب إنّ لأمره سميع ، فما أدرى أرشد طلابها [هـ]

تقديره أم غى ، كذا قالوا ، وفيه بحث كما مر [1] ، وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها ، فقال في قوله تعالى : ﴿أَفَلا تُبْصِرُونَ أَمْ﴾ : إنّ الوقف هنا ، وإن التقدير : أم تبصرون ، ثم يبتدأ ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾ وهذا باطل ، إذ لم يسمع حذف معطوف

---

(١) انظر ص ١٤

بدون عاطفه [1] ، وإنما المعطوف جملة ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾ ووجه المعادلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصل : أم تبصرون ، ثم أقيمت الأسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب ، لأنهم إذا قالوا له أنت خير كانوا عند بصراء ، وهذا معنى كلام سيبويه.

فإن قلت : فإنهم يقولون : أتفعل هذا أم لا ، والأصل أم لا تفعل.

قلت : إنما وقع الحذف بعد لا ، ولم يقع بعد العاطف ، وأحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا ، وتقوم هى فى اللفظ مقام تلك الجمل ، فكأن الجملة هنا مذكورة ، لوجود ما يغنى عنها.

وأجاز الزمخشرى وحده حذف ما عطفت عليه أم ، فقال فى ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَداءَ﴾ يجوز كون أم متصلة على أن الخطاب لليهود ، وحذف معادلها ، أى أتدّعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء؟ وجوّز ذلك الواحدىّ أيضا ، وقدر : أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائه بنيه باليهودية أم كنتم شهداء ، انتهى.

الوجه الثانى : أن تكون منقطعة ، وهى ثلاثة أنواع : مسبوقة بالخبر المحض ، نحو ﴿تَنْزِيلُ الْكِتابِ لا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ افْتَراهُ﴾ ومسبوقة بهمزة لغير استفهام ، نحو ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِها أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِها﴾ إذ الهمزة فى ذلك للإنكار ، فهى بمنزلة النفى ، والمتصلة لا تقع بعده ، ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة ، نحو ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُماتُ وَالنُّورُ [أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكاءَ]﴾

ومعنى أم المنقطعة الذى لا يفارقها الإضراب ، ثم تارة تكون له مجردا ، وتارة تتضمن مع ذلك استفهاما إنكاريا ، أو استفهاما طلبيا.

فمن الأول ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُماتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكاءَ﴾ أما الأولى فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام ،

---

(١) فى نسخة «إذ لم يسمع حذف معطوفها» وهى أحسن.

وأما الثانية فلأنّ المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء ، قال الفراء : يقولون «هل لك قبلنا حقّ أم أنت رجل ظالم» يريدون بل أنت.

ومن الثانى ﴿أَمْ لَهُ الْبَناتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ﴾ تقديره : بل أله البنات ولكم البنون ؛ إذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال.

ومن الثالث قولهم «إنّها لإبل أم شاء» التقدير : بل أهى شاء.

وزعم أبو عبيدة أنها قد تأتى بمعنى الاستفهام المجرد ، فقال فى قول الأخطل :

٥٦ .كذبتك عينك أم رأيت بواسط غلس الظّلام من الرّباب خيالا

إن المعنى هل رأيت.

ونقل ابن الشّجرى عن جميع البصريين أنها أبدا بمعنى بل والهمزة جميعا ، وأن الكوفيين خالفوهم فى ذلك ، والذى يظهر لى قولهم ؛ إذ المعنى فى نحو ﴿أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكاءَ﴾ ليس على الاستفهام ، ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد فى نحو ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُماتُ﴾ ونحو ﴿أَمَّا ذا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ﴿أَمَّنْ هذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ﴾ وقوله :

٥٧ . أنّى جزوا عامرا سوأ بفعلهم أم كيف يجزوننى السّوأى من الحسن؟

أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به رئمان أنف إذا ماضنّ باللّبن؟

العلوق . بفتح العين المهملة . الناقة التى علق قلبها بولدها ، وذلك أنه ينحر ثم يحشى جلده تبنا ويجعل بين يديها لتشمه فتدرّ عليه ؛ فهى نسكن إليه مرة ، وتنفر عنه أخرى.

وهذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل ولا يفعله ؛ لانطواء قلبه على ضده ، وقد أنشد الكسائىّ فى مجلس الرشيد بحضرة الأصمعى ؛ فرفع «رئمان» فردّه عليه الأصمعى ، وقال : إنه بالنصب ، فقال له الكسائى : اسكت ، ما أنت وهذا؟ يجوز الرفع والنصب والجر ، فسكت. ووجهه أن الرفع على الإبدال من «ما» والنصب بنعطى ، والخفض بدل من الهاء ، وصوّب ابن الشّجرى إنكار الأصمعى ، فقال : لأن رئمانها للبوّ بأنفها هو عطيتها إياه لا عطيّة لها غيره ؛ فإذا رفع لم يبق لها عطية فى البيت ؛ لأن فى رفعه إخلاء تعطى من مفعوله لفظا وتقديرا ، والجر أقرب إلى الصواب قليلا ، وإنما حقّ الإعراب والمعنى النصب ، وعلى الرفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدل منه ، أى رئمان أنف له.

والضمير فى «بفعلهم» لعامر ؛ لأن المراد به القبيلة ، ومن بمعنى البدل مثلها فى ﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَياةِ الدُّنْيا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ وأنكر ذلك بعضهم ، وزعم أن من متعلقة بكلمة البدل محذوفة.

ونظير هذه الحكاية أن ثعلبا كان يأتى الرّياشىّ ليسمع منه الشعر ، فقال له الرياشى يوما : كيف تروى «بازل» من قوله :

٥٨ . ما تنقم الحرب العوان منّى بازل عامين حديث سنّى

لمثل هذا ولدتنى أمّى [ص ٦٨٢]

فقال ثعلب : ألمثلى تقول هذا؟ إنما أسير [١] إليك لهذه المقطّعات والخرافات يروى البيت بالرفع على الاستئناف ، وبالخفض على الإتباع ، وبالنصب على الحال.

ولا تدخل «أم» المنقطعة على مفرد ، ولهذا قدروا المبتدأ فى «إنها لإبل أم شاء» وخرق ابن مالك فى بعض كتبه إجماع النحويين ؛ فقال : لا حاجة إلى تقدير مبتدأ ، وزعم أنها تعطف المفردات كبل ، وقدرها [ها] هنا ببل دون الهمزة ،

---

(١) فى نسخة «أصير إليك» بالصاد بدل السين ، ولا بأس بها.

واستدل بقول بعضهم «إن هناك لإبلا أم شاء» بالنصب ، فإن صحت روايته فالأولى أن يقدر لشاء ناصب ، أى أم أرى شاء.

تنبيه . قد ترد أم محتملة للاتصال والانقطاع : فمن ذلك قوله تعالى ﴿**قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللهِ عَهْداً فَلَنْ يُخْلِفَ اللهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللهِ ما لا تَعْلَمُونَ**﴾ قال الزمخشرى : يجوز فى أم أن تكون معادلة بمعنى أى الأمرين كائن ، على سبيل التقرير ؛ لحصول العلم بكون أحدهما ، ويجوز أن تكون منقطعة ، انتهى.

ومن ذلك قول المتنبى :

٥٩ . أحاد أم سداس فى أحاد ... ليبلتنا المنوطة بالتّناد؟ [ص ٦٥٤]

فإن قدّرتها فيه متصلة فالمعنى أنه استطال الليلة فشكّ أواحدة هى أم ست اجتمعت فى واحدة فطلب التعيين ، وهذا من تجاهل العارف كقوله :

٦٠ . أيا شجر الخابور مالك مورقا؟ ... كأنّك لم تجزع على ابن طريف

وعلى هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل «أحاد» ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو ليبلتنا تقديما واجبا ؛ لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس ؛ إذ شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما ، ويلى أم المعادل الآخر ؛ ليفهم السامع من أول الأمر الشىء المطلوب تعيينه ، تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ «أزيد قائم أم عمرو» وإن شئت «أزيد أم عمرو قائم» وإذا استفهمت عن تعيين الخبر «أقائم زيد أم قاعد» وإن شئت «أقائم أم قاعد زيد» وإن قدرتها منقطعة فالمعنى أنه أخبر عن ليلته بأنها ليلة واحدة ، ثم نظر إلى طولها فشك فجزم بأنها ست فى ليلة فأضرب! أو شك هل هى ست فى ليلة أم لا فأضرب واستفهم ، وعلى هذا فلا همزة مقدرة ، ويكون تقديم «أحاد» ليس على الوجوب ؛ إذ الكلام خبر ، وأظهر الوجهين الاتصال ؛ لسلامته من الاحتياج إلى تقدير مبتدأ يكون سداس خبرا عنه فى وجه الانقطاع ، كما لزم عند الجمهور فى «إنها لإبل أم شاء» ومن الاعتراض بجملة «أم هى

سداس» بين الخبر وهو أحاد والمبتدأ وهو لييلتنا ، ومن الإخبار عن الليلة الواحدة بأنها ليلة ، فإن ذلك معلوم لا فائدة فيه ؛ ولك أن تعارض الأول بأنه يلزم فى الاتصال حذف همزة الاستفهام وهو قليل ، بخلاف حذف المبتدأ.

واعلم أن هذا البيت اشتمل على لحنات : استعمال أحاد وسداس بمعنى واحدة وست ، وإنما هما بمعنى واحدة واحدة وست ست ؛ واستعمال سداس وأكثرهم يأباه ويخص العدد المعدول بما دون الخمسة ، وتصغير ليلة على لييلة ، وإنما صغرتها العرب على لييلية بزيادة الياء على غير قياس ، حتى قيل : إنها مبنية على ليلاة فى نحو قول الشاعر :

٦١ . *فى كلّ ما يوم وكلّ ليلاه*

ومما قد يستشكل فيه أنه جمع بين متنافيين استطالة الليلة وتصغيرها ، وبعضهم يثبت مجىء التصغير للتعظيم كقوله :

٦٢ . [وكلّ أناس سوف تدخل بينهم] دويهية تصفرّ منها الأنامل

[ص ١٣٦ ، ١٩٧ ، ٦٢٦]

الثالث : أن تقع زائدة. ذكره أبو زيد ، وقال فى قوله تعالى ﴿**أَفَلا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ**﴾ : إن التقدير أفلا تبصرون أنا خير ، والزيادة ظاهرة فى قول ساعدة ابن جؤيّة.

٦٣ . يا ليت شعرى ولا منجى من الهرم أم هل على العيش بعد الشّيب من ندم

الرابع : أن تكون للتعريف ، نقلت عن طيىء ، وعن حمير ، وأنشدوا :

٦٤ . ذاك خليلى وذو يواصلنى يرمى ورائى بامسهم وامسلمه

وفى الحديث «ليس من امبرّ امصيام فى امسفر» كذا رواه النمر بن تولب

رضى الله عنه ، وقيل : إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التى لا تدغم لام التعريف فى أولها نحو غلام وكتاب ، بخلاف رجل وناس ولباس ، وحكى لنا بعض طلبة اليمن أنه سمع فى بلادهم من يقول : خذ الرّمح ، واركب امفرس ، ولعل ذلك لغة لبعضهم. لا لجميعهم ، ألا ترى إلى البيت السابق وأنها فى الحديث دخلت على النوعين.

(أل) . على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون اسما موصولا بمعنى الذى وفروعه ، وهى الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين ، قيل : والصفات المشبّهة ، وليس بشيء ؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤوّل بالفعل ، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق ، وقيل : هى فى الجميع حرف تعريف ، ولو صح ذلك لمنعت من إعمال اسمى الفاعل والمفعول ، كما منع منه التصغير والوصف ، وقيل : موصول حرفى ، وليس بشيء ؛ لأنها لا تؤول بالمصدر ، وربما وصلت بظرف ، أو جملة اسمية [1] أو فعلية فعلها مضارع ، وذلك دليل على أنها ليست حرف تعريف ؛ فالأول كقوله :

٦٥ . من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه

والثانى كقوله :

٦٦ . من القوم الرّسول الله منهم لهم دانت رقاب بنى معدّ

والثالث كقوله :

٦٧ . [يقول الخنى وأبغض العجم ناطقا إلى ربّنا] صوت الحمار اليجدّع

والجميع خاص بالشعر ، خلافا للأخفش وابن مالك فى الأخير.

والثانى : أن تكون حرف تعريف ، وهى نوعان : عهدية ، وجنسية ، وكل منهما ثلاثة أقسام :

---

(١) فى نسخة «أو بجملة اسمية . إلخ»

فالعهدية إما أن يكون مصحوبها معهودا ذكريا ، نحو ﴿كَما أَرْسَلْنا إِلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ ونحو ﴿فِيها مِصْباحٌ الْمِصْباحُ فِي زُجاجَةٍ الزُّجاجَةُ كَأَنَّها كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾ ونحو «اشتريت فرسا ثم بعت الفرس» وعبرة هذه أن يسدّ الضمير مسدّها مع مصحوبها ، أو معهودا ذهنيّا ، نحو ﴿إِذْ هُما فِي الْغارِ﴾ ونحو ﴿إِذْ يُبايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ ، أو معهودا حضوريا ، قال ابن عصفور : ولا تقع هذه إلا بعد أسماء الإشارة ، نحو «جاءنى هذا الرجل» أو أىّ فى النداء نحو «يا أيّها الرّجل» أو إذا الفجائية نحو «خرجت فإذا الأسد» أو فى اسم الزمان الحاضر نحو «الآن» انتهى. وفيه نظر ؛ لأنك تقول لشاتم رجل بحضرتك «لا تشتم الرّجل» فهذه للحضور فى غير ما ذكر ، ولأن التى بعد إذا ليست لتعريف شىء حاضر حالة التكلم ؛ فلا تشبه ما الكلام فيه ، ولأن الصحيح فى الداخلة على الآن أنها زائدة ؛ لأنها لازمة ، ولا يعرف أن التى للتعريف وردت لازمة ، بخلاف الزائدة ، والمثال الجيد للمسألة قوله تعالى : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾.

والجنسية إما لاستغراق الأفراد ، وهى التى تخلفها كلّ حقيقة ، نحو ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسانُ ضَعِيفاً﴾ ونحو ﴿إِنَّ الْإِنْسانَ لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ أو لاستغراق خصائص الأفراد ، وهى التى تخلفها كل مجازا ، نحو «زيد الرّجل علما» أى الكامل فى هذه الصفة ، ومنه ﴿ذلِكَ الْكِتابُ﴾ أو لتعريف الماهية ، وهى التى لا تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا ، نحو ﴿وَجَعَلْنا مِنَ الْماءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ وقولك «والله لا أتزوج النساء» ، أو «لا ألبس الثياب» ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما ، وبعضهم يقول فى هذه : إنها لتعريف العهد ؛ فإن الأجناس أمور معهودة فى الأذهان متميز بعضها عن بعض ، ويقسم المعهود إلى شخص وجنس.

والفرق بين المعرف بأل هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد

والمطلق ، وذلك لأن ذا الألف واللام يدلّ على الحقيقة بقيد حضورها فى الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة ، لا باعتبار قيد.

تنبيه . قال ابن عصفور : أجازوا فى نحو «مررت بهذا الرّجل» كون الرجل نعتا وكونه بيانا ، مع اشتراطهم فى البيان أن يكون أعرف من المبيّن ، وفى النعت أن لا يكون أعرف من المنعوت ، فكيف يكون الشىء أعرف وغير أعرف؟.

وأجاب بأنه إذا قدّر بيانا قدرت أل فيه لتعريف الحضور ؛ فهو يفيد الجنس بذاته ؛ والحضور بدخول أل ، والإشارة إنما تدل على الحضور دون الجنس ، وإذا قدّر نعتا قدرت أل فيه للعهد ، والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا ؛ فلا دلالة فيه على الحضور ، والإشارة تدل عليه ، فكانت أعرف. قال : وهذا معنى كلام سيبويه.

الوجه الثالث : أن تكون زائدة ، وهى نوعان : لازمة وغير لازمة.

فالأولى كالتى فى الأسماء الموصولة ، على القول بأنّ تعريفها بالصلة ، وكالواقعة فى الأعلام ، بشرط مقارنتها لنقلها كالنّضر والنّعمان واللّات والعزّى ، أو لارتجالها كالسّموأل ، أو لغلبتها على بعض من هى له فى الأصل كالبيت للكعبة والمدينة لطيبة والنّجم للثريا ، وهذه فى الأصل لتعريف العهد.

والثانية نوعان : كثيرة واقعة فى الفصيح ، وغيرها.

فالأولى الداخلة على علم منقول من مجرد صالح لها ملموح أصله كحارث وعبّاس وضحّاك ، فتقول فيها : الحرث ، والعبّاس ، والضّحّاك ، ويتوقّف هذا النوع على السماع ، ألا ترى أنه لا يقال مثل ذلك فى نحو محمد ومعروف وأحمد؟.

والثانية نوعان : واقعة فى الشعر ، وواقعة فى شذوذ [من] النثر.

فالأولى كالداخلة على يزيد وعمرو فى قوله :

٦٨ . باعـــد أمّ العمـــرو مـــن أســـيرها حـــــرّاس أبـــــواب علـــــى قصـــــورها

وفى قوله :

٦٩ . رأيـــت الوليـــد بـــن اليزيـــد مباركـــا شـــــديدا بأعبـــــاء الخلافـــــة كاهلـــــه

فأما الداخلة على وليد فى البيت فللمح الأصل ، وقيل : أل فى اليزيد والعمرو للتعريف ، وإنهما نكّرا ثم أدخلت عليهما أل ، كما ينكر العلم إذا أضيف كقوله :

٧٠ . عـــلا زيـــدنا يـــوم النّقـــا رأس زيـــدكم [بـــــأبيض ماضـــــى الشّـــــفرتين يمـــــان]

واختلف فى الداخلة على «بنات أوبر» فى قوله :

٧١ . ولقـــد جنيتـــك أكمـــؤا وعســـاقلا ولقـــــد نهيتـــــك عـــــن بنـــــات الأوبـــــر

[ص ٢٢٠]

فقيل : زائدة للضرورة ؛ لأن «ابن أوبر» علم على نوع من الكمأة ، ثم جمع على «بنات أوبر» كما يقال فى جمع ابن عرس «بنات عرس» ولا يقال «بنو عرس» لأنه لما لا يعقل ؛ وردّه السّخاوى بأنها لو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم ؛ فكان يخفضه بالفتحة ؛ لأن فيه العلمية والوزن ، وهذا سهو منه ؛ لأن أل تقتضى أن ينجرّ الاسم بالكسرة ولو كانت زائدة [فيه] ؛ لأنه قد أمن فيه التنوين ، وقيل : أل فيه للمح الأصل ؛ لأن «أوبر» صفة كحسن وحسين وأحمر ، وقيل : للتعريف ، وإن «ابن أوبر» نكرة كابن لبون ؛ فأل فيه مثلها فى قوله :

٧٢ . وابـــن اللّبـــون إذا مـــالزّ فى قـــرن لم يســـــتطع صـــــولة البـــــزل القنـــــاعيس

قاله المبرد ، ويردّه أنا لم يسمع ابن أوبر إلا ممنوع الصرف.

والثانية كالواقعة فى قولهم : «ادخلوا الأوّل فالأول» و «جاؤوا الجمّاء الغفير» وقراءة بعضهم ﴿لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ بفتح الياء ؛ لأن الحال

واجبة التنكير ، فإن قدرت الأذلّ مفعولا مطلقا على حذف مضاف ، أى خروج الأذل كما قدره الزمخشرى لم يحتج إلى دعوى زيادة أل.

تنبيه . كتب الرشيد ليلة إلى القاضى أبى يوسف يسأله عن قول القائل :

٧٣ . فإن ترفقى يا هند فالرّفق أيمن وإن تخرقى يا هند فالخرق أشأم

فأنت طلاق والطّلاق عزيمة ثلاث ، ومن يخرق أعقّ وأظلم

فقال : ماذا يلزمه إذا رفع الثلاث وإذا نصبها؟ قال أبو يوسف : فقلت : هذه مسألة نحوية فقهية ، ولا آمن الخطأ إن قلت فيها برأيى ، فأتيت الكسائى وهو فى فراشه ، فسألته ، فقال : إن رفع ثلاثا طلقت واحدة ، لأنه قال «أنت طلاق» ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث ، وإن نصبها طلقت ثلاثا ، لأن معناه أنت طالق ثلاثا ، وما بينهما جملة معترضة ، فكتبت بذلك إلى الرشيد ، فأرسل إلىّ بجوائز ، فوجهت بها إلى الكسائى ، انتهى ملخصا.

وأقول : إن الصواب أن كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة ، أما الرفع فلأن أل فى الطلاق إما لمجاز الجنس كما تقول «زيد الرّجل» أى هو الرّجل المعتدّ به ، وإما للعهد الذكرى مثلها فى ﴿فَعَصى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ أى وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلاث ، ولا تكون للجنس الحقيقى ؛ لئلا يلزم الإخبار عن العام بالخاص كما يقال «الحيوان إنسان» وذلك باطل ، إذ ليس كل حيوان إنسانا ، ولا كل طلاق عزيمة ولا ثلاثا ؛ فعلى العهدية يقع الثلاث ، وعلى الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائى ، وأما النصب فلأنه محتمل لأن يكون على المفعول المطلق ، وحينئذ يقتضى وقوع الطلاق الثلاث ، إذ المعنى فأنت طالق ثلاثا ، ثم اعترض بينهما بقوله : والطلاق عزيمة ، ولأن يكون حالا

من الضمير المستتر فى عزيمة ، وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث ، لأن المعنى : والطلاق عزيمة إذا كان ثلاثا ، فإنما يقع ما نواه ، هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شىء آخر ، وأما الذى أراده هذا الشاعر المعين فهو الثلاث لقوله بعد :

فبينى بها إن كنت غير رفيقة ... وما لامرئ بعد الثّلاث مقدّم

مسألة . أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة أل عن الضمير المضاف إليه ، وخرّجوا على ذلك ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوى﴾ و «مررت برجل حسن الوجه» و «ضرب زيد الظّهر والبطن» إذا رفع الوجه والظهر والبطن ، والمانعون يقدرون هى المأوى له ، والوجه منه ، والظهر والبطن منه [فى الأمثلة] وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة. وقال الزمخشرى فى ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْماءَ كُلَّها﴾ : إن الأصل أسماء المسميات ، وقال أبو شامة فى قوله :

٧٤ . *بدأت ببسم الله فى النّظم أولا*

إن الأصل فى نظمى ؛ فجوزا نيابتها عن الظاهر وعن ضمير الحاضر ، والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب.

مسألة . من الغريب أن أل تأتى للاستفهام ، وذلك فى حكاية قطرب «أل فعلت؟» بمعنى هل فعلت ، وهو من إبدال الخفيف ثقيلا كما فى الآل عند سيبويه ، لكن ذلك سهل ؛ لأنه جعل وسيلة إلى الألف التى هى أخف الحروف

(أما) بالفتح والتخفيف . على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرف استفتاح بمنزلة ألا ، وتكثر قبل القسم كقوله :

٧٥ . أما والّذى أبكى وأضحك ، والّذى ... أمات وأحيا ، والّذى أمره الأمر [ص ٦٨]

وقد تبدل همزتها هاء أو عينا قبل القسم ، وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفها ، أو تحذف الألف مع ترك الإبدال ؛ وإذا وقعت أنّ بعد أما هذه كسرت كما تكسر بعد ألا الاستفتاحية.

والثانى : أن تكون بمعنى حقّا أو أحقّا ، على خلاف فى ذلك سيأتى ، وهذه تفتح أنّ بعدها كما تفتح بعد حقا ، وهى حرف عند ابن خروف ، وجعلها مع أنّ ومعموليها كلاما تركّب من حرف واسم كما قاله الفارسى فى «يا زيد» وقال بعضهم : [هى] اسم بمعنى حقّا ، وقال آخرون : هى كلمتان ، الهمزة للاستفهام. و «ما» اسم بمعنى شىء ، وذلك الشىء حق ، فالمعنى أحقا ، وهذا هو الصواب ، وموضع «ما» النصب على الظرفية كما انتصب «حقا» على ذلك فى نحو قوله :

٧٦ . أحقّا أن جيرتنا استقلّوا [فنيّتنا ونيّتهم فريق]

وهو قول سيبويه ، وهو الصحيح ، بدليل قوله :

٧٧ . أفى الحقّ أنّى مغرم بك هائم [وأنّك لا خلّ هواك ولا خمر]

فأدخل عليها فى ، وأنّ وصلتها مبتدأ ، والظرف خبره ، وقال المبرد : حقا مصدر لحقّ محذوفا ، وأن وصلتها فاعل.

وزاد المالقى لأما معنى ثالثا ، وهو أن تكون حرف عرض بمنزلة ألا ، فتختص بالفعل ، نحو «أما تقوم» و «أما تقعد» وقد يدّعى فى ذلك أن الهمزة للاستفهام التقريرىّ مثلها فى ألم وألا ، وأنّ ما نافية ، وقد تحذف هذه الهمزة كقوله :

٧٨ . ما ترى الدّهر قد أباد معدّا وأباد السّراة من عدنان

«أمّا» بالفتح والتشديد . وقد تبدل ميمها الأولى ياء ، استثقالا للتضعيف ، كقول عمر بن أبى ربيعة.

٧٩ . رأت رجلا أيما إذا الشّمس عارضت فيضحى ، وأيما بالعشيّ فيخصر

وهو حرف شرط وتفصيل وتوكيد.

أما أنها شرط فيدل لها لزوم الفاء [١] بعدها ، نحو ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ﴾ الآية ، ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر ، إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ، ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ، ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين أنها فاء الجزاء فإن قلت : قد استغنى عنها فى قوله :

٨٠ . فأمّا القتال لا قتال لديكم [ولكنّ سيرا فى عراض المواكب]

قلت : هو ضرورة ، كقول عبد الرحمن بن حسّان :

٨١ . من يفعل الحسنات الله يشكرها [والشّرّ بالشّر عند الله مثلان]

[ص ٩٨ ، ١٣٩ ، ١٦٥ ، ٢٣٦ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٥١٧ ، ٦٣٦ ، ٦٤٧]

فإن قلت : قد حذفت [٢] فى التنزيل فى قوله تعالى ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمانِكُمْ﴾.

قلت : الأصل : فيقال لهم أكفرتم ، فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء فى الحذف ، وربّ شىء يصح تبعا ولا يصح استقلالا ، كالحاج عن غيره يصلّى عنه ركعتى الطواف ، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح ، هذا قول الجمهور.

وزعم بعض المتأخّرين أن فاء جواب «أمّا» لا تحذف فى غير الضرورة أصلا ، وأن الجواب فى الآية ﴿فَذُوقُوا الْعَذابَ﴾ والأصل : فيقال لهم ذوقوا ، فحذف القول وانتقلت الفاء إلى المقول ، وأن ما بينهما اعتراض ، وكذا قال فى آية الجاثية ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آياتِي تُتْلى عَلَيْكُمْ﴾ الآية ، قال :

---

(١) فى نسخة «فبدليل لزوم الفاء بعدها»

(٢) فى نسخة «فقد حذفت»

أصله فيقال لهم ألم تكن آياتى ، ثم حذف القول وتأخرت الفاء عن الهمزة.

وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم فى آية البقرة ، ومن ذلك ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكانَتْ لِمَساكِينَ﴾ ﴿وَأَمَّا الْغُلامُ﴾ ﴿وَأَمَّا الْجِدارُ﴾ الآيات ، وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر ، أو بكلام يذكر بعدها فى موضع ذلك القسم ؛ فالأول نحو ﴿يا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جاءَكُمْ بُرْهانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنا إِلَيْكُمْ نُوراً مُبِيناً فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ﴾ أى وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا ، والثانى نحو ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتابَ مِنْهُ آياتٌ مُحْكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتابِ وَأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ ، فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ ما تَشابَهَ مِنْهُ ابْتِغاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ أى وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه إلى ربهم ، ويدل على ذلك ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنا﴾ أى كلّ من المتشابه والمحكم من عند الله ، والإيمان بهما واجب ، وكأنه قيل : وأما الراسخون فى العلم فيقولون ؛ وهذه الآية فى أمّا المفتوحة نظير قولك فى إما المكسورة «إمّا أن تنطق بخير وإلّا فاسكت» وسيأتى ذلك ، كذا ظهر لى ، وعلى هذا فالوقف على ﴿إِلَّا اللهُ﴾ وهذا المعنى هو المشار إليه فى آية البقرة السابقة فتأملها.

وقد تأتى لغير تفصيل أصلا ، نحو «أما زيد فمنطلق».

وأما التوكيد فقلّ من ذكره ، ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشرى ؛ فإنه قال : فائدة أمّا فى الكلام أن تعطيه فضل توكيد ، تقول : زيد ذاهب ، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت «أمّا زيد فذهب» ولذلك قال سيبويه فى تفسيره : مهما يكن من شىء فزيد ذاهب ، وهذا التفسير مدل بفائدتين. بيان كونه توكيدا ، وأنه فى معنى الشرط ، انتهى.

ويفصل بين «أمّا» وبين الفاء بواحد من أمور ستة ، أحدها : المبتدأ كالآيات

السابقة ، والثانى : الخبر ، نحو «أما فى الدار فزيد» وزعم الصفار أن الفصل به قليل ، والثالث : جملة الشرط ، نحو ﴿فَأَمَّا إِنْ كانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ﴾ الآيات ، والرابع : اسم منصوب لفظا أو محلا بالجواب ، نحو ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ﴾ الآيات والخامس : اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو «أما زيدا فاضربه» وقراءة بعضهم ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ﴾ بالنصب ، ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه ؛ لأن أما نائبة عن الفعل ؛ فكأنها فعل ، والفعل لا يلى الفعل وأما نحو «زيد كان يفعل» ففى كان ضمير فاصل فى التقدير ، وأما «ليس خلق الله مثله» ففى ليس أيضا ضمير [لكنه ضمير] الشأن والحديث ، وإذا قيل بأنّ ليس حرف فلا إشكال ، وكذا إذا قيل فعل يشبه الحرف ، ولهذا أهملها بنو تميم ؛ إذ قالوا «ليس الطّيب إلا المسك» بالرفع. والسادس : ظرف معمول لأما لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه أو للفعل المحذوف ، نحو «أما اليوم فإنى ذاهب ، وأما فى الدار فإنّ زيدا جالس» ولا يكون العامل ما بعد الفاء ؛ لأن خبر إنّ لا يتقدم عليها فكذلك معموله ، هذا قولى سيبويه والمازنى والجمهور ، وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء ، فجعلوا العامل نفس الخبر ، وتوسّع الفراء فجوزه فى بقية أخوات إنّ ؛ فإن قلت «أمّا اليوم فأنا جالس» احتمل كون العامل أمّا وكونه الخبر لعدم المانع ، وإن قلت «أما زيدا فإنى ضارب» لم يجز أن يكون العامل واحدا منهما ، وامتنعت المسألة عند الجمهور ؛ لأن أما لا تنصب المفعول ، ومعمول خبر إنّ لا يتقدم عليها ، وأجاز ذلك المبرد ومن وافقه على تقدير إعمال الخبر.

تنبيهان . الأول : أنه سمع «أما العبيد فذو عبيد» بالنصب ، «وأمّا قريشا فأنا أفضلها» وفيه عندى دليل على أمور ؛ أحدها : أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شىء ، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل ؛ إذ التقدير هنا مهما ذكرت ، وعلى ذلك يتخرج قولهم «أما العلم فعالم» و «أمّا علما فعالم» فهذا أحسن [1] مما قيل إنه مفعول مطلق

---

(١) فى نسخة «فهو أحسن . إلخ».

معمول لما بعد الفاء ، أو مفعول لأجله إن كان معرفا وحال إن كان منكرا ، والثانى أن أمّا ليست العاملة ؛ إذ لا يعمل الحرف فى المفعول به ، والثالث أنه يجوز «أما زيدا فإنى أكرم» على تقدير العمل للمحذوف.

التنبيه الثانى : أنه ليس من أقسام أمّا التى فى قوله تعالى ﴿أَمَّا ذا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ولا التى فى قول الشاعر :

أبـــا خراشـــة أمّـــا أنـــت ذا نفـــر فـــإنّ قـــومى لم تـــأكلهم الضّـــبع

[ق ٤٤ ص ٤٣٧ ، ٦٩٤]

بل هى فيهما كلمتان ؛ فالتى فى الآية هى أم المنقطعة وما الاستفهامية ، وأدغمت الميم فى الميم للتماثل ، والتى فى البيت هى أن المصدرية وما المزيدة [1] ، والأصل لأن كنت ، فحذف الجار وكان للاختصار ؛ فانفصل الضمير ؛ لعدم ما يتصل به ، وجىء بما عوضا عن كان ، وأدغمت النون فى الميم للتقارب.

(إمّا) المكسورة المشددة . قد تفتح همزتها ، وقد تبدل ميمها الأولى ياء ، وهى مركبة عند سيبويه من إن وما ، وقد تحذف ما كقوله :

٨٢ . ســـقته الرّواعـــد مـــن صـــيّف وإن مـــن خريـــف فلـــن يعـــدما [ص ٦١]

أى إما من صيف وإما من خريف ، وقال المبرد والأصمعى : إن فى هذا البيت شرطية ، والفاء فاء الجواب ، والمعنى : وإن سقته من خريف فلن يعدم الرىّ ، وليس بشىء ؛ لأن المراد وصف هذا الوعل بالرىّ على كل حال ، ومع الشرط لا يلزم ذلك ، وقال أبو عبيدة : إن فى البيت زائدة.

وإمّا عاطفة عند أكثرهم ، أعنى إمّا الثانية فى نحو قولك «جاءنى إما زيد وإمّا عمرو» وزعم يونس والفارسىّ وابن كيسان أنها غير عاطفة كالأولى ، ووافقهم ابن مالك ؛ لملازمتها غالبا الواو العاطفة ، ومن غير الغالب قوله :

٨٣ . يـــا ليتمـــا أمّنـــا شـــالت نعامتهـــا أيمـــــا إلى جنّـــــة أيمـــــا إلى نـــــار

---

(١) فى نسخة «وما الزائدة».

وفيه شاهد ثان ، وهو فتح الهمزة ، وثالث وهو الإبدال ، ونقل ابن عصفور الإجماع على أن إمّا الثانية غير عاطفة كالأولى ، قال : وإنما ذكروها فى باب العطف لمصاحبتها لحرفه ، وزعم بعضهم أن إمّا عطفت الاسم على الاسم ، والواو عطفت إمّا على إمّا ، وعطف الحرف على الحرف غريب ، ولا خلاف أن إمّا الأولى غير عاطفة ؛ لاعتراضها بين العامل والمعمول فى نحو «قام إمّا زيد وإمّا عمرو» وبين أحد معمولى العامل ومعموله الآخر فى نحو «رأيت إمّا زيدا وإمّا عمرا» وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى ﴿**حَتَّى إِذا رَأَوْا ما يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ**﴾ فإن ما بعد الأولى بدل مما قبلها.

ولإمّا خمسة معان :

أحدها : الشك ، نحو «جاءنى إمّا زيد وإمّا عمرو» إذا لم تعلم الجائى منهما.

والثانى : الإبهام ، نحو ﴿**وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ**﴾.

والثالث : التخيير ، نحو ﴿**إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً**﴾ ﴿**إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقى**﴾ ووهم ابن الشّجرى ؛ فجعل من ذلك ﴿**إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ**﴾.

والرابع : الإباحة ، نحو «تعلّم إما فقها وإما نحوا» و «جالس إما الحسن وإما ابن سيرين» ونازع فى ثبوت هذا المعنى لإمّا جماعة مع إثباتهم إياه لأو.

والخامس : التفصيل ، نحو ﴿**إِمَّا شاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً**﴾ وانتصابهما على هذا على الحال المقدّرة ، وأجاز الكوفيون كون إمّا هذه هى إن الشرطية وما الزائدة ، قال مكى : ولا يجيز البصريون أن يلى الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسّره ، نحو ﴿**وَإِنِ امْرَأَةٌ خافَتْ**﴾ وردّ عليه ابن الشجرى بأنّ المضمر هنا كان ؛ فهو بمنزلة قوله :

٨٤ . قد قيل ذلك إن حقّا وإن كذبا [فما اعتذارك من قول إذا قيلا؟]

وهذه المعانى لأو كما سيأتى ، إلا أن إمّا يبنى الكلام معها من أول الأمر على ما جىء بها لأجله من شك وغيره ، ولذلك وجب تكرارها فى غير ندور ، وأو يفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك أو غيره ، ولهذا لم تتكرر.

وقد يستغنى عن إمّا الثانية بذكر ما يغنى عنها نحو «إما أن تتكلّم بخير وإلّا فاسكت» وقول المثقّب العبدى :

٨٥ . فإمّا أن تكون أخى بصدق فأعرف منك غثّى من سمينى [1]

وإلّا فاطّرحنى واتّخذنى عدوّا أتّقيك وتتّقينى

وقد يستغنى عن الأولى لفظا كقوله :

سقنه الرّواعد من صيّف [٨٢]

البيت ، وقد تقدم ، وقوله :

٨٦ . تلمّ بدار قد تقادم عهدها وإمّا بأموات ألم حيالها

أى إما بدار ، والفراء يقيسه ؛ فيجيز «زيد يقوم وإما يقعد» كما يجوز «أو يقعد».

تنبيه . ليس من أقسام إمّا التى فى قوله تعالى ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً﴾ بل هذه إن الشرطية وما الزائدة.

(أو) . حرف عطف ، ذكر له المتأخرون معانى انتهت إلى اثنى عشر.

الأول : الشك ، نحو ﴿لَبِثْنا يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾.

والثانى : الإبهام ، نحو ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلى هُدىً أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾ الشاهد فى الأولى ، وقول الشاعر :

---

(١) فى نسخة «فإمّا أن تكون أخى بحق».

٨٧ . نحن أو أنتم الأولى ألفوا الحق ؛ فبعدا للمبطلين وسحقا.

والثالث : التخيير ، وهى الواقعة بعد الطلب ، [و] قبل ما يمتنع فيه الجمع نحو «تزوّج هندا أو أختها» و «خذ من مالى دينارا أو درهما».

فإن قلت : فقد مثل العلماء بآيتى الكفارة والفدية للتخيير مع إمكان الجمع.

قلت : لا يجوز الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير على أنّ الجميع الكفارة [1] ولا بين الصيام والصدقة والنسك على أنهنّ الفدية ، بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية والباقى قربة مستقلة خارجة عن ذلك.

والرابع : الإباحة ، وهى الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع ، نحو «جالس العلماء أو الزهّاد» و «تعلم الفقه أو النحو» وإذا دخلت لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو ﴿وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾ إذ المعنى لا تطع أحدهما ، فأيهما فعله فهو أحدهما ، وتلخيصه أنها تدخل للنّهى عما كان مباحا ، وكذا حكم النهى الداخل على التخيير ، وفاقا للسيرافى ، وذكر ابن مالك أن أكثر ورود أو «للاباحة» فى التشبيه نحو ﴿فَهِيَ كَالْحِجارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ والتقدير نحو ﴿فَكانَ قابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنى﴾ فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب.

والخامس : الجمع المطلق كالواو ، قاله الكوفيون والأخفش والجرمى ، واحتجوا بقول توبة :

٨٨ . وقد زعمت ليلى بأنّى فاجر لنفسى تقاها أو عليها فجورها

وقيل : أو فيه للابهام ، وقول جرير :

٨٩ . جاء الخلافة أو كانت له قدرا كما أتى ربّه موسى على قدر

---

(١) فى نسخة «قلت : لا يجوز الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير اللاتى كل منهن كفارة» وكذا فيما بعده ، والذى أثبتناه أظهر.

والذى رأيته فى ديوان جرير «إذ كانت» وقوله :

٩٠ . وكان سيّان أن لا يسرحوا نعما أو يسرحوه بها ، واغبرّت السّوح

أى : وكان الشأن أن لا يرعوا الإبل وأن يرعوها سيان لوجود القحط ، وإنما قدرنا «كان» شانية لئلا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة ، وقول الراجز :

٩١ . إنّ بها أكتل أو رزاما خوير بين ينقفان الهاما

إذ لم يقل «خويربا» كما تقول «زيد أو عمرو لص» ولا تقول لصان ، وأجاب الخليل عن هذا بأن «خوير بين» بتقدير «أشتم» لا نعت تابع ، وقول النابغة :

٩٢ . قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فحسبوه فألفوه كما ذكرت ستّا وستّين لم تنقص ولم تزد [1]

[ص ٢٨٦ ، ٣٠٨]

ويقوّيه أنه روى «ونصفه» وقوله :

٩٣ . قوم إذا سمعوا الصّريخ رأيتهم ما بين ملجم مهره أو سافع

ومن الغريب أن جماعة . منهم ابن مالك . ذكروا مجىء أو بمعنى الواو ، ثم ذكروا أنها تجىء بمعنى «ولا» نحو ﴿وَلا عَلى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبائِكُمْ﴾ وهذه هى تلك بعينها ، وإنما جاءت «لا» توكيدا للنفى السابق ، ومانعة من توهم تعليق النفى بالمجموع ، لا بكل واحد ، وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو الإجماع ، ونظيره قولك «لا يحلّ [لك] الزنا والسّرقة» ولو تركت لا فى التقدير لم يضر ذلك.

وزعم ابن مالك أيضا أن «أو» التى للاباحة حالّة محلّ الواو ، وهذا أيضا

---

(١) فى أكثر النسخ «تسعا وتسعين» ولها وجه لا بأس به.

مردود ؛ لأنه لو قيل «جالس الحسن وابن سيرين» كان المأمور به مجالستهما [معا] ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما ، هذا هو المعروف من كلام النحويين ، ولكن ذكر الزمخشرى عند الكلام على قوله تعالى : ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كامِلَةٌ﴾ أن الواو تأتى للاباحة ، نحو «جالس الحسن وابن سيرين» وأنه إنما جىء بالفذلكة دفعا لتوهم إرادة الإباحة فى ﴿فَصِيامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذا رَجَعْتُمْ﴾ وقلّده فى ذلك صاحب الإيضاح البيانى ، ولا تعرف هذه المقالة لنحوى.

والسادس : الإضراب كبل ، فعن سيبويه إجازة ذلك بشرطين : تقدم نفى أو نهى ، وإعادة العامل ، نحو «ما قام زيد أو ما قام عمرو» و «لا يقم زيد أو لا يقم عمرو» ونقله عنه ابن عصفور ، ويؤيده أنه قال فى ﴿وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾ ولو قلت أو لا تطع كفورا انقلب لمعنى ، يعنى أنه يصير إضرابا عن النهى الأول ونهيا عن الثانى فقط ، وقال الكوفيون وأبو على وأبو الفتح وابن برهان : تأتى للاضراب مطلقا ، احتجاجا بقول جرير :

٩٤ . ماذا ترى فى عيال قد برمت بهم ... لم أحص عدّتهم إلّا بعدّاد؟

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ... لو لا رجاؤك قد قتلت أولادى [ص ٢٧]

وقراءة أبى السّمال ﴿أَوَكُلَّما عاهَدُوا عَهْداً نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾ بسكون واو «أو» ، واختلف فى ﴿وَأَرْسَلْناهُ إِلى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ فقال الفراء : بل يزيدون ، هكذا جاء فى التفسير مع صحته فى العربية. وقال بعض الكوفيين : بمعنى الواو ، وللبصريين فيها أقوال ؛ قيل : للابهام ، وقيل : للتخيير ؛ أى إذا رآهم الرائى تخير بين أن يقول هم مائة ألف أو يقول هم أكثر ؛ نقله ابن الشجرى عن سيبويه ؛ وفى ثبوته عنه نظر ؛ ولا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما ؛ وقيل : هى للشك

مصروفا إلى الرائى ، ذكره ابن جنى ، وهذه الأقوال . غير القول بأنها بمعنى الواو . مقولة فى ﴿وَما أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ ﴿فَهِيَ كَالْحِجارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾

والسابع : التقسيم ، نحو «الكلمة اسم أو فعل أو حرف» ذكره ابن مالك فى منظومته [الصغرى] وفى شرح الكبرى ، ثم عدل عنه فى التسهيل وشرحه فقال : تأتى للتفريق المجرّد من الشك والإبهام والتخيير ، وأما هذه الثلاثة فإن مع كل منها تفريقا مصحوبا بغيره ، ومثل بنحو ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيراً﴾ ﴿وَقالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصارى﴾ قال : وهذا أولى من التعبير بالتقسيم ؛ لأن استعمال الواو فى التقسيم أجود نحو «الكلمة اسم وفعل وحرف» وقوله :

٩٥ . [وننصر مولانا ، ونعلم أنّه] كما النّاس مجروم عليه وجارم

[ص ٣١٣ و ٣٥٨]

ومن مجيئه بأو قوله :

٩٦ . فقالوا : لنا ثنتان ، لا بدّ منهما صدور رماح أشرعت أو سلاسل

انتهى ، ومجىء الواو فى التقسيم أكثر لا يقتضى أن «أو» لا تأتى له ، بل إثباته الأكثرية للواو يقتضى ثبوته بقلة لأو ، وقد صرح بثبوته فى البيت الثانى ، وليس فيه دليل ، لاحتمال أن يكون المعنى لا بد من أحدهما ، فحذف المضاف كما قيل فى ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجانُ﴾ وغيره عدل عن العبارتين ، فعبّر بالتفصيل ، ومثّله بقوله تعالى ﴿وَقالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصارى﴾ ﴿قالُوا ساحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ إذ المعنى : وقالت اليهود كونوا هودا ، وقالت النصارى كونوا نصارى ، وقال بعضهم : ساحر ، وقال بعضهم : مجنون فأو فيهما لتفصيل الإجمال فى ﴿قالُوا﴾ وتعسّف ابن الشجرى فقال فى الآية الأولى : إنها حذف منها مضاف

وواو وجملتان فعليّتان ، وتقديره : وقال بعضهم . يعنى اليهود . كونوا هودا ، وقال بعضهم . يعنى النصارى . كونوا نصارى ، قال : فأقام ﴿أَوْ نَصارى﴾ مقام ذلك كله ، وذلك دليل على شرف هذا الحرف ، انتهى.

والثامن : أن تكون بمعنى «إلا» فى الاستثناء ، وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار أن كقولك «لأقتلنّه أو يسلم» وقوله :

٩٧ . وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما

وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى : ﴿لا جُناحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّساءَ ما لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ فقدر ﴿تَفْرِضُوا﴾ منصوبا بأن مضمرة ، لا مجزوما بالعطف على ﴿تَمَسُّوهُنَّ﴾ لئلا يصير المعنى لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء إن طلقتموهن فى مدة انتفاء أحد هذين الأمرين ، مع أنه إذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل ، وإذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمّى ، فكيف يصح نفى الجناح عند انتفاء أحد الأمرين؟ ولأن المطلقات المفروض لهنّ قد ذكرن ثانيا بقوله تعالى : ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾ الآية ، وترك ذكر الممسوسات لما تقدم من المفهوم ، ولو كان ﴿تَفْرِضُوا﴾ مجزوما لكانت المسوسات والمفروض لهن مستويين فى الذكر ، وإذا قدرت «أو» بمعنى إلا خرجت المفروض لهنّ عن مشاركة الممسوسات فى الذكر.

وأجاب ابن الحاجب عن الأول بمنع كون المعنى مدة انتفاء أحدهما ، بل مدة لم يكن واحد منهما ، وذلك بنفيهما جميعا ، لأنه نكرة فى سياق النفى الصريح ، بخلاف الأول ، فإنه لا ينفى إلا أحدهما.

وأجاب بعضهم عن الثانى بأن ذكر المفروض لهن إنما كان لتعيين النصف لهن ، لا لبيان أن لهنّ شيئا فى الجملة.

وقيل : أو بمعنى الواو ، ويؤيده قول المفسرين : إنها نزلت فى رجل أنصارى طلّق امرأته قبل المسيس وقبل الفرض ، وفيها قول آخر سيأتى.

والتاسع : أن تكون بمعنى «إلى» وهى كالتى قبلها فى انتصاب المضارع بعدها بأن مضمرة ، نحو «لألزمنّك أو تقضينى حقى» وقوله :

٩٨ . لأستسهلنّ الصّعب أو أدرك المنى فما انقادت الآمال إلّا لصابر

ومن قال فى ﴿أَوْ تَفْرِضُوا﴾ إنه منصوب جوّز هذا المعنى فيه ، ويكون غاية لنفى الجناح ، لا لنفى المسيس ، وقيل : أو بمعنى الواو.

والعاشر : التقريب ، نحو «ما أدرى أسلّم أو ودّع» قاله الحريرى وغيره.

الحادى عشر : الشرطية ، نحو «لأضربنّه عاش أو مات» أى إن عاش بعد الضرب وإن مات ، ومثله «لآتينّك أعطيتنى أو حرمتنى» قاله ابن الشجرى.

الثانى عشر : التبعيض ، نحو ﴿وَقالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصارى﴾ نقله ابن الشجرى عن بعض الكوفيين ، والذى يظهر لى أنه إنما أراد معنى التفصيل السابق ؛ فإن كل واحد مما قبل «أو» التفصيلية وما بعدها بعض لما تقدم عليهما من المجمل ، ولم يرد أنها ذكرت لتفيد مجرد معنى التبعيض.

تنبيه . التحقيق أن «أو» موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء ، وهو الذى يقوله المتقدمون ، وقد تخرج إلى معنى بل ، وإلى معنى الواو ، وأما بقية المعانى فمستفادة من غيرها ، ومن العجب أنهم ذكروا أن من معانى صيغة افعل التخيير والإباحة ، ومثّلوه بنحو «خذ من مالى درهما أو دينارا» أو «جالس الحسن أو ابن سيرين» ثم ذكروا أن أو تفيدهما ، ومثلوا بالمثالين المذكورين لذلك ، ومن البين الفساد هذا المعنى العاشر ، وأو فيه إنما هى للشك على زعمهم ، وإنما استفيد [معنى] التقريب من إثبات اشتباه السّلام بالتوديع ؛ إذ حصول ذلك . مع تباعد ما بين الوقتين . ممتنع أو مستبعد ، وينبغى لمن قال إنها تأتى للشرطية أن يقول وللعطف لأنه قدّر مكانها وإن ، والحقّ أن الفعل الذى قبلها دالّ على معنى حرف

الشرط كما قدّره هذا القائل ، وأنّ أو على بابها ، ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف فى معنى الشرط.

(ألا) بفتح الهمزة والتخفيف . على خمسة أوجه :

أحدها : أن تكون للتنبيه ؛ فتدلّ على تحقق ما بعدها ، وتدخل على الجملتين ، نحو ﴿أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهاءُ﴾ ﴿أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾ ويقول المعربون فيها : حرف استفتاح ؛ فيبينون مكانها ، ويهملون معناها ، وإفادتها التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة ولا ، وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفى أفادت التحقيق ، نحو ﴿أَلَيْسَ ذلِكَ بِقادِرٍ عَلى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتى؟﴾ قال الزمخشرى : ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدّرة بنحو ما يتلقى به القسم ، نحو ﴿أَلا إِنَّ أَوْلِياءَ اللهِ﴾ وأختها «أما» من مقدّمات اليمين وطلائعه كقوله :

٩٩ . أما والّذى لا يعلم الغيب غيره ... ويحيى العظام البيض وهى رميم

وقوله :

أما والّذى أبكى وأضحك ، والّذى ... أمات وأحيا ، والّذى أمره الأمر [٧٥]

والثانى : التوبيخ والإنكار[1] ، كقوله :

١٠٠ . ألا طعان ألا فرسان عادية ... إلّا تجشّؤكم حول التّنانير [ص ٣٥٠]

وقوله :

١٠١ . ألا ارعواء لمن ولّت شبيبته ... وآذنت بمشيب بعده هرم

---

(١) ظاهر كلامه أن المفيد للتوبيخ والإنكار هو «ألا» برمتها ، والذى عليه الأئمّة أن المفيد لهما هو الهمزة وحدها ، وأن «لا» باقية الدلالة على النفى.

والثالث : التمنى ، كقوله :

١٠٣ . ألا عمـــر ولّى مســـتطاع رجوعـــه فـيرأب مـا أثـأت يـد الغفـلات [ص ٣٨١]

ولهذا نصب «يرأب» لأنه جواب تمنّ مقرون بالفاء.

والرابع : الاستفهام عن النفى، كقوله :

ألا اصـــــطبار لســـــلمى أم لهـــــا جلـــــد إذا ألاقـــى الـــذى لاقـــاه أمثـــالى؟ [١٠]

وفى هذا البيت ردّ على من أنكر وجود هذا القسم ، وهو الشلوبين.

وهذه الأقسام الثلاثة مختصة بالدخول على الجملة الاسمية ، وتعمل عمل «لا» التّبرئة ، ولكن تختصّ التى للتمنى بأنها لا خبر لها لفظا وتقديرا [(١)] ، وبأنها لا يجوز مراعاة محلّها مع اسمها ، وأنها لا يجوز إلغاؤها ولو تكررت ؛ أما الأول فلأنها بمعنى أتمنى ، وأتمنى لا خبر له ، وأما الآخران فلأنها بمنزلة ليت ، وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه ، وعلى هذا فيكون قوله فى البيت «مستطاع رجوعه» مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير ، والجملة صفة ثانية على اللفظ ، ولا يكون «مستطاع» خبرا أو نعتا على المحل و «رجوعه» مرفوع به عليهما لما بينا [(٢)].

والخامس : العرض والتحضيض ، ومعناهما : طلب الشىء ، لكن الغرض طلب بلين ، والتحضيض طلب بحثّ ، وتختص ألا هذه بالفعلية ، نحو ﴿أَلا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللهُ لَكُمْ﴾ ﴿أَلا تُقاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا أَيْمانَهُمْ﴾ ومنه عند الخليل قوله :

١٠٣ . ألا رجـــلا جـــزاه الله خـــيرا يـــــدلّ علـــــى محصّـــــلة تبيـــــت

[ص ٢٥٥ و ٦٠٠]

والتقدير عنده «ألا ترونى رجلا هذه صفته» فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى ، وزعم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير ، أى ألا جزى الله رجلا جزاه خيرا ،

---

(١) فى نسخة «لفظا ولا تقديرا».

(٢) فى نسخة «كما بينا».

وألا على هذا للتنبيه ، وقال يونس : ألا للتمنى ، ونوّن اسم «لا» للضرورة ، وقول الخليل أولى ؛ لأنه لا ضرورة فى إضمار الفعل ، بخلاف التنوين ، وإضمار الخليل أولى من إضمار غيره ؛ لأنه لم يرد أن يدعو لرجل على هذه الصفة ، وإنما قصده طلبه ، وأما قول ابن الحاجب فى تضعيف هذا القول «إنّ يدلّ صفة لرجل فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة وهى أجنبية» فمردود بقوله تعالى ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ ثم الفصل بالجملة لازم وإن لم تقدر مفسرة ، إذ لا تكون صفة ؛ لأنها إنشائية.

(إلّا) . بالكسر والتشديد . على أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون للاستثناء ، نحو ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلاً﴾ وانتصاب ما بعدها فى هذه الآية ونحوها بها على الصحيح ، ونحو ﴿ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ وارتفاع ما بعدها فى هذه الآية ونحوها على أنه بدل بعض من كل عند البصريين ويبعده أنه لا ضمير معه فى نحو «ما جاءنى أحد إلا زيد» كما فى [نحو] «أكلت الرغيف ثلثه» وأنه مخالف للمبدل منه فى النفى والإيجاب ، وعلى أنه معطوف على المستثنى منه و «إلّا» حرف عطف عند الكوفيين ، وهى عندهم بمنزلة «لا» العاطفة فى أن ما بعدها مخالف لما قبلها ، لكن ذاك منفى بعد إيجاب ، وهذا موجب بعد نفى ، وردّ بقولهم «ما قام إلّا زيد» وليس شىء من أحرف العطف يلى العامل ، وقد يجاب بأنه ليس تاليها فى التقدير ؛ إذ الأصل «ما قام أحد إلا زيد».

الثانى : أن تكون بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها ، جمع منكر أو شبهه.

فمثال الجمع المنكر ﴿لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا﴾ فلا يجوز فى إلا هذه أن تكون للاستثناء ، من جهة المعنى ، إذ التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا ، وذلك يقتضى بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا ، وليس ذلك المراد ، ولا من جهة اللفظ ، لأن آلهة جمع منكر فى الإثبات فلا عموم له

فلا يصحّ الاستثناء منه ، فلو قلت «قام رجال إلا زيدا» لم يصح اتفاقا ، وزعم المبرد أن «إلّا» فى هذه الآية للاستثناء ، وأن ما بعدها بدل ، محتجا بأن «لو» تدل على الامتناع ، وامتناع الشىء انتفاؤه ، وزعم أن التفريغ بعدها جائز ، وأن نحو «لو كان معنا إلّا زيد» أجود كلام ، ويردّه أنهم لا يقولون «لو جاءنى ديّار أكرمته» ولا «لو جاءنى من أحد أكرمته» ولو كانت بمنزلة الثانى لجاز ذلك كما يجوز «ما فيها ديّار» و «ما جاءنى من أحد» ولما لم يجز ذلك دلّ على أن الصواب قول سيبويه إنّ إلّا وما بعدها صفة.

قال الشلوبين وابن الضائع : ولا يصح المعنى حتى تكون إلا بمعنى غير ، والتى يراد بها البدل والعوض ، قالا : وهذا هو المعنى فى المثال الذى ذكره سيبويه توطئة للمسألة ، وهو «لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا» أى : رجل مكان زيد أو عوضا من زيد ، انتهى.

قلت : وليس كما قالا ، بل الوصف فى المثال وفى الآية مختلف ، فهو فى المثال مخصّص مثله فى قولك «جاء رجل موصوف بأنه غير زيد» وفى الآية مؤكّد مثله فى قولك «متعدد موصوف بأنه غير الواحد» وهكذا الحكم أبدا :

إن طابق ما بعد إلّا موصوفها فالوصف مخصّص له ، وإن خالفه بإفراد أو غيره فالوصف مؤكد ، ولم أر من أفصح عن هذا ، لكن النحويين قالوا : إذا قيل «له عندى عشرة إلا درهما» فقد أقر له بتسعة ، فإن قال «إلّا درهم» فقد أقر له بعشرة ، وسرّه أن المعنى حينئذ عشرة موصوفة بأنها غير درهم ، وكلّ عشرة فهى موصوفة بذلك ، فالصفة هنا مؤكدة صالحة للاسقاط مثلها فى ﴿نَفْخَةٌ واحِدَةٌ﴾[1] وتتخرج الآية على ذلك ، إذ المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة لفسدتا ، أى أن الفساد يترتب على تقدير تعدّد الآلهة ، وهذا هو المعنى المراد

---

(١) فى نسخة «مثلها فى ﴿نَعْجَةٌ واحِدَةٌ﴾» وكلتاهما صحيح.

ومثال المعرف الشبيه بالمنكر قوله :

١٠٤ . أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصوات إلّا بغامها [ص ٣١٦]

فإن تعريف «الأصوات» تعريف الجنس.

ومثال شبه الجمع قوله :

١٠٥ . لو كان غيرى سليمى الدّهر غيّره وقع الحوادث إلّا الصّارم الذّكر

فإلّا الصارم : صفة لغيرى.

ومقتضى كلام سيبويه أنه لا يشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه ، لتمثيله بـ «لو كان معنا رجل إلّا زيد لغلبنا» وهو لا يجرى «لو» مجرى النفى ، كما يقول المبرد.

وتفارق إلا هذه غيرا من وجهين :

أحدهما : أنه لا يجوز حذف موصوفها ، لا يقال «جاءنى إلّا زيد» ويقال «جاءنى غير زيد» ونظيرها فى ذلك الجمل والظروف ، فإنها تقع صفات ، ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها.

والثانى : أنه لا يوصف بها إلا حيث يصح الاستثناء ، فيجوز «عندى درهم إلا دانق» لأنه يجوز إلا دانقا ، ويمتنع «إلا جيد» ، لأنه يمتنع إلا جيدا ، ويجوز «درهم غير جيد» قاله جماعات ، وقد يقال : إنه مخالف لقولهم فى ﴿لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ﴾ الآية ، ولمثال سيبويه «لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا»

وشرط ابن الحاجب فى وقوع إلا صفة تعذر الاستثناء ، وجعل من الشاذ قوله :

١٠٦ . وكلّ أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلّا الفرقدان

[ص ٥٦٨]

والوصف هنا مخصص لا مؤكد ، كما بينت [١] من القاعدة.

والثالث : أن تكون عاطفة بمنزلة الواو فى التشريك فى اللفظ والمعنى ، ذكره الأخفش والفرّاء وأبو عبيدة ، وجعلوا منه قوله تعالى : ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ ﴿لا يَخافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْناً بَعْدَ سُوءٍ﴾ أى ولا الذين ظلموا ، ولا من ظلم ، وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع.

والرابع : أن تكون زائدة ، قاله الأصمعى وابن جنى ، وحملا عليه قوله :

١٠٧ . حراجيج ما تنفكّ إلّا مناخة على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا

وابن مالك ، [و] حمل عليه قوله :

١٠٨ . أرى الدّهر إلا منجنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلّا معذّبا

وإنما المحفوظ «وما الدهر» ثم إن صحت روايته فتخرّج على أن «أرى» جواب لقسم مقدر ، وحذفت «لا» كحذفها فى ﴿تَاللهِ تَفْتَؤُا﴾ ودلّ على ذلك الاستثناء المفرّغ ، وأما بيت ذى الرمة فقيل : غلط منه ، وقيل : من الرواة ، وإن الرواية «آلا» بالتنوين ، أى شخصا ، وقيل : تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب ، أو ما تخلص منه ، فنفيها نفى ، ومناخة : حال ، وقال جماعة كثيرة : هى ناقصة والخبر «على الخسف» و «مناخة» حال ، وهذا فاسد ؛ لبقاء الإشكال ؛ إذ لا يقال «جاء زيد إلّا راكبا».

تنبيه . ليس من أقسام إلا التى فى نحو ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ﴾ وإنما هذه كلمتان إن الشرطية ولا النافية ، ومن العجب أن ابن مالك على إمامته ذكرها فى شرح التسهيل من أقسام إلّا.

---

(١) فى نسخة «لما بينت من القاعدة».

(ألا) بالفتح والتشديد . حرف تحضيض مختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر أدوات التحضيض ، فأما قوله :

١٠٩ . ونبّئت ليلى أرسلت بشفاعة إليّ ، فهلّا نفس ليلى شفيعها

[ص ٢٦٩ و ٣٠٧ و ٥٨٣]

فالتقدير : فهلا كان هو ، أى الشأن ، وقيل : التقدير فهلا شفعت نفس ليلى ؛ لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس ، وشفعيها على هذا خبر لمحذوف ، أى هى شفعيها.

تنبيه . ليس من أقسام «ألّا» التى فى قوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ﴾ بل هذه كلمتان أن الناصبة ولا النافية ، أو أن المفسّرة [أو المخففة من الثقيلة [(١)]] ولا الناهية ، ولا موضع لها على هذا ، وعلى الأول فهى بدل من ﴿كِتابٌ﴾ على أنه بمعنى مكتوب ، وعلى أن الخبر بمعنى الطلب ، بقرينة ﴿وَأْتُونِي﴾ ومثلها ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ فى قراءة التشديد ، ولكن أن فيها الناصبة ليس غير ، و «لا» فيها محتملة للنفى ؛ فتكون ألا بدلا من ﴿أَعْمالَهُمْ﴾ أو خبرا لمحذوف ، أى : أعمالهم ألا يسجدوا ، وللزيادة فتكون ﴿أَلَّا﴾ مخفوضة بدل من ﴿السَّبِيلِ﴾ أو مختلفا فيها : أمخفوضة هى أم منصوبة ، وذلك على أن الأصل لئلا واللام متعلقة بيهتدون.

(إلى) . حرف جر ، له ثمانية معان :

أحدها : انتهاء الغاية الزمانية ، نحو ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ والمكانية نحو ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ وإذا دلّت قرينة على دخول ما بعدها نحو «قرأت القرآن من أوله إلى آخره» أو خروجه نحو ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ ونحو ﴿فَنَظِرَةٌ إِلى مَيْسَرَةٍ﴾ عمل بها ، وإلا فقيل : يدخل إن كان من الجنس ، وقيل : يدخل مطلقا ، وقيل : لا يدخل مطلقا ، وهو الصحيح ؛ لأن

---

(١) سقط ما بين هذين المعقوفين من النسخة التى شرح عليها الدسوقى.

الأكثر مع القرينة عدم الدخول ؛ فيجب الحمل عليه عند التردد.

والثانى : المعية ، وذلك إذا ضممت شيئا إلى آخر ، وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين فى ﴿مَنْ أَنْصارِي إِلَى اللهِ﴾ وقولهم «الذّود إلى الذّود إبل» والذود : من ثلاثة إلى عشرة [والمعنى إذا جمع القليل إلى مثله صار كثيرا] ، ولا يجوز «إلى زيد مال» تريد مع زيد مال.

والثالث : التبيين ، وهى المبينة لفاعليّة مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل نحو ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾.

والرابع : مرادفة اللام نحو ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ وقيل : لانتهاء الغاية ، أى منته إليك ، ويقولون «أحمد إليك الله سبحانه» أى أنهى حمده إليك.

والخامس : موافقة فى ، ذكره جماعة فى قوله :

١١٠ . فلا تتركنّى بالوعيد كأنّنى إلى النّاس مطلىّ به القار أجرب

قال ابن مالك : ويمكن أن يكون منه ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلى يَوْمِ الْقِيامَةِ﴾ وتأول بعضهم البيت على تعلق إلى بمحذوف ، أى مطلى بالقار مضافا إلى الناس فحذف وقلب الكلام ، وقال ابن عصفور : هو على تضمين مطلى معنى مبغّض ، قال : ولو صح مجىء إلى بمعنى فى لجاز «زيد إلى الكوفة».

والسادس : الابتداء ، كقوله :

١١١ . تقول وقد عالیت بالكور فوقها : أيسقى فلا يروى إلىّ ابن أحمرا؟

أى منى.

والسابع : موافقة عند ، كقوله :

١١٢ . أم لا سبيل إلى الشّباب ، وذكره أشهى إلىّ من الرّحيق السّلسل؟

والثامن : التوكيد ، وهى الزائدة ، أثبت ذلك الفراء ، مستدلا بقراءة بعضهم ﴿أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ بفتح الواو ، وخرّجت على تضمين تهوى معنى تميل ، أو أن الأصل تهوى بالكسر ، فقلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كما يقال فى رضى : رضا ، وفى ناصية : ناصاة ، قاله ابن مالك ، وفيه نظر ، لأن شرط هذه اللغة تحرك الياء فى الأصل.

(إى) بالكسر والسكون . حرف جواب بمعنى نعم ، فيكون لتصديق المخبر ولإعلام المستخبر ، ولوعد الطالب ، فتقع بعد «قام زيد» و «هل قام زيد» و «اضرب زيدا» ونحوهن ، كما تقع نعم بعدهن ، وزعم ابن الحاجب أنها إنما تقع بعد الاستفهام نحو ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ، قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ ولا تقع عند الجميع إلا قبل القسم ، وإذا قيل «إى والله» ثم أسقطت الواو ، جاز سكون الياء وفتحها وحذفها ، وعلى الأول فيلتقى ساكنان على غير حدّهما.

(أى) بالفتح والسكون . على وجهين :

حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط ، على خلاف فى ذلك ، قال الشاعر :

١١٣ . ألم تسمعى أى عبد فى رونق الضّحى بكـــــاء حمامـــــات لهـــــنّ هـــــدير

وفى الحديث «أى ربّ» وقد تمدّ ألفها.

وحرف تفسير ، تقول «عندى عسجد أى ذهب» و «غضنفر أى أسد» وما بعدها عطف بيان على ما قبلها ، أو بدل ، لا عطف نسق ، خلافا للكوفيين وصاحبى المستوفى والمفتاح ، لأنا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ، ولا عاطفا ملازما لعطف الشىء على مرادفه ، وتقع تفسيرا للجمل أيضا ، كقوله :

١١٤ . وترمينى بالطّرف ، أى أنت مذنب وتقلينى ، لكنّ إيّاك لا أقلى [ص ٤٠٠ و ٤١٣]

وإذا وقعت بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير ، نحو «تقول استكتمته الحديث أى سألته كتمانه» يقال ذلك بضم التاء ، ولو جئت بإذا مكان أى فتحت التاء فقلت «إذا سألته» لأن إذا ظرف لتقول ، وقد نظم ذلك بعضهم فقال :

١١٥ . إذا كنيت بأى فعلا تفسّره فضمّ تاءك فيه ضمّ معترف

وإن تكن بإذا يوما تفسّره ففتحة التّاء أمر غير مختلف

(أىّ) بفتح الهمزة وتشديد الياء . اسم يأتى على خمسة أوجه :

شرطا ، نحو ﴿أَيًّا ما تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْماءُ الْحُسْنى﴾ ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلا عُدْوانَ عَلَيَّ﴾.

واستفهاما ، نحو ﴿أَيُّكُمْ زادَتْهُ هذِهِ إِيماناً﴾ ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ وقد تخفف كقوله :

١١٦ . تنظّرت نصرا والسّماكين أيهما علىّ من الغيث استهلّت مواطره

وموصولا ، نحو ﴿لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ التقدير : لننزعن الذى هو أشد ، قاله سيبويه ، وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين ؛ لأنهم يرون أن أيا الموصولة معربة دائما كالشرطية والاستفهامية ، قال الزجاج : ما تبين لى أن سيبويه غلط إلا فى موضعين هذا أحدهما ، فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت ، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت؟ وقال الجرمى : خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدا يقول «لأضربنّ أيّهم قائم» بالضم ، اه. وزعم هؤلاء أنها فى الآية استفهامية ، وأنها مبتدأ ، وأشدّ خبر ، ثم اختلفوا فى مفعول ننزع ، فقال الخليل : محذوف ، والتقدير : لننزعنّ الفريق الذى [1] يقال فيهم أيهم أشد ، وقال يونس : هو الجملة ، وعلّقت ننزع عن العمل كما فى ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصى﴾ وقال الكسائى

---

(١) فى نسخة «لننزعن الذين يقال فيهم» وما أثبتناه أدق.

والأخفش : كل شيعة ، ومن زائدة ، وجملة الاستفهام مستأنفة ، وذلك على قولهما فى جواز زيادة من فى الإيجاب. ويردّ أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب ، وأنه لا يجوز «لأضربنّ الفاسق» بالرفع بتقدير الذى يقال فيه هو الفاسق ، وأنه لم يثبت زيادة من فى الإيجاب ، وقول الشاعر :

١١٧ . إذا ما لقيت بنى مالك فسلّم على أيّهم أفضل

[ص ٤٠٩ و ٥٥٢]

يروى بضم أىّ ، وحروف الجر لا تعلّق ، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ، ولا يستأنف ما بعد الجار.

وجوّز الزمخشرى وجماعة كونها موصولة مع أن الضمة إعراب ، فقدّروا متعلق النزع من كل شيعة ، وكأنه قيل : لننزعن بعض كل شيعة ، ثم قدر أنه سئل : من هذا البعض؟ فقيل : هو الذى هو أشد ، ثم حذف المبتدآن المكتنفان للموصول ، وفيه تعسّف ظاهر ، ولا أعلمهم استعملوا أيا الموصولة مبتدأ ، وسيأتى ذلك عن ثعلب.

وزعم ابن الطراوة أن أيا مقطوعة عن الإضافة ، فلذلك بنيت ، وأن ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ مبتدأ وخبر ، وهذا باطل برسم الضمير متّصلا بأىّ ، والإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة

وزعم ثعلب أن أيا لا تكون موصولة أصلا ، وقال : لم يسمع «أيهم هو فاضل جاءنى» بتقدير الذى هو فاضل جاءنى.

والرابع : أن تكون دالة على معنى الكمال ، فتقع صفة للنكرة نحو «زيد رجل أىّ رجل» أى كامل فى صفات الرجال ، وحالا للمعرفة كمررت بعبد الله أىّ رجل.

والخامس : أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه أل ، نحو «يا أيّها الرجل» وزعم الأخفش أن أيا لا تكون وصلة ، وأن أيا هذه هى الموصولة [1] حذف صدر صلتها وهو العائد ، والمعنى يا من هو الرجل ، وردّ بأنه ليس لنا عائد يجب حذفه ،

---

(١) فى نسخة «وأن أيا هذه موصولة».

ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية ، وله أن يجيب عنهما بأن «ما» فى قولهم «لا سيّما زيد» بالرفع كذلك.

وزاد قسما ، وهو : أن تكون نكرة موصوفة نحو «مررت بأىّ معجب لك» كما يقال : بمن معجب لك ، وهذا غير مسموع.

ولا تكون «أى» غير مذكور معها مضاف إليه البتة إلا فى النداء والحكاية ، يقال «جاءنى رجل» فتقول : أىّ يا هذا ، وجاءنى رجلان ، فتقول : أيان ، وجاءنى رجال ، فتقول : أيّون.

تنبيه . قول أبى الطيب :

١١٨ . أىّ يوم سررتنى بوصال لم ترعنى ثلاثة بصدود [1]؟ [ص ٥١٤]

ليست فيه أى موصولة ؛ لأن الموصولة لا تضاف إلا إلى المعرفة ، قال أبو على فى التذكرة فى قوله :

١١٩ . أرأيت أىّ سوالف وخدود برزت لنا بين اللّوى فزرود؟

لا تكون أى فيه موصولة ؛ لإضافتها إلى نكرة ، انتهى.

ولا شرطية ؛ لأن المعنى حينئذ : إن سررتنى يوما بوصالك آمنتنى ثلاثة أيام من صدودك ، وهذا عكس المعنى المراد ، وإنما هى للاستفهام الذى يراد به النفى ، كقولك لمن أدعى أنه أكرمك : أىّ يوم أكرمتنى؟ والمعنى ما سررتنى يوما بوصالك إلا روّعتنى [2] ثلاثة بصدودك ، والجملة الأولى مستأنفة قدّم ظرفها ؛ لأن له الصّدر ، والثانية إما فى موضع جر صفة لوصال على حذف العائد : أى لم ترعنى بعده ، كما حذف فى قوله تعالى : ﴿**وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ**﴾ الآية ، أو نصب حالا من فاعل سررتنى أو مفعوله ، والمعنى : أى يوم سررتنى غير رائع لى أو غير مروع منك ، وهى حال مقدّرة مثلها فى ﴿**طِبْتُمْ فَادْخُلُوها خالِدِينَ**﴾ أو لا محل لها على أن تكون معطوفة على الأولى بفاء محذوفة كما قيل فى ﴿**وَإِذْ قالَ**

---

(١) فى نسخة «إلا وروعتنى» بزيادة واو الحال بعد إلا ، والفصيح تركها.

(١) فى نسخة «إلا وروعتنى» بزيادة واو الحال بعد إلا ، والفصيح تركها.

﴿مُوسى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ، قالُوا أَتَتَّخِذُنا هُزُواً؟ قالَ أَعُوذُ بِاللهِ﴾ وكذا فى بقية الآية ، وفيه بعد ، والمحققون فى الآية على أن الجمل مستأنفة ، بتقدير : فما قالوا له؟ فما قال لهم؟ ومن روى «ثلاثة» بالرفع لم يجز عنده كون الحال من فاعل سررتنى ، لخلو «ترعنى» من ضمير ذى الحال.

(إذ) على أربعة أوجه :

أحدها : أن تكون اسما للزمن الماضى ، ولها أربعة استعمالات.

أحدها : أن تكون ظرفا ، وهو الغالب ، نحو ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

والثانى : أن تكون مفعولا به ، نحو ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً فَكَثَّرَكُمْ﴾

والغالب على المذكورة فى أوائل القصص فى التنزيل أن تكون مفعولا به ، بتقدير «اذكر» نحو ﴿وَإِذْ قالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ﴾ ﴿وَإِذْ قُلْنا لِلْمَلائِكَةِ﴾ ﴿وَإِذْ فَرَقْنا بِكُمُ الْبَحْرَ﴾ وبعض المعربين يقول فى ذلك : إنه ظرف لا ذكر محذوفا ، وهذا وهم فاحش ، لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر فى ذلك الوقت ، مع أن الأمر للاستقبال ، وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منّا ، وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه.

والثالث : أن تكون بدلا من المفعول ، نحو ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ﴾ فإذ : بدل اشتمال من مريم على حد البدل فى ﴿يَسْئَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرامِ قِتالٍ فِيهِ﴾.

وقوله تعالى : ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِياءَ﴾ يحتمل كون إذ فيه ظرفا للنعمة وكونها بدلا منها.

والرابع : أن يكون مضافا إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه نحو «يومئذ ، وحينئذ» أو غير صالح له نحو قوله تعالى : ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنا﴾

وزعم الجمهور أن إذ لا تقع إلا ظرفا أو مضافا إليها ، وأنها فى نحو ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً﴾ ظرف لمفعول محذوف ، أى : واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم

قليلا ، وفى نحو ﴿إِذِ انْتَبَذَتْ﴾ ظرف لمضاف إلى مفعول محذوف ، أى : واذكر قصة مريم ، ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول فى ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْداءً﴾.

ومن الغريب أن الزمخشرى قال فى قراءة بعضهم (لمن من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا) : إنه يجوز أن يكون التقدير منّه إذ بعث ، وأن تكون إذ فى محل رفع كإذا فى قولك : أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائما ، أى لمن منّ الله على المؤمنين وقت بعثه ، انتهى ؛ فمقتضى هذا الوجه أن إذ مبتدأ ، ولا نعلم بذلك قائلا ، ثم تنظيره بالمثال غير مناسب ؛ لأن الكلام فى إذ لا فى إذا ، وكان حقه أن يقول إذ كان ؛ لأنهم يقدرون فى هذا المثال ونحوه إذ تارة وإذا أخرى ، بحسب المعنى المراد ، ثم ظاهره أن المثال يتكلم [به] هكذا ، والمشهور أن حذف الخبر فى ذلك واجب ، وكذلك المشهور أن إذا المقدرة فى المثال فى موضع نصب ، ولكن جوّز عبد القاهر كونها فى موضع رفع ، تمسكا بقول بعضهم : أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة ، بالرفع ؛ فقاس الزمخشرى إذ على إذا ، والمبتدأ على الخبر.

والوجه الثانى : أن تكون اسما للزمن المستقبل ، نحو ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبارَها﴾ والجمهور لا يثبتون هذا القسم ، ويجعلون الآية من باب ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ أعنى من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع ، وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى : ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلالُ فِي أَعْناقِهِمْ﴾ فإنّ ﴿يَعْلَمُونَ﴾ مستقبل لفظا ومعنى ؛ لدخول حرف التنفيس عليه ، وقد أعمل فى إذ ؛ فيلزم أن يكون بمنزلة إذا.

والثالث : أن تكون للتعليل ، نحو ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ أى : ولن ينفعكم اليوم اشتراككم فى العذاب ؛ لأجل

ظلمكم فى الدنيا ، وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة أو ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لامن اللفظ ؛ فإنه إذا قيل : ضربته إذ أساء ، وأريد [بإذ] الوقت اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضرب؟ قولان ، وإنما يرتفع السؤال على القول الأول ؛ فإنه لو قيل : «لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك فى العذاب» لم يكن التعليل مستفادا ؛ لاختلاف زمنى الفعلين ، ويبقى إشكال فى الآية ، وهو أن إذ لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين ، ولا تكون ظرفا لينفع ؛ لأنه لا يعمل فى ظرفين ، ولا لمشتركون ؛ لأن معمول خبر الأحرف الخمسة لا يتقدم عليها ولأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول ، ولأن اشتراكهم فى الآخرة لا فى زمن ظلمهم.

ومما حملوه على التعليل ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هذا إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾ ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَما يَعْبُدُونَ إِلَّا اللهَ فَأْوُوا إِلَى الْكَهْفِ﴾ وقوله :

١٢٠ . فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش ، وإذ ما مثلهم بشر

[ص ٣٦٣ و ٥١٧ و ٦٠٠]

وقول الأعشى :

١٢١ . إنّ محلّا وإن مرتحلا وإنّ فى السّفر إذ مضوا مهلا

[ص ٢٣٩ و ٦٠٩ و ٦٣١]

أى إن لنا حلولا فى الدنيا وإن لنا ارتحالا عنها إلى الآخرة ، وإن فى الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالا لنا ، لأنهم مضوا قبلنا وبقينا بعدهم ، وإنما يصح ذلك كله على القول بأن إذ التعليلية حرف كما قدمنا.

والجمهور لا يثبتون هذا القسم ، وقال أبو الفتح : راجعت أبا على مرارا فى قوله تعالى : ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ الآية ، مستشكلا إبدال إذ من اليوم ، فآخر ما تحصّل منه أن الدنيا والآخرة متصلتان ، وأنهما فى حكم الله تعالى سواء ، فكأن اليوم ماض ، أو كأن إذ مستقبلة ، انتهى.

وقيل : المعنى إذ ثبت ظلمكم. وقيل : التقدير بعد إذ ظلمتم ، وعليهما أيضا فإذ بدل من اليوم ، وليس هذا التقدير مخالفا لما قلناه فى ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنا﴾ ؛ لأن المدّعى هناك أنها لا يستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن يوم فى يومئذ ، لأنها لا تحذف لدليل ، وإذا لم تقدر إذ تعليلا فيجوز أن تكون أنّ وصلتها تعليلا ، والفاعل مستتر راجع إلى قولهم ﴿يا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾ أو إلى القرين ، ويشهد لهما قراءة بعضهم ﴿إِنَّكُمْ﴾ بالكسر على الاستئناف.

والرابع : أن تكون للمفاجأة ، نص على ذلك سيبويه ، وهى الواقعة بعد بينا أو بينما كقوله :

١٢٢ . استقدر الله خيرا وارضينّ به فبينما العسر إذ دارت مياسير

وهل هى ظرف مكان أو زمان ، أو حرف بمعنى المفاجأة ، أو حرف توكيد ، أو زائد؟ أقوال ، وعلى القول بالظرفية فقال ابن جنى : عاملها الفعل الذى بعدها ، لانها غير مضافة إليه ، وعامل «بينا وبينما» محذوف يفسره الفعل المذكور ، وقال الشلوبين : إذ مضافة إلى الجملة ، فلا يعمل فيها الفعل ولا فى بينا وبينما ، لأن المضاف إليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله ، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام ، وإذ بدل منهما ، وقيل : العامل ما يلى بين بناء على أنها مكفوفة عن الإضافة إليه كما يعمل تالى اسم الشرط فيه ، وقيل : بين خبر لمحذوف ، وتقدير قولك «حينما أنا قائم إذ جاء زيد» بين أوقات قيامى مجىء زيد ، ثم حذف المبتدأ مدلولا عليه بجاء زيد ، وقيل : مبتدأ ، وإذ خبره ، والمعنى حين أنا قائم حين جاء زيد.

وذكر لإذ معنيان آخران ، أحدهما : التوكيد ، وذلك بأن تحمل على الزيادة ، قاله أبو عبيدة ، وتبعه ابن قتيبة ، وحملا عليه آيات منها ﴿وَإِذْ قالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ﴾ والثانى : التحقيق كقد ، وحملت عليه الآية ، وليس القولان بشىء ، واختار ابن الشّجرى أنها تقع زائدة بعد بينا وبينما خاصة ، قال : لأنك إذا قلت «بينما أنا

جالس إذ جاء زيد» فقدرتها غير زائدة أعملت فيها الخبر ، وهى مضافة إلى جملة جاء زيد ، وهذا الفعل هو الناصب لبين ، فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف ، اه. وقد مضى كلام النحويين فى توجيه ذلك ، وعلى القول بالتحقيق فى الآية ، فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل.

مسألة . تلزم إذ الإضافة إلى جملة ، إما اسمية نحو ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ أو فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى نحو ﴿وَإِذْ قالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ﴾ ﴿وَإِذِ ابْتَلى إِبْراهِيمَ رَبُّهُ﴾ ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ أو فعلية فعلها ماض معنى لا لفظا نحو ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْراهِيمُ الْقَواعِدَ﴾ ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ﴾ وقد اجتمعت الثلاثة فى قوله تعالى : ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُما فِي الْغارِ إِذْ يَقُولُ لِصاحِبِهِ لا تَحْزَنْ إِنَّ اللهَ مَعَنا﴾ الأولى ظرف لنصره ، والثانية بدل منها ، والثالثة قيل بدل ثان وقيل ظرف لثانى اثنين ، وفيهما وفى إبدال الثانية نظر ، لأن الزمن الثانى والثالث غير الأول فكيف يبدلان منه؟ ثم لا يعرف أن البدل يتكرر إلا فى بدل الإضراب ، وهو ضعيف لا يحمل عليه التنزيل ، ومعنى ﴿ثانِيَ اثْنَيْنِ﴾ واحد من اثنين ، فكيف يعمل فى الظرف وليس فيه معنى فعل؟ وقد يجاب بأن تقارب الأزمنة ينزلها منزلة المتحدة ، أشار إلى ذلك أبو الفتح فى المحتسب ، والظرف يتعلق بوهم الفعل وأيسر روائحه.

وقد يحذف أحد شطرى الجملة فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد كقوله :

١٢٣ . هل ترجعنّ ليال قد مضين لنا والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا؟

والتقدير : إذ ذاك كذلك ، وقال الأخطل :

١٢٤ . كانت منازل ألّاف عهدتهم إذ نحن إذ ذاك دون النّاس إخوانا

ألّاف . بضم الهمزة . جمع آلف بالمد مثل كافر وكفار ، ونحن وذاك مبتدآن حذف خبراهما ، والتقدير : عهدتهم إخوانا إذ نحن متآلفون ؛ إذ ذاك كائن ، ولا تكون إذ الثانية خبرا عن نحن ؛ لأنه زمان ونحن اسم عين ، بل هى ظرف للخبر المقدر ، وإذ الأولى ظرف لعهدتهم ، ودون : إما ظرف له أو للخبر المقدر أو لحال من إخوانا محذوفة ، أى متصافين دون الناس ، ولا يمنع ذلك تنكير صاحب الحال ؛ لتأخره ؛ فهو كقوله :

١٢٥ . لميـــة موحشـــا طلـــل [يلـوح كأنّـه خلـل [ص ٤٣٦ و ٦٥٩]

ولا كونه اسم عين ، لأن دون ظرف مكان لا زمان ، والمشار إليه بذلك التجاوز المفهوم من الكلام.

وقالت الخنساء :

١٢٦ . كـأن لم يكونـوا حمـى يتّقـى إذ النّـــاس إذ ذاك مـــن عزيـــزّ

إذ الأولى ظرف ليتقى ، أو لحمى ، أو ليكونوا إن قلنا إن لكان الناقصة مصدرا ، والثانية ظرف لبزّ ، ومن : مبتدأ موصول لا شرط ، لأن بزّ عامل فى إذ الثانية ، ولا يعمل ما فى حيز الشرط فيما قبله عند البصريين ، وبز : خبر من ، والجملة خبر الناس ، والعائد محذوف ، أى من عزّ منهم ، كقولهم «السّمن منوان بدرهم» ولا تكون إذ الأولى ظرفا لبزّ ، لأنه جزء الجملة التى أضيفت إذ الأولى إليها ، ولا يعمل شىء من المضاف إليه فى المضاف ، ولا إذ الثانية بدلا من الأولى ، لأنها إنما تكمل بما أضيفت إليه ، ولا يتبع اسم حتى يكمل ، ولا [تكون] خبرا عن الناس ، لأنها زمان والناس اسم عين ، وذاك : مبتدأ محذوف الخبر ، أى كائن ، وعلى ذلك فقس.

وقد تحذف الجملة كلّها للعلم ، ويعوض عنها التنوين ، وتكسر الذال لالتقاء الساكنين ، نحو ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ وزعم الأخفش أن إذ فى ذلك معربة

لزوال افتقارها إلى الجملة ، وإن الكسرة إعراب ، لأن اليوم مضاف إليها ، وردّ بأن بناءها لوضعها على حرفين ، وبأن الافتقار باق فى المعنى كالموصول تحذف صلته لدليل ، قال :

١٢٧ . نحن الأولى فاجمع جمو عك ثمّ وجّههم إلينا [ص ٦٢٥]

أى نحن الأولى عرفوا ، وبأن العوض ينزل منزلة المعوض عنه ، فكأنّ المضاف إليه مذكور ، وبقوله :

١٢٨ . نهيتك عن طلابك أمّ عمرو بعافية وأنت إذ صحيح

فأجاب عن هذا بأن الأصل حينئذ ، ثم حذف المضاف وبقى الجر كقراءة بعضهم ﴿وَاللهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ أى ثواب الآخرة.

تنبيه . أضيفت «إذ» إلى الجملة الاسمية ، فاحتملت الظرفية والتعليليّة فى قول المتنبى :

١٢٩ . أمن ازديارك فى الدّجى الرّقباء إذ حيث كنت من الظّلام ضياء

وشرحه : أنّ أمن فعل ماض ، فهو مفتوح الآخر ، لا مكسوره على أنه حرف جر كما توهّم شخص ادعى الأدب فى زماننا وأصرّ على ذلك ، والازديار أبلغ من الزيارة كما أن الاكتساب أبلغ من الكسب ، لأن الافتعال للتصرف ، والدال بدل عن التاء ، وفى : متعلقة به ، لا بأمن ؛ لأن المعنى أنهم أمنوا دائما أن تزورى فى الدجى ، وإذ : إما تعليل أو ظرف مبدل من محل فى الدجى ، وضياء : مبتدأ خبره حيث ، وابتدىء بالنكرة لتقدم خبرها عليها ظرفا ، ولأنها موصوفة فى المعنى ، لأن من الظلام صفة لها فى الأصل ، فلما قدمت عليها صارت حالا منها ، ومن للبدل ، وهى متعلقة بمحذوف ، وكان تامة ، وهى وفاعلها خفض بإضافة حيث ، والمعنى : إذ الضياء حاصل فى كل موضع حصلت فيه بدلا من الظلام.

(إذ ما) : أداة شرط تجزم فعلين ، وهى حرف عند سيبويه بمنزلة إن الشرطية ، وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسى ، وعملها الجزم قليل ، لا ضرورة ، خلافا لبعضهم.

(إذا) على وجهين :

أحدهما : أن تكون للمفاجأة ، فتختص بالجمل الاسمية ، ولا تحتاج إلى جواب ، ولا تقع فى الابتداء ، ومعناها الحال لا الاستقبال ، نحو «خرجت فإذا الأسد بالباب» ومنه ﴿فَإِذا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعى﴾ ﴿إِذا لَهُمْ مَكْرٌ﴾.

وهى حرف عند الأخفش ، ويرجّحه قولهم «خرجت فإذا إنّ زيدا بالباب» بكسر إن ، لأن إن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وظرف مكان عند المبرد ، وظرف زمان عند الزجاج ، واختار الأول ابن مالك ، والثانى ابن عصفور ، والثالث الزمخشرىّ ، وزعم أن عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة ، قال فى قوله تعالى : ﴿ثُمَّ إِذا دَعاكُمْ دَعْوَةً﴾ الآية : إن التقدير إذا دعاكم فاجأتم الخروج فى ذلك الوقت ، ولا يعرف هذا لغيره ، وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور فى نحو «خرجت فإذا زيد جالس» أو المقدر فى نحو «فإذا الأسد» أى حاضر ، وإذا قدّرت أنها الخبر فعاملها مستقر أو استقر.

ولم يقع الخبر معها فى التنزيل إلا مصرّحا به نحو ﴿فَإِذا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعى﴾ ﴿فَإِذا هِيَ شاخِصَةٌ﴾ ﴿فَإِذا هُمْ خامِدُونَ﴾ ﴿فَإِذا هِيَ بَيْضاءُ﴾ ﴿فَإِذا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ﴾.

وإذا قيل «خرجت فإذا الأسد» صح كونها عند المبرد خبرا ، أى فبالحضرة الأسد ، ولم يصح عند الزجاج ، لأن الزمان لا يخبر به عن الجثة ، ولا عند الأخفش لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه ، فإن قلت «فإذا القتال» صحت خبريتها عند غير الأخفش.

وتقول «خرجت فإذا زيد جالس» أو «جالسا» فالرفع على الخبرية ، وإذا

نصب به ، والنصب على الحالية والخبر إذا إن قيل بأنها مكان ، وإلا فهو محذوف.

نعم يجوز أن تقدرها خبرا عن الجثة مع قولنا إنها زمان إذا قدرت حذف مضاف كأن تقدر فى نحو «خرجت فإذا الأسد» فإذا حضور الأسد.

مسألة ـ قالت العرب «قد كنت أظنّ أن العقرب أشدّ لسعة من الزنبور فإذا هو هى» وقالوا أيضا «فإذا هو إياها» وهذا هو الوجه الذى أنكره سيبويه لما سأله الكسائىّ ، وكان من خبرهما أن سيبويه قدم على البرامكة ، فعزم يحيى بن خالد على الجمع بينهما ، فجعل لذلك يوما ، فلما حضر سيبويه تقدّم إليه الفرّاء وخلف ، فسأله خلف عن مسألة فأجاب فيها ، فقال له : أخطأت ، ثم سأله ثانية وثالثة ، وهو يجيبه ، ويقول له : أخطأت ، فقال [له سيبويه] : هذا سوء أدب ، فأقبل عليه الفرّاء فقال له : إن فى هذا الرجل حدّة وعجلة ، ولكن ما تقول فيمن قال «هؤلاء أبون ومررت بأبين» كيف تقول على مثال ذلك من وأيت أو أويت ، فأجابه ، فقال : أعد النظر ، فقال : لست أكلمكما حتى يحضر صاحبكما ، فحضر الكسائى فقال له [الكسائى] : تسألنى أو أسألك؟ فقال له سيبويه : سل أنت ، فسأله عن هذا المثال فقال سيبويه «فإذا هو هى» ولا يجوز النصب ، وسأله عن أمثال ذلك نحو «خرجت فإذا عبد الله القائم ، أو القائم» فقال له : كل ذلك بالرفع ، فقال الكسائى : العرب ترفع كلّ ذلك وتنصب ، فقال يحيى : قد اختلفتما ، وأنتما رئيسا بلديكما ، فمن يحكم بينكما؟ فقال له الكسائى : هذه العرب ببابك ، قد سمع منهم أهل البلدين ، فيحضرون ويسألون ، فقال يحيى وجعفر : أنصفت ، فأحضروا ، فوافقوا الكسائى ، فاستكان سيبويه ، فأمر له يحيى بعشرة آلاف درهم ، فخرج إلى فارس ، فأقام بها حتى مات ، ولم يعد إلى البصرة ، فيقال : إن العرب قد أرشوا على ذلك ، أو إنهم علموا منزلة الكسائى عند الرشيد ، ويقال : إنهم قالوا : القول قول الكسائى ، ولم ينطقوا بالنصب ، وإن سيبويه قال ليحيى : مرهم أن ينطقوا بذلك ، فإنّ ألسنتهم

لا تطوع به ، ولقد أحسن الإمام الأديب أبو الحسن حازم بن محمد الأنصارى [القرطاجنّى] إذ قال فى منظومته فى النحو حاكيا هذه الواقعة والمسألة :

والعرب قد تحذف الأخبار بعد إذا ... إذا عنت فجأة الأمر الّذى دهما

وربّما نصبوا للحال بعد إذا ... وربما رفعوا من بعدها ، ربما

فإن توالى ضميران اكتسى بهما ... وجه الحقيقة من إشكاله غمما

لذاك أعيت على الأفهام مسألة ... أهدت إلى سيبويه الحتف والغمما

قد كانت العقرب العوجاء أحسبها ... قدما أشدّ من الزنبور وقع حما

وفى الجواب عليها هل «إذا هو هي» ... أو هل «إذا هو إيّاها» قد اختصما

وخطّأ ابن زياد وابن حمزة فى ... ما قال فيها أبا بشر ، وقد ظلما

وغاظ عمرا علىّ فى حكومته ... يا ليته لم يكن فى أمره حكما

كغيظ عمرو عليّا فى حكومته ... يا ليته لم يكن فى أمره حكما

وفجّع ابن زياد كلّ منتخب ... من أهله إذ غدا منه يفيض دما

كفجعة ابن زياد كلّ منتخب من أهله إذا غدا منه يفيض دما
وأصبحت بعده الأنقاس باكية فى كل طرس كدمع سحّ وانسجما
وليس يخلو امرؤ من حاسد أضم لو لا التنافس فى الدنيا لما أضما
والغبن فى العلم أشجى محنة علمت وأبرح النّاس شجوا عالم هضما

وقوله «وربما نصبوا . إلخ» أى وربما نصبوا على الحال بعد أن رفعوا ما بعد إذا على الابتداء ، فيقولون «فإذا زيد جالسا».

وقوله «ربما» فى آخر البيت بالتخفيف توكيد لربّما فى أوله بالتشديد.

وغمما فى آخر البيت الثالث بفتح الغين كناية عن الإشكال والخفاء ، وغمما فى آخر البيت الرابع بضمها جمع غمّة.

وابن زياد : هو الفراء ، واسمه يحيى ، وابن حمزة هو الكسائى ، واسمه على ، وأبو بشر : سيبويه ، واسمه عمرو ، وألف «ظلما» للتثنية إن بنيته للفاعل ، وللاطلاق إن بنيته للمفعول ، وعمرو وعلى الأولان : سيبويه والكسائى ، والآخران : ابن العاص وابن أبى طالب رضى الله عنهما ، وحكما الأول اسم ، والثانى فعل ، أو بالعكس دفعا للايطاء ، وزياد الأول : والد الفراء ، والثانى زياد بن أبيه ، وابنه المشار إليه هو ابن مرجانة المرسل فى قتلة الحسين رضى الله عنه ، وأضم كغضب وزنا ومعنى ، وإعجام الضاد ، والوصف منه أضم كفرح ، وهضم : مبنى للمفعول ، أى لم يوف حقه.

وأما سؤال الفراء فجوابه أن أبون جمع أب ، وأب فعل بفتحتين ، وأصله أبو ،

فإذا بنينا مثله من أوى أو من وأى قلنا أوّى كهوى ، أو قلنا وأى كهوى أيضا ، ثم تجمعه بالواو والنون فتحذف الألف كما تحذف ألف مصطفى ، وتبقى الفتحة دليلا عليها فتقول : أوون أو وأون رفعا ، وأوين أو وأين جرا ونصبا ، كما تقول فى جمع عصا وقفا اسم رجل عصون وقفون وعصين وقفين ، وليس هذا مما يخفى على سيبويه ولا على أصاغر الطلبة ، ولكنه كما قال أبو عثمان المازنى : دخلت بغداد فألقيت علىّ مسائل فكنت أجيب فيها على مذهبى ، ويخطئوننى على مذاهبهم ، اه وهكذا اتفق لسيبويه ﷺ تعالى.

وأما سؤال الكسائى فجوابه ما قاله سيبويه ، وهو «فإذا هو هى» هذا هو وجه الكلام ، مثل ﴿فَإِذا هِيَ بَيْضاءُ﴾ ﴿فَإِذا هِيَ حَيَّةٌ﴾ وأما «فإذا هو إياها» إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفحصاء ، كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعلّ ، وسيبويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك ، وإن تكلم بعض العرب به.

وقد ذكر فى توجيهه أمور :

أحدها لأبى بكر بن الخياط ، وهو أن «إذا» ظرف فيه معنى وجدت ورأيت ، فجاز له أن ينصب المفعول [كما ينصبه وجدت ورأيت] ، وهو مع ذلك ظرف مخبربه [1] عن الاسم بعده ، انتهى.

وهذا خطأ ، لأن المعانى لا تنصب المفاعيل الصحيحة ، وإنما تعمل فى الظروف والأحوال ، ولأنها تحتاج على زعمه إلى فاعل وإلى مفعول آخر ، فكان حقها أن تنصب ما يليها.

والثانى : أن ضمير النصب استعير فى مكان ضمير الرفع ، قاله ابن مالك ، ويشهد له قراءة الحسن (إياك تعبد) ببناء الفعل للمفعول ، ولكنه لا يتأتّى فيما أجازوه من قولك «فإذا زيد القائم» بالنصب ، فينبغى أن يوجّه هذا على أنه نعت مقطوع ، أو حال على زيادة أل ، وليس ذلك مما ينقاس ، ومن جوّز تعريف

---

(١) فى نسخة «يخبر به».

الحال أو زعم أن إذا تعمل عمل وجدت ، وأنها رفعت عبد الله بناء على أن الظرف يعمل وإن لم يعتمد ، فقد أخطأ ، لأن وجد ينصب الاسمين ، ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل ، وهو قابل للتأويل.

والثالث : أنه مفعول به ، والأصل فإذا هو يساويها ، أو فإذا هو يشابهما ، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير ، وهذا الوجه لابن مالك أيضا ، ونظيره قراءة على رضى الله عنه ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ بالنصب أى نوجد عصبة أو نرى عصبة ، وأما قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِياءَ ما نَعْبُدُهُمْ﴾ إذا قيل : إن التقدير يقولون ما نعبدهم ، فإنما حسّنه أن إضمار القول مستسهل عندهم.

والرابع : أنه مفعول مطلق ، والأصل : فإذا هو يلسع لسعتها ، ثم حذف الفعل كما تقول «ما زيد إلا شرب الإبل» ثم حذف المضاف ، نقله الشلوبين فى حواشى المفصل عن الأعلم ، وقال : هو أشبه ما وجّه به النصب.

الخامس : أنه منصوب على الحال من الضمير فى الخبر المحذوف ، والأصل : فإذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب فى اللفظ على الحال على سبيل النيابة ، كما قالوا «قضيّة ولا أبا حسن لها» على إضمار مثل ، قاله ابن الحاجب فى أماليه ، وهو وجه غريب ، أعنى انتصاب الضمير على الحال ، وهو مبنى على إجازة الخليل «له صوت صوت الحمار» بالرفع صفة لصوت ، بتقدير مثل ، وأما سيبويه فقال : هذا قبيح ضعيف ، وممن قال بالجواز ابن مالك ، قال : إذا كان المضاف إلى معرفة كلمة «مثل» جاز أن تخلفها المعرفة فى التنكير ، فتقول «مررت برجل زهير» بالخفض صفة للنكرة ، و «هذا زيد زهيرا» بالنصب على الحال ، ومنه قولهم «تفرّقوا أيادى سبا» و «أيدى سبا» وإنما سكنت إلياء مع أنهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والإعلال كما فى معديكرب وقال قلا.

والثانى من وجهى إذا : أن تكون لغير مفاجأة ، فالغالب أن تكون ظرفا

للمستقبل مضمنة معنى الشرط ، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية ، عكس الفجائية ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى ﴿ثُمَّ إِذا دَعاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ وقوله تعالى : ﴿فَإِذا أَصابَ بِهِ مَنْ يَشاءُ مِنْ عِبادِهِ إِذا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ ويكون الفعل بعدها ماضيا كثيرا ، ومضارعا دون ذلك ، وقد اجتمعا فى قول أبى ذؤيب :

١٣٠ . والنّفس راغبة إذا رغّبتها وإذا تردّ إلى قليل تقنع

وإنما دخلت الشرطية على الاسم فى نحو ﴿إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ﴾ لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير ، لا مبتدأ خلافا للأخفش ، وأما قوله :

١٣١ . إذا باهلىّ تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرّع

فالتقدير : إذا كان باهلى ، وقيل : حنظلية فاعل باستقر محذوفا ، وباهلى : فاعل بمحذوف يفسره العامل فى حنظلية ، ويرده أن فيه حذف المفسر ومفسره جميعا ، ويسهله أن الظرف يدل على المفسر ، فكأنه لم يحذف.

ولا تعمل إذا الجزم إلا فى ضرورة كقوله :

١٣٢ . استغن ما أغناك ربّك بالغنى وإذا تصبك خصاصة فتجمّل [1] [ص ٩٦ و ٦٩٨]

قيل : وقد تخرج عن كل من الظرفية ، والاستقبال ، ومعنى الشرط ، وفى كل من هذه فصل.

---

(١) يروى «فتجمل» بالجيم ، وبالحاء المهملة ، وسينشده المؤلف مرة أخرى قريبا (ص ٩٦)

الفصل الأول

فى خروجها عن الظّرفية

زعم أبو الحسن فى ﴿حَتَّى إِذا جاؤُها﴾ أن إذا جرّ بحتى ، وزعم أبو الفتح فى ﴿إِذا وَقَعَتِ الْواقِعَةُ﴾ الآية فيمن نصب ﴿خافِضَةٌ رافِعَةٌ﴾ أن إذا الأولى مبتدأ ، والثانية خبر ، والمنصوبين حالان ، وكذا جملة ﴿لَيْسَ﴾ ومعموليها ، والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رجّ الأرض ، وقال قوم فى «أخطب ما يكون الأمير قائما» : إن الأصل أخطب أوقات أكوان الأمير إذا كان قائما ، أى وقت قيامه ، ثم حذفت الأوقات ونابت ما المصدرية عنها ، ثم حذف الخبر المرفوع ، وهو إذا ، وتبعها كان التامة وفاعلها فى الحذف ، ثم نابت الحال عن الخبر ، ولو كانت «إذا» على هذا التقدير فى موضع نصب لاستحال المعنى كما يستحيل إذا قلت «أخطب أوقات أكوان الأمير يوم الجمعة» إذا نصبت اليوم ، لأن الزمان لا يكون محلا للزمان.

وقالوا فى قول الحماسىّ :

١٣٣ . وبعد غد يالهف قلبى من غد إذا راح أصحابى ولست برائح

إن إذا فى موضع جر بدلا من غد.

وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولا فى قوله عليه الصلاة والسّلام لعائشة رضى الله عنها : «إنّى لأعلم إذا كنت عنّى راضية وإذا كنت علىّ غضبى».

والجمهور على أن «إذا» لا تخرج عن الظرفية ، وأن حتى فى نحو ﴿حَتَّى إِذا جاؤُها﴾ حرف ابتداء دخل على الجملة بأسرها ، ولا عمل له ، وأما ﴿إِذا وَقَعَتِ الْواقِعَةُ﴾ فإذا الثانية بدل من الأولى ، والأولى ظرف ، وجوابها محذوف لفهم المعنى ، وحسّنه طول الكلام ، وتقديره بعد إذا الثانية ، أى انقسمتم أقساما [1] ،

---

(١) فى نسخة «انقسمتم انقساما» وما أثبتناه أدق.

وكنتم أزواجا ثلاثة ، وأما «إذا» فى البيت فظرف للهف ، وأما التى فى المثال ففى موضع نصب ، لأنا لا نقدر زمانا مضافا إلى ما يكون ، إذ لا موجب لهذا التقدير ، وأما الحديث فإذا ظرف لمحذوف ، وهو معمول [١] أعلم ، وتقديره شأنك ونحوه ، كما تعلق إذ بالحديث فى ﴿هَلْ أَتاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْراهِيمَ الْمُكْرَمِينَ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ﴾.

الفصل الثانى

فى خروجها عن الاستقبال

وذلك على وجهين :

أحدهما : أن تجىء للماضى كما تجىء [٢] إذ للمستقبل فى قول بعضهم ، وذلك كقوله تعالى : ﴿وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذا ما أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لا أَجِدُ ما أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا﴾ ﴿وَإِذا رَأَوْا تِجارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْها﴾ وقوله :

١٣٤ . ونـدمان يزيـد الكـأس طيبـا سـقيت إذا تغـوّرت النّجـوم

والثانى : أن تجىء للحال ، وذلك بعد القسم ، نحو ﴿وَاللَّيْلِ إِذا يَغْشى﴾ ﴿وَالنَّجْمِ إِذا هَوى﴾ قيل : لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القسم ، لأنه إنشاء لا إخبار عن قسم يأتى ، لأن قسم الله سبحانه قديم ، ولا لكون محذوف هو حال من والليل والنجم ، لأن الحال والاستقبال متنافيان ، وإذا بطل هذان الوجهان تعين أنه ظرف لأحدهما على أن المراد به الحال ، اه.

والصحيح انه لا يصح التعليق بأقسم الإنشائى ، لأن القديم لا زمان له ، لا حال ولا غيره ، بل هو سابق على الزمان ، وأنه لا يمتنع التعليق بكائنا مع بقاء إذا على الاستقبال ، بدليل صحة مجىء الحال المقدرة باتفاق ، ك «مررت برجل معه

---

(١) فى نسخة «وهو مفعول أعلم»

(٢) فى نسخة «كما جاءت»

صقر صائدا به غدا» أى مقدرا الصيد به غدا ، كذا يقدرون ، وأوضح منه أن يقال : مريدا به الصيد غدا ، كما فسر قمتم فى ﴿إِذا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ﴾ بأردتم.

مسألة . فى ناصب إذا مذهبان ، أحدهما : أنه شرطها ، وهو قول المحققين ، فتكون بمنزلة متى وحيثما وأيّان ، وقول أبى البقاء إنه مردود بأن المضاف إليه لا يعمل فى المضاف غير وارد ، لأن إذا عند هؤلاء غير مضافة ، كما يقوله الجميع إذا جزمت كقوله :

وإذا تصبك خصاصة فتحمل [1] [١٣٢]

والثانى : أنه ما فى جوابها من فعل أو شبهه ، وهو قول الأكثرين ، ويرد عليهم أمور :

أحدها : أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة ، وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة ، لأن الظرف عندهم من جملة الجواب والمعمول داخل فى جملة عامله.

والثانى : أنه ممتنع فى قول زهير :

١٣٥ . بدا لى أنّى لست مدرك ما مضى ولا سابقا شيئا إذا كان جائيا

[ص ٢٨٨ و ٤٦٠ و ٤٧٦ و ٤٧٨ و ٥٥١ و ٦٧٨]

لأن الجواب محذوف ، وتقديره إذا كان جائيا فلا أسبقه ، ولا يصح أن يقال : لا أسبق شيئا وقت مجيئه ، لأن الشىء إنما يسبق قبل مجيئه ، وهذا لازم لهم أيضا إن أجابوا بأنها غير شرطية وأنها معمولة لما قبلها وهو سابق ، وأما على القول الأول فهى شرطية محذوفة الجواب وعاملها إما خبر كان أو نفس كان إن قلنا بدلالتها على الحدث

والثالث : أنه يلزمهم فى نحو «إذا جئتنى اليوم أكرمتك غدا» أن يعمل أكرمتك فى ظرفين متضادين ، وذلك باطل عقلا ؛ إذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه فى زمانين ، وقصدا ؛ إذ المراد وقوع الإكرام فى الغد لا فى اليوم.

---

(١) يروى قوله «فتحمل» بالحاء المهملة ، وبالجيم.

فإن قلت : فما ناصب اليوم على القول الأول؟ وكيف يعمل العامل الواحد فى ظرفى زمان.؟

قلنا : لم يتضادا كما فى الوجه السابق ، وعمل العامل فى ظرفى زمان يجوز إذا كان أحدهما أعمّ من الآخر نحو «آتيك يوم الجمعة سحر» ؛ وليس بدلا ؛ لجواز «سير عليه يوم الجمعة سحر» برفع الأول ونصب الثانى ، ونص عليه سيبويه ، وأنشد للفرزدق :

١٣٦ . متى تردن يوما سفار تجد بها أديهم يرمى المستجير المعوّرا

فيوما يمتنع أن يكون بدلا من متى ؛ لعدم اقترانه بحرف الشرط ، ولهذا يمتنع فى اليوم فى المثال أن يكون بدلا من إذا ، ويمتنع أن يكون ظرفا لتجد ؛ لئلا ينفصل ترد من معموله وهو سفار بالأجنبى ؛ فتعين أنه ظرف ثان لترد.

والرابع : أن الجواب ورد مقرونا بإذا الفجائية نحو ﴿**ثُمَّ إِذا دَعاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ**﴾ وبالحرف الناسخ نحو «إذا جئتنى اليوم فإنّى أكرمك» وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله ، وورد أيضا والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى ﴿**فَإِذا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ فَذلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ**﴾ ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف ، وتخريج بعضهم هذه الآية على أن إذا مبتدأ وما بعد الفاء خبر لا يصح إلا على قول أبى الحسن ومن تابعه فى جواز تصرف إذا وجواز زيادة الفاء فى خبر المبتدأ ؛ لأن عسر اليوم ليس مسببا عن النّقر ، والجيد أن تخرج على حذف الجواب مدلولا عليه بعسير ، أى عسر الأمر ، وأما قول أبى البقاء إنه يكون مدلولا عليه بذلك فإنه إشارة إلى النقر فمردود ؛ لأدائه إلى اتحاد السبب والمسبب ، وذلك ممتنع ، وأما نحو «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله

ورسوله» فمؤول على إقامة السبب مقام المسبب ؛ لاشتهار المسبب ، أى فقد استحقّ الثواب العظيم المستقر للمهاجرين.

قال أبو حيان : ورد مقرونا بما النافية نحو ﴿وَإِذا تُتْلى عَلَيْهِمْ آياتُنا بَيِّناتٍ ما كانَ حُجَّتَهُمْ﴾ الآية ، وما النافية لها الصّدر ، انتهى.

وليس هذا بجواب ، وإلا لاقترن بالفاء ، مثل ﴿وَإِنْ يَسْتَعْتِبُوا فَما هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ﴾ وإنما الجواب محذوف ، أى عمدوا إلى الحجج الباطلة.

وقول بعضهم إنه جواب على إضمار الفاء مثل ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوالِدَيْنِ﴾ مردود بأن الفاء لا تحذف إلا ضرورة ، كقوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها [٨١]

والوصية فى الآية نائب عن فاعل كتب ، وللوالدين : متعلق بها ، لا خبر ، والجواب محذوف ، أى فليوص.

وقول ابن الحاجب «إنّ إذا هذه غير شرطية فلا تحتاج إلى جواب ، وإن عاملها ما بعد ما النافية كما عمل ما بعد لا فى يوم من قوله تعالى ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلائِكَةَ لا بُشْرى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ وإن ذلك من التوسع فى الظرف» مردود بثلاثة أمور :

أحدها : أن مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله :

١٣٧ . *ونحن عن فضلك ما استغنينا*

[ص ٢٦٩ و ٣١٧ و ٥٣٩ و ٦٩٤]

والثانى : أن ما لا تقاس على لا ؛ فإن مالها الصّدر مطلقا بإجماع البصريين ، واختلفوا فى لا ؛ فقيل : لها الصدر مطلقا ، وقيل : ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول فى نحو «إن لا تقم أقم» و «جاء بلا زاد» وقوله :

١٣٨ . ألا إنّ قرطا على آلة ألا إنّنى كيده لا أكيد

وقيل : إن وقعت لا فى جواب [١] القسم فلها الصدر ؛ لحلولها محلّ أدوات الصّدر ، وإلا

---

(١) فى نسخة «إن وقعت فى صدر جواب القسم فلها الصدر».

فلا ، وهذا هو الصحيح ، وعليه اعتمد سيبويه ؛ إذ جعل انتصاب «حبّ العراق» فى قوله :

١٣٩ . آليت حبّ العراق الدّهر أطعمه [والحبّ يأكله فى القرية السّوس]

[ص ٢٤٥ و ٥٩٠ و ٦٠٠]

على التوسع وإسقاط الخافض وهو على ، ولم يجعله من باب «زيدا ضربته» لأن التقدير لا أطعمه ، ولا هذه لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر فى هذا الباب عاملا.

والثالث : أن «لا» فى الآية حرف ناسخ مثله فى نحو «لا رجل» والحرف الناسخ لا يتقدّمه معمول ما بعده ، ولو لم يكن نافيا ، لا يجوز «زيدا إنّى أضرب» فكيف وهو حرف نفى؟ بل أبلغ من هذا أن العامل الذى بعده مصدر ، وهم يطلقون القول بأن المصدر لا يعمل فيما قبله ، وإنما العامل محذوف ، أى اذكر يوم ، أو يعذبون يوم.

ونظير ما أورده أبو حيان على الأكثرين أن يورد عليهم قوله تعالى : ﴿وَقالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ فيقال : لا يصح لجديد أن يعمل فى إذا ؛ لأن إنّ ولام الابتداء يمنعان من ذلك لأن لهما الصّدر ، وأيضا فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف. والجواب أيضا أن الجواب محذوف مدلول عليه بجديد ، أى إذا مزقتم تجددون ؛ لأن الحرف الناسخ لا يكون فى أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء ، نحو ﴿وَما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ وأما ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ فالجملة جواب لقسم محذوف مقدر قبل الشرط ، بدليل ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ الآية ، ولا يسوغ أن يقال : قدرها خالية من معنى الشرط ، فتستغنى عن جواب ، وتكون معمولة لما قبلها وهو ﴿قالَ﴾ أو ﴿نَدُلُّكُمْ﴾ أو ﴿يُنَبِّئُكُمْ﴾ لأن هذه الأفعال لم تقع فى ذلك الوقت.

الفصل الثالث

فى خروج إذا عن الشرطية

ومثاله قوله تعالى ﴿وَإِذا ما غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ وقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ إِذا أَصابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ فإذا فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها ، ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفاء مثل ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ وقول بعضهم «إنه على إضمار الفاء» تقدم ردّه ، وقول آخر «إن الضمير توكيد لا مبتدأ ، وإن ما بعده الجواب» ظاهر التعسّف ، وقول آخر «إن جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها» تكلف من غير ضرورة.

ومن ذلك إذا التى بعد القسم نحو ﴿وَاللَّيْلِ إِذا يَغْشى﴾ ﴿وَالنَّجْمِ إِذا هَوى﴾ إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا فى المعنى كما فى قولك «آتيك إذا أتيتنى» فيكون التقدير إذا يغشى الليل وإذا هوى النجم أقسمت.

وهذا ممتنع ؛ لوجهين :

أحدهما : أن القسم الإنشائى لا يقبل التعليق ؛ لأن الإنشاء إيقاع ، والمعلّق يحتمل الوقوع وعدمه ، فأما «إن جاءنى فو الله لأكرمنّه» فالجواب فى المعنى فعل الإكرام ؛ لأنه المسبّب عن الشرط ، وإنما دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد ، ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا ، لأن جواب والليل ثابت دائما ، وجواب والنجم ماض مستمر الانتفاء ؛ فلا يمكن تسببهما عن أمر مستقبل وهو فعل الشرط.

والثانى : أن الجواب خبرى ، فلا يدل عليه الإنشاء ، لتباين حقيقتهما.

(أيمن) المختص بالقسم ، اسم لا حرف ، خلافا للزجاج والرمانى ، مفرد مشتق من اليمن [وهو البركة] وهمزته وصل ، لا جمع يمين وهمزته قطع ، خلافا

للكوفيين ، ويردّه جواز كسر همزته ، وفتح ميمه ، ولا يجوز مثل ذلك فى الجمع من نحو أفلس وأكلب ، وقول نصيب :

١٤٠ . فقال فريق القوم لما نشدتهم : نعم ، وفريق : ليمن الله ما ندرى

فحذف ألفها فى الدّرج ، ويلزمه الرفع بالابتداء ، وحذف الخبر ، وإضافته إلى اسم الله سبحانه وتعالى : خلافا لابن درستويه فى إجازة جرّه بحرف القسم ، ولابن مالك فى جواز إضافته إلى الكعبة ولكاف الضمير ، وجوّز ابن عصفور كونه خبرا والمحذوف مبتدأ ، أى قسمى أيمن الله.

حرف الباء

الباء المفردة . حرف جر لأربعة عشر معنى :

أولها : الإلصاق ، قيل : وهو معنى لا يفارقها ، فلهذا اقتصر عليه سيبويه ، ثم الإلصاق حقيقىّ كـ «أمسكت بزيد» إذا قبضت على شىء من جسمه أو على ما يحبسه من يد أو ثوب ونحوه ، ولو قلت «أمسكته» احتمل ذلك وأن تكون منعته من التصرف ، ومجازىّ نحو «مررت بزيد» أى ألصقت مرورى بمكان يقرب من زيد ، وعن الأخفش أن المعنى مررت على زيد ، بدليل ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ مُصْبِحِينَ﴾ وأقول : إن كلا من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقيا إذا كان مفضيا إلى نفس المجرور كـ «أمسكت بزيد ، وصعدت على السّطح» فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز كـ «مررت بزيد» فى تأويل الجماعة ، وكقوله :

١٤١ . تشبّ لمقرورين يصطليانها وبات على النّار النّدى والمحلق

فإذا استوى التقديران فى المجازية ، فالأكثر استعمالا أولى بالتخريج عليه ، كـ «مررت بزيد ، ومررت عليه» وإن كان قد جاء كما فى ﴿لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ﴾ ﴿يَمُرُّونَ عَلَيْها﴾.

١٤٢ . ولقد أمرّ على اللئيم يسبّنى [فمضيت ثمّة قلت : لا يعنينى] [ص ٤٢٩ و ٦٤٥]

إلا أنّ «مررت به» أكثر ، فكان أولى بتقديره أصلا ، ويتخرج على هذا الخلاف خلاف فى المقدّر فى قوله :

١٤٣ . تمرّون الدّيار ولم تعوجوا [كلامكم علىّ إذا حرام] [ص ٤٧٣]

أهو الباء أم على؟

الثانى : التعدية ، وتسمّى باء النقل أيضا ، وهى المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا ، وأكثر ما تعدّى الفعل القاصر ، تقول فى ذهب زيد : ذهبت بزيد ، وأذهبته ، ومنه ﴿ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ﴾ وقرئ (أذهب الله نورهم) وهى بمعنى القراءة المشهورة ، وقول المبرد والسهيلى «إن بين التعديتين فرقا ، وإنك إذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له فى الذهاب» مردود بالآية ، وأما قوله تعالى : ﴿وَلَوْ شاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصارِهِمْ﴾ فيحتمل أن الفاعل ضمير البرق.

ولأن الهمزة والباء متعاقبتان لم يجز أقمت بزيد ، وأما ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ فيمن ضم أوله وكسر ثالثه ، فخرج على زيادة الباء ، أو على أنها للمصاحبة ؛ فالظرف حال من الفاعل ، أى مصاحبة للدهن ، أو المفعول ، أى تنبت الثمر مصاحبا للدهن ، أو أن أنبت يأتى بمعنى نبت كقول زهير :

١٤٤ . رأيت ذوى الحاجات حول بيوتهم قطينا لها حتّى إذا أنبت البقل

ومن وردوها مع المتعدّى قوله تعالى : ﴿وَلَوْ لا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ وصككت الحجر بالحجر ، والأصل دفع بعض الناس بعضا ، وصك الحجر الحجر.

الثالث : الاستعانة ، وهى الداخلة على آلة الفعل ، نحو «كتبت بالقلم» و «نجرت بالقدوم» قيل : ومنه [باء] البسملة ؛ لأن الفعل لا يتأتّى على الوجه الأكمل إلا بها.

الرابع : السببية ، نحو ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾ ﴿فَكُلًّا أَخَذْنا بِذَنْبِهِ﴾ ومنه : لقيت بزيد الأسد ، أى بسبب لقائى إياه ، وقوله :

١٤٥ . قد سقيت آباءهم بالنّار [والنّار قد تشفى من الأوار]

أى أنها بسبب ما وسمت به من أسماء أصحابها يخلّى بينها وبين الماء.

الخامس : المصاحبة ، نحو ﴿اهْبِطْ بِسَلامٍ﴾ أى معه ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ﴾ الآية.

وقد اختلف فى الباء من قوله تعالى : ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ فقيل : للمصاحبة ، والحمد مضاف إلى المفعول ، أى فسبحه حامدا له ، أى نزّهه عما لا يليق به ، وأثبت له ما يليق به ، وقيل : للاستعانة ، والحمد مضاف إلى الفاعل ، أى سبّحه بما حمد به نفسه ؛ إذ ليس كل تنزيه بمحمود ، ألا ترى أن تسبيح المعتزلة افتضى تعطيل كثير من الصفات.

واختلف فى «سبحانك اللهمّ وبحمدك» فقيل : جملة واحدة على أن الواو زائدة ، وقيل : جملتان على أنها عاطفة ، ومتعلّق الباء محذوف ، أى وبحمدك سبّحتك ، وقال الخطّابى : المعنى وبمعونتك التى هى نعمة توجب علىّ حمدك سبّحتك ، لا بحولى وقوتى ، يريد أنه مما أقيم فيه المسبّب مقام السبب ، وقال ابن الشّجرى فى ﴿فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ﴾ : هو كقولك «أجبته بالتّلبية» أى فتجيبونه بالثناء ؛ إذ الحمد الثناء ، أو الباء للمصاحبة متعلقة بحال محذوفة ، أى معلنين بحمده ، والوجهان فى ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾.

والسادس : الظرفية نحو ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدْرٍ﴾ ﴿نَجَّيْناهُمْ بِسَحَرٍ﴾

والسابع : البدل ، كقول الحماسى :

١٤٦ . فليت لى بهم قوما إذا ركبوا شنّوا الإغارة فرسانا وركبانا [١]

وانتصاب «الإغارة» على أنه مفعول لأجله.

والثامن : المقابلة ، وهى الداخلة على الأعواض ، نحو «اشتريته بألف» و «كافأت إحسانه بضعف» وقولهم «هذا بذاك» ومنه ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِما كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ وإنما لم نقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع فى «لن يدخل أحدكم الجنّة بعمله» لأن المعطى بعوض قد يعطى مجانا ، وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب ، وقد تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية ، لاختلاف محملى الباءين جمعا بين الأدلة.

والتاسع : المجاوزة كعن ، فقيل : تختص بالسؤال ، نحو ﴿فَسْئَلْ بِهِ خَبِيراً﴾ بدليل ﴿يَسْئَلُونَ عَنْ أَنْبائِكُمْ﴾ وقيل : لا تختص به ، بدليل قوله تعالى : ﴿يَسْعى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمانِهِمْ﴾ ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّماءُ بِالْغَمامِ﴾ وجعل الزمخشرى هذه الباء بمنزلتها فى «شققت السّنام بالشّفرة» على أن الغمام جعل كالآلة التى يشق بها ، قال : ونظيره ﴿السَّماءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ وتأول البصريون (فسئل به خبير) على أن الباء للسببية ، وزعموا أنها لا تكون بمعنى عن أصلا ، وفيه بعد ، لأنه لا يقتضى قولك «سألت بسببه» أن المجرور هو المسئول عنه.

العاشر : الاستعلاء ، نحو ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطارٍ﴾ الآية ، بدليل ﴿هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَما أَمِنْتُكُمْ عَلى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ﴾ ونحو ﴿وَإِذا مَرُّوا بِهِمْ يَتَغامَزُونَ﴾ بدليل ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِمْ﴾ وقد مضى البحث فيه ، وقوله :

---

(١) انظر الشاهد رقم ٢٠

١٤٧ . *أربّ يبول الثّعلبان برأسه؟*

بدليل تمامه :

لقد هان من بالت عليه الثّعالب

الحادى عشر : التبعيض ، أثبت ذلك الأصمعىّ والفارسىّ والقتبىّ وابن مالك ، قيل : والكوفيون ، وجعلوا منه ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِها عِبادُ اللهِ﴾ وقوله :

١٤٨ . شربن بماء البحر ثم ترفّعت متى لجج خضر لهنّ نئيج

[ص ١١١ و ٣٣٥]

وقوله :

١٤٩ . [فلثمت فاها آخذا بقرونها] شرب النّزيف ببرد ماء الحشرج

قيل : ومنه ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُسِكُمْ﴾ والظاهر أن الباء فيهن للالصاق ، وقيل : هى فى آية الوضوء للاستعانة ، وإن فى الكلام حذفا وقلبا ؛ فإنّ «مسح» يتعدّى إلى المزال عنه بنفسه ، وإلى المزيل بالباء ؛ فالأصل امسحوا رؤسكم بالماء ، ونظيره بيت الكتاب :

١٥٠ .كنواح ريش حمامة نجديّة ومسحت باللّثتين عصف الإثمد

يقول : إن لثاتك تضرب إلى سمرة ، فكأنك مسحتها بمسحوق الإثمد ؛ فقلب معمولى مسح ، وقيل فى شربن : إنه ضمن معنى روين ، ويصح ذلك فى ﴿يَشْرَبُ بِها﴾ ونحوه ، وقال الزمخشرى فى ﴿يَشْرَبُ بِها﴾ : المعنى يشرب بها الخمر كما تقول «شربت الماء بالعسل».

الثانى عشر : القسم ، وهو أصل أحرفه ؛ ولذلك خصّت بجواز ذكر الفعل

معه نحو «أقسم بالله لتفعلنّ» ودخولها على الضمير نحو «بك لأفعلنّ» واستعمالها فى القسم الاستعطافى نحو «بالله هل قام زيد» أى أسألك بالله مستحلفا.

الثالث عشر : الغاية ، نحو ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ أى إلىّ ، وقيل : ضمن أحسن معنى لطف.

الرابع عشر : التوكيد وهى الزائدة ، وزيادتها فى ستة مواضع.

أحدها : الفاعل ، وزيادتها فيه : واجبة ، وغالبة ، وضرورة.

فالواجبة فى نحو «أحسن بزيد» فى قول الجمهور : إن الأصل أحسن زيد بمعنى ذا حسن ، ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب ، وزيدت الباء إصلاحا للفظ ، وأما إذا قيل بأنه أمر لفظا ومعنى وإن فيه ضمير المخاطب مستترا فالباء معدّية مثلها فى «امرر بزيد».

والغالبة فى فاعل كفى ، نحو ﴿كَفى بِاللهِ شَهِيداً﴾ وقال الزجاج : دخلت لتضمن كفى معنى اكتف ، وهو من الحسن بمكان ، ويصححه قولهم «اتّقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه» أى ليتّق وليفعل ، بدليل جزم «يثب» ويوجبه قولهم «كفى بهند» بترك التاء ، فإن احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب ، بدليل (وما نسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة) فإن عورض بقولك «أحسن بهند» فالتاء لا تلحق صيغ الأمر ، وإن كان معناها الخبر ، وقال ابن السراج : الفاعل ضمير الاكتفاء ، وصحة قوله موقوفة على جواز تعلق الجار بضمير المصدر ، وهو قول الفارسى والرمانىّ ، أجازا «مرورى بزيد حسن وهو بعمرو قبيح» وأجاز الكوفيون إعماله فى الظرف وغيره ، ومنع جمهور البصريين إعماله مطلقا ، قالوا : ومن مجىء فاعل كفى هذه مجردا عن الباء قول سحيم :

١٥١ . [عميرة ودّع إن تجهّزت غازيا كفى الشّيب والإسلام للمرء ناهيا

ووجه ذلك . على ما اخترناه . أنه لم يستعمل كفى [هنا] بمعنى اكتف.

ولا تزاد الباء فى فاعل كفى التى بمعنى أجزأ وأغنى ، ولا التى بمعنى وقى ، والأولى متعدية لواحد كقوله :

١٥٢ . قليل منك يكفينى ، ولكن قليلك لا يقال له قليل [ص ٦٧٥]

والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى : ﴿وَكَفَى اللهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتالَ﴾ ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ﴾ ووقع فى شعر المتنبى زيادة الباء فى فاعل كفى المتعدية لواحد ، قال :

١٥٣ . كفى ثعلا فخرا بأنّك منهم ودهر لأن أمسيت من أهله أهل

ولم أر من انتقد عليه ذلك ؛ فهذا إما لسهو عن شرط الزيادة ، أو لجعلهم هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سيأتى ، أو لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء ، وثعل : رهط الممدوح وهم بطن من طيء ، وصرفه للضرورة إذ فيه العدل والعلمية كعمر ، ودهر : مرفوع عند ابن جنى بتقدير : وليفخر دهر ، وأهل : صفة له بمعنى مستحق ، واللام متعلقة بأهل ، وجوز ابن الشجرى فى دهر ثلاثة أوجه ، أحدها أن يكون مبتدأ حذف خبره ، أى يفتخر بك ، وصح الابتداء بالنكرة لأنه قد وصف بأهل ، والثانى كونه معطوفا على فاعل كفى ، أى أنهم فخروا بكونه منهم وفخروا بزمانه لنضارة أيامه ، وهذا وجه لا حذف فيه ، والثالث أن تجره بعد أن ترفع فخرا ، على تقدير كونه فاعل كفى والباء متعلقة بفخر ، لا زائدة ، وحينئذ تجر الدهر بالعطف ، وتقدر أهلا خبرا لهو محذوفا ، وزعم المعرى أن الصواب نصب دهر بالعطف على ثعلا ، أى وكفى دهرا هو أهل لأن أمسيت من أهله أنه أهل لكونك من أهله ، ولا يخفى ما فيه من التعسف وشرحه أنه عطف على المفعول المتقدم ، وهو ثعلا ، والفاعل المتأخر وهو «أنك منهم» منصوبا ومرفوعا وهما دهرا وأنّ ومعمولاها وما تعلق بخبرها ، ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى ،

وزعم الرّبعى أن النصب بالعطف على اسم أن وأن «أهل» عطف على خبرها ، ولا معنى للبيت على تقديره.

والضرورة كقوله :

١٥٤ . ألم يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبون بنى زياد [ص ٣٨٧]

وقوله :

١٥٥ . مهما لى اللّيلة مهما ليه أودى بنعلىّ وسرباليه [ص ٣٣٢]

وقال ابن الضائع فى الأول : إن الباء متعلقة بتنمى ، وإن فاعل يأتى مضمر ، فالمسألة من باب الإعمال.

وقال ابن الحاجب فى الثانى : الباء معدّية كما تقول «ذهب بنعلى» ولم يتعرض لشرح الفاعل ، وعلام يعود إذا قدر ضميرا فى «أودى»؟ ويصح أن يكون التقدير : أودى هو ، أى مود ، أى ذهب ذاهب ، كما جاء فى الحديث «لا يزنى الزّانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» أى ولا يشرب هو ، أى الشارب ؛ إذ ليس المراد ولا يشرب الزانى.

والثانى مما تزاد فيه الباء : المفعول ، نحو ﴿وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّماءِ﴾ ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحادٍ﴾ ﴿فَطَفِقَ مَسْحاً بِالسُّوقِ﴾ أى يمسح السوق مسحا ، ويجوز أن يكون صفة : أى مسحا واقعا بالسوق ، وقوله :

١٥٦ . [نحن بنوضبة أصحاب الفلج] نضرب بالسّيف ونرجو بالفرج

الشاهد فى الثانية ، فأما الأولى فللاستعانة ، وقوله :

[هـــنّ الحرائـــر لاربّـــات أخمـــرة] ســود المحــاجر لا يقــرأن بالسّــور [٣٢]

وقيل : ضمن تلقوا معنى تفضوا ، ويريد معنى يهمّ ، ونرجو معنى نطمع ، ويقرأن معنى يرقين ويتبركن ، وأنه يقال «قرأت بالسورة» على هذا المعنى ، ولا يقال «قرأت بكتابك» لفوات معنى التبرك فيه ، قاله السهيلى ، وقيل : المراد لا تلقو أنفسكم إلى التهلكة بأيديكم ، فحذف المفعول به ، والباء للآلة كما فى قولك «كتبت بالقلم» أو المراد بسبب أيديكم ، كما يقال : لا تفسد أمرك برأيك.

وكثرت زيادتها فى مفعول «عرفت» ونحوه ، وقلت فى مفعول ما يتعدّى إلى اثنين كقوله :

١٥٧ . تبلــت فــؤادك فى المنــام خريــدة تســـقى الضّـــجيع ببـــارد بسّـــام

وقد زيدت فى مفعول كفى المتعدية لواحد ، ومنه الحديث «كفى بالمرء إثمًا أن يحدّث بكل ما سمع».

وقوله :

١٥٨ . فكفــى بنــا فضــلا علــى مــن غيرنــا حــبّ النّــبىّ محمّــد إيّانــا [1] [ص ٣٢٨ و ٣٢٩]

وقيل : إنها هى فى البيت زائدة فى الفاعل ، وحب : بدل اشتمال على المحل ، وقال المتنبى

١٥٩ . كفــى بجســمى نحــولا أنّــنى رجــل لــو لا مخــاطبتى إيّــاك لم تــرنى [ص ٦٦٧]

والثالــث : المبتــدأ ، وذلــك فى قــولهم «بحسبك درهــم» و «خرجــت فــإذا بزيــد» و «كيف بك إذا كان كذا» ومنه عند سيبويه ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ وقال أبو الحسن

---

(١) الرواية برفع (غيرنا) وهو خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة من ، والتقدير : الذى هو غيرنا.

بأيكم متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون ، ثم اختلف ، فقيل : المفتون مصدر بمعنى الفتنة ، وقيل : الباء ظرفيّة ، أى فى أىّ طائفة منكم المفتون.

تنبيه . من الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم ليس ، بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر كقراءة بعضهم ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا﴾ بنصب البر ، وقوله :

١٦٠ . ألـيس عجيبا بأنّ الفتى يصاب ببعض الّذى فى يديه

والرابع : الخبر ، وهو ضربان : غير موجب فينقاس نحو «ليس زيد بقائم» ﴿وَمَا اللهُ بِغافِلٍ﴾ وقولهم «لا خير بخير بعده النار» إذا لم تحمل على الظرفية ، وموجب فيتوقف على السماع ، وهو قول الأخفش ومن تابعه ، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿جَزاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِها﴾ وقول الحماسى :

١٦١ . [فلا تطمع ، أبيت اللّعن ، فيها] ومنعكها بشىء يستطاع

والأولى تعليق ﴿بِمِثْلِها﴾ باستقرار محذوف هو الخبر ، وبشىء بمنعكها والمعنى ومنعكها بشىء ما يستطاع ، وقال ابن مالك فى «بحسبك زيد» إن زيدا مبتدأ مؤخر ، لأنه معرفة وحسب نكرة.

والخامس : الحال المنفى عاملها ، كقوله :

١٦٣ . فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيّب منتهاها

وقوله :

١٦٣ . [كائن دعيت إلى بأساء داهمة] فما انبعثت بمزءود ولا وكل

ذكر ذلك ابن مالك ، وخالفه أبو حيان ، وخرّج البيتين على أن التقدير بحاجة خائبة ، وبشخص مزءود أى مذعور ، ويريد بالمزءود نفسه ، على حد قولهم «رأيت

منه أسدا» وهذا التخريج ظاهر فى البيت الأول دون الثانى ؛ لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها ؛ ولهذا قيل فى ﴿وَما رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ إن فعّالا ليس للمبالغة بل للنسب كقوله :

١٦٤ . [وليس بذى رمح فيطعنى به] وليس بذى سيف وليس بنبّال

أى وما ربك بذى ظلم ؛ لأنّ الله لا يظلم الناس شيئا ، ولا يقال لقيت منه أسدا أو بحرا أو نحو ذلك إلا عند قصد المبالغة فى الوصف بالإقدام أو الكرم.

والسادس : التوكيد بالنفس والعين ، وجعل منه بعضهم قوله تعالى ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ وفيه نظر ؛ إذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس أو بالعين أن يؤكد أولا بالمنفصل نحو «قمتم أنتم أنفسكم» ولأن التوكيد هنا ضائع ؛ إذ المأمورات بالتربص لا يذهب الوهم إلى أن المأمور غيرهن ، بخلاف قولك «زارنى الخليفة نفسه» وإنما ذكر الأنفس هنا لزيادة البعث على التربص ؛ لإشعاره بما يستنكفن منه من طموح أنفسهن إلى الرجال.

تنبيه . مذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك ، وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤوّل تأويلا يقبله اللفظ ، كما قيل فى ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ : إن «فى» ليست بمعنى على ، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالّ فى الشىء ، وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف ، كما ضمن بعضهم شربن فى قوله *شر بن بماء البحر* [١٤٨] معنى روين ، وأحسن فى ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ معنى لطف ، وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى ، وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند [أكثر] الكوفيين وبعض المتأخرين ، ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم أقلّ تعسفا.

(بجل) على وجهين : حرف بمعنى نعم ، واسم ، وهى على وجهين : اسم

فعل بمعنى يكفى ، واسم مرادف لحسب ، ويقال على الأول «بجلنى» وهو نادر ، وعلى الثانى «بجلى» قال :

١٦٥ . [ألا إنّنى أشربت أسود حالكا] ألا بجلى من ذا الشّراب ألا بجل

(بل) حرف إضراب ، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إما الإبطال نحو ﴿وَقالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمنُ وَلَداً سُبْحانَهُ ، بَلْ عِبادٌ مُكْرَمُونَ﴾ أى بل هم عباد ، ونحو ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ ، بَلْ جاءَهُمْ بِالْحَقِّ﴾ وإما الانتقال من غرض إلى آخر ، ووهم ابن مالك إذ زعم فى شرح كافيته أنها لا تقع فى التنزيل إلا على هذا الوجه ، ومثاله ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ، وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ، بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَياةَ الدُّنْيا﴾ ونحو ﴿وَلَدَيْنا كِتابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ ، بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ﴾ وهى فى ذلك كله حرف ابتداء ، لا عاطفة ، على الصحيح ومن دخولها على الجملة قوله :

١٦٦ . بل بلد ملء الفجاج قتمه [لا يشترى كتّانه وجهرمه]

إذ التقدير بل ربّ بلد موصوف بهذا الوصف قطعته ، ووهم بعضهم فزعم أنها تستعمل جارة

وإن تلاها مفرد فهى عاطفة ، ثم إن تقدّمها أمر أو إيجاب «كاضرب زيدا بل عمرا ، وقام زيد بل عمرو» فهى تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه ؛ فلا يحكم عليه بشىء ، وإثبات الحكم لما بعدها ، وإن تقدّمها نفى أو نهى فهى لتقرير ما قبلها على حالته ، وجعل ضده لما بعده ، نحو «ما قام زيد بل عمرو ، ولا يقم زيد بل عمرو» وأجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون ناقلة معنى النفى والنهى إلى ما بعدها وعلى قولهما فيصح «ما زيد قائما بل قاعدا ، وبل قاعد» ويختلف المعنى ، ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفى وشبهه ، قال هشام : محال «ضربت زيدا بل إياك» اه. ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلّته.

وتزاد قبلها «لا» لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب ، كقوله :

١٦٧ . وجهك البدر ، لا ، بل الشّمس لو يقـــض للشّـــمس كســـفة أو أفـــول
لم

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفى ، ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفى ، وليس بشىء ، لقوله :

١٦٨ . وما هجرتك ، لا ، بل زادنى شغفا هجـــر وبعـــد تراخـــى لا إلى أجـــل

(بلى) حرف جواب أصلى الألف ، وقال جماعة : الأصل بل ، والألف زائدة ، وبعض هؤلاء يقول : إنها للتأنيث ؛ بدليل إمالتها. وتختص بالنفى ، وتفيد إبطاله. سواء كان مجردا نحو ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلى وَرَبِّي﴾ أم مقرونا بالاستفهام ، حقيقيا كان نحو «أليس زيد بقائم» فتقول : بلى ، أو توبيخيّا نحو ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْواهُمْ بَلى﴾ ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظامَهُ بَلى﴾ أو تقرير يا نحو ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قالُوا بَلى﴾ ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قالُوا بَلى﴾ أجروا النفى مع التقرير مجرى النفى المجرد فى ردّه ببلى ، ولذلك قال ابن عباس وغيره : لو قالوا نعم لكفروا ، ووجهه أن نعم تصديق للمخبر بنفى أو إيجاب ولذلك قال جماعة من الفقهاء : لو قال «أليس لى عليك ألف» فقال «بلى» لزمته ، ولو قال «نعم» لم تلزمه ، وقال آخرون : تلزمه فيهما ، وجروا فى ذلك على مقتضى العرف لا اللغة ، ونازع السهيلى وغيره فى المحكى عن ابن عباس وغيره فى الآية مستمسكين بأن الاستفهام التقريرىّ خبر موجب ، ولذلك امتنع سيبويه من جعل أم متصلة فى قوله تعالى ﴿أَفَلا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾ لأنها لا تقع بعد الإيجاب ، وإذا ثبت أنه إيجاب فنعم بعد الإيجاب تصديق [له] ، انتهى.

ويشكل عليهم أن بلى لا يجاب بها [عن] الإيجاب ، وذلك متفق عليه ، ولكن وقع فى كتب الحديث ما يقتضى أنها يجاب بها الاستفهام [المجرّد] ؛ ففى صحيح البخارى فى كتاب الإيمان أنه عليه الصلاة والسّلام قال لأصحابه «أترضون أن تكونوا ربع أهل الجنة؟» قالوا : بلى ، وفى صحيح مسلم فى كتاب الهبة «أيسرك أن يكونوا لك فى البر سواء؟» قال : بلى ، قال «فلا إذن» وفيه أيضا أنه قال «أنت الذى لقيتنى بمكة؟» فقال له المجيب : بلى ، وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك ؛ لأنه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل.

واعلم أن تسمية الاستفهام فى الآية تقريرا عبارة جماعة ، ومرادهم أنه تقرير بما بعد النفى كما مرّ فى صدر الكتاب ، وفى الموضع بحث أوسع من هذا فى باب النون.

(بيد) ويقال : ميد ، بالميم ، وهو اسم ملازم للإضافة إلى أنّ وصلتها ، وله معنيان :

أحدهما : غير ، إلا أنه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا ، بل منصوبا ، ولا يقع صفة ولا استثناء متصلا ، وإنما يستثنى به فى الانقطاع خاصة ، ومنه الحديث «نحن الآخرون السابقون ، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا» وفى مسند الشافعى رضى الله عنهم «بائد أنهم» وفى الصحاح «بيد بمعنى غير ، يقال : إنه كثير المال بيد أنه بخيل» اه ، وفى المحكم أن هذا المثال حكاه ابن السكيت ، وأن بعضهم فسّرها فيه بمعنى على ، وأن تفسيرها بغير أعلى.

والثانى : أن تكون بمعنى من أجل ، ومنه الحديث «أنا أفصح من نطق بالضّاد بيد أنّى من قريش واسترضعت فى بنى سعد بن بكر» وقال ابن مالك وغيره : إنها هنا بمعنى غير ، على حد قوله :

١٦٩ . ولا عيب فيهم غير أنّ سيوفهم بهنّ فلول من قراع الكتائب

وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى من أجل قوله :

١٧٠ . عمـــدا فعلـــت ذاك بيـــد أنّى أخـــــاف إن هلكـــــت أن تـــــرنّى

وقوله ترنّى : من الرنين ، وهو الصوت

(بله) على ثلاثة أوجه : اسم لدع ، ومصدر بمعنى الترك ، واسم مرادف لكيف ، وما بعدها منصوب على الأول ، ومخفوض على الثانى ، ومرفوع على الثالث ، وفتحها بناء على الأول والثالث ، وإعراب على الثانى ، وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله يصف السيوف :

١٧١ . تـذر الجمـاجم ضـاحيا هاماتهـا بلـــه الأكـــفّ كأنّهـــا لم تخلـــق

وإنكار أبى على أن يرتفع ما بعدها مردود بحكاية أبى الحسن وقطرب له ، وإذا قيل «بله الزيدين ، أو المسلمين ، أو أحمد ، أو الهندات» احتملت المصدرية واسم الفعل.

ومـن الغريـب أن فى البخـارى فى تفسـير ألم السـجدة : يقـول الله تعـالى «أعـددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه» [1].

واستعملت معربة مجرورة بمن خارجة عن المعانى الثلاثة ، وفسّرها بعضهم بغير ، وهو ظاهر ، وبهذا يتقوّى من يعدّها فى ألفاظ الاستثناء.

حرف التاء

التاء المفردة . محركة فى أوائل الأسماء ، ومحركة فى أواخرها ، ومحركة فى أواخر الأفعال ، ومسكنة فى أواخرها.

فالمحركة فى أوائل الأسماء حرف جر معناه القسم ، وتختص بالتعجب ، وباسم الله تعالى ، وربما قالوا «تربّى» و «تربّ الكعبة» و «تالرّحمن» قال الزمخشرى

---

(١) انظر صحيح البخارى (٦ / ١١٦ السلطانية) ثم انظر فتح البارى (٨ / ٣٩٦ بولاق)

فى ﴿وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ﴾ : الباء أصل حروف القسم ، والواو بدل منها ، والتاء بدل من الواو ، وفيها زيادة معنى التعجب ، كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتأتّيه مع عتو نمروذ وقهره ، هـ

والمحرّكة فى أواخرها حرف خطاب نحو أنت وأنت.

والمحركة فى أواخر الأفعال ضمير نحو قمت وقمت وقمت ، ووهم ابن خروف فقال فى قولهم فى النسب «كنتى» : إن التاء هنا علامة كالواو فى «أكلونى البراغيث» ولم يثبت فى كلامهم أن هذه التاء تكون علامة.

ومن غريب أمر التاء الاسمية أنها جردب عن الخطاب ، والتزم فيها لفظ التذكير والإفراد فى «أرأيتكما» و «أرأيتكم» و «أرأيتك» و «أرأيتك» و «أرأيتكنّ» إذ لو قالوا «أرأيتما كما» جمعوا بين خطابين ، وإذا امتنعوا من اجتماعهما فى «يا غلامكم» فلم يقولوه كما قالوا «يا غلامنا» و «يا غلامهم» ـ مع أن الغلام طار عليه الخطاب بسبب النداء ، وإنه خطاب لاثنين لا لواحد ؛ فهذا أجدر ، وإنما جاز «وا غلامكيه» لأن المندوب ليس بمخاطب فى الحقيقة ، ويأتى تمام القول فى «أرأيتك» فى حرف الكاف إن شاء الله تعالى.

والتاء الساكنة فى أواخر الأفعال حرف وضع علامة للتأنيث كقامت ، وزعم الجلولى أنها اسم ، وهو خرق لإجماعهم ، وعليه فيأتى فى الظاهر بعدها أن يكون بدلا ، أو مبتدأ ، والجملة قبله خبر ، ويردّه أن البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه ، وأن عود الضمير على ما هو بدل منه نحو «اللهمّ صلّ عليه الرءوف الرحيم» قليل ، وأن تقدّم الخبر الواقع جملة قليل أيضا ، كقوله :

١٧٢ ـ إلى ملك ما أمّه من محارب أبوه ، ولا كانت كليب تصاهره

وربما وصلت هذه التاء بثم وربّ ، والأكثر تحريكها معهما بالفتح.

حرف الثاء

(ثمّ) ويقال فيها : فمّ ، كقولهم فى جدث : جدف . حرف عطف يقتضى ثلاثة أمور : التشريك فى الحكم ، والترتيب ، والمهلة ، وفى كل منها خلاف.

فأما التشريك فزعم الأخفش والكوفيون أنه قد يتخلّف ، وذلك بأن تقع زائدة ؛ فلا تكون عاطفة البتة ، وحملوا على ذلك قوله تعالى : ﴿حَتَّى إِذا ضاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِما رَحُبَتْ وَضاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تابَ عَلَيْهِمْ﴾ وقول زهير :

١٧٣ . أرانى إذا أصبحت أصبحت ذا هوى فثمّ إذا أمسيت أمسيت غاديا

وخرّجت الآية على تقدير الجواب ، والبيت على زيادة الفاء.

وأما الترتيب فخالف قوم فى اقتضائها إياه ، تمسكا بقوله تعالى : ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ واحِدَةٍ ، ثُمَّ جَعَلَ مِنْها زَوْجَها﴾ ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسانِ مِنْ طِينٍ ، ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلالَةٍ مِنْ ماءٍ مَهِينٍ ، ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ﴾ ﴿ذلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ، ثُمَّ آتَيْنا مُوسَى الْكِتابَ﴾ وقول الشاعر

١٧٤ . إنّ من ساد ثم ساد أبوه ثمّ قد ساد قبل ذلك جدّه

والجواب عن الآية الأولى من خمسة أوجه :

أحدها : أن العطف على محذوف ، أى من نفس واحدة ، أنشأها ، ثم جعل منها زوجها.

الثانى : أن العطف على ﴿واحِدَةٍ﴾ على تويلها بالفعل ، أى من نفس توحّدت ، أى انفردت ، ثم جعل منها زوجها.

الثالث : أن الذّريّة أخرجت من ظهر آدم عليه السلام كالذّرّ ، ثم خلقت حوّاء من قصيراه.

الرابع : أن خلق حواء من آدم لما لم تجر العادة بمثله جىء بثم إيذانا بترتّبه وتراخيه فى الإعجاب وظهور القدرة ، لا لترتيب الزمان وتراخيه.

الخامس : أن «ثمّ» لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال «بلغنى ما صنعت اليوم ثمّ ما صنعت أمس أعجب» أى ثم أخبرك أن الذى صنعته أمس أعجب.

والأجوبة السابقة أنفع من هذا الجواب ، لأنها تصحّح الترتيب والمهلة ، وهذا يصحح الترتيب فقط ؛ إذ لا تراخى بين الإخبارين ، ولكن الجواب الأخير أعم ؛ لأنه يصح أن يجاب به عن الآية الأخيرة والبيت.

وقد أجيب عن الآية الثانية أيضا بأنّ ﴿سَوْأَةَ﴾ عطف على الجملة الأولى ، لا الثانية.

وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن الجد أتاه السؤدد من قبل الأب ، والأب من قبل الأبن ، كما قال ابن الرومى :

١٧٥ ـ قالوا : أبو الصّقر من شيبان ، قلت لهم : كلّا لعمرى ، ولكن منه شيبان

وكم أب قد علا بابن ذرى حسب كما علت برسول الله عدنان

وأما المهملة فزعم الفراء أنها [قد] تتخلّف ، بدليل قولك : «أعجبنى ما صنعت اليوم ثمّ ما صنعت أمس أعجب» لأن ثم فى ذلك لترتيب الإخبار ، ولا تراخى بين الإخبارين ، وجعل منه ابن مالك ﴿ثُمَّ آتَيْنا مُوسَى الْكِتابَ﴾ الآية ، وقد مر البحث فى ذلك ، والظاهر أنها واقعة موقع الفاء فى قوله :

١٧٦ . كهــزّ الــرّدينىّ تحــت العجــاج جـــرى فى الأنابيـــب ثمّ اضـــطرب

إذ الهزّ متى جرى فى أنابيب الرّمح يعقبه الاضطراب ، ولم يتراخ عنه.

مسألة . أجرى الكوفيون ثمّ مجرى الفاء والواو ، فى جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط ، واستدلّ لهم بقراءة الحسن ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهاجِراً إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ﴾ بنصب ﴿يُدْرِكُ﴾ وأجراها ابن مالك مجراهما بعد الطلب ؛ فأجاز فى قوله ﷺ : «لا يبولنّ أحدكم فى الماء الدّائم الذى لا يجرى ثمّ يغتسل منه» ثلاثة أوجه : الرفع بتقدير ثم هو يغتسل ، وبه جاءت الرواية ، والجزم بالعطف على موضع فعل النهى ، والنصب قال : بإعطاء ثم حكم واو الجمع ؛ فتوهّم تلميذه الإمام أبو زكريا النووى ﷺ أن المراد إعطاؤها حكمها فى إفادة معنى الجمع ، فقال : لا يجوز النصب ؛ لأنه يقتضى أن المنهىّ عنه الجمع بينهما ، دون إفراد أحدهما ، وهذا لم يقله أحد ، بل البول منهىّ عنه ، سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا ، انتهى. وإنما أراد ابن مالك إعطاءها حكمها فى النصب ، لا فى المعية أيضا ، ثم ما أورده إنما جاء من قبل المفهوم ، لا المنطوق ، وقد قام دليل آخر على عدم إرادته ، ونظيره إجازة الزجاج والزمخشرىّ فى ﴿وَلا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْباطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ كون ﴿تَكْتُمُوا﴾ مجزوما ، وكونه منصوبا مع أن النصب معناه النهى عن الجمع.

تنبيه . قال الطبرى فى قوله تعالى ﴿أَثُمَّ إِذا ما وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ﴾ : معناه أهنالك ، وليست ثم التى تأتى للعطف ، انتهى. وهذا وهم ، اشتبه عليه ثمّ المضمومة الثاء بالمفتوحتها.

(ثمّ) بالفتح . اسم يشار به إلى المكان البعيد ، نحو ﴿وَأَزْلَفْنا ثَمَّ الْآخَرِينَ﴾ وهو ظرف لا يتصرف ؛ فلذلك غلّط من أعربه مفعولا لرأيت فى قوله تعالى : ﴿وَإِذا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ ولا يتقدمه حرف التنبيه [ولا يتأخر عنه كاف الخطاب].

حرف الجيم

(جير) بالكسر على أصل التقاء الساكنين كأمس ، وبالفتح للتخفيف كأين وكيف . حرف جواب بمعنى نعم ، لا اسم بمعنى حقّا فتكون مصدرا ، ولا بمعنى أبدا فتكون ظرفا ، وإلّا لأعربت ودخلت عليها أل ، ولم تؤكّد أجل بجير فى قوله :

١٧٧ . [وقلن على الفردوس أوّل مشرب] أجل جير إن كانت أبيحت دعاثره

ولا قوبل بها «لا» فى قوله :

١٧٨ . إذا تقول لا ابنة العجير تصدق ، لا إذا تقول جير

وأما قوله :

١٧٩ . وقائلة : أسيت ، فقلت : جير أسيّ إنّنى من ذاك إنّه

فخرج على وجهين ؛ أحدهما : أن الأصل جير إنّ ، بتأكيد جير بإنّ التى بمعنى نعم ، ثم حذفت همزة إنّ وخففت. الثانى : أن يكون شبّه آخر النصف بآخر البيت ، فنونه تنوين الترنم ، وهو غير مختص بالاسم ، ووصل بنية الوقف.

(جلل) حرف بمعنى نعم ، حكاه الزجاج فى كتاب الشّجرة ، واسم بمعنى عظيم أو يسير أو أجل.

فمن الأول قوله :

١٨٠ . قومى هم قتلوا . أميم . أخى فإذا رميت يصيبنى سهمى

فلين عفوت لأعفون جللا ولئن سطوت لأوهنن عظمى

ومن الثانى قول امرئ القيس وقد قتل أبوه :

١٨١ . *ألا كلّ شىء سواه جلل*

ومن الثالث قولهم «فعلت كذا من جلك» وقال جميل :

١٨٢ . رسم دار وقفت فى طلله كدت أقضى الحياة من جلله [1]

[ص ١٣٦]

فقيل : أراد من أجله ، وقيل : أراد من عظمه فى عينى.

حرف الحاء المهملة

(حاشا) على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون فعلا متعديا متصرفا ؛ تقول «حاشيته» بمعنى استثنيته ، ومنه الحديث أنه عليه الصلاة والسّلام قال : «أسامة أحبّ النّاس إلىّ» ما حاشى فاطمة ، ما : نافية ، والمعنى أنه عليه الصلاة والسّلام لم يستثن فاطمة ، وتوهّم ابن مالك أنها ما المصدرية ، وحاشا الاستثنائية ، بناء على أنه من كلامه عليه الصلاة والسّلام ، فاستدلّ به على أنه قد يقال «قام القوم ما حاشا زيدا» كما قال :

١٨٣ . رأيت النّاس ما حاشا قريشا فإنّا نحن أفضلهم فعالا

ويردّه أن فى معجم الطبرانى «ما حاشا فاطمة ولا غيرها» ودليل تصرفه قوله :

١٨٤ . ولا أرى فاعلا فى النّاس يشبهه ولا أحاشى من الأقوام من أحد

وتوهّم المبرد أن هذا مضارع حاشا التى يستثنى بها ، وإنما تلك حرف أو فعل جامد لتضمنه معنى الحرف.

الثانى : أن تكون تنزيهية ، نحو ﴿حاشَ لِلَّهِ﴾ وهى عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل ، قالوا : لتصرفهم فيها بالحذف ، ولإدخالهم إياها على الحرف ، وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ، ولا يثبتان الفعلية ، قالوا : والمعنى فى الآية جانب يوسف المعصية لأجل الله ، ولا يتأتى هذا التأويل فى مثل ﴿حاشَ لِلَّهِ ما هذا بَشَراً﴾

---

(١) يروى*كدت أقضى الغداة من جلله*

والصحيح أنها اسم مرداف للبراءة [من كذا] ؛ بدليل قراءة بعضهم (حاشا لله) بالتنوين ، كما يقال «براءة لله من كذا» وعلى هذا فقراءة ابن مسعود رضى الله عنه (حاش الله) كمعاذ الله ليس جارا ومجرورا كما وهم ابن عطية ، لأنها إنما تجر فى الاستثناء ، ولتنوينها فى القراءة الأخرى ، ولدخولها على اللام فى قراءة السبعة ، والجار لا يدخل على الجار ، وإنما ترك التنوين فى قراءتهم لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية ، وزعم بعضهم أنها اسم فعل ماض بمعنى أتبرّأ[1] ، أو برئت ، وحامله على ذلك بناؤها ، ويرده إعرابها فى بعض اللغات.

الثالث : أن تكون للاستثناء ؛ فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائما بمنزلة إلا ، لكنها تجرّ المستثنى ، وذهب الجرميّ والمازنى والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيبانى إلى أنها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى إلّا ، وسمع «اللهمّ اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشّيطان وأبا الأصبغ» وقال :

١٨٥ . حاشا أبا ثوبان ؛ إنّ به ضنّا على الملحاة والشّتم

ويروى أيضا «حاشا أبى» بالياء ، ويحتمل أن تكون رواية الألف على لغة من قال :

إنّ أباها وأبا أباها [قد بلغا فى المجد غايتاها] [٥١]

وفاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها ، أو اسم فاعله ، أو البعض المفهوم من الاسم العام ، فإذا قيل «قام القوم حاشا زيدا» فالمعنى جانب هو . أى قيامهم ، أو القائم منهم ، أو بعضهم . زيدا.

(حتى) حرف يأتى لأحد ثلاثة معان : انتهاء الغاية ، وهو الغالب ، والتعليل ، وبمعنى إلّا فى الاستثناء ، وهذا أقلها ، وقلّ من يذكره.

---

(١) لعل الصواب «بمعنى تبرأت».

وتستعمل على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون حرفا جارا بمنزلة إلى فى المعنى والعمل ، ولكنها تخالفها فى ثلاثة أمور :

أحدها : أن لمخفوضها شرطين ، أحدهما عام ، وهو أن يكون ظاهرا لا مضمرا ، خلافا للكوفيين والمبرد ، فأما قوله :

١٨٦ . أتت حتّاك تقصد كلّ فجّ ترجّى منك أنها لا تخيب

فضرورة ، واختلف فى علة المنع ، فقيل : هى أنّ مجرورها لا يكون إلا بعضا مما قبلها أو كبعض منه ، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل ، ويردّه أنه قد يكون ضميرا حاضرا كما فى البيت فلا يعود على ما تقدم ، وأنه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل ، كقولك «زيد ضربت القوم حتّاه» وقيل : العلة خشية التباسها بالعاطفة ، ويرده أنها لو دخلت عليه لقيل فى العاطفة «قاموا حتى أنت ، وأكرمتهم حتى إياك» بالفصل ؛ لأن الضمير لا يتصل إلّا بعامله ، وفى الخافضة «حتاك» بالوصل كما فى البيت ، وحينئذ فلا التباس ، ونظيره أنهم يقولون فى توكيد الضمير المنصوب «رأيتك أنت» وفى البدل منه «رأيتك إيّاك» فلم يحصل لبس ، وقيل : لو دخلت عليه قلبت ألفها ياء كما فى إلى ، وهى فرع عن إلى ؛ فلا تحتمل ذلك ، والشرط الثانى خاص بالمسبوق بذى أجزاء ، وهو أن يكون المجرور آخرا نحو «أكلت السّمكة حتّى رأسها» أو ملاقيا لآخر جزء نحو ﴿سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها أو نصفها ، كذا قال المغاربة وغيرهم ، وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشرى ، واعترض عليه بقوله :

١٨٧ . عيّنت ليلة ؛ فما زلت حتى نصفها راجيا ؛ فعدت يؤوسا

وهذا ليس محلّ الاشتراط ؛ إذ لم يقل فما زلت فى تلك الليلة حتى نصفها ، وإن كان المعنى عليه ، ولكنه لم يصرح به.

الثانى : أنها إذا لم يكن معها قرينة تقتضى دخول ما بعدها كما فى قوله :

١٨٨ . ألقى الصّحيفة كى يخفّف رحله والزّاد ، حتّى نعله ألقاها [ص ١٢٧ و ١٣٠]

أو عدم دخوله كما فى قوله :

١٨٩ . سقى الحيا الأرض حتّى أمكن عزيت لهم ؛ فلا زال عنها الخير مجدودا

حمل على الدخول ، ويحكم فى مثل ذلك لما بعد إلى بعدم الدخول ، حملا على الغالب فى البابين ، هذا هو الصحيح فى البابين ، وزعم الشيخ شهاب الدين القرافى أنه لا خلاف فى وجوب دخول ما بعد حتى ، وليس كذلك ، بل الخلاف فيها مشهور ، وإنما الاتفاق فى حتى العاطفة ، لا الخافضة ، والفرق أن العاطفة بمعنى الواو.

والثالث : أن كلّا منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر.

فما انفردت به «إلى» أنه يجوز «كتبت إلى زيد وأنا إلى عمرو» أى هو غايتى ، كما جاء فى الحديث «أنا بك وإليك» و «سرت من البصرة إلى الكوفة» ولا يجوز : حتى زيد ، وحتى عمرو ، وحتى الكوفة ، أما الأولان فلأنّ حتى موضوعة لإفادة تقضّى الفعل قبلها شيئا فشيئا إلى الغاية ، وإلى ليست كذلك وأما الثالث فلضعف حتى فى الغاية ؛ فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية.

ومما انفردت به «حتى» أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو «سرت حتى أدخلها» [وذلك] بتقدير حتى أن أدخلها ، وأن المضمرة والفعل فى تأويل مصدر مخفوض

بحتى ، ولا يجوز : سرت إلى أدخلها ، وإنما قلنا إن النصب بعد حتى بأن مضمرة لا بنفسها كما يقول الكوفيون لأن حتى قد ثبت أنها تخفض الأسماء ، وما يعمل فى الأسماء لا يعمل فى الأفعال ، وكذا العكس.

ولحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان : مرادفة إلى نحو ﴿**حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنا مُوسى**﴾ ومرادفة كى التعليلية نحو ﴿**وَلا يَزالُونَ يُقاتِلُونَكُمْ حَتَّى يَرُدُّوكُمْ**﴾ ﴿**هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لا تُنْفِقُوا عَلى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ حَتَّى يَنْفَضُّوا**﴾ وقولك «أسلم حتّى تدخل الجنّة» ويحتملها ﴿**فَقاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلى أَمْرِ اللهِ**﴾ ومرادفة إلّا فى الاستثناء ، وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه فى تفسير قولهم «والله لا أفعل إلّا أن تفعل» المعنى حتى أن تفعل ، وصرح به ابن هشام الخضراوى وابن مالك ، ونقله أبو البقاء عن بعضهم فى ﴿**وَما يُعَلِّمانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولا**﴾ والظاهر فى هذه الآية [خلافه ، و] أن المراد معنى الغاية ، نعم هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك فى قوله :

١٩٠ . ليس العطاء من الفضول سماحة حتّى تجود وما لديك قليل

وفى قوله :

١٩١ . والله لا يذهب شيخى باطلا حتّى أبير مالكا وكاهلا

لأن ما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسببا عنه ، وجعل ابن هشام من ذلك الحديث «كلّ مولود يولد على الفطرة حتّى يكون أبواه هما اللّذان يهوّدانه أو ينصّرانه» إذ زمن الميلاد لا يتطاول فتكون حتى فيه للغاية ، ولا كونه يولد على الفطرة علته اليهودية والنصرانية فتكون فيه للتعليل ، ولك أن تخرجه على أن فيه حذفا ، أى يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون.

ولا ينتصب الفعل بعد «حتّى» إلا إذا كان مستقبلا ، ثم إن كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم فالنصب واجب ، نحو ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنا مُوسى﴾ وإن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالوجهان ، نحو ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ الآية ؛ فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال ، لا بالنظر إلى زمن فصّ ذلك علينا.

وكذلك لا يرتفع الفعل بعد «حتى» إلا إذا كان حالا ، ثم إن كانت حاليته بالنسبة إلى زمن التكلم فالرفع واجب ، كقولك «سرت حتّى أدخلها» إذا قلت ذلك وأنت فى حالة الدخول ، وإن كانت حاليته ليست حقيقية . بل كانت محكية . رفع ، وجاز نصبه إذا لم تقدر الحكاية نحو ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ قراءة نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذ أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا.

واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط : أحدها أن يكون حالا أو مؤولا بالحال كما مثلنا ، والثانى أن يكون مسببا عما قبلها. فلا يجوز «سرت حتّى تطلع الشمس» ولا «ما سرت حتى أدخلها ، وهل سرت حتى تدخلها» أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير ، وأما الثانى فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير ، وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق وجوده ، ويجوز «أيّهم سار حتّى يدخلها» و «متى سرت حتّى تدخلها» لأن السير محقق ، وإنما الشك فى عين الفاعل وفى عين الزمان ، وأجاز الأخفش الرفع بعد النفى على أن يكون أصل الكلام إيجابا ثم أدخلت أداة النفى على الكلام بأسره ، لا على ما قبل حتى خاصة ، ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها ، وإنما منعه إذا كان النفى مسلطا على السبب خاصة ، وكل أحد يمنع ذلك ، والثالث أن يكون فضلة ، فلا يصح فى نحو «سيرى حتى أدخلها» لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر ،

ولا فى نحو «كان سيرى حتى أدخلها» إن قدرت كان ناقصة ، فإن قدرتها تامة أو قلت «سيرى أمس حتى أدخلها» جاز الرفع ، إلا إن علّقت أمس بنفس السير ، لا باستقرار محذوف.

الثانى من أوجه حتى : أن تكون عاطفة بمنزلة الواو ، إلا أن بينهما فرقا من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن لمعطوف حتى ثلاثة شروط ، أحدها أن يكون ظاهرا لا مضمرا كما أن ذلك شرط مجرورها ، ذكره ابن هشام الخضراوى ، ولم أقف عليه لغيره ، والثانى أن يكون إما بعضا من جمع قبلها كـ «قدم الحاجّ حتّى المشاة» أو جزأ من كل نحو «أكلت السّمكة حتّى رأسها» أو كجزء نحو أعجبتنى الجارية حتّى حديثها ويمتنع أن تقول «حتّى ولدها» والذى يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء ، وتمتنع حيث يمتنع ، ولهذا لا يجوز «ضربت الرجلين حتى أفضلهما» وإنما جاز *حتّى نعله ألقاها [١٨٨]* لأن إلقاء الصحيفة والزاد فى معنى ألقى ما يثقله ، والثالث : أن يكون غاية لما قبلها إما فى زيادة أو نقص ، فالأول نحو «مات الناس حتى الأنبياء» والثانى نحو «زارك الناس حتّى الحجّامون» وقد اجتمعا فى قوله :

١٩٢ . قهرناكم حتّى الكماة فأنتم تهابوننا حتّى بنينا الأصاغرا

الفرق الثانى : أنها لا تعطف الجمل ، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جزأ مما قبلها أو كجزء منه ، كما قدمناه ، ولا يتأتى ذلك إلا فى المفردات ، هذا هو الصحيح ، وزعم ابن السيّد فى قول مرىء القيس :

١٩٣ . سريت بهم حتّى تكلّ مطيّهم [وحتّى الجياد ما يقدن بأرسان] [ص ١٣٠]

فيمن رفع «تكل» أن جملة «تكل مطيهم» معطوفة بحتى على سريت بهم

الثالث : أنها إذا عطفت على مجرور أعيد الخافض ، فرقا بينها وبين الجارة ،

فنقول «مررت بالقوم حتى بزيد» ذكر ذلك ابن الخباز وأطلقه ، وقيده ابن مالك بأن لا يتعين كونها للعطف نحو «عجبت من القوم حتّى بنيهم» وقوله :

١٩٤ . جود يمناك فاض فى الخلق حتّى بائس دان بالإساءة دينا

وهو حسن ، وردّه أبو حيان ، وقال فى المثال : هى جارة ، إذ لا يشترط فى تالى الجارة أن يكون بعضا أو كبعض ، بخلاف العاطفة ، ولهذا منعوا «أعجبتنى الجارية حتى ولدها» قال : وهى فى البيت محتملة ، انتهى. وأقول : إن شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضا أو كبعض ، وقد ذكر ذلك ابن مالك فى باب حروف الجر ، وأقره أبو حيان عليه ، ولا يلزم من امتناع «أعجبتنى الجارية حتى ابنها» امتناع «عجبت من القوم حتى بنيهم» لأن اسم القوم يشمل أبناءهم ، واسم الجارية لا يشمل ابنها ، ويظهر لى أن الذى لحظه ابن مالك أن الموضع الذى يصحّ أن تحل فيه إلى محل حتى العاطفة فهى فيه محتملة للجارة ، فيحتاج حينئذ إلى إعادة الجار عند قصد العطف نحو «اعتكفت فى الشّهر حتى فى آخره» بخلاف المثال والبيت السابقين ، وزعم ابن عصفور أن إعادة الجار مع حتى أحسن ، ولم يجعلها واجبة.

تنبيه . العطف بحتى قليل ، وأهل الكوفة ينكرونه البتة ، ويحملون نحو «جاء القوم حتى أبوك ، ورأيتهم حتى أباك ، ومررت بهم حتى أبيك» على أن حتى فيه ابتدائية ، وأن ما بعدها على إضمار عامل.

الثالث من أوجه حتى : أن تكون حرف ابتداء ، أى حرفا تبتدأ بعده الجمل ، أى تستأنف ؛ فيدخل على الجملة الاسمية ، كقول جرير :

١٩٥ . فما زالت القتلى تمجّ دماءها بدجلة حتّى ماء دجلة أشكل [ص ٣٨٦]

وقال الفروزق :

١٩٦ . فواعجبا حتّى كليب تسبّنى كأنّ أباها نهشل أو مجاشع

ولا بد من تقدير محذوف قبل حتى فى هذا البيت يكون ما بعد حتى غاية له ، أى فواعجبا يسبنى الناس حتى كليب تسبنى ، وعلى الفعلية التى فعلها مضارع كقراءة نافع ﷺ ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ برفع يقول ، وكقول حسان :

١٩٧ . يغشون حتّى ما تهرّ كلابهم لا يسألون عن السّواد المقبل [ص ٦٩١]

وعلى الفعلية التى فعلها ماض نحو ﴿حَتَّى عَفَوْا وَقالُوا﴾ وزعم ابن مالك أن حتى هذه جارة ، وأنّ بعدها أن مضمرة ، ولا أعرف له فى ذلك سلفا ، وفيه تكلف إضمار من غير ضرورة ، وكذا قال فى حتى الداخلة على إذا فى نحو ﴿حَتَّى إِذا فَشِلْتُمْ وَتَنازَعْتُمْ﴾ إنها الجارة ، وإن إذا فى موضع جرها. وهذه المقالة سبقه إليها الأخفش وغيره ، والجمهور على خلافها وأنها حرف ابتداء ، و [أن] إذا فى موضع نصب بشرطها أو جوابها ، والجواب فى الآية محذوف ، أى امتحنتم ، أو انقسمتم قسمين ، بدليل ﴿مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيا ، وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ ونظيره حذف جواب لما فى قوله تعالى ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ أى انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ، وأما قول ابن مالك إن ﴿فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ هو الجواب فمبنى على صحة مجىء جواب لما مقرونا بالفاء ، ولم يثبت ، وزعم بعضهم أن الجواب فى الآية الأولى مذكور وهو ﴿عَصَيْتُمْ﴾ أو ﴿صَرَفَكُمْ﴾ وهذا مبنى على زيادة الواو وثم ، ولم يثبت ذلك.

وقد دخلت «حتى» الابتدائية على الجملتين الاسمية والفعلية فى قوله :

سـريت بهـم حـتّى تكـلّ مطـيّهم وحـتّى الجيـاد مـا يقـدن بأرسـان [١٩٣]

فيمن رواه برفع تكل ، والمعنى حتى كلّت ، ولكنه جاء [بلفظ المضارع] على حكاية الحال الماضية كقولك «رأيت زيدا أمس وهو راكب» وأما من نصب فهى حتى الجارة كما قدمنا ، ولا بد على النصب من تقدير زمن مضاف إلى تكلّ ، أى إلى زمان كلال مطيهم

وقد يكون الموضع صالحا لأقسام «حتى» الثلاثة ، كقولك «أكلت السّمكة حتّى رأسها» فلك أن تخفض على معنى إلى ، وأن تنصب على معنى الواو ، وأن ترفع على الابتداء ، وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله :

١٩٨ . عممتهم بالنّدى حتّى غواتهم فكنت مالك ذى غىّ وذى رشد [ص ٦١١]

وقوله :

[ألقى الصحيفة كى يخفف رحله والزّاد] حتّى نعله ألقاها [١٨٨]

إلّا أن بينهما فرقا من وجهين :

أحدهما : أن الرفع فى البيت الأول شاذ ، لكون الخبر غير مذكور ، ففى الرفع تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ، وهذا قول البصريين ، وأوجبوا إذا قلت «حتى رأسها» بالرفع أن تقول «مأكول»

والثانى : أن النصب فى البيت الثانى من وجهين ، أحدهما : العطف ، والثانى إضمار العامل على شريطة التفسير ، وفى البيت الأول من وجه واحد.

وإذا قلت «قام القوم حتى زيد قام» جاز الرفع والخفض دون النصب [1] ، وكان لك فى الرفع أوجه ، أحدها : الابتداء ، والثانى العطف ، والثالث إضمار الفعل ،

---

(١) لم يجز النصب لأن الناصب بعد حتى هو أن مضمرة ، وأن المصدرية لا تدخل على الأسماء

والجملة التى بعدها خبر على الأول ، ومؤكدة على الثانى ، كما أنها كذلك مع الخفض ، وأما على الثالث فتكون الجملة مفسّرة ، وزعم بعض المغاربة أنه لا يجوز «ضربت القوم حتى زيد ضربته» بالخفض ، ولا بالعطف ، بل بالرفع أو بالنصب بإضمار فعل ، لأنه يمتنع جعل «ضربته» توكيدا لضربت القوم ، قال : وإنما جاز الخفض فى *حتى نعله* [١٨٨] لأن ضمير «ألقاها» للصحيفة ، ولا يجوز على هذا الوجه أن يقدر أنه للنعل.

ولا محل للجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية ، خلافا للزجاج وابن درستويه ، زعما أنها فى محل جر بحتى ، ويرده أن حروف الجر لا تعلّق عن العمل ، وإنما تدخل على المفردات أو ما فى تأويل المفردات ، وأنهم إذا أوقعوا بعدها إنّ كسروها فقالوا «مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه» والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على أنّ فتحت همزتها نحو ﴿ذلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الْحَقُّ﴾

(حيث) وطيىء تقول : حوث ، وفى الثاء فيهما : الضمّ تشبيها بالغايات ؛ لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة ؛ لأن أثرها . وهو الجر . لا يظهر ، والكسر على أصل التقاء الساكنين ، والفتح للتخفيف.

ومن العرب من يعرب حيث ، وقراءة من قرأ ﴿مِنْ حَيْثُ لا يَعْلَمُونَ﴾ بالكسر تحتملها وتحتمل لغة البناء على الكسر.

وهى للمكان اتفاقا ، قال الأخفش : وقد ترد للزمان ، والغالب كونها فى محل نصب على الظرفية أو خفض بمن ، وقد تخفض بغيرها كقوله :

١٩٩ . [فشدّ ولم ينظر بيوتا كثيرة] لدى حيث ألقت رحلها أمّ قشعم [1]

وقد تقع [حيث] مفعولا به وفاقا للفارسى ، وحمل عليه ﴿اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَتَهُ﴾ إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحقّ لوضع الرسالة فيه ، لا شيئا فى المكان

---

(١) ويروى*فشد ولم تفزع بيوت كثيرة*

وناصبها يعلم محذوفا مدلولا عليه بأعلم ، لا بأعلم نفسه ؛ لأن أفعل التفضيل لا ينصب للمفعول به ، فإن أولته بعالم جاز أن ينصبه فى رأى بعضهم ، ولم تقع اسما لأنّ ، خلافا لابن مالك ، ولا دليل له فى قوله :

٢٠٠ إن حيث استقرّ من أنت راعي هـ حمّى فيه عزّة وأمان

لجواز تقدير حيث خبرا ، وحمى اسما ، فإن قيل : يؤدى إلى جعل المكان حالا فى المكان ، قلنا : هو نظير قولك «إنّ فى مكّة دار زيد» ونظيره فى الزمان «إنّ فى يوم الجمعة ساعة الإجابة».

وتلزم حيث الإضافة إلى جملة ، اسمية كانت أو فعلية ، وإضافتها إلى الفعلية أكثر ، ومن ثمّ رجح النصب فى نحو «جلست حيث زيد أراه» وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله :

٢٠١ . [ونطعنهم تحت الكلى بعد ضربهم ببيض المواضى] حيث لىّ العمائم

[أنشده ابن مالك] والكسائى يقيسه ، ويمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء «من حيث أن كذا». وأندر من ذلك إضافتها إلى جملة محذوفة كقوله :

٢٠٢ . إذا ريدة من حيث ما نفحت له أتاه بريّاها خليل يواصله [1]

أى إذا ريدة نفحت له من حيث هبّت ، وذلك لأن ريدة فاعل بمحذوف يفسره نفحت ، فلو كان نفحت مضافا إليه حيث لزم بطلان التفسير ؛ إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا ، قال أبو الفتح فى كتاب التمام : ومن أضاف حيث إلى المفرد أعربها ، انتهى ، ورأيت بخط الضابطين :

---

(١) ريدة : أى ريح لينة الهبوب ، و «ما» زائدة ، ونفحت : فاحت

٢٠٣ . أمـا تـرى حيـث سـهيل طالعـا [نجمـا يضـئ كالشّـهاب لامعـا]

بفتح الثاء من حيث وخفض سهيل ، وحيث بالضم وسهيل بالرفع ، أى موجود ، فحذف الخبر.

وإذا اتّصلت بها «ما» الكافة ضمّنت معنى الشرط وجزمت الفعلين كقوله :

٢٠٤ . حيثمـا تسـتقم يقـدّر لـك الله نجاحـا فى غـابر الأزمـان

وهذا البيت دليل عندى على مجيئها للزمان.

حرف الخاء المعجمة

(خلا) على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرفا جار للمستثنى ، ثم قيل : موضعها نصب عن تمام الكلام ، وقيل : تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجر ، والصواب عندى الأول ؛ لأنها لا تعدّى الأفعال إلى الأسماء ، أى لا توصّل معناها إليها ، بل تزيل معناها عنها ؛ فأشبهت فى عدم التعدية الحروف الزائدة ، ولأنها بمنزلة إلا وهى غير متعلقة.

والثانى : أن تكون فعلا متعديا ناصبا له ، وفاعلها على الحد المذكور فى فاعل حاشا [(١)] ، والجملة مستأنفة أو حالية ، على خلاف فى ذلك ، وتقول «قاموا خلا زيدا» وإن شئت خفضت إلا فى نحو قول لبيد :

٢٠٥ . ألا كـلّ شـىء مـا خـلا الله باطـل [وكـلّ نعـيم . لا محالـة . زائـل [ص ٩٦]

وذلك لأن «ما» [فى] هذه مصدرية ؛ فدخولها يعين الفعلية ، وموضع ما خلا نصب

---

(١) انظر كلام المؤلف فى ذلك (صفحة ١٢٢).

فقال السيرافى : على الحال كما يقع المصدر الصريح فى نحو «أرسلها العراك» وقيل : على الظرف لنيابتها وصلتها عن الوقت [١] ؛ فمعنى «قاموا ما خلا زيدا» على الأول : قاموا خالين عن زيد ، وعلى الثانى : قاموا وقت خلوهم عن زيد ، وهذا الخلاف المذكور فى محلها خافضة وناصبة ثابت فى حاشا وعدا ، وقال ابن خروف : على الاستثناء كانتصاب غير فى «قاموا غير زيد» وزعم الجرمى والربعى والكسائى والفارسى وابن جنى أنه قد يجوز الجر على تقدير ما زائدة ، فإن قالوا ذلك بالقياس ففاسد ؛ لأن مالا تزاد قبل الجار والمجرور ، بل بعده ، نحو ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ ﴿فَبِما رَحْمَةٍ﴾ وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

حرف الراء

(ربّ) حرف جر ، خلافا للكوفيين فى دعوى اسميته ، وقولهم إنه أخبر عنه فى قوله :

إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن عارا عليك ، وربّ قتل عار [٣١]

ممنوع ، بل «عار» خبر لمحذوف ، والجملة صفة للمجرور ، أو خبر للمجرور ؛ إذ هو فى موضع مبتدأ كما سيأتى.

وليس معناها التقليل دائما ، خلافا للأكثرين ، ولا التكثير دائما ، خلافا لابن درستويه وجماعة ، بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا.

فمن الأول ﴿رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ﴾ وفى الحديث «يا ربّ كاسية فى الدّنيا عارية يوم القيامة» وسمع أعرابى يقول بعد انقضاء رمضان «يا ربّ صائمه لن يصومه ، ويا ربّ قائمه لن يقومه» وهو مما تمسك به الكسائى على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضى. وقال الشاعر.

---

(١) فى نسخة «قيل : على الظرف ، على نيابتها وصلتها عن الوقت».

٢٠٦ . فيا ربّ يوم قد لهوت وليلة بآنسة كأنّها خطّ تمثال [ص ٥٨٧]

وقال آخر :

٢٠٧ . ربّما أوفيت فى علم ترفعن ثوبى شمالات [ص ١٣٧ و ٣٠٩]

ووجه الدليل أن الآية والحديث والمثال مسوقة للتخويف ، والبيتين مسوقان للافتخار ، ولا يناسب واحدا منهما التقليل.

ومن الثانى قول أبى طالب [فى النبى ﷺ] :

٢٠٨ . وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للأرامل [ص ١٣٦]

وقول الآخر :

٢٠٩ . ألا ربّ مولود وليس له أب وذى ولد لم يلده أبوان

وذى شامة غرّاء فى حرّ وجهه مجلّلة لا تنقضى لأوان

ويكمل فى تسع وخمس شبابه ويهرم فى سبع معا وثمان

أراد عيسى وآدم عليهما السلام والقمر ، ونظير ربّ فى إفادة التكثير «كم» الخبرية ، وفى إفادته تارة وإفادة التقليل أخرى «قد» ، على ما سيأتى إن شاء الله تعالى فى حرف القاف ، وصيغ التصغير ، تقول : حجير ورجيل ، فتكون للتقليل ، وقال :

٢١٠ . فويق جبيل شامخ لن تناله بقنّته حتّى تكلّ وتعملا

وقال لبيد :

[وكـــل أنـــاس ســـوف تـــدخل بيـــنهم] دويهيـــة تصـــفرّ منهـــا الأنامـــل [٦٢]

إلا أن الغالب فى قد والتصغير إفادتهما التقليل ، وربّ بالعكس.

وتنفرد رب بوجوب تصديرها ، وجو تنكير مجرورها ، ونعته إن كان ظاهرا ، وإفراده ، وتذكيره ، وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميرا ، وغلبة حذف معدّاها ، ومضيه ، وإعمالها محذوفة بعد الفاء كثيرا ، وبعد الواو أكثر ، وبعد بل قليلا ، وبدونهنّ أقل ، كقوله :

٢١١ . فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع [فألهيتها عن ذى تمائم محول] [ص ١٦١]

وقوله :

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه [٢٠٨]

وقوله :

٢١٢ . *بل بلد ذى ضعد وآكام*

وقوله :

رسم دار وقفت فى طلله [١٨٢]

وبأنها زائدة فى الإعراب دون المعنى ؛ فمحلّ مجرورها فى نحو «رب رجل صالح عندى» رفع على الابتدائية ، وفى نحو «ربّ رجل صالح لقيت» نصب على المفعولية ، وفى نحو «ربّ رجل صالح لقيته» رفع أو نصب ، كما فى قولك «هذا لقيته» ويجوز مراعاة محله كثيرا وإن لم يجز نحو «مررت بزيد وعمرا» إلا قليلا ، قال

٢١٣ . وســنّ كســنّيق ســناء وســنّما ذعــرت بمــدلاح الهجــير نهــوض [١]

---

(١) ذعرت : أخفت ، ومدلاح الهجير : أراد به فرسا كثير العرق فى وقت الهاجرة.

فعطف «سنّما» على محل سنّ ، والمعنى ذعرت بهذا الفرس ثورا وبقرة عظيمة ، وسنيق : اسم جبل بعينه ، وسناء : ارتفاعا.

وزعم الزجاج وموافقوه أن مجرورها لا يكون إلا فى محل نصب ، والصواب ما قدمناه.

وإذا زيدت «ما» بعدها فالغالب أن تكفها عن العمل ، وأن تهيّئها للدخول على الجمل الفعلية ، وأن يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى ، كقوله :

ربّما أوفيت فى علم ترفعن ثوبى شمالات [٢٠٧]

ومن إعمالها قوله :

٢١٤ . ربّما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء [ص ٣١٢]

ومن دخولها على [الجملة] الاسمية قول أبى دواد :

٢١٥ . ربّما الجامل المؤبّل فيهم وعناجيج بينهنّ المهار [ص ٣١٠]

وقيل : لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلا ، وإن «ما» فى البيت نكرة موصوفة ، والجامل : خبر لهو محذوفا ، والجملة صفة لما.

ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى : ﴿رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وقيل : هو مؤول بالماضى ، على حد قوله تعالى : ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ وفيه تكلف ؛ لافتضائه أن الفعل المستقبل عبّر به عن ماض متجوز به عن المستقبل ، والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله :

٢١٦ . فإن أهلك فربّ فتى سيبكى علىّ مهذّب رخص البنان

وقوله :

٢١٧ . يا ربّ قائلة غدا يا لهف أمّ معاويه

وفى ربّ ست عشرة لغة : ضم الراء ، وفتحها ، وكلاهما مع التشديد والتخفيف ، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنة أو محركة ومع التجرد منها : فهذه اثنتا عشرة ، والضم والفتح مع إسكان الباء ، وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف.

حرف السين المهملة

السين المفردة : حرف يختصّ بالمضارع ، ويخلّصه للاستقبال ، وينزل منه منزلة الجزء ؛ ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به ، وليس مقتطعا من «سوف» خلافا للكوفيين ، ولا مدّة الاستقبال معه أضيق منها مع سوف خلافا للبصريين ، ومعنى قول المعربين فيها «حرف تنفيس» حرف توسيع ، وذلك أنها نقلت [1] المضارع من الزمن الضيق . وهو الحال . إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال ، وأوضح من عبارتهم قول الزمخشرى وغيره «حرف استقبال» وزعم بعضهم أنها قد تأتى للاستمرار لا للاستقبال ، ذكر ذلك فى قوله تعالى : ﴿سَتَجِدُونَ آخَرِينَ﴾ الآية ، واستدلّ عليه بقوله تعالى : ﴿سَيَقُولُ السُّفَهاءُ مِنَ النَّاسِ ما وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ﴾ مدعيا أن ذلك إنما نزل بعد قولهم ﴿ما وَلَّاهُمْ﴾ قال : فجاءت السين إعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال ، انتهى. وهذا الذى قاله لا يعرفه النحويّون ، وما استند إليه من أنها نزلت بعد قولهم ﴿ما وَلَّاهُمْ﴾ غير موافق عليه ، قال الزمخشرى : فإن قلت : أى فائدة فى الإخبار بقولهم قبل وقوعه؟ قلت : فائدته أن المفاجأة للمكروه أشدّ ، والعلم به قبل وقوعه أبعد عن الاضطراب إذا وقع ، انتهى. ثم لو سلّم فالاستمرار إنما استفيد من المضارع ، كما تقول «فلان يقرى الضيف ويصنع الجميل» تريد أن ذلك دأبه ، والسين مفيدة للاستقبال ؛ إذ الاستمرار إنما يكون فى المستقبل ، وزعم الزمخشرى أنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة ، ولم أر من فهم وجه ذلك ، ووجهه أنها تفيد الوعد

---

(١) فى عدة نسخ «تقلب»

بحصول الفعل ؛ فدخولها غلى ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه ، وقد أومأ إلى ذلك فى سورة البقرة فقال فى ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ﴾ : ومعنى السين أن ذلك كائن لا محالة وإن تأخّر إلى حين ، وصرح به فى سورة براءة فقال فى ﴿أُولئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللهُ﴾ : السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة ؛ فهى تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت «سأنتقم منك».

(سوف) مرادفة للسين ، أو أوسع منها ، على الخلاف [١] ، وكأن القائل بذلك نظر إلى أنّ كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى ، وليس بمطّرد ، ويقال فيها «سف» بحذف الوسط ، و «سو» بحذف الأخير ، و «سى» بحذفه وقلب الوسط ياء مبالغة فى التخفيف ، حكاها صاحب المحكم.

وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضى﴾ وبأنها قد تفصل بالفعل الملغى ، كقوله :

ومـــا أدرى وســـوف إخـــال أدرى أقـــوم آل حصـــن أم نســـاء؟ [٥١]

(سىّ) من «لا سيّما» ـ اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى ، وعينه فى الأصل واو ، وتثنيته سيّان ، وتستغنى حينئذ عن الإضافة كما استغنت عنها مثل فى قوله :

والشّرّ بالشرّ عند الله مثلان [٨١]

واستغنوا بتثنيته عن تثنية سواء ، فلم يقولوا سواآن إلا شاذا كقوله :

٢١٨ . فيـا ربّ إن لم تقسـم الحـبّ بيننـا سـواءين فـاجعلنى علـى حبّهـا جلـدا

وتشديد يائه ودخول «لا» عليه ودخول الواو على «لا» واجب ، قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء فى قوله :

---

(١) يريد خلاف البصريين الذين يقولون : إن المدة مع سوف أوسع منها مع السين ، والكوفيين الذين يقولون : إنهما مترادفان وليست المدة مع سوف أوسع ، بل هما مستويان.

٢١٩ . [ألا ربّ يوم صالح لك منهما] ولا سيما يوم بدارة جلجل [ص ٣١٣ و ٤٢١]

فهو مخطئ ، اه.

وذكر غيره أنه قد يخفّف ، وقد تحذف الواو ، كقوله :

٢٢٠ . فه بالعقود وبالأيمان ، لا سيما عقد وفاء به من أعظم القرب

وهى عند الفارسى نصب على الحال ؛ فإذا قيل «قاموا لا سيما زيد» فالناصب قام ، ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو ، ولوجب تكرار «لا» كما تقول «رأيت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد» وعند غيره هو اسم للا التبرئة ، ويجوز فى الاسم الذى بعدها الجرّ والرفع مطلقا ، والنصب أيضا إذا كان نكرة ، وقد روى بهن *ولا سيّما يوم* [٢١٩] والجر أرجحها ، وهو على الإضافة ، وما زائدة بينهما مثلها فى ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ والرفع على أنه خبر لمضمر محذوف ، وما موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة ، والتقدير : ولا مثل الذى هو يوم ، أو لا مثل شىء هو يوم ، ويضعفه فى نحو «ولا سيّما زيد» حذف العائد المرفوع مع عدم الطّول ، وإطلاق «ما» على من يعقل ، وعلى الوجهين ففتحة سىّ إعراب ؛ لأنه مضاف ، والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد مثل فى نحو ﴿وَلَوْ جِئْنا بِمِثْلِهِ مَدَداً﴾ وما كافة عن الإضافة ، والفتحة بناء مثلها فى «لا رجل» وأما انتصاب المعرفة نحو «ولا سيما زيدا» فمنعه الجمهور ، وقال ابن الدهّان : لا أعرف له وجها ، ووجّهه بعضهم بأن ما كافة ، وأن لا سيما نزلت منزلة إلا فى الاستثناء ، وردّ بأن المستثنى مخرج ، وما بعدها داخل من باب أولى ، وأجيب بأنه مخرج مما أفهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها ، وعلى هذا فيكون استثناء منقطعا.

(سواء) تكون بمعنى مستو [ويوصف به المكان بمعنى أنه نصف بين مكانين][1]

---

(١) هذه العبارة ساقطة من النسخة التى شرح عليها الدسوقى.

والأفصح فيه حينئذ أن يقصر مع الكسر [1] نحو ﴿مَكاناً سُوىً﴾ وهو أحد الصفات التى جاءت على فعل كقولهم «ماء روى» و «قوم عدّى» وقد تمدّ مع الفتح نحو «مررت برجل سواء والعدم».

وبمعنى الوسط ، وبمعنى التام ؛ فتمدّ فيهما مع الفتح ، نحو قوله تعالى ﴿فِي سَواءِ الْجَحِيمِ﴾ ، وقولك «لهذا درهم سواء».

وبمعنى القصد ؛ فتقصر مع الكسر ، وهو أغرب معانيها ، كقوله :

٢٢١ . فلأصرفنّ سوى حذيفة مدحتى لفتى العشيّ وفارس الأحزاب

ذكره ابن الشجرى.

وبمعنى مكان أو غير ، على خلاف فى ذلك ؛ فتمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر ، وتقع هذه صفة واستثناء كما تقع غير ، وهو عند الزجاجى وابن مالك كغير فى المعنى والتصرف ؛ فتقول «جاءنى سواك» بالرفع على الفاعلية ، و «رأيت سواك» بالنصب على المفعولية ؛ و «ما جاءنى أحد سواك» بالنصب والرفع وهو الأرجح ، وعند سيبويه والجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب ، لا يخرج عن ذلك إلا فى الضرورة ، وعند الكوفيين وجماعة أنها ترد بالوجهين ، وردّ على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة ، قالوا «جاء الذى سواك» وأجيب بأنه على تقدير سوى خبرا لهو محذوفا أو حالا لثبت مضمرا كما قالوا «لا أفعله ما أنّ حراء مكانه» ولا يمنع الخبرية قولهم «سواءك» بالمد والفتح ؛ لجواز أن يقال : إنها بنيت لإضافتها إلى المبنى كما فى غير.

(تنبيه) يخبر بسواء التى بمعنى مستوعن الواحد فما فوقه ، نحو ﴿لَيْسُوا سَواءً﴾ لأنها فى الأصل مصدر بمعنى الاستواء ، وقد أجيز فى قوله تعالى ﴿سَواءٌ عَلَيْهِمْ

---

(١) فى نسخة «فتقصر مع الكسر»

﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ كونها خبرا عما قبلها أو عما بعدها أو مبتدأ وما بعدها فاعل على الأول ومبتدأ على الثانى وخبر على الثالث ، وأبطل ابن عمرون الأول بأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، والثانى بأن المبتدأ المشتمل على الاستفهام واجب التقديم ؛ فيقال له : وكذا الخبر ، فإن أجاب بأنه مثل «زيد أين هو» منعناه وقلنا له : بل مثل «كيف زيد» لأن ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ إذا لم يقدّر بالمفرد لم يكن خبرا ؛ لعدم تحمله ضمير سواء ، وأما شبهته فجوابها أن الاستفهام هنا ليس على حقيقته ، فإن أجاب بأنه كذلك فى نحو «علمت أزيد قائم» وقد أبقى عليه استحقاق الصّدرية بدليل التعليق ، قلنا : بل الاستفهام مراد هنا ؛ إذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم أزيد قائم ، وأما فى الآية ونحوها فلا استفهام البتة ؛ لا من قبل المتكلم ولا غيره.

حرف العين المهملة

(عدا) مثل خلا ، فيما ذكرناه من القسمين [1] ، وفى حكمها مع «ما» والخلاف فى ذلك ، ولم يحفظ سيبويه فيها إلا الفعلية.

(على) على وجهين :

أحدهما : أن تكون حرفا ، وخالف فى ذلك جماعة ؛ فزعموا أنها لا تكون إلا اسما ، ونسبوه لسيبويه ، ولنا أمران :

أحدهما قوله :

٢٢٢ . تحنّ فتبدى ما نها من صبابة ... وأخفى الذى لو لا الأسى لقضانى [ص ٥٧٧]

أى لقضى علىّ ، فحذفت «على» وجعل مجرورها مفعولا ، وقد حمل الأخفش على ذلك ﴿وَلكِنْ لا تُواعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ أى على سر ، أى نكاح ، وكذلك ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِراطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ أى على صراطك.

---

(١) انظر قول المؤلف فى ذلك (ص ١٣٣)

والثانى : أنهم يقولون «نزلت على الذى نزلت» أى عليه كما جاء ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ أى منه.

ولها تسعة معان :

أحدها : الاستعلاء ، إما على المجرور وهو الغالب نحو ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ أو على ما يقرب منه نحو ﴿أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدىً﴾ وقوله :

وبات على النّار النّدى والمحلّق [١٤١]

وقد يكون الاستعلاء معنويا نحو ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ﴾ ونحو ﴿فَضَّلْنا بَعْضَهُمْ عَلى بَعْضٍ﴾.

الثانى : المصاحبة كمع نحو ﴿وَآتَى الْمالَ عَلى حُبِّهِ﴾ ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلى ظُلْمِهِمْ﴾.

الثالث : المجاوزة كعن كقوله :

٢٢٣ . إذا رضيت علىّ بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها [ص ٦٧٧]

أى عنّى ، ويحتمل أن «رضى» ضمّن معنى عطف ، وقال الكسائى : حمل على نقيضه وهو سخط ، وقال :

٢٢٤ . فى ليلة لا نرى بها أحدا يحكى علينا إلّا كواكبها

[ص ٥٦٣ و ٦٧٨]

أى عنّا ، وقد يقال : ضمن يحكى معنى ينمّ.

الرابع : التعليل كاللام ، نحو ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللهَ عَلى ما هَداكُمْ﴾ أى لهدايته إياكم ، وقوله :

٢٢٥ . علام تقول الرّمح يثقل عاتقى إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرّت [1]

---

(١) «تقول» فى هذا البيت بمعنى تظن ، فينتصب بها المبتدأ والخبر.

الخامس : الظرفية كفى نحو ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلى حِينِ غَفْلَةٍ﴾ ونحو ﴿وَاتَّبَعُوا ما تَتْلُوا الشَّياطِينُ عَلى مُلْكِ سُلَيْمانَ﴾ أى : [فى] زمن ملكه ، ويحتمل أنّ ﴿تَتْلُوا﴾ مضمن معنى تتقول ؛ فيكون بمنزلة ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنا بَعْضَ الْأَقاوِيلِ﴾.

السادس : موافقة من نحو ﴿إِذَا اكْتالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾.

السابع : موافقة الباء نحو ﴿حَقِيقٌ عَلى أَنْ لا أَقُولَ﴾ وقد قرأ أبىّ بالباء.

وقالوا : اركب على اسم الله.

الثامن : أن تكون زائدة : للتعويض ، أو غيره.

فالأول كقوله :

٢٢٦ . إنّ الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يوما على من يتّكل

أى : من يتكل عليه ، فحذف «عليه» وزاد على قبل الموصول تعويضا له ، قاله ابن جنى ، وقيل : المراد إن لم يجد يوما شيئا ، ثم ابتدأ مستفهما فقال : على من يتكل؟ وكذا قيل فى قوله :

٢٢٧ . ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث إلّا أخو ثقة ، فانظر بمن تثق [ص ١٧٠]

إن الأصل فانظر لنفسك ، ثم استأنف الاستفهام ، وابن جنى يقول فى ذلك أيضا : إن الأصل فانظر من تثق به ، فحذف الباء ومجرورها ، وزاد الباء عوضا ، وقيل : بل تم الكلام عند قوله فانظر ، ثم ابتدأ مستفهما ، فقال : بمن تثق؟

والثانى قول حميد بن ثور :

٢٢٨ . أبى الله إلّا أنّ سرحة مالك على كلّ أفنان العضاه تروق

قاله ابن مالك ، وفيه نظر ؛ لأن «راقه الشىء» بمعنى أعجبه ، ولا معنى له هنا ، وإنما المراد تعلو وترتفع.

التاسع : أن تكون للاستدراك والإضراب ، كقولك : فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله تعالى ، وقوله :

٢٢٩ . فو الله لا أنسى قتيلا رزئته بجانب قوسى ما بقيت على الأرض

على أنّها تعفو الكلوم ، وإنّما نوكّل بالأدنى وإن جلّ ما يمضى

أى على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد ، وقوله :

٢٣٠ . بكلّ تداوينا فلم يشف ما بنا على أنّ قرب الدّار خير من البعد

ثم قال :

على أنّ قرب الدّار ليس بنافع إذا كان من تهواه ليس بذى ودّ

أبطل بعلى الأولى عموم قوله «لم يشف ما بنا» فقال : بلى إن فيه شفاء مّا ، ثم أبطل بالثانية قوله «على أن قرب الدار خير من البعد».

وتعلّق على هذه بما قبلها [عند من قال به] كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به ؛ لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج ، أو هى خبر لمبتدأ محذوف ، أى والتحقيق على كذا ، وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب ، قال : ودل على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق ، ثم جىء بما هو التحقيق فيها.

والثانى : من وجهى على : أن تكون اسما بمعنى فوق ، وذلك إذا دخلت عليها من ، كقوله :

٢٣١ . غدت من عليه بعد ما تمّ ظمؤها [تصلّ وعن قيض بزيزاء مجهل]

[ص ٥٣٢]

وزاد الأخفش موضعا آخر ، وهو أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد ، نحو قوله تعالى ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ وقول الشاعر :

٢٣٢ . هوّن عليك ، فإنّ الأمور بكفّ الإله مقاديرها

[ص ٤٨٧ و ٥٣٢]

لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل فى غير باب ظن وفقد وعدم ، لا يقال «ضربتنى» ولا «فرحت بى».

وفيه نظر ؛ لأنها لو كانت اسما فى هذه المواضع لصحّ حلول فوق محلّها ، ولأنها لو لزمت اسميتها لما ذكر لزم الحكم باسمية إلى فى نحو ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ﴾ ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ﴾ وهذا كله يتخرج إما على التعلق بمحذوف كما قيل فى اللام فى «سقيا لك» وإما على حذف مضاف ، أى : هوّن على نفسك ، واضمم إلى نفسك ، وقد خرّج ابن مالك على هذا قوله :

٢٣٣ . وما أصاحب من قوم فأذكرهم إلّا يزيدهم حبّا إلىّ هم

فادّعى أن الأصل : يزيدون أنفسهم ، ثم صار يزيدونهم ، ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة وأخّر عن ضمير المفعول ، وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد ، وليس كذلك ، فإن مراده أنه ما يصاحب قوما فيذكر قومه لهم إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا إليه ؛ لما يسمعه من ثنائهم عليهم ، والقصيدة فى حماسة أبى تمام ، ولا يحسن تخريج ذلك على ظاهره ، كما قيل فى قوله :

٢٣٤ . قد بتّ أحرسنى وحدى ، ويمنعنى صوت السّباع به يضبحن والهام

لأن ذلك شعر ؛ فقد يستسهل فيه مثل هذا ، ولا على قول ابن الأنبارى إن إلى قد

ترد اسما ؛ فيقال «انصرفت من إليك» كما يقال «غدوت من عليك» لأنه إن كان ثابتا ففى غاية الشذوذ ، ولا على قول ابن عصفور إن إليك فى ﴿وَاضْمُمْ إِلَيْكَ﴾ إغراء ، والمعنى خذ جناحك ، أى عصاك ؛ لأن إلى لا تكون بمعنى خذ عند البصريين ، ولأن الجناح ليس بمعنى العصا إلا عند الفراء وشذوذ من المفسرين.

(عن) على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون حرف جر [1] ، وجميع ما ذكر لها عشرة معان :

أحدها : المجاوزة ، ولم يذكر البصريون سواه ، نحو «سافرت عن البلد» و «رغبت عن كذا» و «رميت السهم عن القوس» وذكر لها فى هذا المثال معنى غير [2] هذا ، وسيأتى.

الثانى : البدل ، نحو ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾ وفى الحديث «صومى عن أمّك».

الثالث : الاستعلاء ، نحو ﴿فَإِنَّما يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾ وقول ذى الأصبع :

٢٣٥ . لاه ابن عمّك ، لا أفضلت فى حسب ... عنّى ، ولا أنت ديّانى فتخزونى

أى لله در ابن عمك لا أفضلت فى حسب على ولا أنت مالكى فتسوسنى ، وذلك لأن المعروف أن يقال «أفضلت عليه» قيل : ومنه قوله تعالى ﴿إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي﴾ أى قدّمته عليه ، وقيل : هى على بابها ، وتعلقها بحال محذوفة ، أى منصرفا عن ذكر ربى ، وحكى الرّمانى عن أبى عبيدة أنّ أحببت من «أحبّ البعير إحبابا» إذا برك فلم يثر ؛ فعن متعلقة به باعتبار معناه التضمنى ، وهى على حقيقتها ، أى إنى تثبطت عن ذكر ربى ، وعلى هذا فحبّ الخير مفعول لأجله.

---

(١) فى نسخة «حرفا جارا».

(٢) فى نسخة «معنى آخر.»

الرابع : التعليل ، نحو ﴿وَما كانَ اسْتِغْفارُ إِبْراهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾ ونحو ﴿وَما نَحْنُ بِتارِكِي آلِهَتِنا عَنْ قَوْلِكَ﴾ ويجوز أن يكون حالا من ضمير ﴿بِتارِكِي﴾ أى ما نتركها صادرين عن قولك ، وهو رأى الزمخشرى ، وقال فى ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطانُ عَنْها﴾ : إن كان الضمير للشجرة فالمعنى حملهما على الزلة بسببها ، وحقيقته أصدر الزلة عنها ، ومثله ﴿وَما فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾ وإن كان للجنة فالمعنى نحّاهما عنها.

الخامس : مرادفة بعد ، نحو ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادِمِينَ﴾ ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَواضِعِهِ﴾ بدليل أنّ فى مكان آخر ﴿مِنْ بَعْدِ مَواضِعِهِ﴾ ونحو ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾ أى حالة بعد حالة ، وقال :

٢٣٦ . *ومنهل وردته عن منهل*

السادس : الظرفية كقوله :

٢٣٧ . وآس سراة الحىّ حيث لقيتهم ولا تك عن حمل الرباعة وانيا

الرباعة : نحوم الحمالة ، قيل : لأن ونى لا يتعدّى إلا بفى ، بدليل ﴿وَلا تَنِيا فِي ذِكْرِي﴾ والظاهر أن معنى «ونى عن كذا» جاوزه ولم يدخل فيه ، وونى فيه دخل فيه وفتر.

السابع : مرادفة من ، نحو ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبادِهِ وَيَعْفُوا عَنِ السَّيِّئاتِ﴾ الشاهد فى الاولى ﴿أُولئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ ما عَمِلُوا﴾ بدليل ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِما وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ﴾ ﴿رَبَّنا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾.

الثامن : مرادفة الباء ، نحو ﴿وَما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوى﴾ والظاهر أنها على حقيقتها ، وأن المعنى وما يصدر قوله عن هوى.

التاسع : الاستعانة ، قاله ابن مالك ، ومثّله برميت عن القوس ؛ لأنهم يقولون أيضا : رميت بالقوس ، حكاهما الفراء ، وفيه رد على الحريرى فى إنكاره أن يقال ذلك ، إلا إذا كانت القوس هى المرمية ، وحكى أيضا «رميت على القوس».

العاشر : أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله :

٢٣٨ . أتجزع إن نفس أتاها حمامها فهلّا الّتى عن بين جنبيك تدفع

قال ابن جنى : أراد فهلا تدفع عن التى بين جنبيك ، فحذفت عن من أول الموصول ، وزيدت بعده.

الوجه الثانى : أن تكون حرفا مصدريا ، وذلك أن بنى تميم يقولون فى نحو أعجبنى أن تفعل : عن تفعل ، قال ذو الرمة :

٢٣٩ . أعن ترسّمت من خرقاء منزلة ماء الصّبابة من عينيك مسجوم [(١)]

يقال «ترسّمت الدار [(٢)]» أى تأملتها ، وسجم الدمع : سال ، وسجمته العين : أسالته ، وكذا يفعلون فى أنّ المشددة ؛ فيقولون : أشهد عنّ محمدا رسول الله ، وتسمى عنعنة تميم.

الثالث : أن تكون اسما بمعنى جانب ، وذلك يتعين فى ثلاثة مواضع :

أحدها : أن يدخل عليها من ، وهو كثير كقوله :

٢٤٠ . فلقد أرانى للرّماح دريئة من عن يمينى تارة وأمامى [(٣)]

[ص ٥٣٢]

ويحتمله عندى ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمانِهِمْ وَعَنْ شَمائِلِهِمْ﴾ فتقدر معطوفة على مجرور من ، لا على من ومجرورها ، ومن الداخلة على عن زائدة عند ابن مالك ، ولابتداء الغاية عند غيره ، قالوا : فإذا قيل «قعدت عن

---

(١) فى نسخة «توسمت من خرقاء» بالواو.

(٢) فى نسخة «مرة وأمامى»

يمينه» فالمعنى فى جانب يمينه ، وذلك محتمل للملاصقة ولخلافها ، فإن جئت بمن تعين كون القعود ملاصقا لأول الناحية.

والثانى : أن يدخل عليها على ، وذلك نادر ، والمحفوظ منه بيت واحد ، وهو قوله :

٢٤١ . على عن يمينى مرّت الطّير سنّحا [وكيف سنوح واليمين قطيع؟]

الثالث : أن يكون مجرورها وفاعل متعلّقها ضميرين لمسمّى واحد ، قاله الأخفش ، وذلك كقول امرئ القيس :

٢٤٢ . ودع عنك نهبا صيح فى حجراته [ولكن حديث ما حديث الرّواحل (١)]

[ص ٥٣٢]

وقول أبى نواس :

٢٤٣ . دع عنك لومى فإنّ اللّوم إغراء [وداونى بالّتى كانت هى الدّاء]

وذلك لئلا يؤدى إلى تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، وقد تقدم الجواب عن هذا ، ومما يدل على أنها ليست هنا اسما أنه لا يصحّ حلول الجانب محلّها

(عوض) ظرف لاستغراق المستقبل مثل «أبدا» ، إلا أنه مختص بالنفى ، وهو معرب إن أضيف ، كقولهم «لا أفعله عوض العائضين» مبنى إن لم يضف ، وبناؤه إما على الضم كقبل ، أو على الكسر كأمس ، أو على الفتح كأين ، وسمى الزمان عوضا لأنه كلما مضى جزء منه عوضه جزء آخر ، وقيل : بل لأن الدهر فى زعمهم يسلب ويعوض ، واختلف فى قول الأعشىء :

٢٤٤ . رضيعى لبان ثدى أمّ ، تحالفا بأسحم داج عوض لا نتفرّق

[ص ٢٠٩ و ٥٩١]

---

(١) ويروى «ولكن حديثا».

فقيل : ظرف لنتفرق ، وقال ابن الكلبى : قسم ، وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل ، بدليل قوله :

٢٤٥ . حلفت بمائرات حول عوض وأنصاب تركن لدى السّعير

والسعير : اسم لصنم كان لعنزة ، انتهى. ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه فى البيت.

(عسى) فعل مطلقا ، لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب ، ولا حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله :

٢٤٦ . *يا أبتا علّك أو عساكا* [ص ٦٩٩]

خلافا لسيبويه ، حكاه عنه السيرافى ، ومعناه التّرجّى فى المحبوب والإشفاق فى المكروه ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى ﴿وَعَسى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾.

وتستعمل على أوجه :

أحدها . أن يقال «عسى زيد أن يقوم» واختلف فى إعرابه على أقوال :

أحدها . وهو قول الجمهور . أنه مثل كان زيد يقوم ، واستشكل بأن الخبر فى تأويل المصدر ، والمخبر عنه ذات ، ولا يكون الحدث عين الذات ، وأجيب بأمور ؛ أحدها : أنه على تقدير مضاف : إما قبل الاسم ، أى عسى أمر زيد القيام ، أو قبل الخبر ، أى عسى زيد صاحب القيام ، ومثله ﴿وَلكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللهِ﴾ أى ولكن صاحب البر من آمن بالله ، أو ولكن البرّ برّ من آمن بالله ، والثانى أنه من باب «زيد عدل ، وصوم» ومثله ﴿وَما كانَ هذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرى﴾ والثالث أنّ أن زائدة لا مصدرية ، وليس بشىء ؛ لأنها قد نصبت ، ولأنها لا تسقط إلا قليلا.

والقول الثانى : أنها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملا ، أو قاصر بمنزلة قرب

من أن يفعل ، وحذف الجارّ توسعا ، وهذا مذهب سيبويه والمبرد

والثالث : أنها فعل قاصر بمنزلة قرب ، وأن يفعل [١] : بدل اشتمال من فاعلها ، وهو مذهب الكوفيين ، ويردّه أنه حينئذ يكون بدلا لازما تتوقّف عليه فائدة الكلام ، وليس هذا شأن البدل.

والرابع : أنها فعل ناقص كما يقول الجمهور ، وأن والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون ، وأن هذا البدل سدّ مسدّ الجزأين كما سد مسد المفعولين فى قراءة حمزة ﷺ (ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم خير) بالخطاب ، واختاره ابن مالك

الاستعمال الثانى : أن تسند إلى أن والفعل ؛ فتكون فعلا تاما ، هذا هو المفهوم من كلامهم ، وقال ابن مالك : عندى أنها ناقصة أبدا ، ولكن سدّت أن وصلتها فى هذه الحالة مسدّ الجزأين كما فى ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا﴾ إذ لم يقل أحد إن حسب خرجت فى ذلك عن أصلها.

الثالث والرابع والخامس : أن يأتى بعدها المضارع المجرد ، أو المقرون بالسين ، أو الاسم المفرد نحو «عسى زيد يقوم ، وعسى زيد سيقوم ، وعسى زيد قائما» والأول قليل كقوله :

٢٤٧ . عسى الكرب الذى أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب

[ص ٥٧٩]

والثالث أقلّ كقوله :

٢٤٨ . أكثرت فى اللّوم ملحّا دائما لا تكثرن إنّى عسيت صائما

وقولهم فى المثل «عسى الغوير أبؤسا» كذا قالوا ، والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر : أى يكون أبؤسا ، وأكون صائما ، لأن فى ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلى ، ولأن المرجو كونه صائما ، لانفس الصائم.

---

(١) فى نسخة «وأن والفعل . إلخ».

والثانى نادر جدا كقوله :

٢٤٩ . عسى طيّء من طيء بعد هذه ستطفئ غلّات الكلى والجوانح

وعسى فيهنّ فعل ناقص بلا إشكال.

والسادس : أن يقال «عساى ، وعساك ، وعساه» وهو قليل ، وفيه ثلاثة مذاهب : أحدها : أنها أجريت مجرى لعل فى نصب الاسم ورفع الخبر ، كما أجريت لعل مجراها فى اقتران خبرها بأن ، قاله سيبويه ، والثانى : أنها باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع ، قاله الأخفش ، ويرده أمران ؛ أحدهما : أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت فى المنفصل ، نحو «ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا» وأما قوله :

٢٥٠ . يا ابن الزّبير طالما عصيكا [وطالما عنّيتغا إليكا]

فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا ، لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك ، والثانى : أن الخبر قد ظهر مرفوعا فى قوله :

٢٥١ . فقلت عاها نار كأس وعلّها تشكّى فآتى نحوها فاعودها

والثالث : أنها باقية على إعمالها عمل كان ، ولكن قلب الكلام ، فجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس ، قاله المبرد والفارسى ، وردّ باستلزامه فى نحو قوله :

يا أبتا علّك أو عساك [٢٤٦]

الاقتصار على فعل ومنصوبه ، ولهما أن يجيبا بأن المنصوب هنا مرفوع فى المعنى ؛ إذ مدّعاهما أن الإعراب قلب والمعنى بحاله.

السابع : «عسى زيد قائم» حكاه ثعلب ، ويتخرج هذا على أنها ناقصة ، وأن اسمها ضمير الشأن ، والجملة الاسمية الخبر.

تنبيه . إذا قيل «زيد عسى أن يقوم» احتمل نقصان عسى على تقدير تحملها الضمير ، وتمامها على تقدير خلوها منه ، وإذا قلت «عسى أن يقوم زيد» احتمل الوجهين أيضا ، ولكن يكون الإضمار فى يقوم لا فى عسى ، اللهم إلا أن تقدر العاملين تنازعا زيدا ؛ فيحتمل الإضمار فى عسى على إعمال الثانى ؛ فإذا قلت «عسى أن يضرب زيد عمرا» فلا يجوز كون زيد اسم عسى ؛ لئلا يلزم الفصل بين صلة أن ومعمولها وهو عمرا بالأجنبى وهو زيد ، ونظير هذا المثال قوله تعالى : ﴿عَسى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقاماً مَحْمُوداً﴾.

(عل) بلام خفيفة . اسم بمعنى فوق ، التزموا فيه أمرين ؛ أحدهما ، استعماله مجرورا بمن ، والثانى : استعماله غير مضاف ، فلا يقال «أخذته من عل السطح» كما يقال «من علوه ، ومن فوقه» وقد وهم فى هذا جماعة منهم الجوهرى وابن مالك ، وأما قوله :

٢٥٢ . يا ربّ يوم لى لا أظلّله أرمض من تحت وأضحى من علـه

فالهاء للسكت ، بدليل أنه مبنى ، ولا وجه لبنائه لو كان مضافا.

ومتى أريد به المعرفة كان مبنيا على الضم تشبيها له بالغايات كما فى هذا البيت ؛ إذ المراد فوقية نفسه ، لا فوقية مطلقة ، والمعنى أنه تصيبه الرّمضاء من تحته وحرّ الشمس من فوقه.

ومثله قول الآخر يصف فرسا :

٢٥٣ . *أقبّ من تحت عريض من عل*

ومتى أريد به النكرة كان معربا كقوله :

٢٥٤ . [مكرّ مفرّ مقبل مدبر معا] كجلود صخر حطه السّيل من عل

إذ المراد تشبيه الفرس فى سرعته بجلمود انحط من مكان ما عال ، لا من علو مخصوص.

(عل) بلام مشددة مفتوحة أو مكسورة : لغة فى لعلّ ، وهى أصلها عند من زعم زيادة اللام ، قال :

٢٥٥ . لا تهين الفقير علّك أن تركع يوما والدّهر قد رفعه

[ص ٦٤٢]

وهما بمنزلة عسى فى المعنى ، وبمنزلة أنّ المشددة فى العمل ، وعقيل تخفض بهما ، وتجيز فى لامهما الفتح تخفيفا والكسر على أصل التقاء الساكنين ، ويصح النصب فى جوابهما عند الكوفيين تمسكا بقراءة حفص ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبابَ أَسْبابَ السَّماواتِ فَأَطَّلِعَ﴾ بالنصب ، وقوله :

٢٥٦ . علّ صروف الدّهر أو دولاتها تدلننا اللّمّة من لماتها

فتستريح النّفس من زفراتها

وسيأتى البحث فى ذلك.

وذكر ابن مالك فى شرح العمدة أن الفعل قد يجزم بلعلّ [1] عند سقوط الفاء ، وأنشد :

٢٥٧ . لعلّ التفاتا منك نحوى مقدّر يمل بك من بعد القساوة للرّحم

وهو غريب.

(عند) : اسم للحضور الحّسىّ ، نحو ﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾ والمعنوى نحو ﴿قالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتابِ﴾ وللقرب كذلك نحو ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهى عِنْدَها جَنَّةُ الْمَأْوى﴾ ونحو ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيارِ﴾

---

(١) فى نسخة «قد يجزم بعد لعل» وهى خير مما أثبتناه فى الأصل.

وكسر فائها أكثر من ضمها وفتحها ، ولا تقع إلا ظرفا أو مجرورة بمن ، وقول العامة «ذهبت إلى عنده» لحن وقول بعض المولدين :

٢٥٨ .كـــلّ عنـــد لـــك عنـــدى لا يســـــــاوى نصـــــــف عنـــــــد

قال الحريرى : لحن ، وليس كذلك ، بل كلّ كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ أن تتصرف تصرف الأسماء وأن تعرب ويحكى أصلها.

تنبيهان . الأول : قولنا «عند اسم للحضور» موافق لعبارة ابن مالك ، والصواب اسم لمكان الحضور ؛ فإنها ظرف لا مصدر ، وتأتى أيضا لزمانه نحو «الصّبر عند الصّدمة الأولى» وجئتك عند طلوع الشّمس.

الثانى : تعاقب عند كلمتان : لدى مطلقا ، نحو ﴿لَدَى الْحَناجِرِ﴾ ﴿لَدَى الْبابِ﴾ ﴿وَما كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلامَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ ، وَما كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ ولدن إذا كان المحل محل ابتداء غاية نحو «جئت من لدنه» وقد اجتمعتا فى قوله تعالى : ﴿آتَيْناهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنا وَعَلَّمْناهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً﴾ ولو جىء بعند فيهما أو بلدن لصح ، ولكن ترك دفعا للتكرار ، وإنما حسن تكرار لدى فى ﴿وَما كُنْتَ لَدَيْهِمْ﴾ لتباعد ما بينهما ، ولا تصلح لدن هنا ؛ لأنه ليس محلّ ابتداء.

ويفترقن من وجه ثان ، وهو أن لدن لا تكون إلا فضلة ، بخلافهما ، بدليل (ولدينا كتاب ينطق بالحق وعندنا كتاب حفيظ).

وثالث ، وهو أن جرّها بمن أكثر من نصبها ، حتى إنها لم تجىء فى التنزيل منصوبة ، وجرّ عند كثير ، وجرّ لدى ممتنع.

ورابع ، وهو أنهما معربان ، وهى مبنية فى لغة الأكثرين.

وخامس ، وهو أنها قد تضاف للجملة كقوله :

٢٥٩ . [صريع غوان راقهنّ ورقنه] لدن شبّ حتّى شاب سود الذّوائب

وسادس ، وهو أنها قد لا تضاف ، وذلك أنهم حكوا فى غدوة الواقعة بعدها الجرّ بالإضافة ، والنصب على التمييز ، والرفع بإضمار «كان» تامة.

ثم أعلم أن «عند» أمكن من لدى من وجهين :

أحدهما : أنها تكون ظرفا للأعيان والمعانى ، تقول «هذا القول عندى صواب ، وعند فلان علم به» ويمتنع ذلك فى لدى ، ذكره ابن الشجرى فى أماليه ومبرمان فى حواشيه.

والثانى : أنك تقول «عندى مال» وإن كان غائبا ، ولا تقول «لدىّ مال» إلا إذا كان حاضرا ، قاله الحريرى وأبو هلال العسكرى وابن الشجرى ، وزعم المعرى أنه لا فرق بين لدى وعند ، وقول غيره أولى.

وقد أغنانى هذا البحث عن عقد فصل للدن وللدى فى باب اللّام.

حرف الغين المعجمة

(غير) : اسم ملازم للإضافة فى المعنى ، ويجوز أن يقطع عنها لفظا إن فهم المعنى وتقدّمت عليها كلمة ليس ، وقولهم «لا غير» لحن ، ويقال «قبضت عشرة ليس غيرها» برفع غير على حذف الخبر ، أى مقبوضا ، وبنصبها على إضمار الاسم ، أى ليس المقبوض غيرها ، و «ليس غير» بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضا وحذف المضاف إليه لفظا ونية ثبوته كقراءة بعضهم ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ بالكسر من غير تنوين ، أى من قبل الغلب ومن بعده ، و «ليس غير» بالضم من غير تنوين ، فقال المبرد والمتأخرون : إنها ضمة بناء ، لا إعراب ، وإن غير شبهت بالغايات كقبل وبعد ؛ فعلى هذا يحتمل أن يكون

اسما وأن يكون خبرا ، وقال الأخفش : ضمة إعراب لا بناء ؛ لأنه ليس باسم زمان كقبل وبعد ولا مكان كفوق وتحت ، وإنما هو بمنزلة كل وبعض ؛ وعلى هذا فهو الاسم ، وحذف الخبر ، وقال ابن خروف : يحتمل الوجهين ، و «ليس غيرا» بالفتح والتنوين ، و «ليس غير» بالضم والتنوين : وعليهما فالحركة إعرابية ؛ لأن التنوين إما للتسكين فلا يلحق إلا المعربات ، وإما للتعويض فكأنّ المضاف إليه مذكور.

ولا تتعرف «غير» بالإضافة ؛ لشدة إبهامها ، وتستعمل غير المضافة لفظا على وجهين :

أحدهما . وهو الأصل . : أن تكون صفة للنكرة نحو ﴿نَعْمَلْ صالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ أو لمعرفة قريبة منها نحو ﴿صِراطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ الآية ؛ لأن المعرّف الجنسيّ قريب من النكرة ، ولأن غيرا إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها ، حتى زعم ابن السراج أنها حينئذ تتعرف ، ويردّه الآية الأولى.

والثانى : أن تكون استثناء ؛ فتعرب بإعراب الاسم التالى «إلا» فى ذلك الكلام ؛ فتقول «جاء القوم غير زيد» بالنصب ، و «ما جاءنى أحد غير زيد» بالنصب والرفع ، وقال تعالى ﴿لا يَسْتَوِي الْقاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ يقرأ برفع غير : إما على أنه صفة للقاعدون لأنهم جنس ، وإما على أنه استثناء وأبدل على حد ﴿ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ ويؤيده قراءة النصب وأن حسن الوصف فى ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ إنما كان لاجتماع أمرين الجنسية والوقوع بين الضدين ، والثانى مفقود هنا ، ولهذا لم يقرأ بالخفض صفة للمؤمنين إلا خارج السبع ، لأنه لا وجه لها إلا الوصف ، وقرىء ﴿ما لَكُمْ مِنْ إِلهٍ غَيْرُهُ﴾ بالجر صفة على اللفظ ، وبالرفع على الموضع ، وبالنصب على الاستثناء ، وهى شاذة ، وتحتمل [1] قراءة الرفع الاستثناء على أنه إبدال على المحل مثل «لا إله إلّا الله».

---

(١) فى نسخة «ويحتمل على قراءة الرفع الاستثناء . إلخ».

وانتصاب «غير» فى الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد إلّا عندهم ، واختاره ابن عصفور ، وعلى الحالية عند الفارسىّ ، واختاره ابن مالك ، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة ، واختاره ابن الباذش.

ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت إلى مبنى كقوله :

٢٦٠ . لم يمنع الشّرب منها غير أن نطقت حمامة فى غصون ذات أوقال

[ص ٥٧]

وقوله :

٢٦١ . لذ بقيس حين يأبى غيره تلفه بحرا مفيضا خيره

وذلك فى البيت الأول أقوى ؛ لأنه انضمّ فيه إلى الإبهام والإضافة لمبنى تضمن غير معنى إلا.

تنبيهان . الأول : من مشكل التراكيب التى وقعت فيها كلمة غير قول الحكمىّ [١] :

٢٦٢ . غير مأسوف على زمن ينقضى بالهمّ والحزن

[ص ٦٧٦]

وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن غير مبتدأ لا خبر له ، بل لما أضيف إليه مرفوع يغنى عن الخبر ، وذلك لأنه فى معنى النفى ، والوصف بعده مخفوض لفظا وهو فى قوة المرفوع بالابتداء ، فكأنه قيل : ما مأسوف على زمن ينقضى مصاحبا للهم والحزن ؛ فهو نظير «ما مضروب الزيدان» ، والنائب عن الفاعل الظرف ، قاله ابن الشجرى وتبعه ابن مالك.

والثانى : أن غير خبر مقدم ، والأصل زمن ينقضى بالهم والحزن غير مأسوف

---

(١) هو أبو نواس.

عليه ، ثم قدّمت غير وما بعدها ، ثم حذف «زمن» دون صفته ، فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور ، فأتى بالاسم الظاهر مكانه ، قاله ابن جنى ، وتبعه ابن الحاجب.

فإن قيل : فيه حذف الموصوف مع أن الصفة غير مفردة وهو فى مثل هذا ممتنع.

قلنا : فى النثر ، وهذا شعر فيجوز فيه ، كقوله :

٢٦٣ . أنا ابن جلا وطلّاع الثّنايا [متى أضع العمامة تعرفونى]

[ص ٣٣٤ و ٦٢٦]

أى أنا ابن رجلا جلا الأمور ، وقوله :

٢٦٤ . مالك عندى غير سوط وحجر وغير كبداء شديدة الوتر]

ترمى بكفّى كان من أرمى البشر

أى بكفّى رجل كان

والثالث : أنه خبر لمحذوف ، ومأسوف : مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور ، والمراد به اسم الفاعل ، والمعنى أنا غير آسف على زمن هذه صفته قاله ابن الخشاب ، وهو ظاهر التعسّف.

التنبيه الثانى : من مشكل أبيات المعانى قول حسان :

٢٦٥ . أتانا فلم نعدل سواه بغيره نبىّ بدا فى ظلمة اللّيل هاديا

فيقال : سواه هو غيره؟ فكأنه قال لم نعدل غيره بغيره.

والجواب أن الهاء فى «بغيره» للسّوى ، فكأنه قال : لم نعدل سواه بغير السوى ، وغير السوى [1] هو نفسه عليه الصلاة والسّلام ، فالمعنى فلم نعدل سواه به.

---

(١) فى نسخة «وغير سواه هو نفسه . إلخ».

حرف الفاء

الفاء المفردة : حرف مهمل خلافا لبعض الكوفيين فى قولهم : إنها ناصبة فى نحو «ما تأتينا فتحدّثنا» والمبرد فى قوله : إنها خافضة فى نحو :

فمثلك حبلى قد رقت ومرضع [فألهيتها عن ذى تمائم محول] [٢١١]

فيمن جر «مثلا» والمعطوف ، والصحيح أن النصب بأن مضمرة كما سيأتى وأن الجر بربّ مضمرة كما مر.

وترد على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون عاطفة ، وتفيد ثلاثة أمور :

أحدها : للترتيب ، وهو نوعان : معنوى كما فى «قام زيد فعمرو» وذكرى وهو عطف مفصّل على مجمل ، نحو ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطانُ عَنْها فَأَخْرَجَهُما مِمَّا كانا فِيهِ﴾ ونحو ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسى أَكْبَرَ مِنْ ذلِكَ فَقالُوا أَرِنَا اللهَ جَهْرَةً﴾ ونحو ﴿وَنادى نُوحٌ رَبَّهُ فَقالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ الآية ، ونحو «توضّأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه» وقال الفراء : إنها لا تفيد الترتيب مطلقا ، وهذا . مع قوله إن الواو تفيد الترتيب . غريب ، واحتجّ بقوله تعالى : ﴿أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا بَياتاً أَوْ هُمْ قائِلُونَ﴾ وأجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها أو بأنها للترتيب الذكرى ، وقال الجرمى : لا تفيد الفاء الترتيب فى البقاع ولا فى الأمطار ، بدليل قوله :

٢٦٦ . [قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى] بين الدّخول فحومل [ص ٣٥٦]

وقولهم «مطرنا مكان كذا فمكان كذا» وإن كان وقوع المطر فيهما فى وقت واحد.

الأمر الثانى : التعقيب ، وهو فى كل شىء بحسبه ، ألا ترى أنه يقال «تزوج

فلان فولد له» إذا لم يكن بينهما إلا مدّة الحمل ، وإن كانت متطاولة ، و «دخلت البصرة فبغداد» إذا لم تقم فى البصرة ولا بين البلدين ، وقال الله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ وقيل : الفاء فى هذه الآية للسببية ، وفاء السببية لا تستلزم التّعقيب ، بدليل صحة قولك «إن يسلم فهو يدخل الجنة» ومعلوم ما بينهما من المهلة ، وقيل : تقع الفاء تارة بمعنى ثمّ ، ومنه الآية ، وقوله تعالى ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظاماً فَكَسَوْنَا الْعِظامَ لَحْماً﴾ فالفاءات فى فخلقنا العلقة مضغة ، وفى فخلقنا المضغة ، وفى فكسونا بمعنى ثمّ ؛ لتراخى معطوفاتها ، وتارة بمعنى الواو ، كقوله

بين الدّخول فحومل [٢٦٦]

وزعم الأصمعىّ أن الصواب روايته بالواو ؛ لأنه لا يجوز «جلست بين زيد فعمرو» وأجيب بأن التقدير : بين مواضع الدخول فمواضع حومل ، كما يجوز «جلست بين العلماء فالزهّاد» وقال بعض البغداديين : الأصل «ما بين» فحذف «ما» دون بين ، كما عكس ذلك من قال :

٢٦٧ . *يا أحسن النّاس ما قرنا إلى قدم [(١)]*

أصله ما بين قرن ؛ فحذف بين وأقام قرنا مقامها ، ومثله ﴿ما بَعُوضَةً فَما فَوْقَها﴾ قال : والفاء نائبة عن إلى ، ويحتاج على هذا القول إلى أن يقال : وصحت إضافة بين إلى الدخول لاشتماله على مواضع ، أو لأن التقدير بين مواضع الدخول ، وكون الفاء للغاية بمنزلة إلى غريب ، وقد يستأنس له عندى بمجىء عكسه فى نحو قوله :

٢٦٨ . وأنت الّتى حبّبت شغبا إلى بدا إلىّ ، وأوطانى بلاد سواهما

إذ المعنى شغبا فبدا ، وهما موضعان ، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده :

---

(١) جعل ابن الملا هذا الشاهد صدر بيت ؛ وروى عجزه هكذا :

يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم ولا حبال محب واصل تصل

حللـــــت بهـــــذا حلّـــــة ، ثمّ حلّـــــة بهـــــذا ، فطـــــاب الواديـــــان كلاهمـــــا

وهذا معنى غريب ، لأنى لم أر من ذكره.

والأمـر الثالـث : السـببية ، وذلـك غالـب فى العاطفـة جملـة أو صـفة ؛ فـالأول نحـو ﴿فَوَكَزَهُ مُوسى فَقَضى عَلَيْهِ﴾ ونحو ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِماتٍ فَتابَ عَلَيْهِ﴾ والثانى نحو ﴿لَآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ فَمالِؤُنَ مِنْهَا الْبُطُونَ فَشارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ﴾ وقد تجىء فى ذلك لمجرد الترتيب نحو ﴿فَراغَ إِلى أَهْلِهِ فَجاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ﴾ ونحو ﴿لَقَدْ كُنْتَ فِي غَفْلَةٍ مِنْ هذا فَكَشَفْنا عَنْكَ غِطاءَكَ﴾ ونحو ﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَها﴾ ونحو ﴿فَالزَّاجِراتِ زَجْراً ، فَالتَّالِياتِ ذِكْراً﴾

وقال الزمخشرى : للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال :

أحدها : أن تدل على ترتيب معانيها فى الوجود ، كقوله :

٢٦٩ . يـا لهـف زيّابـة للحـارث فـال صّـــــابح فالغـــــانم فالآيـــــب

أى الذى صبح فغنم فآب.

والثانى : أن تدل على ترتيبها فى التفاوت من بعض الوجوه ، نحو قولك : «خذ الأكمل فالأفضل ، واعمل الأحسن فالأجمل».

والثالث : أن تدل على ترتيب موصوفاتها فى ذلك نحو «رحم الله المحلّقين فالمقصّرين» اه.

البيت لابن زيّابة ، يقول : يا لهف أبى على الحارث إذ صبح قومى بالغارة فغنم فآب سليما أن لا أكون لقيته فقتلته ، وذلك لأنه يريد يا لهف نفسى.

والثانى : من أوجه الفاء : أن تكون رابطة للجواب ، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطا ، وهو منحصر فى ست مسائل :

إحداها : أن يكون الجواب جملة اسمية نحو ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ونحو ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبادُكَ ، وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾

الثانية : أن تكون فعلية كالاسمية ، وهى التى فعلها جامد ، نحو ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مالاً وَوَلَداً فَعَسى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِ﴾ ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطانُ لَهُ قَرِيناً فَساءَ قَرِيناً﴾ ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ فِي شَيْءٍ﴾.

الثالثة : أن يكون فعلها إنشائيا ، نحو ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ﴾ ونحو ﴿فَإِنْ شَهِدُوا فَلا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾ ونحو ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ ماؤُكُمْ غَوْراً فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِماءٍ مَعِينٍ﴾ فيه أمران : الاسمية والإنشائية ، ونحو «إن قام زيد فو الله لأقومنّ» ونحو «إن لم يتب زيد فيا خسره رجلا».

والرابعة : أن يكون فعلها ماضيا لفظا ومعنى ، إما حقيقة نحو ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ ونحو ﴿إِنْ كانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكاذِبِينَ ، وَإِنْ كانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ وقد هنا مقدرة ، وإما مجازا نحو ﴿وَمَنْ جاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾ نزل هذا الفعل لتحقق وقوعه منزلة ما وقع.

الخامسة أن تقترن بحرف استقبال نحو ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ ونحو ﴿وَما يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾

السادسة : أن تقترن بحرف له الصّدر ، كقوله :

٢٧٠ . فإن أهلك فذى لهب لظاه علىّ تكاد تلتهب التهابا

لما عرفت من أن ربّ مقدرة ، وأنها لها الصّدر ، وإنما دخلت فى نحو ﴿وَمَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾ لتقدير الفعل خبرا لمحذوف ؛ فالجملة اسمية.

وقد مر أن إذا الفجائية قد تنوب عن الفاء نحو ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِما قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ وأن الفاء قد تحذف للضرورة كقوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها [٨١]

وعن المبرد أنه منع ذلك حتى فى الشعر ، وزعم أن الرواية :

من يفعل الخير فالرّحمن يشكره

وعن الأخفش أن ذلك واقع فى النثر الفصيح ، وأن منه قوله تعالى : ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْراً الْوَصِيَّةُ لِلْوالِدَيْنِ﴾ وتقدم تأويله.

وقال ابن مالك : يجوز فى النثر نادرا ، ومنه حديث اللّقطة «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها».

تنبيه . كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط ، وذلك فى نحو «الذى يأتينى فله درهم» وبدخولها فهم ما أراده المتكلم من ترتّب لزوم الدرهم فى الإتيان ، ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره.

وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة فى نحو ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ فى إيذانها بما أراده المتكلم من معنى القسم ، وقد قرىء بالإثبات والحذف قوله تعالى : ﴿وَما أَصابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِما كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾.

الثالث : أن تكون زائدة دخولها فى الكلام كخروجها ، وهذا لا يثبته سيبويه ، وأجاز الأخفش زيادتها فى الخبر مطلقا ، وحكى «أخوك فوجد» وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيا ؛ فالأمر كقوله :

٢٧١ . وقائلة : خولان فانكح فتاتهم [وأكرومة الحيّين خلو كماهيا] [ص ٤٨٣]

وقوله :

٢٧٢ . أرواح مـــــودع أم بكـــــور أنـــــت فـــــانظر لأىّ ذاك تصـــــير

وحمل عليه الزجاج ﴿هذا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ﴾ والنهى نحو «زيد فلا تضربه» وقال ابن برهان : تزاد الفاء عند أصحابنا جميعا كقوله :

٢٧٣ . [لا تجزعـى إن مـنفس أهلكتـه][1] فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى [ص ٤٠٣]

انتهى ، وتأول المانعون قوله «خولان فانكح» على أن التقدير هذه خولان ، وقوله «أنت فانظر» على أن التقدير : انظر فانظر ، ثم حذف انظر الأول وحده فبرز ضميره ، فقيل : أنت فانظر ، والبيت الثالث ضرورة ، وأما الآية فالخبر ﴿حَمِيمٌ﴾ وما بينهما معترض ، أو هذا منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه مثل ﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ وعلى هذا فحميم بتقدير : هو حميم.

ومن زيادتها قوله :

٢٧٤ . لمـا اتّقـى بيـد عظـيم جرمهـا فتركـــت ضـــاحى جلـــدها يتذبـــذب

لأن الفاء لا تدخل فى جواب لما ، خلافا لابن مالك ، وأما قوله تعالى ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ فالجواب محذوف ، أى انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ، وأما قوله تعالى ﴿وَلَمَّا جاءَهُمْ كِتابٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ مُصَدِّقٌ لِما مَعَهُمْ وَكانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا ، فَلَمَّا جاءَهُمْ ما عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ فقيل : جواب لما الأولى لما الثانية وجوابها ، وهذا مردود لاقترانه بالفاء ، وقيل ﴿كَفَرُوا بِهِ﴾ جواب لهما ؛ لأن الثانية تكرير للأولى ، وقيل : جواب الأولى محذوف : أى أنكروه.

مسألة . الفاء فى نحو ﴿بَلِ اللهَ فَاعْبُدْ﴾ جواب لأمّا مقدرة عند بعضهم ، وفيه إجحاف ، وزائدة عند الفارسى ، وفيه بعد ، وعاطفة عند غيره ، والأصل تنبّه

---

(١) ويروى «إن منفسا أهلكته».

فاعبد الله ، ثم حذف تنبه ، وقدم المنصوب على الفاء إصلاحا للفظ كيلا تقع الفاء صدرا ، كما قال الجميع فى [الفاء فى] نحو «أمّا زيدا فاضرب» إذ الأصل مهما يكن من شىء فاضرب زيدا ، وقد مضى شرحه فى حرف الهمزة.

مسألة . الفاء فى نحو «خرجت فإذا الأسد» زائدة لازمة عند الفارسى والمازنى وجماعة ، وعاطفة عند مبرمان وأبى الفتح ، وللسببية المحضة كفاء الجواب عند أبى إسحاق ، ويجب عندى أن يحمل على ذلك مثل ﴿إِنَّا أَعْطَيْناكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾ ونحو «ائتنى فإنى أكرمك» ، إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر ولا العكس ، ولا يحسن إسقاطها ليسهل دعوى زيادتها.

مسألة . ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً فَكَرِهْتُمُوهُ﴾ قدر أنهم قالوا بعد الاستفهام : لا ، فقيل لهم : فهذا كرهتموه ، يعنى والغيبة مثله فاكرهوها ، ثم حذف المبتدأ وهو هذا ، وقال الفارسى : التقدير فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة ، وضعفه ابن الشجرى بأن فيه حذف الموصول . وهو ما المصدرية . دون صلتها ، وذلك ردىء ، وجملة ﴿وَاتَّقُوا اللهَ﴾ عطف على ﴿وَلا يَغْتَبْ بَعْضُكُمْ بَعْضاً﴾ على التقدير الأول ، وعلى «فاكرهوا الغيبة» على تقدير الفارسى ، وبعد فعندى أن ابن الشجرى لم يتأمل كلام الفارسى ، فإنه قال : كأنهم قالوا فى الجواب لا فقيل لهم فكرهتموه فاكرهوا الغيبة واتقوا الله ، فاتقوا عطف على فاكرهوا ، وإن لم يذكر كما فى ﴿اضْرِبْ بِعَصاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾ والمعنى فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة وإن لم تكن كما مذكورة ، كما أن «ما تأتينا فتحدّثنا» معناه فكيف تحدثنا وإن لم تكن كيف مذكورة ، اه. وهذا يقتضى أن كما ليست محذوفة ، بل أن المعنى يعطيها ؛ فهو تفسير معنى ، لا تفسير إعراب.

تنبيه . قيل : الفاء تكون للاستئناف ، كقوله :

٢٧٥ . ألم تسأل الرّبع القوا ، فينطق [وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق]

أى فهو ينطق ، لأنها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها ، ولو كانت للسببية لنصب ، ومثله ﴿فَإِنَّما يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ بالرفع ، أى فهو يكون حينئذ ، وقوله :

٢٧٦ . الشّعر صعب وطويل سلّمه إذا ارتقى فيه الّذى لا يعلمه

زلّت به إلى الحضيض قدمه يريد أن يعربه فيعجمه

أى فهو يعجمه ، ولا يجوز نصبه بالعطف ، لأنه لا يريد أن يعجمه.

والتحقيق أن الفاء فى ذلك كله للعطف ، وأن المعتمد بالعطف الجملة ، لا الفعل ، والمعطوف عليه فى هذا الشّعر قوله يريد ، وإنما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف.

(فى) : حرف جر ، له عشرة معان :

أحدها : الظرفية ، وهى إما مكانية أو زمانية ، وقد اجتمعتا فى قوله تعالى ﴿الم غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾ أو مجازيّة نحو ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصاصِ حَياةٌ﴾ ومن المكانية «أدخلت الخاتم فى أصبعى ، والقلنسوة فى رأسى» إلا أن فيهما قلبا.

الثانى : المصاحبة نحو ﴿ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾ أى معهم ، وقيل : التقدير ادخلوا فى جملة أمم ، فحذف المضاف ﴿فَخَرَجَ عَلى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾.

والثالث : التعليل نحو ﴿فَذلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ ﴿لَمَسَّكُمْ فِيما أَفَضْتُمْ﴾ وفى الحديث «أن امرأة دخلت النار فى هرّة حبستها».

الرابع : الاستعلاء نحو ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾. وقال :

٢٧٧ . هم صلبوا العبدىّ فى جذع نخلة [فلا عطست شيبان إلّا بأجدعا]

وقال آخر :

٢٧٨ . بطل كأنّ ثيابه فى سرحة [يحذى نعال السّبت ليس بتوأم]

والخامس : مرادفة الباء

كقوله :

٢٧٩ . ويركب يوم الرّوع منّا فوارس بصيرون فى طعن الأباهر والكلى

وليس منه قوله تعالى ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ خلافا لزاعمه ، بل هى للسببية [١] ، أى يكثركم بسبب هذا الجعل ، والأظهر قول الزمخشرى إنها للظرفية المجازية ، قال : جعل هذا التدبير كالمنبع أو المعدن للبث والتكثير مثل ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصاصِ حَياةٌ﴾.

السادس : مرادفة إلى نحو ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْواهِهِمْ﴾.

السابع : مرادفة من كقوله :

٢٨٠ . ألا عم صباحا أيّها الطّلل البالى وهل يعمن من كان فى العصر الخالى؟

وهل يعمن من كان أحدث عهده ثلاثين شهرا فى ثلاثة أحوال؟

وقال ابن جنى : التقدير فى عقب ثلاثة أحوال ، ولا دليل على هذا المضاف ، وهذا نظير إجازته «جلست زيدا» بتقدير «جلوس زيد» مع احتماله لأن يكون أصله إلى زيد ، وقيل : الأحوال جمع حال لا حول ، أى فى ثلاث حالات : نزول المطر ، وتعاقب الرياح ، ومرور الدهور ، وقيل : يريد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف ؛ ففى بمعنى مع.

الثامن : المقايسة . وهى الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق . نحو ﴿فَما مَتاعُ الْحَياةِ الدُّنْيا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾

---

(١) فى نسخة «للتعليل».

التاسع : التعويض ، وهى الزائدة عوضا من [فى] أخرى محذوفة كقولك «ضربت فيمن رغبت» أصله : ضربت من رغبت فيه ، أجازه ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله *فانظر بمن تثق* [٢٢٧] على حمله على ظاهره ، وفيه نظر.

العاشر : التوكيد ، وهى الزائدة لغير التعويض ، أجازه الفارسى فى الضرورة ، وأنشد :

٢٨١ . أنا أبو سعد إذا الليل دجا يخال فى سواده يرندجا

وأجازه بعضهم فى قوله تعالى : ﴿وَقالَ ارْكَبُوا فِيها﴾

حرف القاف

(قد) على وجهين : حرفية وستأتى ، واسمية ، وهى على وجهين : اسم فعل وسيأتى ، واسم مرادف لحسب ، وهذه تستعمل على وجهين : مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية فى لفظها ولكثير من الحروف فى وضعها ، ويقال فى هذا «قد زيد درهم» بالسكون ، و «قدنى» بالنون ، حرصا على بقاء السكون لأنه الأصل فيما يبنون ، ومعربة وهو قليل ، يقال : قد زيد درهم ، بالرفع ، كما يقال : حسبه درهم ، بالرفع ، و «قدى درهم» بغير نون كما يقال : حسبى ، والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفى ، يقال : قد زيدا درهم ، وقدنى درهم ، كما يقال : يكفى زيدا درهم ، ويكفينى درهم.

وقوله :

٢٨٢ . قدنى من نصر الخبيبين قدى [ليس الإمام بالشّحيح الملحد]

تحتمل قد الأولى أن تكون مرادفة لحسب على لغة البناء ، وأن تكون

اسم فعل ، وأما الثانية فتحتمل الأول وهو واضح ، والثانى على أن النون حذفت للضرورة كقوله :

٢٨٣ . [عددت قومى كعديد الطّيس] إذ ذهب القوم الكرام ليسى [ص ٣٤٤]

ويحتمل أنها اسم فعل لم يذكر مفعوله فالياء للإطلاق ، والكسرة للساكنين وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس ، وهى معه كالجزء ؛ فلا تفصل منه بشىء ، اللهم إلا بالقسم كقوله :

٢٨٤ . أخالد قد والله أوطأت عشوة وما قائل المعروف فينا يعنّف [ص ٣٩٣]

وقول آخر :

٢٨٥ . فقد والله بيّن لى عنائى بوشك فراقهم صرد يصيح

وسمع «قد لعمرى بتّ ساهرا» و «قد والله أحسنت».

وقد يحذف [الفعل] بعدها لدليل كقول النابغة :

٢٨٦ . أفد الترحّل ، غير أنّ ركابنا لما تزل برحالنا ، وكأن قد [ص ٣٤٢]

أى وكأن قد زالت.

ولها خمسة معان :

أحدها : التوقع ، وذلك مع المضارع واضح كقولك «قد يقدم الغائب اليوم» إذا كنت تتوقّع قدومه.

وأما مع الماضى فأثبته الأكثرون ، قال الخليل : يقال «قد فعل» لقوم ينتظرون الخبر ، ومنه قول المؤذن : قد قامت الصلاة ؛ لأن الجماعة منتظرون لذلك ،

وقال بعضهم : تقول «قد ركب الأمير» لمن ينتظر ركوبه ، وفى التنزيل ﴿قَدْ سَمِعَ اللهُ قَوْلَ الَّتِي تُجادِلُكَ﴾ لأنها كانت تتوقّع إجابة الله سبحانه وتعالى لدعائها.

وأنكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضى ، وقال : التوقّع انتظار الوقوع ، والماضى قد وقع.

وقد تبين بما ذكرنا أن مراد المثبتين لذلك أنها تدلّ على أن الفعل الماضى كان قبل الإخبار به متوقّعا ، لا أنه الآن متوقع ، والذى يظهر لى قول ثالث ، وهو أنها لا تفيد التوقع أصلا ، أما فى المضارع فلأن قولك «يقدم الغائب» يفيد التوقع بدون قد ؛ إذا الظاهر من حال المخبر عن مستقبل أنه متوقّع له ، وأما فى الماضى فلأنه لو صح إثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصحّ أن يقال فى «لا رجل» بالفتح إن لا للاستفهام لأنها لا تدخل إلا جوابا لمن قال : هل من رجل ، ونحوه ، فالذى بعد «لا» مستفهم عنه من جهة شخص آخر ، كما أن الماضى بعد قد متوقّع كذلك ، وعبارة ابن مالك فى ذلك حسنة ، فإنه قال : إنها تدخل على ماض متوقع ، ولم يقل إنها تفيد التوقع ، ولم يتعرض للتوقع فى الداخلة على المضارع البتة ، وهذا هو الحق.

الثانى : تقريب الماضى من الحال ، تقول «قام زيد» فيحتمل الماضى القريب والماضى البعيد ، فإن قلت «قد قام» اختصّ بالقريب.

وانبنى على إفادتها ذلك أحكام :

أحدها : أنها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لأنبهن للحال ؛ فلا معنى لذكر ما يقرّب ما هو حاصل ، ولذلك علة أخرى ، وهى أن صيغهنّ لا يفدن الزمان ، ولا يتصرفن ؛ فأشبهن الاسم ، وأما قول عدىّ :

٢٨٧ . لـو لا الحيـاء وأنّ رأسـى قـد عسـى فيـــه المشـــيب لـــزرت أمّ القاســـم

فعسى هنا بمعنى اشتدّ ، وليست عسى الجامدة

الثانى : وجوب دخولها عند البصريين إلا الأخفش على الماضى الواقع حالا إما ظاهرة نحو ﴿وَما لَنا أَلَّا نُقاتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَقَدْ أُخْرِجْنا مِنْ دِيارِنا وَأَبْنائِنا﴾ أو مقدّرة نحو ﴿هذِهِ بِضاعَتُنا رُدَّتْ إِلَيْنا﴾ ونحو ﴿أَوْ جاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ وخالفهم الكوفيون والأخفش ؛ فقالوا : لا تحتاج لذلك ؛ لكثرة وقوعها حالا بدون قد ، والأصل عدم التقدير ، لا سيما فيما كثر استعماله.

الثالث : ذكره ابن عصفور ، وهو أن القسم إذا أجيب بماض متصرف مثبت فإن كان قريبا من الحال جيء باللام وقد جميعا نحو ﴿تَاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنا﴾ وإن كان بعيدا جيء باللام وحدها كقوله :

٢٨٨ . حلفـت لهـا بـالله حلفـة فـاجر لنـاموا ؛ فمـا إن مـن حـديث ولاصـالى [ص ٦٢٦]

اه ، والظاهر فى الآية والبيت عكس ما قال ؛ إذ المراد فى الآية لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين ، وذلك محكوم له به فى الأزل ، وهو متصف به مذعقل ، والمراد فى البيت أنهم ناموا قبل مجيئه.

ومقتضى كلام الزمخشرى أنها فى نحو «والله لقد كان كذا» للتوقع لا للتقريب ؛ فإنه قال فى تفسير قوله تعالى : ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنا نُوحاً﴾ فى سورة الأعراف فإن قلت : فما بالهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام إلا مع قد ، وقلّ عنهم نحو قوله *حلفت لها بالله . البيت* قلت : لأن الجملة القسمية لا تساق إلا تأكيدا للجملة المقسم عليها التى هى جوابها ؛ فكانت مظنّة لمعنى التوقع الذى هو معنى قد عند استماع المخاطب كلمة القسم ، اه.

ومقتضى كلام ابن مالك أنها مع الماضى إنما تفيد التقريب كما ذكره ابن عصفور ، وأن من شرط دخولها كون الفعل متوقعا كما قدمنا ؛ فإنه قال تسهيله : وتدخل على فعل ماض متوقّع لا يشبه الحرف لقربه من الحال اه.

الرابع : دخول لام الابتداء فى نحو «إنّ زيدا لقد قام» وذلك لأن الأصل دخولها على الاسم نحو «إنّ زيدا لقائم» وإنما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم نحو ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ فإذا قرب الماضى من الحال أشبه المضارع الذى هو شبيه بالاسم ؛ فجاز دخولها عليه.

المعنى الثالث : التقليل ، وهو ضربان : تقليل وقوع الفعل نحو «قد يصدق الكذوب» و «قد يجود البخيل [1]» وتقليل متعلقه نحو قوله تعالى : ﴿قَدْ يَعْلَمُ ما أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ أى ما هم عليه هو أقل معلوماته سبحانه ، وزعم بعضهم أنها فى هذه الأمثلة ونحوها للتحقيق ، وأن التقليل فى المثالين الأولين لم يستفد من قد ، بل من قولك : البخيل يجود ، والكذوب يصدق ، فإنه إن لم يحمل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسدا ، إذ آخر الكلام يناقض أوله.

الرابع ، التكثير ، قاله سيبويه فى قول الهذلى :

٢٨٩ . قد أترك القرن مصفرّا أنامله [كأنّ أثوابه مجّت بفرصاد]

وقال الزمخشرى فى ﴿قَدْ نَرى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ﴾ أى ربما نرى ، ومعناه تكثير الرؤية ، ثم استشهد بالبيت ، واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروص :

٢٩٠ . قد أشهد الغارة الشّعواء تحملنى جرداء معروقة اللّحيين سرحوب

الخامس : التحقيق ، نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها﴾ وقد مضى أن بعضهم حمل عليه قوله تعالى ﴿قَدْ يَعْلَمُ ما أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ قال الزمخشرى : دخلت لتوكيد العلم ، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد ، وقال غيره فى ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا﴾ قد

---

(١) فى نسخة «قد يعثر الجواد» بدل «قد يجود البخيل».

فى الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل إنّ واللام فى الجملة الاسمية المجاب بها فى إفادة التوكيد ، وقد مضى نقل القول بالتقليل فى الأولى والتقريب والتوقع فى مثل الثانية ، ولكنّ القول بالتحقيق فيهما أظهر.

والسادس : النفى ، حكى ابن سيده «قد كنت فى خير فتعرفه» بنصب تعرف ، وهذا غريب ، وإليه أشار فى التسهيل بقوله : وربما نفى بقد فنصب الجواب بعدها ، اه. ومحمله عندى على خلاف ما ذكر ، وهو أن يكون كقولك للكذوب : هو رجل صادق ، ثم جاء النصب بعدها نظرا إلى المعنى ، وإن كانا إنما حكما بالنفى لثبوت النصب فغير مستقيم ، لمجىء قوله :

٢٩١ . [سأترك منزلى لبنى تميم] وألحق بالحجاز فأستريحا

وقراءة بعضهم ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْباطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾.

مسألة . قيل : يجوز النصب على الاشتغال فى نحو «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» مطلقا ، وقيل : يمتنع مطلقا ، وهو الظاهر ؛ لأن إذا الفجائية لا يليها إلا الجمل الاسمية ، وقال أبو الحسن وتبعه ابن عصفور : يجوز فى نحو «فإذا زيد قد ضربه عمرو» ويمتنع بدون قد ، ووجهه عندى أن التزام الاسميه مع إذا هذه إنما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية ، فإذا اقترنت بقد حصل [1] الفرق بذلك ؛ إذ لا تقترن الشرطية بها.

(قطّ) . على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى ، وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة فى أفصح اللغات ، وتختص بالنفى ، يقال «ما فعلته قط» والعامة يقولون : لا أفعله قطّ ، وهو لحن ، واشتقاقه من قططته ، أى قطعته ، فمعنى ما فعلته قطّ ما فعلته فيما انقطع من عمرى ؛ لأن الماضى منقطع عن الحال والاستقبال ، وبنيت لتضمنها معنى مذ وإلى ؛ إذ المعنى مذ أن خلقت [أو مذ خلقت] إلى الآن ،

---

(١) فى نسخة «يحصل الفرق».

وعلى حركة لئلا يلتقى ساكنان ، وكانت الضمة تشبيها بالغايات ، وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين ، وقد تتبع قافه طاءه فى الضم ، وقد تخفف طاؤه مع ضمها أو إسكانها.

والثانى : أن تكون بمعنى حسب ، وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء ، يقال «قطى ، وقطك ، وقط زيد درهم» كما يقال : حسبى ، وحسبك ، وحسب زيد درهم ، إلا أنها مبنية لأنها موضوعة على حرفين ، وحسب معربة.

والثالث : أن تكون اسم فعل بمعنى يكفى ، فيقال : قطنى. بنون الوقاية. كما يقال : يكفينى.

وتجوز نون الوقاية على الوجه الثانى ، حفظا للبناء على السكون ، كما يجوز فى لدن ومن وعن كذلك.

حرف الكاف

الكاف المفردة. جارة ، وغيرها ، والجارة حرف واسم.

والحرف له خمسة معان :

أحدها : التشبيه ، نحو «زيد كالأسد».

والثانى : التعليل ، أثبت ذلك قوم ، ونفاه الأكثرون ، وقيّد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفة بما ، كحكاية سيبويه «كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه» والحق جوازه فى المجرّدة من ما ، نحو ﴿وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكافِرُونَ﴾ أى أعجب لعدم فلاحهم ، وفى المقرونة بما الزائدة كما فى المثال ، وبما المصدرية نحو ﴿كَما أَرْسَلْنا فِيكُمْ﴾. الآية) قال الأخفش : أى لأجل إرسالى فيكم رسولا منكم فاذكرونى ، وهو ظاهر فى قوله تعالى : ﴿وَاذْكُرُوهُ كَما هَداكُمْ﴾ وأجاب بعضهم بأنه من وضع الخاص موضع العام ؛ إذ الذكر والهداية يشتركان فى أمر واحد وهو

الإحسان ؛ فهذا فى الأصل بمنزلة ﴿وَأَحْسِنْ كَما أَحْسَنَ اللهُ إِلَيْكَ﴾ والكاف للتشبيه ، ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب ، وما ذكرناه فى الآيتين من أنّ ما مصدرية قاله جماعة ، وهو الظاهر ، وزعم الزمخشرى وابن عطية وغيرهما أنها كافة ، وفيه إخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتض.

واختلف فى نحو قوله :

٢٩٢ . وطرفك إمّا جئتنا فاحبسنّه كما يحسبوا أنّ الهوى حيث تنظر

فقال الفارسى : الأصل كيما فحذف الياء ، وقال ابن مالك : هذا تكلف ، بل هى كاف التعليل وما الكافة ، ونصب الفعل بها لشبهها بكى فى المعنى ، وزعم أبو محمد الأسود فى كتابه المسمى «نزهة الأديب» أن أبا على حرّف هذا البيت ، وأن الصواب فيه :

إذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكى يحسبوا ، البيت ...

والثالث : الاستعلاء ، ذكره الأخفش والكوفيون ، وأن بعضهم قيل له : كيف أصبحت؟ فقال : كخير ، أمرا على خير ، وقيل : المعنى بخير ، ولم يثبت مجىء الكاف بمعنى الباء ، وقيل هى للتشبيه على حذف مضاف ، أى كصاحب خير.

وقيل فى «كن كما أنت» : إن المعنى على ما أنت عليه ، والنحويين فى هذا المثال أعاريب :

أحدها : هذا ، وهو أن ما موصولة ، وأنت : مبتدأ حذف خبره.

والثانى : أنها موصولة ، وأنت خبر حذف مبتدؤه ، أى كالذى هو أنت ، وقد قيل بذلك فى قوله تعالى ﴿اجْعَلْ لَنا إِلهاً كَما لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ أى كالذى هو لهم آلهة.

والثالث أن ما زائدة ملغاة ، والكاف أيضا جارة كما فى قوله :

وننصـــــر مولانـــــا ونعلـــــم أنّـــــه كمـــا النّـــاس مجـــروم عليـــه وجـــارم [٩٥]

وأنت : ضمير مرفوع أنيب عن المجرور ، كما فى قولهم : ما أنا كأنت ، والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى.

والرابع : أن ما كافة ، وأنت : مبتدأ حذف خبره ، أى عليه أو كائن ، وقد قيل فى ﴿كَما لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ : إن ما كافة ، وزعم صاحب المستوفى أن الكاف لا تكفّ بما ، وردّ عليه بقوله :

٢٩٣ . وأعلـــم أنّـــنى وأبـــا حميـــد كمـــا النّشـــوان والرّجـــل الحلـــيم [١]

وقوله :

٢٩٤ . أخ ماجـد لم يخـزنى يـوم مشـهد كمـــا ســـيف عمـــرو لم تخنـــه مضـــاربه

[ص ٣١٠]

وإنما يصحّ الاستدال بهما إذا لم يثبت أنّ «ما» المصدرية توصل بالجملة الاسمية.

الخامس : أن ما كافة أيضا ، وأنت : فاعل ، والأصل كما كنت ، ثم حذف كان فانفصل الضمير ، وهذا بعيد ، بل الظاهر أن ما على هذا التقدير مصدرية.

تنبيه . تقع «كما» بعد الجمل كثيرا صفة فى المعنى ؛ فتكون نعتا لصدر أو حالا ، ويحتملهما قوله تعالى ﴿كَما بَدَأْنا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾ فإن قدّرته نعتا لمصدر فهو إما معمول لنعيده ، أى نعيد أول خلق إعادة مثل ما بدأناه ، أو لنطوى ، أى نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل ، وإن قدرته حالا فذو الحال مفعول نعيده ، أى نعيده مماثلا للذى بدأنا ، وتقع كلمة «كذلك» أيضا كذلك.

فإن قلت : فكيف اجتمعت مع مثل فى قوله تعالى ﴿وَقالَ الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ لَوْ لا يُكَلِّمُنَا اللهُ أَوْ تَأْتِينا آيَةٌ ، كَذلِكَ قالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾ ومثل فى المعنى نعت لمصدر ﴿قالَ﴾ المحذوف ، [أى] كما أن كذلك نعت له ، ولا يتعدّى

---

(١) الكاف لا عمل لها ، والنشوان : مبتدأ ، والرجل معطوف عليه ، وخبر هذا المبتدأ محذوف ، والجملة خبر أن.

عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد ، لا تقول : ضربت زيدا عمرا ، ولا يكون «مثل» تأكيدا لكذلك ، لأنه أبين منه ، كما لا يكون زيد من قولك «هذا زيد يفعل كذا» توكيدا لهذا لذلك ، ولا خبرا لمحذوف بتقدير : الأمر كذلك ؛ لما يؤدّى إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله.

قلت : مثل بدل من كذلك ، أو بيان ، أو نصب بيعلمون ، أى لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى ، فمثل بمنزلتها فى «مثلك لا يفعل كذا» أو نصب بقال [1] ، أو الكاف مبتدأ والعائد محذوف ، أى قاله ، وردّ ابن الشجرى ذلك على مكى بأن قال : قد استوفى معموله وهو مثل ، وليس بشىء ؛ لأن مثل حينئذ مفعول مطلق أو مفعول به ليعلمون ، والضمير المقدّر مفعول به لقال.

والمعنى الرابع : المبادرة ، وذلك إذا اتصلت بما فى نحو «سلّم كما تدخل» و «صلّ كما يدخل الوقت» ذكره ابن الخبّاز فى النهاية ، وأبو سعيد السيرافى ، وغيرهما ، وهو غريب جداً.

والخامس : التوكيد ، وهى الزائدة نحو ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ قال الأكثرون : التقدير ليس شىء مثله ؛ إذ لو لم تقدّر زائدة صار المعنى ليس شىء مثل مثله ؛ فيلزم المحال. وهو إثبات المثل ، وإنما زيدت لتوكيد نفى المثل ؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيا ، قاله ابن جنى ، ولأنهم إذا بالغوا فى نفى الفعل عن أحد قالوا : «مثلك لا يفعل كذا» ومرادهم إنما هو النفى عن ذاته ، ولكنهم إذا نفوه عمن هو على أخصّ أوصافه فقد نفوه عنه.

وقيل : الكاف فى الآية غير زائدة ، ثم اختلف ؛ فقيل : الزائد مثل ، كما زيدت فى ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ ما آمَنْتُمْ بِهِ﴾ قالوا : وإنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير ، اه.

---

(١) قال : المراد لفظ قال الأول ، أى وقال الذين لا يعلمون مثل قول اليهود ، ويكون قوله كذلك معمولا لقال الثانى على هذا

والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم ، بل زيادة الاسم لم تثبت ، وأما ﴿بِمِثْلِ ما آمَنْتُمْ بِهِ﴾ فقد يشهد للقائل بزيادة «مثل» فيها قراءة ابن عبّاس (بما آمنتم به) وقد تؤوّلت قراءة الجماعة على زيادة الباء فى [المفعول] المطلق أى إيمانا مثل إيمانكم به ، أى بالله سبحانه ، أو بمحمد عليه الصلاة والسّلام ، أو بالقرآن ، وقيل : مثل للقرآن ، وما للتوراة ، أى فإن آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم ، وفى الآية الأولى قول ثالث ، وهو أن الكاف ومثلا لا رائد منهما ، ثم اختلف ، فقيل : مثل بمعنى الذات ، وقيل : بمعنى الصفة ، وقيل : الكاف اسم مؤكد بمثل ، كما عكس ذلك من قال :

٢٩٥ . [ولعبت طير بهم أبابيل] فصيّروا مثل كعصف مأكول

وأما الكاف الاسمية الجارة فمرادفة لمثل ، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا فى الضرورة ، كقوله :

٢٩٦ . [بيض ثلاث كنعاج جمّ] يضحكن عن كالبرد المنهمّ

وقال كثير منهم الأخفش والفارسى : يجوز فى الاختيار ، فجوزوا فى نحو «زيد كالأسد» أن تكون الكاف فى موضع رفع ، والأسد مخفوضا بالإضافة.

ويقع مثل هذا فى كتب المعربين كثيرا ، قال الزمخشرى فى ﴿فَأَنْفُخُ فِيهِ﴾ : إن الضمير راجع للكاف من ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ أى فأنفخ فى ذلك الشىء المماثل فيصير كسائر الطيور ، انتهى.

ووقع مثل ذلك فى كلام غيره ، ولو كان كما زعموا لسمع فى الكلام مثل «مررت بكالأسد».

وتتعين الحرفية فى موضعين [١] ؛ أحدهما : أن تكون زائدة ، خلافا لمن أجاز زيادة الأسماء ، والثانى : أن تقع هى ومخفوضها صلة كقوله :

---

(١) إنما تتعين فى الموضع الأول عند الذين لا يجيزون زيادة الاسم ، وتتعين فى الثانى لأنها لو كانت اسما لما صلح لأن يكون صلة ، لأنه حينئذ مفرد ، والصلة لا تكون إلا جملة

٢٩٧ . مـا يرتجـى ومـا يخـاف جمعـا فهـو الـذى كاللّيـث والغيـث معـا

خلافا لابن مالك فى إجازته أن يكون مضافا ومضافا إليه على إضمار مبتدأ ، كما فى قراءة بعضهم ﴿تَماماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ وهذا تخريج للفصيح على الشاذ ، وأما قوله :

٢٩٨ . [لم يبـق مـن آى بهـا يحلّـين غـير رمـاد وخطـام كنفـين

وغـير ودّ جـازل أو ودّيـن] وصـاليات ككمـا يـؤثفين

فيحتمل أن الكافين حرفان أكد أولهما بثانيهما كما قال :

٢٩٩ . [فـلا والله لا يلفـى لمـابى ولا للمـابهم أبـدا دواء [ص ١٨٣ و ٣٥٣]

وأن يكونا اسمين أكد أيضا أولهما بثانيهما ، وأن تكون الأولى حرفا والثانية اسما.

وأما الكاف غير الجارة فنوعان : مضمر منصوب أو مجرور نحو ﴿ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾ وحرف معنى لا محل له ومعناه الخطاب ، وهى اللاحقة لاسم الإشارة نحو «ذلك ، وتلك» وللضمير المنفصل المنصوب فى قولهم «إياك ، وإياكما» ونحوهما ، هذا هو الصحيح ، ولبعض أسماء الأفعال نحو «حيهلك ، ورويدك ، والنّجاءك» ولأرأيت بمعنى أخبرنى نحو ﴿أَرَأَيْتَكَ هذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ فالتاء فاعل ، والكاف حرف خطاب هذا هو الصحيح ، وهو قول سيبويه ، وعكس ذلك الفراء فقال : التاء حرف خطاب ، والكاف فاعل ، لكونها المطابقة للمسند إليه ، ويردّه صحة الاستغناء عن الكاف ، وأنها لم تقع قطّ مرفوعة ، وقال الكسائى : التاء فاعل ، والكاف مفعول ، ويلزمه أن يصح الاقتصار على المنصوب فى نحو «أرأيتك زيدا ما صنع» لأنه المفعول الثانى ، ولكن الفائدة لا يتم عنده ، وأما (أرأيتك هذا الّذى كرّمت علىّ) فالمفعول الثانى محذوف ، أى لم كرّمته على وأنا خير منه؟ وقد تلحق ألفاظا أخر شذوذا ، وحمل على ذلك الفارسىّ قوله :

٣٠٠ . لسان السّوء تهديها إلينا وحنت ، وما حسبتك أن تحينا

لئلا يلزم الإخبار عن اسم العين بالمصدر ، وقيل : يحتمل كون أن وصلتها بدلا من الكاف سادا مسد المفعولين كقراءة حمزة (ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم) بالخطاب.

(كى) على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون اسما مختصرا من كيف كقوله :

٣٠١ . كى تجنحون إلى سلم وما ثئرت قتلاكم ، ولظى الهيجاء تضطرم؟ [ص ٠٥]

أراد كيف ، فحذف الفاء كما قال بعضهم «سو أفعل» يريد سوف.

الثانى : أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا وهى الداخلة على ما الاستفهامية فى قولهم فى السؤال عن العلة «كيمه» بمعنى لمه ، وعلى «ما» المصدرية فى قوله :

٣٠٢ . إذا أنت لم تنفع فضرّ ، فإنّما يرجّى الفتى كيما يضرّ وينفع

وقيل : ما كافة ، وعلى «أن» المصدرية مضمرة نحو «جئتك كى تكرمنى» إذا قدرت النّصب بأن.

الثالث : أن تكون بمنزلة أن المصدرية معنى وعملا ، وذلك فى نحو ﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا﴾ ويؤيده صحة حلول أن محلّها ، ولأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل ، ومن ذلك «جئتك كى تكرمنى» وقوله تعالى ﴿كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً﴾ إذا قدرت اللام قبلها ، فإن لم تقدر فهى تعليلية جارة ، ويجب حينئذ إضمار أن بعدها ، ومثله فى الاحتمالين قوله :

٣٠٣ . أردت لكيما أن تطير بقربتى [فتتركها شنّا ببيداء بلقع]

فكى إما تعليلية مؤكّدة للام ، أو مصدرية مؤكّدة بأن ، ولا تظهر أن بعد كى إلا فى الضرورة كقوله :

٣٠٤ . فقالت : أكلّ النّاس أصبحت مانحا لســـــانك كيمـــــا أن تغـــــرّ وتخـــــدعا؟

وعن الأخفش أن كى جارة دائما ، وأن النصب بعدها بأن ظاهرة أو مضمرة ، ويردّه نحو ﴿لِكَيْلا تَأْسَوْا﴾ فإن زعم أن كى تأكيد للام كقوله :

ولا للما بهم أبدا دواء [٢٩٩]

ردّ بأن الفصيح المقيس لا يخرّج على الشاذ ، وعن الكوفيين أنها ناصبة دائما ، ويرده قولهم «كيمه» كما يقولون لمه ، وقول حاتم :

٣٠٥ . وأوقدت نارى كى ليبصر ضوؤها وأخرجـــت كلـــبى وهـــو فى البيـــت داخلـــه

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه ، وأجابوا عن الأول بأن الأصل «كى يفعل ما ذا» ويلزمهم كثرة الحذف ، وإخراج ما الاستفهامية عن الصّدر ، وحذف ألفها فى غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت ، نعم وقع فى صحيح البخارى فى تفسير ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ ناضِرَةٌ﴾ «فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا» أى كيما يسجد ، وهو غريب جدا لا يحتمل القياس عليه.

تنبيه . إذا قيل «جئت لتكرمنى» بالنصب فالنصب بأن مضمرة ، وجوّز أبو سعيد كون المضمر كى ، والأول أولى ؛ لأنّ أن أمكن فى عمل النصب من غيرها ؛ فهى أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة.

(كم) على وجهين : خبرية بمعنى كثير ، واستفهامية بمعنى أى عدد. ويشتركان فى خمسة أمور : الاسمية ، والإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وأما قول بعضهم فى ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ

﴿أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لا يَرْجِعُونَ﴾ : أبدلت أنّ وصلتها من كم فمردود ، بأن عامل البدل هو عامل المبدل منه ، فإن قدر عامل المبدل منه يروا فكم لها الصّدر فلا يعمل فيها ما قبلها ، وإن قدر أهلكنا فلا تسلط له فى المعنى على البدل ، والصواب أن كم مفعول لأهلكنا ، والجملة إما معمولة ليروا على أنه علّق عن العمل فى اللفظ ، وأنّ وصلتها مفعول لأجله ، وإما معترضة بين يروا وما سدّ مسدّ مفعوليه وهو أنّ وصلتها ، وكذلك قول ابن عصفور فى ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنا﴾ : إن كم فاعل مردود بأن كم لها الصدر ، وقوله إن ذلك جاء على لغة رديئة حكاها الأخفش عن بعضهم أنه يقول «ملكت كم عبيد» فيخرجها عن الصدرية خطأ عظيم ؛ إذ خرّج كلام الله سبحانه على هذه اللغة ، وإنما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه ، أو ضمير العلم أو الهدى المدلول عليه بالفعل ، أو جملة ﴿أَهْلَكْنا﴾ على القول بأن الفاعل يكون جملة إما مطلقا أو بشرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل والفعل قلبى نحو «ظهر لى أقام زيد» وجوز أبو البقاء كونه ضمير الإهلاك المفهوم من الجملة ، وليس هذا من المواطن التى يعود الضمير فيها على المتأخر.

ويفترقان فى خمسة أمور :

أحدها : أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب ، بخلافه مع الاستفهامية.

الثانى : أن المتكلم بالخبرية لا يستدعى من مخاطبه جوابا لأنه مخبر ، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مستخبر.

الثالث : أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة ، بخلاف المبدل من الاستفهامية ، يقال فى الخبرية «كم عبيد لى خمسون بل ستون» وفى الاستفهامية «كم مالك أعشرون أم ثلاثون».

الرابع : أن تمييزكم الخبرية مفرد أو مجموع ، تقول «كم عبد ملكت» و «كم عبيد ملكت» قال :

٣٠٦ .كم ملوك باد ملكهم ونعيم سوقة بادوا

وقال الفرزدق :

٣٠٧ .كم عمّة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علىّ عشارى

ولا يكون تمييز الاستفهامية إلا مفردا ، خلافا للكوفيين.

الخامس : أن تمييز الخبرية واجب الخفض ، وتمييز الاستفهامية منصوب ، ولا يجوز جره مطلقا خلافا للفراء والزجاج وابن السراج وآخرين ، بل يشترط أن تجركم بحرف جر ؛ فحينئذ يجوز فى التمييز وجهان : النصب وهو الكثير ، والجر خلافا لبعضهم ، وهو بمن مضمرة وجوبا ، لا بالإضافة خلافا للزجاج.

وتلخص أن فى جر تمييزها أقوالا : الجواز ، والمنع ، والتفصيل فإن جرّت هى بحرف جر نحو «بكم درهم اشتريت» جاز ، وإلا فلا.

وزعم قوم أن لغة تميم جواز نصب تمييزكم الخبرية إذا كان الخبر مفردا ، وروى قول الفرزدق :

كم عمّة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علىّ عشارى [٣٠٧]

بالخفض على قياس تمييز الخبرية ، وبالنصب على اللغة التميمية ، أو على تقديرها استفهامية استفهام تهكم ، أى أخبرنى بعدد عماتك وخالاتك اللّاتى كن يخدمننى فقد نسيته ، وعليهما فكم : مبتدأ خبره «قد حلبت» وأفرد الضمير حملا على لفظ كم ، وبالرفع على أنه مبتدأ وإن كان نكرة لكونه قد وصف بلك وبفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة ؛ إذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذف «لك» من صفة خالة استدلالا عليها بلك الأولى ، والخبر «قد حلبت» ولا بد من

تقدير قد حلبت أخرى ؛ لأن المخبر عنه فى هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى ، ونظيره «زينب وهند قامت» وكم على هذا الوجه : ظرف أو مصدر ، والتمييز محذوف ، أى كم وقت أو حلبة.

(كأىّ) : اسم مركب من كاف التشبيه وأىّ المنونة ، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون ؛ لأن التنوين لما دخل فى التركيب أشبه النون الأصلية ، ولهذا رسم فى المصحف نونا ، ومن وقف عليها يحذفه اعتبر حكمه فى الأصل وهو الحذف فى الوقف.

وتوافق كأى كم فى خمسة أمور : الإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، والبناء ، ولزوم التصدير ، وإفادة التكثير تارة وهو الغالب ، نحو ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾ والاستفهام أخرى ، وهو نادر ولم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ، واستدل عليه بقول أبى بن كعب لابن مسعود رضى الله عنهما «كأىّ تقرأ سورة الأحزاب آية» فقال : ثلاثا وسبعين.

وتخالفها فى خمسة أمور :

أحدها : أنها مركبة ، وكم بسيطة على الصحيح ، خلافا لمن زعم أنها مركبة من الكاف وما الاستفهامية ، ثم حذفت ألفها لدخول الجار ، وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب.

والثانى : أن مميزها مجرور بمن غالبا ، حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ، ويردّه قول سيبويه «وكأى رجلا رأيت» زعم ذلك يونس ، و «كأى قد أتانا رجلا» إلا أن أكثر العرب لا يتكلمون به إلا مع من ، انتهى. ومن الغالب قوله تعالى ﴿وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيٍّ﴾ و ﴿كَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ﴾ و ﴿كَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ﴾ ومن النصب قوله :

٣٠٨ . اطرد اليأس بالرّجا ؛ فكأىّ ... آلما حمّ يسره بعد عسر

وقوله :

٣٠٩ . وكـائن لنـا فضـلا علـيكم ومنّـة قـديما ، ولا تـدرون مـا مـنّ مـنعم

والثالث : أنها لا تقع استفهاميّة [1] عند الجمهور ، وقد مضى.

والرابع : أنها لا تقع مجرورة ، خلافا لابن قتيبة وابن عصفور ، أجازا «بكأىّ تبيع هذا الثوب».

والخامس : أن خبرها لا يقع مفردا.

(كذا) ترد على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما ، وهما كاف التشبيه وذا الإشارية كقولك «رأيت زيدا فاضلا ورأيت عمرا كذا» وقوله :

٣١٠ . وأسـلمنى الزّمـان كـذا فـلا طـرب ولا أنـس

وتدخل عليها ها التنبيه كقوله تعالى ﴿أَهكَذا عَرْشُكِ﴾

الثانى : أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيابها عن غير عدد كقول أئمة اللغة «قيل لبعضهم : أما بمكان كذا وكذا وجذ؟ فقال : بلى وجاذا» فنصب بإضمار أعرف ، وكما جاء فى الحديث «أنه يقال للعبد يوم القيامة : أتذكر يوم كذا وكذا؟ فعلت فيه كذا وكذا».

الثالث : أن تكون كلمة واحدة مركبة مكنيا بها عن العدد فتوافق كأى فى أربعة أمور : التركيب ، والبناء ، والإبهام ، والافتقار إلى التمييز.

وتخالفها فى ثلاثة أمور :

أحدها : أنها ليس لها الصّدر ، تقول «قبضت كذا وكذا درهما»

الثانى : أن تمييزها واجب النصب ؛ فلا يجوز جره بمن اتفاقا ، ولا بالإضافة ،

---

(١) فى نسخة «لا تقع إلا استفهامية» وهو فاسد

خلافا للكوفيين ، أجازوا فى غير تكرار ولا عطف أن يقال «كذا ثوب ، وكذا أثواب» قياسا على العدد الصريح ، ولهذا قال فقهاؤهم : إنه يلزم بقول القائل «له عندى كذا درهم» مائة ، وبقوله «كذا دراهم» ثلاثة ، وبقوله «كذا كذا درهما» أحد عشر ، وبقوله «كذا درهما» عشرون ، وبقوله «كذا وكذا درهما» أحد وعشرون ، حملا على المحقّق من نظائرهن من العدد الصريح ووافقهم على هذه التفاصيل . غير مسألتى الإضافة . المبرد والأخفش وابن كيسان والسيرافى وابن عصفور ، ووهم ابن السّيد فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازه المبرد ومن ذكر معه.

الثالث : أنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها ، كقوله :

٣١١ . عد النّفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسى الجهد

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا «كذا درهما» ولا «كذا كذا درهما» وذكر ابن مالك أنه مسموع ولكنه قليل.

(كلّا) مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية ، قال وإنما شدّدت لامها لتقوية المعنى ، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين ، وعند غيره هى بسيطة.

وهى عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين حرف معناه الرّدع والزّجر ، لا معنى لها عندهم إلا ذلك ، حتى إنهم يجيزون أبدا الوقف عليها ، والابتداء بما بعدها ، وحتى قال جماعة منهم ، متى سمعت كلّا فى سورة فاحكم بأنها مكية ؛ لأن فيها معنى التهديد والوعيد ، وأكثر ما نزل ذلك بمكة ؛ لأن أكثر العتو كان بها ، وفيه نظر ؛ لأن لزوم المكية إنما يكون عن اختصاص العتو بها ، لا عن غلبته ، ثم لا تمتنع الإشارة إلى عتو سابق ، ثم لا يظهر معنى الزبر فى كلّا المسبوقة بنحو ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ ما شاءَ رَكَّبَكَ﴾ ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعالَمِينَ﴾ ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنا بَيانَهُ﴾ وقولهم : المعنى انته عن ترك الإيمان بالتصوير فى أى صورة

ما شاء الله ، وبالبعث ، وعن العجلة بالقرآن ، تعسّف ؛ إذ لم يتقدم فى الأولين حكاية نفى ذلك عن أحد ، ولطول الفصل فى الثالثة بين كلّا وذكر العجلة ، وأيضا فإن أول ما نزل خمس آيات من أول سورة العلق ثم نزل ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسانَ لَيَطْغى﴾ فجاءت فى افتتاح الكلام ، والوارد منها فى التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعا كلّها فى النصف الأخير.

ورأى الكسائى وأبو حاتم ومن وافقهما أنّ معنى الرّدع والزّجر ليس مستمرا فيها ، فزادوا فيها معنى ثانيا يصح عليه أن يوقف دونها ويبتدأ بها ، ثم اختلفوا فى تعيين ذلك المعنى على ثلاثة أقوال ، أحدها للكسائى ومتابعيه ، قالوا : تكون بمعنى حقّا ، والثانى لأبى حاتم ومتابعيه ، قالوا : تكون بمعنى ألا الاستفتاحية ، والثالث للنّضر بن شميل والفراء ومن وافقهما ، قالوا : تكون حرف جواب بمنزلة إى ونعم ، وحملوا عليه ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ فقالوا : معناه إى والقمر.

وقول أبى حاتم عندى أولى من قولهما ؛ لأنه أكثر اطرادا ؛ فإنّ قول النّضر لا يتأتى فى آيتى المؤمنين والشعراء على ما سيأتى ، وقول الكسائى لا يتأتى فى نحو ﴿كَلَّا إِنَّ كِتابَ الْأَبْرارِ﴾ ، ﴿كَلَّا إِنَّ كِتابَ الْفُجَّارِ﴾ ، ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ لأن أنّ تكسر بعد ألا الاستفتاحية ، ولا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها ، ولأن تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم ، وأما قول مكى إن كلّا على رأى الكسائى اسم إذا كانت بمعنى حقا فبعيد ؛ لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ، ومخالف للأصل ، ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها ، وإلا فلم لا نوّنت؟

وإذا صلح الموضع للردع ولغيره جاز الوقف عليها والابتداء بها على اختلاف التقديرين ، والأرجح حملها على الردع لأنه الغالب فيها ، وذلك نحو ﴿أَطَّلَعَ الْغَيْبَ

﴿أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمنِ عَهْداً ؛ كَلَّا سَنَكْتُبُ ما يَقُولُ﴾ ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ، كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبادَتِهِمْ﴾.

وقد تتعين للردع أو الاستفتاح نحو ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صالِحاً فِيما تَرَكْتُ ، كَلَّا إِنَّها كَلِمَةٌ﴾ لأنّها لو كانت بمعنى حقا لما كسرت همزة إنّ ، ولو كانت بمعنى نعم لكانت للوعد بالرجوع لأنها بعد الطلب كما يقال «أكرم فلانا» فتقول «نعم» ونحو ﴿قالَ أَصْحابُ مُوسى إِنَّا لَمُدْرَكُونَ ، قالَ كَلَّا إِنَّ مَعِي رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ وذلك لكسر إن ، ولأن نعم بعد الخبر للتصديق.

وقد يمتنع كونها للزجر نحو ﴿وَما هِيَ إِلَّا ذِكْرى لِلْبَشَرِ ، كَلَّا وَالْقَمَرِ﴾ إذ ليس قبلها ما يصح ردّه

وقول الطبرى وجماعة إنه لما نزل فى عدد خزنة جهنم ﴿عَلَيْها تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ قال بعضهم : اكفونى اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر ؛ فنزل ﴿كَلَّا﴾ زجرا له قول متعسف ؛ لأن الآية لم تتضمن ذلك.

تنبيه . قرىء ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبادَتِهِمْ﴾ بالتنوين ، إما على أنه مصدر كلّ إذا أعيا ، أى كلّوا فى دعواهم وانقطعوا ، أو من الكل وهو الثقل ، أى حملوا كلّا ، وجوز الزمخشرى كونه حرف الردع ونوّن كما فى ﴿السَّلاسِلُ﴾ وردّه أبو حيان بأن ذلك إنما صحّ فى ﴿السَّلاسِلُ﴾ لأنه اسم أصله التنوين فرجع به إلى أصله للتناسب ، أو على لغة من يصرف مالا ينصرف مطلقا ، أو بشرط كونه مفاعل أو مفاعيل ، اه.

وليس التوجيه منحصرا عند الزمخشرى فى ذلك ، بل جوز كون التنوين بدلا من حرف الإطلاق المزيد فى رأس الآية ، ثم إنه وصل بنية الوقف ، وجزم بهذا الوجه فى ﴿قَوارِيرَا﴾ وفى قراءة بعضهم ﴿وَاللَّيْلِ إِذا يَسْرِ﴾ بالتنوين ، وهذه القراءة مصحّحة لتأويله فى كلا ، إذ الفعل ليس أصله التنوين.

(كأنّ) : حرف مركب عند أكثرهم ، حتى ادّعى ابن هشام وابن الخباز الإجماع عليه ، وليس كذلك ، قالوا : والأصل فى «كأنّ زيدا أسد» إن زيدا كأسد ، ثم قدّم حرف التشبيه اهتماما به ، ففتحت همزة أنّ لدخول الجار عليه ، ثم قال الزجاج وابن جنى : ما بعد الكاف جرّ بها.

قال ابن جنى : وهى حرف لا يتعلق بشىء ، لمفارقته الموضع الذمى تتعلق فيه بالاستقرار ، ولا يقدر له عامل غيره ، لتمام الكلام بدونه ، ولا هو زائد ، لإفادته التشبيه.

وليس قوله بأبعد من قول أبى الحسن : إن كاف التشبيه لا تتعلق دائما.

ولما رأى الزجاج أن الجارّ غير الزائد حقّه التعلق قدّر الكاف هنا اسما بمنزلة مثل ، فلزمه أن يقدر له موضعا ، فقدّره مبتدأ ، فاضطر إلى أن قدّر له خبرا لم ينطق به قطّ ، ولا المعنى مفتقر إليه ، فقال : معنى «كأنّ زيدا أخوك» مثل أخوّة زيد إياك كائن.

وقال الأكثرون : لا موضع لأنّ وما بعدها ، لأن الكاف وأنّ صارا بالتركيب كلمة واحدة ، وفيه نظر ، لأن ذاك فى التركيب الوضعى ، لا فى التركيب الطارىء فى حال التركيب الإسنادى.

والمخلّص عندى من الإشكال أن يدّعى أنها بسيطة ، وهو قول بعضهم.

وفى شرح الإيضاح لابن الخباز : ذهب جماعة إلى أن فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب ، لا لانها معمولة للكاف كما قال أبو الفتح ، وإلا لكان الكلام غير تام ، والإجماع على أنه تامّ ، اه وقد مضى أن الزجاج يراه ناقصا.

وذكروا لكأنّ أربعة معان :

أحدها . وهو الغالب عليها ، والمتفق عليه . التشبيه ، وهذا المعنى أطلقه الجمهور

لكأنّ ، وزعم جماعة منهم ابن السيّد البطليوسىّ أنه لا يكون إلا إذا كان خبرها اسما جامدا نحو «كأنّ زيدا أسد» بخلاف «كأنّ زيدا قائم ، أو فى الدار ، أو عندك ، أو يقوم» فإنها فى ذلك كله للظّنّ.

والثانى : الشك والظن ، وذلك فيما ذكرنا ، وحمل ابن الأنبارى عليه «كأنّك بالشتاء مقبل» أى أظنه مقبلا.

والثالث : التحقيق ، ذكره الكوفيون والزجاجى ، وأنشدوا عليه :

٣١٢ . فأصبح بطن مكّة مقشعرّا كأنّ الأرض ليس بها هشام

أى لأن الأرض ؛ إذ لا يكون تشبيها ، لأنه ليس فى الأرض حقيقة.

فإن قيل : فإذا كانت للتحقيق فمن أين جاء معنى التعليل؟

قلت : من جهة أن الكلام معها فى المعنى جواب عن سؤال عن العلّة مقدر ؛ ومثله ﴿اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾.

وأجيب بأمور ، أحدها : أن المراد بالظرفية الكون فى بطنها ، لا الكون على ظهرها ، فالمعنى أنه كان ينبغى أن لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيه ، لأنه لها كالغيث.

الثانى : أنه يحتمل أن هشاما قد خلف من يسدّ مسدّه ، فكانه لم يمت.

الثالث : أن الكاف للتعليل ، وأنّ للتوكيد ، فهما كلمتان لا كلمة ، ونظيره ﴿وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكافِرُونَ﴾ أى أعجب لعدم فلاح الكافرين.

والرابع : التقريب ، قاله الكوفيون ، وحملوا عليه «كأنك بالشتاء مقبل ، وكأنك بالفرج آت ، وكأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل» وقول الحريرى [1] :

٣١٣ . كأنّى بك تنحّط [إلى اللّحد وتنغّط]

---

(١) فى المقامة الحادية عشرة (الساوية)

وقد اختلف فى إعراب ذلك ؛ فقال الفارسى : الكاف حرف خطاب ، والباء زائدة فى اسم كأنّ ، وقال بعضهم : الكاف اسم كأن ، وفى المثال الأول حذف مضاف ، أى كأن زمانك مقبل بالشتاء ، ولا حذف فى «كأنك بالدنيا لم تكن» بل الجملة الفعلية خبر ، والباء بمعنى فى ، وهى متعلقة بتكن ، وفاعل تكن ضمير المخاطب ، وقال ابن عصفور : الكاف والياء فى كأنك وكأنّى زائدتان كافّتان لكأنّ عن العمل كما تكفها ما ، والباء زائدة فى المبتدأ ، وقال ابن عمرون : المتصل بكأنّ اسمها ، والظرف خبرها ، والجملة بعده حال ، بدليل قولهم «كأنّك بالشّمس وقد طلعت» بالواو ، ورواية بعضهم «ولم تكن ، ولم تزل» بالواو ، وهذه الحال متممة لمعنى الكلام كالحال فى قوله تعالى ﴿فَما لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ وكحتى وما بعدها فى قولك «ما زلت بزيد حتى فعل» وقال المطرزى : الأصل كأنى أبصرك تنحط ، وكأنى أبصر الدنيا لم تكن ، ثم حذف الفعل وزيدت الباء.

مسألة . زعم قوم أن كأنّ قد تنصب الجزأين ، وأنشدوا :

٣١٤ .كأنّ أذنيه إذا تشوّفا قادمة أو قلما محرّفا

فقيل : الخبر محذوف ، أى يحكيان ، وقيل : إنما الرواية «تخال أذنيه» وقيل : الرواية «قادمتا أو قلما محرّفا» بألفات غير منونة ، على أن الأسماء مثنّاة ، وحذفت النون للضرورة ، وقيل : أخطأ قائله ، وهو أبو نخيلة ، وقد أنشده بحضرة الرشيد فلحّنه أبو عمرو والأصمعى ، وهذا وهم ؛ فإن أبا عمرو توفى قبل الرشيد.

(كلّ) : اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكّر ، نحو ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ والمعرف المجموع نحو ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَةِ فَرْداً﴾ وأجزاء المفرد المعرف نحو «كلّ زيد حسن» فإذا قلت «أكلت كلّ رغيف لزيد» كانت لعموم الأفراد ، فإن أضفت الرغيف إلى زيد صارت لعموم أجزاء فرد واحد.

ومن هنا وجب فى قراءة غير أبى عمرو وابن ذكوان كذلك يطبع الله

﴿عَلى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ بترك تنوين ﴿قَلْبِ﴾ تقدير كل بعد قلب ليعم أفراد القلوب كما عم أجزاء القلب.

وترد كل . باعتبار كل واحد مما قبلها وما بعدها . على ثلاثة أوجه.

فأما أوجهها باعتبار ما قبلها ؛

فأحدها : أن تكون نعتا لنكرة أو معرفة ؛ فتدل على كماله ، وتجب إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظا ومعنى ، نحو «أطعمنا شاة كلّ شاة» وقوله :

٣١٥ . وإنّ الّذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كلّ القوم يا أمّ خالد [ص ٥٥٢]

والثانى : أن تكون توكيدا لمعرفة ، قال الأخفش والكوفيون : أو لنكرة محدودة ، وعليهما ففائدتها العموم ، وتجب إضافتها إلى اسم مضمر راجع إلى المؤكد نحو ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ﴾ قال ابن مالك : وقد يخلفه الظاهر كقوله :

٣١٦ . كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم يا أشبه النّاس كلّ النّاس بالقمر

وخالفه أبو حيان ، وزعم أن «كل» فى البيت نعت مثلها فى «أطعمنا شاة كل شاة» وليست توكيدا ، وليس قوله بشىء ؛ لأن التى ينعت بها دالة على الكمال ، لا على عموم الأفراد.

ومن توكيد النكرة بها قوله :

٣١٧ . نلبث حولا كاملا كلّه لا نلتقى إلّا على منهج

وأجاز الفراء والزمخشرى أن نقطع كل المؤكد بها عن الإضافة لفظا تمسكا بقراءة بعضهم (إنا كلا فيها) وخرّجها ابن مالك على أن «كلا» حال من ضمير الظرف وفيه ضعف من وجهين : تقديم الحال على عامله الظرف ، وقطع كل عن الإضافة لفظا

وتقديرا لتصير نكرة فيصح كونه حالا ، والأجود أن تقدر كلا بدلا من اسم إنّ ، وإنما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل لأنه مفيد للاحاطة مثل «قمتم ثلاثتكم».

والثالث : أن لا تكون تابعة ، بل تالية للعوامل ؛ فتقع مضافة إلى الظاهر نحو ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِما كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ وغير مضافة نحو ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنا لَهُ الْأَمْثالَ﴾ وأما أوجهها الثلاثة التى باعتبار ما بعدها فقد مضت الإشارة إليها.

الأول : أن تضاف إلى الظاهر ، وحكمها أن يعمل فيها جميع العوامل نحو «أكرمت كلّ بنى تميم».

والثانى : أن تضاف إلى ضمير محذوف ، ومقتضى كلام النحويين أن حكمها كالتى قبلها ، ووجهه أنهما سيان فى امتناع التأكيد بهما ، وفى تذكرة أبى الفتح أن تقديم كل فى قوله تعالى ﴿كُلًّا هَدَيْنا﴾ أحسن من تأخيرها ؛ لأن التقدير كلهم ، فلو أخرت لباشرت العامل مع أنها فى المعنى منزّلة منزلة ما لا يباشره ، فلما قدمت أشبهت المرتفعة بالابتداء فى أن كلا منهما لم يسبقها عامل فى اللفظ.

الثالث : أن تضاف إلى ضمير ملفوظ به ، وحكمها أن لا يعمل فيها غالبا إلا الابتداء ، نحو ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ فيمن رفع كلا ، ونحو ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ﴾ لأن الابتداء عامل معنوى ، ومن القليل قوله :

٣١٨ . [يميد إذا مادت عليه دلاؤهم] فيصدر عنه كلّها وهو ناهل

ولا يجب أن يكون منه قول على رضى الله عنه :

٣١٩ . فلمّا تبيّنّا الهدى كان كلّنا على طاعة الرّحمن والحقّ والنّقى

حل الأولى تقدير كان شأنية.

فصل

واعلم أن لفظ «كل» حكمه الإفراد والتذكير ، وأن معناها بحسب ما تضاف إليه ؛ فإن كانت مضافة إلى منكر وجب مراعاة معناها ؛ فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا فى نحو ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ ﴿وَكُلَّ إِنسانٍ أَلْزَمْناهُ طائِرَهُ﴾ وقول أبى بكر وكعب ولبيد رضى الله عنهم :

٣٢٠ . كلّ امرىء مصبّح فى أهله والموت أدنى من شراك نعله

٣٢١ . كلّ ابن أنثى وإن طالت سلامته يوما على آلة حدباء محمول

ألا كلّ شىء ما خلا الله باطل وكلّ نعيم لا محالة زائل [٢٠٥]

وقول السموأل :

٣٢٢ . إذا المرء لم يدنس من اللّؤم عرضه فكلّ رداء يرتديه جميل

ومفردا مؤنثا فى قوله تعالى ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِما كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ ومثنى فى قول الفرزدق :

٣٢٣ . وكلّ رفيقى كلّ رحل . وإن هما تعاطى القنا قوماهما . أخوان

وهذا البيت من المشكلات لفظا ومعنى وإعرابا ، فلنشرحه.

قوله «كل رحل» كل هذه زائدة ، وعكسه حذفها فى قوله تعالى ﴿عَلى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ فيمن أضاف ، ورحل : بالحاء المهملة ، وتعاطى : أصله «نعاطيا» فحذف لامه للضرورة ، وعكسه إثبات اللام للضرورة فيمن قال :

٣٢٤ . لهـا متنتـان خظاتـا [كمـا أكـبّ علـى سـاعديه النّمـر]

إذا قيل : إن خظاتا فعل وفاعل ، أو الألف من «تعاطى» لام الفعل ، ووحّد الضمير لأن الرفيقين ليس باثنين معينين ، بل هما كثير كقوله تعالى ﴿وَإِنْ طائِفَتانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ ثم حمل على اللفظ ، إذ قال «هما أخوان» كما قيل ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُما﴾ وجملة «هما أخوان» خبر كل ، وقوله «قوما» إمّا بدل من القنا لأن قومهما من سببهما إذ معناها تقاومهما ، فحذفت الزوائد ، فهو بدل اشتمال ، أو مفعول لأجله ، أى تعاطيا القنا لمقاومة كل منهما الآخر ، أو مفعول مطلق من باب ﴿صُنْعَ اللهِ﴾ لأن تعاطى القنا يدل على تقاومهما.

ومعنى البيت أن كل الرفقاء فى السفر إذا استقروا رفيقين رفيقين فهما كالأخوين لاجتماعهما فى السفر والصحبة ، وإن تعاطى كل واحد منهما مغالبة الآخر.

ومجموعا مذكرا فى قوله تعالى : ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِما لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ وقول لبيد :

وكـلّ أنـاس سـوف تـدخل بيـنهمّ دويهيـة تصـفرّ منهـا الأنامـل [٦٢]

ومؤنثا فى قول الآخر :

٣٢٥ . وكـلّ مصـيبات الزّمـان وجـدتها سـوى فرقـة الأحبـاب هيّنـة الخطـب

ويروى :

وكل مصيبات تصيب فإنها

وعلى هذا فالبيت مما نحن فيه.

وهذا الذى ذكرناه . من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة . نصّ عليه ابن مالك ، وردّه أبو حيان بقول عنترة :

٣٢٦ . جادت عليه كلّ عين ثرّة فتركن كلّ حديقة كالدّرهم

فقال «تركن» ولم يقل تركت ؛ فدل على جواز «كلّ رجل قائم ، وقائمون»

والذى يظهر لى خلاف قولهما ، وأن المضافة إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد نحو «كلّ رجل يشبعه رغيف» أو إلى المجموع وجب الجمع كبيت عنترة ؛ فإنّ المراد أن كل فرد من الأعين جاد ، وأن مجموع الأعين تركن ، وعلى هذا فتقول «جاد علىّ كلّ محسن فأغنانى» أو «فأغنونى» بحسب المعنى الذى تريده.

وربما جمع الضمير مع إرادة الحكم على كل واحد ، كقوله :

٣٢٧ . *من كلّ كوماء كثيرات الوبر*

وعليه أجاز ابن عصفور فى قوله :

٣٢٨ . وما كلّ ذى لبّ بمؤتيك نصحه وما كلّ مؤت نصحه بلبيب

أن يكون «مؤتيك» جمعا حذفت نونه للاضافة ، ويحتمل ذلك قول فاطمة الخزاعية تبكى إخوتها :

٣٢٩ . إخوتى لا تبعدوا أبدا وبلى والله قد بعدوا

كلّ ما حىّ وإن أمروا وارد الحوض الّذى وردوا

وذلك فى قولها «أمروا» فأما قولها «وردوا» فالضمير لإخوتها ، هذا إن حملت الحىّ على نقيض الميت وهو ظاهر ، فإن حملته على مرادف القبيلة فالجمع فى «أمروا» واجب

مثله فى ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِما لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ وليس من ذلك ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾ لأن القرآن لا يخرّج على الشاذ ، وإنما الجمع باعتبار معنى الأمة ، ونظيره الجمع فى قوله تعالى ﴿أُمَّةٌ قائِمَةٌ يَتْلُونَ﴾ ومثل ذلك فى قوله تعالى ﴿وَعَلى كُلِّ ضامِرٍ يَأْتِينَ﴾ فليس الضامر مفردا فى المعنى لأنه قسيم الجمع وهو ﴿فَرِجالاً﴾ بل هو اسم جمع كالجامل والباقر ، أو صفة لجمع محذوف أى كل نوع ضامر ونظيره ﴿وَلا تَكُونُوا أَوَّلَ كافِرٍ بِهِ﴾ فإن ﴿كافِرٍ﴾ نعت لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى أى أول فريق كافر ، ولو لا ذلك لم يقل ﴿كافِرٍ﴾ بالإفراد.

وأشكل من الآيتين قوله تعالى ﴿وَحِفْظاً مِنْ كُلِّ شَيْطانٍ مارِدٍ لا يَسَّمَّعُونَ﴾ ولو ظفر بها أبو حيان لم يعدل إلى الاعتراض ببيت عنترة.

والجواب عنها أن جملة ﴿لا يَسَّمَّعُونَ﴾ مستأنفة أخبربها عن حال المسترقين ، لا صفة لكل شيطان ، ولا حال منه ؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع ، وحينئذ فلا يلزم عود الضمير إلى كل ، ولا إلى ما أضيفت إليه ، وإنما هو عائد إلى الجمع المستفاد من الكلام.

وإن كانت «كل» مضافة إلى معرفة فقالوا : يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها ، نحو «كلهم قائم ، أو قائمون» وقد اجتمعتا فى قوله تعالى ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمنِ عَبْداً ، لَقَدْ أَحْصاهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا ، وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَةِ فَرْداً﴾ والصواب أن الضمير لا يعود إليها من خبرها إلا مفردا مذكرا على لفظها نحو ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيامَةِ﴾ الآية ، وقوله تعالى فيما يحكيه عنه نبيه عليه الصلاة والسّلام «يا عبادى كلّكم جائع إلّا من أطعمته» الحديث وقوله عليه الصلاة والسّلام «كلّ النّاس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها» و «كلّكم راع ، وكلّكم مسئول عن رعيّته» «وكلّنا لك عبد» ومن ذلك

﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤادَ كُلُّ أُولئِكَ كانَ عَنْهُ مَسْؤُلاً﴾ وفى الآية حذف مضاف ، وإضمار لما دلّ عليه المعنى لا اللفظ ، أى أن كل أفعال هذه الجوارح كان المكلف مسؤلا عنه ، وإنما قدّرنا المضاف لأن السؤال عن أفعال الحواس ، لا عن أنفسها ، وإنما لم يقدر ضمير ﴿كانَ﴾ راجعا لكل لئلا يخلو ﴿مَسْؤُلاً﴾ عن ضمير فيكون حينئذ مسندا إلى ﴿عَنْهُ﴾ كما توهّم بعضهم ، ويردّه أن الفاعل ونائبه لا يتقدمان على عاملهما ، وأما ﴿لَقَدْ أَحْصاهُمْ﴾ فجملة أجيب بها القسم ، وليست خبرا عن كل ، وضميرها راجع لمن ، لا لكل ، ومن معناها الجمع.

فإن قطعت عن الإضافة لفظا ؛ فقال أبو حيان : يجوز مراعاة اللفظ نحو ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلى شاكِلَتِهِ﴾ ﴿فَكُلًّا أَخَذْنا بِذَنْبِهِ﴾ ومراعاة المعنى نحو ﴿وَكُلٌّ كانُوا ظالِمِينَ﴾ والصواب أن المقدر يكون مفردا نكرة ؛ فيجب الإفراد كما لو صرح بالمفرد ، ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع ، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد ، ولكن فعل ذلك تنبيها على حال المحذوف فيهما ؛ فالأول نحو ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلى شاكِلَتِهِ﴾ ﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ﴾ ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾ إذ التقدير كل أحد ، والثانى نحو ﴿كُلٌّ لَهُ قانِتُونَ﴾ ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ داخِرِينَ﴾ ﴿وَكُلٌّ كانُوا ظالِمِينَ﴾ أى كلهم.

مسألتان . الأولى ، قال البيانيون : إذا وقعت «كل» فى حيّز النفى كان النفى موجها إلى الشمول خاصة ، وأفاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد ، كقولك «ما جاء كلّ القوم ، ولم آخذ كلّ لدراهم ، وكل الدراهم لم آخذ» وقوله :

٣٣٠ . *ما كلّ رأى الفتى يدعو إلى رشد*

وقوله :

٣٣١ . ما كلّ ما يتمنّى المرء يدركه [تأتى الرّياح بما لا تشتهى السّفن]

وإن وقع النفى فى حيزها اقتضى السّلب عن كل فرد ، كقوله عليه الصلاة والسّلام . لما قال له ذو اليدين : أنسيت أم قصرت الصلاة . : «كلّ ذلك لم يكن» وقول أبى النجم : ٣٣٢ . قد أصبحت أمّ الخيار تدّعى علىّ ذنبا كلّه لم أصنع

[ص ٤٩٨ و ٦١١ و ٦٣٣]

وقد يشكل على قولهم فى القسم الأول قوله تعالى : ﴿وَاللهُ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتالٍ فَخُورٍ﴾

وقد صرح الشلوبين وابن مالك فى بيت أبى النجم بأنه لا فرق فى المعنى بين رفع كل ونصبه ، وردّ الشلوبين على ابن أبى العافية إذ زعم أن بينهما فرقا ، والحق ما قاله البيانيون ، والجواب عن الآية أن دلالة المفهوم إنما يعوّل عليها عند عدم المعارض ، وهو هنا موجود ؛ إذ دلّ الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقا.

الثانية .كل فى نحو ﴿كُلَّما رُزِقُوا مِنْها مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقاً قالُوا﴾ منصوبة على الظرفية باتفاق ، وناصبها الفعل الذى هو جواب فى المعنى مثل ﴿قالُوا﴾ فى الآية ، وجاءتها الظرفية من جهة ما فإنها محتملة لوجهين :

أحدهما : أن تكون حرفا مصدريا والجملة بعده صلة له ؛ فلا محل لها ، والأصل كل رزق ، ثم عبر عن معنى المصدر بما والفعل ، ثم أنيبا عن الزمان ، أى كلّ وقت رزق ، كما أنيب عنه المصدر الصريح فى «جئتك خفوق النّجم» :

والثانى : أن تكون اسما نكرة بمعنى وقت ؛ فلا تحتج على هذا إلى تقدير وقت ، والجملة بعده فى موضع خفض على الصفة ؛ فتحتاج إلى تقدير عائد منها ، أى كل وقت رزقوا فيه.

ولهذا الوجه مبعد ، وهو ادعاء حذف الصفة وجوبا ، حيث لم يرد مصرّحا به فى شىء من أمثلة هذا التركيب ، ومن هنا ضعف قول أبى الحسن فى نحو «أعجبنى ما قمت» : إن ما اسم ، والأصل ما قمته ، أى القيام الذى قمته ، وقوله فى «يا أيها الرجل» : إن أيّا موصولة والمعنى يا من هو الرجل ، فإن هذين العائدين لم يلفظ بهما قط ، وهو مبعد عندى أيضا لقول سيبويه فى نحو «سرت طويلا ، وضربت زيدا كثيرا» : إن طويلا وكثيرا حالان من ضمير المصدر محذوفا ، أى سرته وضربته ، أى السير والضرب ، لأن هذا العائد لم يتلفظ به قط.

فإن قلت : فقد قالوا «ولا سيّما زيد» بالرفع ، ولم يقولوا قط «ولا سيما هو زيد».

قلت : هى كلمة واحدة شذّوا فيها بالتزام الحذف ، ويؤنسك بذلك أن فيها شذوذين آخرين : إطلاق «ما» على الواحد ممن يعقل ، وحذف العائد المرفوع بالابتداء مع قصر الصلة.

وللوجه الأول مقربان : كثرة مجىء الماضى بعدها نحو ﴿كُلَّما نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْناهُمْ﴾ ﴿كُلَّما أَضاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾ ﴿وَكُلَّما مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأٌ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ﴾ ﴿وَإِنِّي كُلَّما دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا﴾ وأنّ ما المصدرية التوقيتية شرط من حيث المعنى ، فمن هنا احتيج إلى جملتين إحداهما مرتبة على الأخرى ، ولا يجوز أن تكون شرطية مثلها فى «ما تفعل أفعل» لأمرين : أن تلك عامة فلا تدخل عليها أداة العموم ، وأنها لا ترد بمعنى الزمان على الأصح.

وإذا قلت : «كلّما استدعيتك فإن زرتنى فعبدى حرّ» فكل منصوبة أيضا على الظرفية ، ولكنّ ناصبها محذوف مدلول عليه بحرّ المذكور فى الجواب وليس العامل المذكور لوقوعه بعد الفاء وإن ، ولما أشكل ذلك على ابن عصفور

قال وقلده الابّدىّ : إن كلا فى ذلك مرفوعة بالابتداء ، وإن جملتى الشرط والجواب خبرها ، وإن الفاء دخلت فى الخبر كما دخلت فى نحو «كلّ رجل يأتينى فله درهم» وقدّرا فى الكلام حذف ضميرين ، أى كلما استدعيتك فيه فإن زرتنى فعبدى حر بعده ؛ لترتبط الصفة بموصوفها والخبر بمبتدئه.

قال أبو حيان : وقولهما مدفوع بأنه لم يسمع «كل» فى ذلك إلا منصوبة ، ثم تلا الآيات المذكورة ، وأنشد قوله :

٣٣٣ . وقولى كلّما جشأت وجاشت مكانك تحمدى أو تستريحى

وليس هذا مما البحث فيه ؛ لأنه ليس فيه ما يمنع من العمل.

(كلا ، وكلتا) : مفردان لفظا ، مثّنيان معنى ، مضافان أبدا لفظا ومعنى إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين ، إما بالحقيقة والتنصيص نحو ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ﴾ ونحو ﴿أَحَدُهُما أَوْ كِلاهُما﴾ وإما بالحقيقة والاشتراك نحو «كلانا» فإن «نا» مشتركة بين الاثنين والجماعة ، أو بالمجاز كقوله :

٣٣٤ . إنّ للخير وللشّرّ مدى وكلا ذلك وجه وقبل

فإن «ذلك» حقيقة فى الواحد ، وأشير بها إلى المثنى على معنى : وكلا ما ذكر ، على حدها فى قوله تعالى : ﴿لا فارِضٌ وَلا بِكْرٌ عَوانٌ بَيْنَ ذلِكَ﴾ وقولنا كلمة واحدة احتراز من قوله :

٣٣٥ . كلا أخى وخليلى واجدى عضدا [وساعدا عند إلمام الملمّات]

فإنه ضرورة نادرة ، وأجاز ابن الأنبارى إضافتها إلى المفرد بشرط تكريرها نحو «كلاى وكلاك محسنان» وأجاز الكوفيون إضافتها إلى النكرة المختصة نحو

«كلا رجلين عندك محسنان» فإن رجلين قد تخصّصا بوصفهما بالظرف ، وحكوا «كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها» أى تاركة للغزل.

ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا فى الإفراد نحو ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ ومراعاة معناهما ، وهو قليل ، وقد اجتمعا فى قوله :

٣٣٦ .كلاهما حين جدّ السّير بينهما قد أقلعا ، وكلا أنفيهما رابى

ومثّل أبو حيان لذلك بقول الأسود بن يعفر :

٣٣٧ . إنّ المنيّة والحتوف كلاهما يوفى المنيّة يرقبان سوادى

وليس بمتعين ؛ لجواز كون «يرقبان» خبرا عن المنية والحتوف ، ويكون ما بينهما إما خبرا أول أو اعتراضا ، ثم الصواب فى إنشاده «كلاهما يوفى المخارم» ؛ إذ لا يقال إن المنية توفى نفسها

وقد سئلت قديما عن قول القائل «زيد وعمرو كلاهما قائم ، أو كلاهما قائمان» أيهما الصواب؟ فكتبت : إن قدّر كلاهما توكيدا قيل : قائمان ؛ لأنه خبر عن زيد وعمرو ، وإن قدر مبتدأ فالوجهان ، والمختار الإفراد ، وعلى هذا فإذا قيل «إنّ زيدا وعمرا» فإن قيل «كليهما» قيل «قائمان» أو «كلاهما» فالوجهان ، ويتعين مراعاة اللفظ فى نحو «كلاهما محب لصاحبه» لأن معناه كل منهما ، وقوله :

٣٣٨ .كلانا غنىّ عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشدّ تغانيا

(كيف) : ويقال فيها «كى» كما يقال فى سوف : سو ، قال :

كى تجنحون إلى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم [٣٠٢]

وهو اسم ؛ لدخول الجار عليه بلا تأويل فى قولهم «على كيف تبيع الأحمرين» [١] ولإبدال الاسم الصريح منه نحو «كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم؟» وللاخبار به مع مباشرته الفعل فى نحو «كيف كنت؟» فبالإخبار به انتفت الحرفية وبمباشرة الفعل انتفت الفعلية.

وتستعمل على وجهين :

أحدهما : أن تكون شرطا ؛ فتقتضى فعلين متفقى اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو «كيف تصنع أصنع» ولا يجوز «كيف تجلس أذهب» باتفاق ، ولا «كيف تجلس أجلس» بالجزم عند البصريين إلا قطربا ؛ لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مر ، وقيل : يجوز مطلقا ، وإليه ذهب قطرب والكوفيون ، وقيل : يجوز بشرط اقترانها بما ، قالوا : ومن ورودها شرطا ﴿يُنْفِقُ كَيْفَ يَشاءُ﴾ ﴿يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحامِ كَيْفَ يَشاءُ﴾ ﴿فَيَبْسُطُهُ فِي السَّماءِ كَيْفَ يَشاءُ﴾ وجوابها فى ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها ، وهذا يشكل على إطلاقهم أن جوابها يجب مماثلته لشرطها.

والثانى ، وهو الغالب فيها : أن تكون استفهاما ، إما حقيقيا نحو «كيف زيد» أو غيره نحو ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ﴾ الآية ؛ فإنه أخرج مخرج التعجب.

وتقع خبرا قبل ما لا يستغنى ، نحو «كيف أنت» و «كيف كنت» ومنه «كيف ظننت زيدا» و «كيف أعلمته فرسك» لأن ثانى مفعولى ظن وثالث مفعولات أعلم خبران فى الأصل ، وحالا قبل ما يستغنى ، نحو «كيف جاء زيد؟» أى على أى حالة جاء زيد ، وعندى أنها تأتى فى هذا النوع مفعولا مطلقا أيضا ، وأن منه ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ إذ المعنى أىّ فعل فعل ربك ، ولا يتجه فيه أن

---

(١) الأحمران : الخمر واللحم ، والأحامرة : هما والخلوق.

يكون حالا من الفاعل ، ومثله ﴿فَكَيْفَ إِذا جِئْنا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ أى فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد يصنعون ، ثم حذف عاملها مؤخرا عنها وعن إذا ، كذا قيل ، والأظهر أن يقدر بين كيف وإذا ، وتقدر إذا خالية عن معنى الشرط ، وأما ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾ فالمعنى كيف يكون لهم عهد وحالهم كذا وكذا ، فكيف : حال من عهد ، إما على أنّ يكون تامة أو ناقصة وقلنا بدلالتها على الحدث ، وجملة الشرط حال من ضمير الجمع.

وعن سيبويه أن كيف ظرف ، وعن السيرافى والأخفش أنها اسم غير ظرف ، وبنوا [1] على هذا الخلاف أمورا :

أحدها : أن موضعها عند سيبويه نصب دائما ، وعندهما رفع مع المبتدأ ، نصب مع غيره.

الثانى : أن تقديرها عند سيبويه : فى أى حال ، أو على أى حال ، وعندهما تقديرها فى نحو «كيف زيد» أصحيح زيد ، ونحوه ، وفى نحو «كيف جاء زيد» أراكبا جاء زيد ، ونحوه.

والثالث : أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال «على خير» ونحوه ، ولهذا قال رؤبة . وقد قيل له : كيف أصبحت . «خير عافاك الله» أى على خير ، فحذف الجار وأبقى عمله ، فإن أجيب على المعنى دون اللفظ قيل : صحيح ، أو سقيم. وعندهما على العكس ، وقال ابن مالك ما معناه : لم يقل أحد إن كيف ظرف ؛ إذ ليست زمانا ولا مكانا ، ولكنها لما كانت تفسّر بقولك على أى حال لكونها سؤالا عن الأحوال العامة سميت ظرفا ؛ لأنها فى تأويل الجار والمجرور ، واسم الظرف يطلق عليهما مجازا ، اه. وهو حسن ، ويؤيده الإجماع على أنه يقال فى البدل : كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم ، بالرفع ، ولا يبدل المرفوع من المنصوب.

---

(١) فى نسخة «ورتبوا على هذا الخلاف».

تنبيه . قوله تعالى ﴿أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ لا تكون كيف بدلا من الإبل ؛ لأن دخول الجار على كيف شاذ ، على أنه لم يسمع فى إلى ، بل فى على ، ولأن إلى متعلقة بما قبلها ؛ فيلزم أن يعمل فى الاستفهام فعل متقدم عليه ، ولأن الجملة التى بعدها تصير حينئذ غير مرتبطة ، وإنما هى منصوبة بما بعدها على الحال ، وفعل النظر معلق ، وهى وما بعدها بدل من الإبل بدل اشتمال ، والمعنى إلى الإبل كيفيّة خلقها ، ومثله ﴿أَلَمْ تَرَ إِلى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ ومثلهما فى إبدال جملة فيها كيف من اسم مفرد قوله :

٣٣٩ . إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشّام أخرى كيف يلتقيان

[ص ٤٢٦]

أى أشكو هاتين الحاجتين تعذّر التقائهما.

مسألة . زعم قوم أن كيف تأتى عاطفة ، وممن زعم ذلك عيسى بن موهب ، ذكره فى كتاب العلل ، وأنشد عليه :

٣٤٠ . إذا قلّ مال المرء لانت قناته وهان على الأدنى فكيف الأباعد

وهذا خطأ ؛ لاقترانها بالفاء ، وإنما هى [هنا] اسم مرفوع المحل على الخبرية ، ثم يحتمل أن الأباعد مجرور بإضافة مبتدأ محذوف ، أى فكيف حال الأباعد ، فحذف المبتدأ على حد قراءة ابن جماز ﴿وَاللهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾[1] أو بتقدير : فكيف الهوان على الأباعد ، فحذف المبتدأ والجار ، أو بالعطف بالفاء ثم أقحمت كيف بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولوية بالحكم.

حرف اللام

(اللام المفردة) ثلاثة أقسام : عاملة للجر ، وعاملة للجزم ، وغير عاملة.

---

(١) تقدير الآية على هذه القراءة : والله يريد ثواب الآخرة ، فحذف المضاف وبقى المضاف إليه على جره.

وليس فى القسمة أن تكون عاملة للنصب ، خلافا للكوفيين ، وسيأتى.

فالعاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر ، نحو لزيد ، ولعمرو ، إلا مع المستغاث المباشر ليا فمفتوحة نحو «يا لله» وأما قراءة بعضهم ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بضمها فهو عارض للاتباع ، ومفتوحة مع كل مضمر نحو لنا ، ولكم ، ولهم ، إلا مع ياء المتكلم فمكسورة.

وإذا قيل «يالك ، ويالى» احتمل كل منهما أن يكون مستغاثا به وأن يكون مستغاثا من أجله ، وقد أجازهما ابن جنى فى قوله :

٣٤١ ـ فيا شوق ما أبقى ، ويا لى من النّوى [ويا دمع ما أجرى ويا قلب ما أصبى] [ص ٢١٩]

وأوجب ابن عصفور فى «يالى» أن يكون مستغاثا من أجله ؛ لأنه لو كان مستغاثا به لكان التقدير يا أدعو لى ، وذلك غير جائز فى غير باب ظننت وفقدت وعدمت ، وهذا لازم له ، لا لابن جنى ، لما سأذكره بعد.

ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل ويقرأ ﴿وَما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾.

وللام الجارة اثنان وعشرون معنى :

أحدها : الاستحقاق ، وهى الواقعة بين معنى وذات ، نحو ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ والعزة لله ، والملك لله ، والأمر لله ، ونحو ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ و ﴿لَهُمْ فِي الدُّنْيا خِزْيٌ﴾ ومنه «للكافرين النار» أى عذابها.

والثانى : الاختصاص [1] نحو «الجنة للمؤمنين ، وهذا الحصير للمسجد ، والمنبر للخطيب ، والسرج للدابة ، والقميص للعبد» ونحو ﴿إِنَّ لَهُ أَباً﴾ ﴿فَإِنْ كانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ وقولك : هذا الشعر لحبيب ، وقولك : أدوم لك ما تدوم لى.

والثالث : الملك ، نحو ﴿لَهُ ما فِي السَّماواتِ وَما فِي الْأَرْضِ﴾ وبعضهم يستغنى بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين ، ويمثل له بالأمثلة المذكورة ونحوها ،

---

(١) لام الاختصاص : هى الداخلة بين اسمين يدل كل منهما على الذات ، والداخلة عليه لا يملك الآخر ، وسواء أكان يملك غيره أم كان ممن لا يملك أصلا.

ويرجّحه أن فيه تقليلا للاشتراك ، وأنه إذا قيل «هذا المال لزيد والمسجد» لزم القول بأنها للاختصاص مع كون زيد قابلا للملك ، لئلا يلزم استعمال المشترك فى معنييه دفعة ، وأكثرهم يمنعه.

الرابع : التمليك ، نحو «وهبت لزيد دينارا».

الخامس : شبه التمليك ، نحو ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْواجاً﴾.

السادس : التعليل ، كقوله :

٣٤٢ . ويوم عقرت للعذارى مطيّتى [فيا عجبا من كورها المتحمّل]

وقوله تعالى ﴿لِإِيلافِ قُرَيْشٍ﴾ وتعلقها بفليعبدوا ، وقيل : بما قبله ، أى فجعلهم كعصف مأكول لإيلاف قريش ، ورجّح بأنهما فى مصحف أبىّ سورة واحدة ، وضعف بأن ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ﴾ إنما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت ، وقيل : متعلقة بمحذوف تقديره اعجبوا ، وكقوله تعالى ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ أى وإنه من أجل حب المال لبخيل ، وقراءة حمزة ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثاقَ النَّبِيِّينَ لَما آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ الآية ، أى لأجل إيتائى إياكم [1] بعض الكتاب والحكمة ثم لمجىء محمد ﷺ مصدّقا لما معكم لتؤمنن به ، فما : مصدرية فيهما ، واللام تعليلية ، وتعلّقت بالجواب المؤخر على الاتساع فى الظرف ، كما قال الأعشى :

[رضيعى لبان ثدى أمّ تحالفا بأسحم داج] عوض لا نتفرّق [٢٤٤]

ويجوز كون «ما» موصولا اسميا.

فإن قلت : فأين العائد فى ﴿ثُمَّ جاءَكُمْ رَسُولٌ﴾؟

---

(١) فى نسخة «لأجل إيتائى إليكم».

قلت : إن (ما معكم) هو نفس ﴿لَما آتَيْتُكُمْ﴾ فكأنه قيل : مصدق له ؛ وقد يضعف هذا لقلته نحو قوله :

٣٤٣ . [فيا ربّ أنت الله فى كلّ موطن] وأنت الّذى فى رحمة الله أطمع

[ص ٥٠٤ و ٥٤٦]

وقد يرجح بأن الثوانى يتسامح فيها كثيرا ، وأما قراءة الباقين [بالفتح] فاللام لام التّوطئة ، وما شرطية ، أو اللام للابتداء ، وما : موصولة ، أى الذى آتيتكموه ، وهى مفعولة على الأول ، ومبتدأ على الثانى.

ومن ذلك قراءة حمزة والكسائى ﴿وَجَعَلْنا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنا لَمَّا صَبَرُوا﴾ بكسر اللام ، ومنها اللام الثانية فى نحو «يا لزيد لعمرو» وتعلقها بمحذوف ، وهو فعل من جملة مستقلة ، أى أدعوك لعمرو ، أو اسم هو حال من المنادى ، أى مدعوّا لعمرو ، قولان ، ولم يطّلع ابن عصفور على الثانى فنقل الإجماع على الأول.

ومنها اللام الداخلة لفظا على المضارع فى نحو ﴿وَأَنْزَلْنا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ وانتصاب الفعل بعدها بأن مضمرة بعينها وفاقا للجمهور ، لا بأن مضمرة أو بكى المصدرية مضمرة خلافا للسيرافى وابن كيسان ، ولا باللام بطريق الأصالة خلافا لأكثر الكوفيين ، ولا بها لنيابتها عن أن خلافا لثعلب ، ولك إظهار أن ؛ فتقول «جئتك لأن تكرمنى» بل قد يجب ، وذلك إذا اقترن الفعل بلا نحو ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ ؛ لئلّا يحصل الثقل بالتقاء المثلين.

فرع . أجاز أبو الحسن أن يتلقّى القسم بلام كى ، وجعل منه ﴿يَحْلِفُونَ بِاللهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾ فقال : المعنى ليرضنّكم ، قال أبو على : وهذا عندى أولى من أن يكون متعلقا بيحلفون والمقسم عليه محذوف ، وأنشد أبو الحسن :

٣٤٤ . إذا قلت قدنى قال بالله حلفة لتغنى عنّى ذا إنائك أجمعا [ص ٤٠٩]

والجماعة يأبون هذا ؛ لأن القسم إنما يجاب بالجملة ، ويروون البيت لتغنّ بفتح اللام ونون التوكيد ، وذلك على لغة فزارة فى حذف آخر الفعل لأجل النون إن كان ياء تلى كسرة كقوله :

٣٤٥ . وابكنّ عيشا تقضّى بعد جدّته [طابت أصائله فى ذلك البلد]

وقدروا الجواب محذوفا واللام متعلقة به ، أى ليكونن كذا ليرضوكم ، ولتشربنّ لتغنى عنى.

السابع : توكيد النفى ، وهى الداخلة فى اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان أو بلم يكن ناقصين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام ، نحو ﴿وَما كانَ اللهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ ﴿لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ ويسميها أكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد أى النفى ، قال النحاس : والصواب تسميتها لام النفى ؛ لأن الجحد فى اللغة إنكار ما تعرفه ، لا مطلق الإنكار ، اه.

ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين أن أصل «ما كان ليفعل» ما كان يفعل ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفى ، كما أدخلت الباء فى «ما زيد بقائم» لذلك ، فعندهم أنها حرف زائد مؤكد ، غير جار ، ولكنه ناصب ، ولو كان جارا لم يتعلق عندهم بشىء لزيادته ، فكيف به وهو غير جار؟ ووجهه عند البصريين أن الأصل ما كان قاصدا للفعل ، ونفى القصد أبلغ من نفيه ، ولهذا كان قوله :

٣٤٦ . يا عاذلاتى لا تردن ملامتى إنّ العواذل لسن لى بأمير

أبلغ من «لا تلمننى» لأنه نهى عن السبب ، وعلى هذا فهى عندهم حرف جر معدّ متعلق بخبر كان المحذوف ، والنصب بأن مضمرة وجوبا.

وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى ﴿وَإِنْ كانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبالُ﴾

فى قراءة غير الكسائى بكسر اللام الأولى وفتح الثانية أنها لام الجحود [(١)].

وفيه نظر ؛ لأن النافى على هذا غير ماولم ، ولاختلاف فاعلى كان وتزول ، والذى يظهر لى أنها لام كى ، وأنّ إن شرطية ، أى وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وإن كان مكرهم لشدته معدا لأجل زوال الأمور العظام المشبهة فى عظمها بالجبال ، كما تقول : أنا أشجع من فلان وإن كان معدّا للنوازل.

وقد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله :

٣٤٧ . فما جمع ليغلب جمع قومى مقاومة ، ولا فرد لفرد

أى فما كان جمع ، وقول أبى الدرداء رضى الله عنه فى الركعتين بعد العصر. «ما أنا لأدعهما».

والثامن : موافقة إلى ، نحو قوله تعالى ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحى لَها﴾ ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى﴾ ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعادُوا لِما نُهُوا عَنْهُ﴾.

والتاسع : موافقة «على» فى الاستعلاء الحقيقى نحو ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقانِ﴾ ﴿دَعانا لِجَنْبِهِ﴾ ﴿وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ وقوله :

٣٤٨ . [ضممت إليه بالسّنان قميصه] فخرّ صريعا لليدين وللفم

والمجازى نحو ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَها﴾ ونحو قوله عليه الصلاة والسّلام لعائشة رضى الله تعالى عنها «اشترطى لهم الولاء» وقال النحاس : المعنى من أجلهم ، قال : ولا نعرف فى العربية لهم بمعنى عليهم.

والعاشر : موافقة «فى» نحو ﴿وَنَضَعُ الْمَوازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيامَةِ﴾ ﴿لا يُجَلِّيها

---

(١) «أنها لام الجحود» فى تأويل مصدر مفعول زعم.

﴿لِوَقْتِها إِلَّا هُوَ﴾ وقولهم «مضى لسبيله» قيل : ومنه ﴿يا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَياتِي﴾ أى فى حياتى ، وقيل : للتعليل ، أى لأجل حياتى فى الآخرة.

والحادى عشر : أن تكون بمعنى «عند» كقولهم «كتبته لخمس خلون» وجعل منه ابن جنى قراءة الجحدرى ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جاءَهُمْ﴾ بكسر اللام وتخفيف الميم.

والثانى عشر : موافقة «بعد» نحو ﴿أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ وفى الحديث «صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته» وقال :

٣٤٩ . فلمّا تفرّقنا كأنّى ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

والثالث عشر : موافقة «مع» ، قاله بعضهم ، وأنشد عليه هذا البيت [1].

والرابع عشر : موافقة «من» نحو «سمعت له صراخا» وقول جرير :

٣٥٠ . لنا الفضل فى الدّنيا وأنفك راغم ونحن لكم يوم القيامة أفضل

والخامس عشر : التبليغ ، وهى الجارة لاسم السامع لقول أو ما فى معناه ، نحو «قلت له ، وأذنت له ، وفسّرت له».

والسادس عشر : موافقة عن ، نحو قوله تعالى : ﴿وَقالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كانَ خَيْراً ما سَبَقُونا إِلَيْهِ﴾ قاله ابن الحاجب ، وقال ابن مالك وغيره : هى لام التعليل ، وقيل : لام التبليغ والتفت عن الخطاب إلى الغيبة ، أو يكون اسم المقول لهم محذوفا ، أى قالوا لطائفة من المؤمنين لما سمعوا بإسلام طائفة أخرى ، وحيث دخلت اللام على غير المقول له فالتأويل على بعض ما ذكرناه ، نحو ﴿قالَتْ أُخْراهُمْ لِأُولاهُمْ رَبَّنا هؤُلاءِ أَضَلُّونا﴾ ﴿وَلا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللهُ خَيْراً﴾ وقوله :

---

(١) يريد بيت متمم بن نويرة الذى هو الشاهد رقم ٣٤٩.

٣٥١ . كضرائر الحسناء قلن لوجهها حسدا وبغضا : إنّه لذميم [1]

السابع عشر : الصيرورة ، وتسمى لام العاقبة ولام المآل ، نحو ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَناً﴾ وقوله :

٣٥٢ . فللموت تغذو الوالدات سخالها كما لخراب الدّور تبنى المساكن

وقوله :

٣٥٣ . فإن يكن الموت أفناهم فللموت ما تلد الوالده

ويحتمله ﴿رَبَّنا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوالاً فِي الْحَياةِ الدُّنْيا رَبَّنا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾ ويحتمل أنها لام الدعاء ؛ فيكون الفعل مجزوما لا منصوبا ، ومثله فى الدعاء ﴿وَلا تَزِدِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلالاً﴾ ويؤيده أن فى آخر الآية ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلى أَمْوالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلى قُلُوبِهِمْ فَلا يُؤْمِنُوا﴾

وأنكر البصريون ومن تابعهم لام العاقبة ، قال الزمخشرى : والتحقيق أنها لام العلة ، وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة ، وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ، بل المحبة والتبنى ، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبّه بالداعى الذى يفعل الفعل لأجله ؛ فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير الأسد لمن يشبه الأسد.

الثامن عشر : القسم والتعجب معا ، وتختص باسم الله تعالى كقوله :

٣٥٤ . لله يبقى على الأيّام ذو حيد [بمشمخرّ به الظّيّان والآس]

التاسع عشر : التعجب المجرد عن القسم ، وتستعمل فى النداء كقولهم «يا للماء» ، و «يا للعشب» إذا تعجبوا من كثرتهما ، وقوله :

---

(١) الأفضل فى الرواية «لدميم» أن تكون بالدال المهملة ، أى مطلى بالدمام.

٣٥٥ . فيالك من ليل كأنّ نجومه بكلّ مغار الفتل شدّت بيذبل

وقولهم «يا لك رجلا عالما» وفى غيره كقولهم «لله درّه فارسا ، ولله أنت» وقوله :

٣٥٦ . شباب وشيب وافتقار وثروة فللّه هذا الدّهر كيف تردّدا

المتمم عشرين : التعدية ، ذكره ابن مالك فى الكافية ، ومثّل له فى شرحها بقوله تعالى : ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ وفى الخلاصة ، ومثّل له ابنه بالآية وبقولك «قلت له افعل كذا» ولم يذكره فى التسهيل ولا فى شرحه ، بل فى شرحه أن اللام فى الآية لشبه التمليك ، وأنها فى المثال للتبليغ ، والأولى عندى أن يمثل للتعدية بنحو «ما أضرب زيدا لعمرو ، وما أحبّه لبكر».

الحادى والعشرون : التوكيد ، وهى اللام الزائدة ، وهى أنواع :

منها اللام المعترضة بين الفعل المتعدّى ومفعوله كقوله :

٣٥٧ . ومن يك ذا عظم صليب رجابه ليكسر عود الدّهر فالدهر كاسره

وقوله :

٣٥٨ . وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا أجار لمسلم ومعاهد

وليس منه ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ خلافا للمبرد ومن وافقه ، بل ضمن ردف معنى اقترب فهو مثل ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسابُهُمْ﴾.

واختلف فى اللام من نحو ﴿يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ ﴿وَأُمِرْنا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعالَمِينَ﴾ وقول الشاعر :

٣٥٩ . أريد لأنسى ذكرها ؛ فكأنّما تمثّل لى ليلى بكلّ سبيل

فقيل : زائدة ، وقيل : للتعليل ، ثم اختلف هؤلاء ؛ فقيل : المفعول محذوف ، أى يريد الله التبيين ليبيّن لكم ويهديكم : أى ليجمع لكم بين الأمرين ، وأمرنا بما أمرنا به لنسلم ، وأريد السلو لأنسى ، وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما : الفعل فى ذلك كله مقدر بمصدر مرفوع بالابتداء ، واللام وما بعدها خبر ، أى إرادة الله للتبيين ، وأمرنا للاسلام ، وعلى هذا فلا مفعول للفعل.

ومنها اللام المسماة بالمقحمة ، وهى المعترضة بين المتضايفين ، وذلك فى قولهم «بابؤس للحرب» والأصل يا بؤس الحرب ، فأقحمت تقوية للاختصاص ، قال :

٣٦٠ . يا بؤس للحرب الّتى وضعت أراهط فاستراحوا

وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف؟ قولان ، أرجحهما الأول ؛ لأن اللام أقرب ، ولأن الجار لا يعلّق.

ومن ذلك قولهم «لا أبا لزيد ، ولا أخاله ، ولا غلامى له» على قول سيبويه إن اسم لا مضاف لما بعد اللام ، وأما على قول من جعل اللام وما بعدها صفة وجعل الاسم شبيها بالمضاف لأن الصفة من تمام الموصوف ، وعلى قول من جعلهما خبرا وجعل أبا وأخا على لغة من قال :

إنّ أباها وأبا أباها [قد بلغا فى المجد غايتاها] [٥٠]

وقولهم «مكره أخاك لا بطل» وجعل حذف النون على وجه الشذوذ كقوله :

٣٦ . *بيضك ثنتا وبيضى مائتا [١]*

فاللام للاختصاص ، وهى متعلقة باستقرار محذوف.

ومنها اللام المسماة لام التقوية ، وهى المزيدة لتقوية عامل ضعف : إما بتأخّره نحو «هدى ورحمة للذين هم لربّهم يرهبون» ونحو ﴿«إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيا تَعْبُرُونَ﴾ أو بكونه فرعا فى العمل نحو ﴿مُصَدِّقاً لِما مَعَهُمْ﴾ ﴿فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ﴾ ﴿نَزَّاعَةً لِلشَّوى﴾ ونحو : ضربى لزيد حسن ، وأنا ضارب لعمرو ، قيل : ومنه ﴿إِنَّ هذا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ﴾ وقوله :

٣٦٢ . إذا ما صنعت الزّاد فالتمسى له أكيلا ، فإنّى لست آكله وحدى

وفيه نظر ؛ لأن عدوا وأكيلا . وإن كانا بمعنى معاد ومؤاكل . لا ينضبان المفعول ، لأنهما موضوعان للثبوت ، وليسا مجاريين للفعل فى التحرك والسكون ، ولا محوّلان عما هو مجار له ، لأن التحويل إنما هو ثابت فى الصيغ التى يراد بها المبالغة ، وإنما اللام فى البيت للتعليل ، وهى متعلقة بالتمسى ، وفى الآية متعلقة بمستقر محذوف صفة لعدو ، وهى للاختصاص.

وقد اجتمع التأخر والفرعية فى ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شاهِدِينَ﴾ وأما قوله تعالى ﴿نَذِيراً لِلْبَشَرِ﴾ فإن كان النذير بمعنى المنذر فهو مثل ﴿فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ﴾ وإن كان بمعنى الإنذار فاللام مثلها فى «سقيا لزيد» وسيأتى.

قال ابن مالك : ولا تزاد لام التقوية مع عامل يتعدّى لاثنين ، لأنها إن زيدت فى مفعوليه فلا يتعدّى فعل إلى اثنين بحرف واحد ، وإن زيدت فى أحدهما لزم ترجيح من غير مرجح ، وهذا الأخير ممنوع ، لأنه إذا تقدم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام فى المقدم لم يلزم ذلك ، وقد قال الفارسى فى قراءة من قرأ ﴿وَلِكُلٍ

---

(١) كذا فى جميع الأصول ، ولا يتم وزن الرجز إلا أن يكون *بيضك ثنتان وبيضى مائتا* بثبوت النون فى (ثنتان) وحذفها فى (مائتا)

﴿وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيها﴾ بإضافة كل : إنه من هذا ، وإن المعنى الله مولّ كلّ ذى وجهة وجهته ، والضمير على هذا للتولية ، وإنما لم يجعل كلا والضمير مفعولين ويستغنى عن حذف ذى ووجهته لئلا يتعدّى العامل إلى الضمير وظاهره معا ؛ ولهذا قالوا فى الهاء من قوله :

٣٦٣ . هذا سراقة للقرآن يدرسه يقطّع اللّيل تسبيحا وقرآنا

إن الهاء مفعول مطلق لا ضمير القرآن ، وقد دخلت اللام على أحد المفعولين مع تأخرهما فى قول ليلى :

٣٦٤ . أحجّاج لا تعطى العصاة مناهم. ولا الله يعطى للعصاة مناها

وهو شاذ ، لقوة العامل.

ومنها لام المستغاث عند المبرد ، واختاره ابن خروف ، بدليل صحة إسقاطها ، وقال جماعة : غير زائدة ، ثم اختلفوا ؛ فقال ابن جنى : متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل ، وردّ بأن معنى الحرف لا يعمل فى المجرور ، وفيه نظر ؛ لأنه قد عمل فى الحال نحو قوله :

٣٦٥ . كأنّ قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العنّاب والحشف البالى

[ص ٣٩٢ و ٤٣٩]

وقال الأكثرون : متعلقة بفعل النداء المحذوف ، واختاره ابن الضائع وابن عصفور ، ونسباه لسيبويه ، واعترض بأنه متعدّ بنفسه ، فأجاب ابن أبى الربيع بأنه ضمن معنى الالتجاء فى نحو «يا لزيد» والتعجب فى نحو «يا للدواهى» وأجاب ابن عصفور وجماعة بأنه ضعف بالتزام الحذف فقوى تعديه باللام ، واقتصر على إيراد هذا الجواب أبو حيان ، وفيه نظر ؛ لأن اللام المقوية زائدة كما تقدم ، وهؤلاء لا يقولون بالزيادة.

فإن قلت : وأيضا فإن اللام لا تدخل فى نحو «زيدا ضربته» مع أن الناصب ملتزم الحذف.

قلت : لما ذكر فى اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف.

فإن قلت : وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء.

قلت : إنما هو كالعوض ، ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه [1] ، ثم إنه ليس بلفظ المحذوف ؛ فلم ينزّل منزلته من كل وجه.

وزعم الكوفيون أن اللام فى المستغاث بقية اسم وهو آل ، والأصل يا آل زيد ، ثم حذفت همزة آل للتخفيف ، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، واستدلّوا بقوله :

٣٦٦ . فخير نحن عند النّاس منكم اذا الدّاعى المثوّب قال يالا [ص ٤٤٥]

فإن الجار لا يقتصر عليه ، وأجيب بأن الأصل : يا قوم لا فرار ، أو لا نفرّ ، فحذف ما بعد لا النافية ، أو الأصل يا لفلان ثم حذف ما بعد الحرف كما يقال «ألاتا» فيقال «ألافا» يريدون : ألا تفعلون ، وألا فافعلوا.

تنبيه . إذا قيل «يا لزيد» بفتح اللام فهو مستغاث ، فإن كسرت فهو مستغاث لأجله ، والمستغاث محذوف ، فإن قيل «يا لك» احتمل الوجهين ، فإن قيل «يالى» فكذلك عند ابن جنى ، أجازهما فى قوله :

فيا شوق ما أبقى ، ويالى من النّوى ويا دمع ما أجرى ، ويا قلب ما أصبى [٣٤١]

وقال بن عصفور : الصواب أنه مستغاث لأجله ؛ لأن لام المستغاث متعلقة بدعو ؛

---

(١) يريد لو كان حرف النداء عوضا من الفعل قطعا لم يكن ليجوز حذف حرف النداء ؛ لأن الفعل محذوف ، فيكون حذفه أيضا من باب حذف العوض والمعوض منه.

فيلزم تعدّى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل ، وهذا لا يلزم ابن جنى ؛ لأنه يرى تعلق اللام بيا كما تقدم ، ويا لا تتحمل ضميرا كما لا تتحمله ها إذا عملت فى الحال فى نحو ﴿وَهذا بَعْلِي شَيْخاً﴾ نعم هو لازم لابن عصفور ؛ لقوله فى «يا لزيد لعمرو» إن لام لعمرو متعلقة بفعل محذوف تقديره أدعوك لعمرو ، وينبغى له هنا أن يرجع إلى قول ابن الباذش إن تعلّقها باسم محذوف تقدير مدعو لعمرو ، وإنما ادّعيا وجوب التقدير لأن العامل الواحد لا يصل بحرف واحد مرتين ، وأجاب ابن الضائع بأنهما مختلفان معنى نحو «وهبت لك دينارا لترضى».

تنبيه . زادوا اللام فى بعض المفاعيل المستغنية عنها كما تقدم ، وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة إليها كقوله تعالى ﴿تَبْغُونَها عِوَجاً﴾ ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْناهُ مَنازِلَ﴾ ﴿وَإِذا كالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ وقالوا «وهبتك دينارا ، وصدتك ظبيا ، وجنيتك ثمرة» قال :

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا [ولقد نهيتك عن بنات الأوبر] [٧١]

وقال :

٣٦٧ . فتولّى غلامهم ثم نادى : أظليما أصيدكم أم حمارا

وقال :

٣٦٨ . إذا قالت حذام فانصتوها [فإنّ القول ما قالت حذام]

فى رواية جماعة ، والمشهور «فصدّقوها».

الثانى والعشرون : التبيين ، ولم يوفّوها حقها من الشرح ، وأقول : هى ثلاثة أقسام :

أحدها : ما تبيّن المفعول من الفاعل ، وهذه تتعلق بمذكور ، وضابطها : أن تقع

بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مفهمين حبّا أو بغضا ، تقول «ما أحبّنى ، وما أبغضنى» فإن قلت «لفلان» فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما ، وإن قلت «إلى فلان» فالأمر بالعكس ، هذا شرح ما قاله ابن مالك ، ويلزمه أن يذكر هذا المعنى فى معانى «إلى» أيضا لما بينا ، وقد مضى فى موضعه.

الثانى والثالث : ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية ، وما يبين مفعولية غير ملتبسة بفاعلية ، ومصحوب كل منهما إما غير معلوم مما قبلها ، أو معلوم لكن استؤنف بيانه تقوية للبيان وتوكيدا له ، واللام فى ذلك كله متعلقة بمحذوف.

مثال المبينة للمفعولية «سقيا لزيد ، وجدعا له» فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين ، ولا بفعليهما المقدّرين ؛ لأنهما متعديان ، ولا هى مقوية للعامل لضعفه بالفرعية إن قدّر أنه المصدر أو بالتزام الحذف إن قدّر أنه الفعل ؛ لأن لام التقوية صالحة للسقوط ، وهذه لا تسقط ، لا يقال «سقيا زيدا» ولا «جدعا إياه» خلافا لابن الحاجب ذكره فى شرح المفصل ، ولا هى ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلق بالاستقرار ؛ لأن الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه ، وإنما هى لام مبينة للمدعوّ له أو عليه إن لم يكن معلوما من سياق أو غيره ، أو مؤكدة للبيان إن كان معلوما ، وليس تقدير المحذوف «أعنى» كما زعم ابن عصفور ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، بل التقدير : إرادتى لزيد.

وينبنى على أن هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر أنه لا يجوز فى «زيد سقياله» أن ينصب زيد بعامل محذوف على شريطة التفسير ، ولو قلنا إن المصدر الحالّ محل فعل دون حرف مصدرى يجوز تقديم معموله عليه ؛ فتقول «زيدا ضربا» لأن الضمير فى المثال ليس معمولا له ، ولا هو من جملته ، وأما تجويز بعضهم فى قوله تعالى ﴿**وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَهُمْ**﴾ كون الذين فى موضع نصب على الاشتغال فوهم.

وقال ابن مالك فى شرح باب النعت من كتاب التسهيل : اللام فى «سقيالك»

متعلقة بالمصدر ، وهى للتبيين ، وفى هذا تهافت ، لأنهم إذا أطلقوا القول بأن اللام للتبيين فإنما يريدون بها أنها متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين.

ومثال المبينة للفاعلية «تبّا لزيد ، وويحا له» فإنهما فى معنى خسرو هلك ، فإن رفعتهما بالابتداء ؛ فاللام ومجرورها خبر ، ومحلّهما الرفع ، ولا تبيين ؛ لعدم تمام الكلام.

فإن قلت «تبّا له وويح» فنصبت الأول ورفعت الثانى لم يجز ؛ لتخالف الدليل والمدلول عليه ، إذ اللام فى الأول للتبيين ، واللام المحذوفة لغيره

واختلف فى قوله تعالى : ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُراباً وَعِظاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ؟ هَيْهاتَ هَيْهاتَ لِما تُوعَدُونَ﴾ فقيل : اللام زائدة ، و «ما» فاعل ، وقيل : الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج فاللام للتبيين ، وقيل : هيهات مبتدأ بمعنى البعد والجار والمجرور خبر.

وأما قوله تعالى : ﴿وَقالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ فيمن قرأ بهاء مفتوحة وياء ساكنة وتاء مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، فهيت : اسم فعل ، ثم قيل : مسماه فعل ماض أى تهيأت ، فاللام متعلقة به كما تتعلق بمسمّاه لو صرح به ، وقيل : مسماه فعل أمر بمعنى أقبل أو تعال ؛ فاللام للتبيين ، أى إرادتى لك ، أو أقول لك ، وأما من قرأ (هئت) مثل جئت فهو فعل بمعنى تهيأت ، واللام متعلقة به ، وأما من قرأ كذلك ولكن جعل التاء ضمير المخاطب فاللام للتبيين مثلها مع اسم الفعل ، ومعنى تهيئه تيسر انفرادها به ، لا أنه قصدها ؛ بدليل ﴿وَراوَدَتْهُ﴾ فلا وجه لإنكار الفارسى هذه القراءة مع ثبوتها واتجاهها ، ويحتمل أنها أصل قراءة هشام ﴿هَيْتَ﴾ بكسر الهاء وبالياء وبفتح التاء ، وتكون على إبدال الهمزة.

تنبيه . الظاهر أن «لها» من قول المتنبى :

٣٦٩ . لو لا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا

جار ومجرور متعلق بوجدت ، لكن فيه تعدّى فعل الظاهر إلى ضميره المتصل كقولك «ضربه زيد» وذلك ممتنع ؛ فينبغى أن يقدر صفة فى الأصل لسبلا فلما قدّم عليه صار حالا منه ، كما أن قوله «إلى أرواحنا» كذلك ؛ إذ المعنى سبلا مسلوكة إلى أرواحنا ؛ ولك فى «لها» وجه غريب ، وهو أن تقدره جمعا للهاة كحصاة وحصى ، ويكون «لها» فاعلا بوجدت ، والمنايا مضافا إليه ، ويكون إثبات اللهوات للمنايا استعارة ، شبهت بشىء يبتلع الناس ، ويكون أقام اللها مقام الأفواه لمجاورة اللهوات للفم

وأما اللام العاملة للجزم فهى اللام الموضوعة للطلب ، وحركتها الكسر ، وسليم تفتحها ، وإسكانها بعد الفاء والواو أكثر من تحريكها ، نحو ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ وقد تسكن بعد ثمّ نحو ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾ فى قراءة الكوفيين وقالون والبزى ، وفى ذلك رد على من قال : إنه خاص بالشعر.

ولا فرق فى اقتضاء اللام الطلبية للجزم بين كون الطلب أمرا ، نحو ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ أو دعاء نحو ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنا رَبُّكَ﴾ أو التماسا كقولك لمن يساويك «ليفعل فلان كذا» إذا لم ترد الاستعلاء عليه ، وكذا لو أخرجت عن الطلب إلى غيره ، كالتى يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو ﴿مَنْ كانَ فِي الضَّلالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدًّا﴾ ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنا وَلْنَحْمِلْ خَطاياكُمْ﴾ أى فيمد ونحمل ، أو التهديد نحو ﴿وَمَنْ شاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ وهذا هو معنى الأمر فى ﴿اعْمَلُوا ما شِئْتُمْ﴾ وأما ﴿لِيَكْفُرُوا بِما آتَيْناهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ فيحتمل اللامان منه التعليل ، فيكون ما بعدها منصوبا ، والتهديد فيكون مجزوما ، ويتعين الثانى فى اللام الثانية فى قراءة من سكنها ، فيترجح بذلك أن تكون اللام الأولى كذلك ، ويؤيده أن بعدهما ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ وأما ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنْجِيلِ﴾ فيمن قرأ بسكون اللام فهى لام الطلب ؛ لأنه يقرأ بسكون الميم ، ومن كسر اللام . وهو حمزة . فهى لام

التعليل ؛ لأنه يفتح الميم ، وهذا التعليل إما معطوف على تعليل آخر متصيّد من المعنى لأن قوله تعالى : ﴿وَآتَيْناهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدىً وَنُورٌ﴾ معناه وآتيناه الإنجيل للهدى والنور ، ومثله ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّماءَ الدُّنْيا بِزِينَةٍ الْكَواكِبِ وَحِفْظاً﴾ لأن المعنى إنا خلقنا الكواكب فى السماء زينة وحفظا ، وإما متعلق بفعل مقدر مؤخّر ، أى ليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله أنزله ، ومثله ﴿وَخَلَقَ اللهُ السَّماواتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِتُجْزى كُلُّ نَفْسٍ﴾ أى وللجزاء خلقهما ، وقوله سبحانه : ﴿وَكَذلِكَ نُرِي إِبْراهِيمَ مَلَكُوتَ السَّماواتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ أى وأريناه ذلك ، وقوله تعالى : ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ﴾ أى وخلقناه من غير أب.

وإذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلا مخاطبا استغنى عن اللام بصيغة افعل غالبا ، نحو قم واقعد ؛ وتجب اللام إن انتفت الفاعلية ، نحو «لتعن بحاجتى» أو الخطاب نحو «ليقم زيد» أو كلاهما نحو «ليعن زيد بحاجتى» ودخول اللام على فعل المتكلم قليل ، سواء أكان المتكلم مفردا ، نحو قوله عليه الصلاة والسّلام :

«قوموا فلاصلّ لكم» أو معه غيره كقوله تعالى : ﴿وَقالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا سَبِيلَنا وَلْنَحْمِلْ خَطاياكُمْ﴾ وأقلّ منه دخولها فى فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة (فبذلك فلتفرحوا) وفى الحديث «لتأخذوا مصافّكم».

وقد تحذف اللام فى الشعر ويبقى عملها كقوله :

٣٧٠ . فلا تستطل منّى بقائى ومدّتى ولكن يكن للخير منك نصيب

وقوله :

٣٧١ . محمّد تفد نفسك كلّ نفس إذا ما خفت من شىء تبالا [ص ٤٦١]

أى ليكن ولتفد ، والتّبال : الوبال ، أبدلت الواو المفتوحة تاء مثل تقوى.

ومنع المبرد حذف اللام وإبقاء عملها حتى فى الشعر ، وقال فى البيت الثانى : إنه لا يعرف قائله ، مع احتماله لأن يكون دعاء بلفظ الخبر نحو «يغفر الله لك» و «يرحمك الله» وحذفت الياء تخفيفا ، واجتزىء عنها بالكسرة كقوله :

٣٧٢ . [فطرت بمنصلى فى يعملات] دوامى الايد يخبطن السريحا

قال : وأما قوله :

٣٧٣ . على مثل أصحاب البعوضة فاخمشى لك الويل حرّ الوجه أو يبك من بكى

فهو على قبحه جائز ؛ لأنه عطف على المعنى إذ اخمشى ولتخمشى بمعنى واحد.

وهذا الذى منعه المبرد فى الشعر أجازه الكسائى فى الكلام ، لكن بشرط تقدم قل ، وجعل منه ﴿قُلْ لِعِبادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ﴾ أى ليقيموها ، ووافقه ابن مالك فى شرح الكافية ، وزاد عليه أن ذلك يقع فى النثر قليلا بعد القول الخبرى كقوله :

٣٧٤ . قلت لبوّاب لديه دارها تأذن فإنّى حمؤها وجارها [1]

أى لتأذن ، فحذف اللام وكسر حرف المضارعة ، قال : وليس الحذف بضرورة لتمكنه من أن يقول : إيذن ، اه

قيل : وهذا تخلص من ضرورة لضرورة وهى إثبات همزة الوصل فى الوصل ، وليس كذلك ؛ لأنهما بيتان لا بيت مصرّع ؛ فالهمزة فى أول البيت لافى حشوه ، بخلافها فى نحو قوله :

---

(١) كسر ما قبل الهمزة الساكنة يجيز قلبها ياء ، ولذلك يقع فى بعض الأصول «تيذن» وليس ذلك بواجب ما لم يكن المكسور همزة أخرى نحو إيمان وإيذن.

٣٧٥ . لا نســـب اليـــوم ولا خلّـــة اتّســع الخــرق علــى الرّاقــع [ص ٦٠٠]

والجمهور على أن الجزم فى الآية مثله فى قولك «ائتنى أكرمك». وقد اختلف فى ذلك على ثلاثة أقوال :

أحدها للخليل وسيبويه ، أنه بنفس الطّلب ، لما تضمنه من معنى إن الشرطية كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك

والثانى للسيرافى والفارسى ، أنه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذى هو الشرط المقدر ، كما أن النصب بضربا فى قولك «ضربا زيدا» لنيابته عن اضرب ، لا لتضمنه معناه.

والثالث للجمهور ، أنه بشرط مقدّر بعد الطلب.

وهذا أرجح من الأول ؛ لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا فى أنهما خلاف الأصل ، لكن فى التضمين تغيير معنى الأصل ، ولا كذلك الحذف ، وأيضا فإن تضمين الفعل معنى الحرف إما غير واقع أو غير كثير.

ومن الثانى ؛ لأن نائب الشىء يؤدّى معناه ، والطلب لا يؤدّى معنى الشرط.

وأبطل ابن مالك بالآية أن يكون الجزم فى جواب شرط مقدّر ؛ لأن تقديره يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول له ذلك عن الامتثال ، ولكن التخلف واقع [1].

وأجاب ابنه بأن الحكم مسند إليهم على سبيل الإجمال ، لا إلى كل فرد ؛ فيحتمل أن الأصل يقم أكثرهم ، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فارتفع واتصل بالفعل ، وباحتمال أنه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالإيمان مطلقا ، بل المخلصين منهم ، وكل مؤمن مخلص قال له الرسول أقم الصلاة أقامها.

---

(١) الآية هى قوله تعالى ﴿قُلْ لِعِبادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا﴾ والجزم على الوجه الذى رده ابن مالك يقتضى أن تقدير الكلام : إن تقل لهم ذلك يقيموا الصلاة.

وقال المبرد : التقدير قل لهم أقيموا يقيموا ، والجزم فى جواب أقيموا المقدر ، لا فى جواب قل.

ويردّه أن الجواب لا بد أن يخالف المجاب : إما فى الفعل والفاعل نحو «ائتنى أكرمك» أو فى الفعل نحو «أسلم تدخل الجنة» أو فى الفاعل نحو «قم أقم» ولا يجوز أن يتوافقا فيهما ، وأيضا فإن الأمر المقدّر للمواجهة ، ويقيموا للغيبة [1].

وقيل : يقيموا مبنى ؛ لحلوله محل أقيموا وهو مبنى ، وليس بشىء.

وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفا مستمرا فى نحو قم واقعد ، وأن الأصل لنقم ولتقعد ، فحذفت اللام للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة.

وبقولهم أقول ؛ لأن الأمر معنى حقّه أن يؤدى بالحرف ، ولأنه أخو النهى ولم يدلّ عليه إلا بالجرف ، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل ، وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله :

٣٧٦ . لنقم أنت يا ابن خير قريش [كى لتقضى حوائج المسلميا] [ص ٥٥٢]

وكقراءة جماعة (فبذلك فلتفرحوا) وفى الحديث «لتأخذوا مصافّكم» ولأنك تقول : اغز واخش وارم ، واضربا واضربوا واضربى ، كما تقول فى الجزم ، ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف ، ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت ، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجرّدها عارض لها عند نقلها عن الخبر ، ولا يمكنهم إدعاء ذلك فى نحو قم ، لأنه ليس له حالة غير هذه ، وحينئذ فتشكل فعليّته ، فإذا ادعى أن أصله «لتقم» كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل.

---

(١) الأمر المقدر هو أقيموا ، وهو للمواجهة كما هو ظاهر ، والجواب المذكور هو يقيموا ، وهو للغيبة ، ولا يصلح أن يكون جوابا لذلك المقدر ؛ إذ لو أريد جوابه مقيل تقيموا ، إذ لا تجاب المواجهة بالغيبة والفاعل واحد.

وأما اللام غير العاملة فسبع :

إحداها : لام الابتداء ، وفائدتها أمران : توكيد مضمون الجملة ، ولهذا زحلقوها فى باب إنّ عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين ، وتخليص المضارع للحال ، كذا قال الأكثرون ، واعترض ابن مالك الثانى بقوله تعالى : ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيامَةِ﴾ ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾ فإن الذهاب كان مستقبلا ، فلو كان الحزن حالا لزم تقدّم الفعل فى الوجود على فاعله مع أنه أثره ، والجواب أن الحكم واقع فى ذلك اليوم لا محالة ، فنزل منزلة الحاضر المشاهد ، وأن التقدير قصد أن تذهبوا ، والقصد حال ، وتقدير أبى حيان قصدكم أن تذهبوا مردود بأنه يقتضى حذف الفاعل ، لأن ﴿أَنْ تَذْهَبُوا﴾ على تقديره منصوب.

وتدخل باتفاق فى موضعين ، أحدهما : المبتدأ نحو ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾ والثانى بعد إنّ ، وتدخل فى هذا الباب على ثلاثة باتفاق : الاسم ، نحو ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعاءِ﴾ والمضارع لشبهه به نحو ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ والظرف نحو ﴿وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ وعلى ثلاثة باختلاف ، أحدها : الماضى الجامد نحو «إنّ زيدا لعسى أن يقوم» أو «لنعم الرجل» قاله أبو الحسن ، ووجهه أن الجامد يشبه الاسم ، وخالفه الجمهور ، والثانى : الماضى المقرون بقد ، قاله الجمهور ، ووجهه أن قد تقرب الماضى من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم ، وخالف فى ذلك خطاب ومحمد بن مسعود الغزنى ، وقالا : إذا قيل «إنّ زيدا لقد قام» فهو جواب لقسم مقدر ، والثالث : الماضى المتصرف المجرد من قد ، أجازه الكسائى وهشام على إضمار قد ، ومنعه الجمهور ، وقالوا : إنما هذه لام القسم ، فمتى تقدّم فعل القلب فتحت همزة أن ك «علمت أنّ زيدا لقام» والصواب عندهما الكسر.

واختلف فى دخولها فى غير باب إن على شيئين : أحدهما خبر المبتدأ المتقدم نحو «لقائم زيد» فمقتضى كلام جماعة [من النحويين] الجواز ، و [إن كان] فى أمالى ابن الحاجب : لام الابتداء يجب معها المبتدأ ، الثانى : الفعل نحو «ليقوم زيد» فأجاز

ذلك ابن مالك والمالقى وغيرهما ، زاد المالقى «الماضى الجامد» نحو ﴿لَبِئْسَ ما كانُوا يَعْمَلُونَ﴾ وبعضهم المتصرف المقرون بقد نحو ﴿وَلَقَدْ كانُوا عاهَدُوا اللهَ مِنْ قَبْلُ﴾ ﴿لَقَدْ كانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آياتٌ﴾ والمشهور أن هذه لام القسم ، وقال أبو حيان فى ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ﴾ : هى لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد ، ويجوز أن يكون قبلها قسم مقدر وأن لا يكون ، اه.

ونص جماعة على منع ذلك كله ، قال ابن الخباز فى شرح الإيضاح : لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلا فى باب إنّ ، اه.

وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب ، وهو أيضا قول الزمخشرى ، قال فى تفسير ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ : لام الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر ، وقال فى ﴿فَلا أُقْسِمُ﴾ : هى لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف ، ولم يقدرها لام القسم ؛ لأنها عنده ملازمة للنون ، وكذا زعم فى ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ أن المبتدأ مقدر ، أى ولأنت سوف يعطيك ربك.

وقال ابن الحاجب : اللام فى ذلك لام التوكيد ، وأما قول بعضهم إنها لام الابتداء وإن المبتدأ مقدر بعدها ففاسد من جهات ؛ إحداها : أن اللام مع الابتداء كقد مع الفعل وإنّ مع الاسم ، فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم ، والثانية : أنه إذا قدر المبتدأ فى نحو «لسوف يقوم زيد» يصير التقدير لزيد سوف يقوم زيد ، ولا يخفى ما فيه من الضعف ، والثالثة : أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام ، اه.

وفى الوجهين الأخيرين نظر ؛ لأن تكرار الظاهر إنما يقبح إذا صرح بهما ، ولأن النحويين قدّروا مبتدأ بعد الواو فى نحو «قمت وأصكّ عينه» وبعد الفاء فى نحو ﴿وَمَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾ وبعد اللام فى نحو (لاقسم بيوم القيامة) وكل ذلك تقديرلأصل الصناعة دون المعنى ، فكذلك هنا.

وأما الأول فقد قال جماعة فى ﴿إِنْ هذانِ لَساحِرانِ﴾ : إن التقدير لهما ساحران فحذف المبتدأ وبقيت اللام ، ولأنه يجوز على الصحيح نحو «لقائم زيد».

وإنما يضعف قول الزمخشرى أن فيه تكلّفين لغير ضرورة ، وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال ؛ لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال ، وقد صرح بذلك فى تفسير ﴿لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾ ونظّره بخلع اللام عن التعريف وإخلاصها للتعويض فى «يالله» وقوله إن لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع ، بل تارة تجب اللام وتمتنع النون ، وذلك مع التنفيس كالآية ، ومع تقديم المعمول بين اللام والفعل نحو ﴿وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللهِ تُحْشَرُونَ﴾ ومع كون الفعل للحال نحو (لأقسم) وإنما قدر البصريون هنا مبتدأ لأنهم لا يجيزون لمن قصد الحال أن يقسم إلا على الجملة الاسمية ، وتارة يمتنعان ، وذلك مع الفعل المنفى نحو ﴿تَاللهِ تَفْتَؤُا﴾ وتارة بجباز ، وذلك فيما بقى نحو ﴿وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ﴾.

مسألة . لام الابتداء الصّدرية ، ولهذا علّقت العامل فى «علمت لزيد منطلق» ومنعت من النصب على الاشتغال فى نحو «زيد لأنا أكرمه» ومن أن يتقدم عليها الخبر فى نحو «لزيد قائم» والمبتدأ فى نحو «لقائم زيد» فأما قوله :

٣٧٧ . أمّ الحليس لعجوز شهربه [ترضى من اللّحم بعظم الرّقبه] [ص ٢٣٣]

فقيل : اللام زائدة ، وقيل : للابتداء والتقدير لهى عجوز ، وليس لها الصّدرية فى باب إن لأنها [فيه] مؤخّرة من تقديم ، ولهذا تسمى اللام المزحلقة ، والمزحلقة أيضا ، وذلك لأن أصل «إنّ زيدا لقائم» «لإن زيدا قائم» فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين فأخّروا اللام دون إن لئلا يتقدم معمول الحرف عليه ، وإنما لم ندّع أن

الأصل «إنّ لزيدا قائم» لئلا يحول ماله الصدر بين العامل والمعمول ، ولأنهم قد نطقوا باللام مقدمة على إنّ فى نحو قوله :

٣٧٨ . [ألا يا سنابرق على قلل الحمى] لهنّك من برق علىّ كريم

ولاعتبارهم حكم صدريّتها فيما قبل إن دون ما بعدها ، دليل الأول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على أن ومعموليها ، ولذلك كسرت فى نحو ﴿وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ بل قد أثّرت هذا المنع مع حذفها فى قول الهذلى :

٣٧٩ . فغبرت بعدهم بعيش ناصب وإخال إنّى لاحق مستتبع

الأصل إنى للاحق ، فحذفت اللام بعد ما علّقت إخال ، وبقى الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها ، فهو مما نسخ لفظه وبقى حكمه. ودليل الثانى أن عمل إن يتخطاها ، تقول «إنّ فى الدار لزيدا» و «إنّ زيدا لقائم» وكذلك يتخطاها عمل العامل بعدها نحو «إنّ زيدا طعامك لآكل» ووهم بدر الدين ابن ابن مالك ، فمنع من ذلك ، والوارد منه فى التنزيل كثير نحو ﴿إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾

تنبيه . «إنّ زيدا لقام ، أو ليقومنّ» اللام جواب قسم مقدّر ، لا لام الابتداء ، فإذا دخلت عليها «علمت» مثلا فتحت همزتها ، فإن قلت «لقدم قام زيد» فقالوا : هى لام الابتداء ، وحينئذ يجب كسر الهمزة ، وعندى أن الأمرين محتملان.

فصل وإذا خففت إنّ نحو ﴿وَإِنْ كانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْها حافِظٌ﴾ فاللام عند سيبويه والأكثرين لام الابتداء أفادت . مع إفادتها توكيد النسبة وتخليص المضارع للحال . الفرق بين إن المخففة من الثقيلة وإن النافية ؛ ولهذا صارت

لازمة بعد أن كانت جائزة ، اللهم إلا أن يدل دليل على قصد الإثبات كقراءة أبى رجاء ﴿وَإِنْ كُلُّ ذلِكَ لَمَّا مَتاعُ الْحَياةِ الدُّنْيا﴾ بكسر اللام أى للّذى ، وكقوله :

٣٨٠ . إن كنت قاضى نحبى يوم بينكم لو لم تمنّوا بوعد غير توديع [(١)]

ويجب تركها مع نفى الخبر كقوله :

٣٨١ . إن الحقّ لا يخفى على ذى بصيرة وإن هو لم يعدم خلاف معاند

وزعم أبو على وأبو الفتح وجماعة أنها لام غير لام الابتداء ، اجتلبت للفرق ، قال أبو الفتح : قال لى أبو على : ظننت أن فلانا نحوى محسن ، حتى سمعته يقول : إن اللام التى تصحب إن الخفيفة هى لام الابتداء ، فقلت له : أكثر نحويّ بغداد على هذا ، اه. وحجة أبى على دخولها على الماضى المتصرف نحو «إن زيد لقام» وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه فى نحو ﴿وَإِنْ وَجَدْنا أَكْثَرَهُمْ لَفاسِقِينَ﴾ وكلاهما لا يجوز مع المشددة.

وزعم الكوفيون أن اللام فى ذلك كله بمعنى إلا ، وأن إن قبلها نافية ، واستدلوا على مجىء اللام للاستثناء بقوله :

٣٨٢ . أمسى أبان ذليلا بعد عزّته وما أبان لمن أعلاج سودان [ص ٢٣٣]

وعلى قولهم يقال «قد علمنا إن كنت لمؤمنا» بكسر الهمزة ؛ لأن النافية مكسورة دائما ، وكذا على قول سيبويه لأن لام الابتداء تعلق العامل عن العمل ، وأما على قول أبى على وأبى الفتح فتفتح.

القسم الثانى : اللام الزائدة ، وهى الداخلة فى خبر المبتدأ فى نحو قوله :

---

(١) المحفوظ فى شواهد النحاة *لو لم تمنوا بوعد غير مكذوب*

أم الحليس لعجوز شهر به [٤٧٧]

وقيل : الأصل لهى عجوز ، وفى خبر أنّ المفتوحة كقراءة سعيد بن جبير ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ﴾ بفتح الهمزة ، وفى خبر لكن فى قوله :

٣٨٣ . *ولكنّنى من حبّها لعميد* [ص ٢٩٢]

وليس دخول اللام مقيسا بعد أنّ المفتوحة خلافا للمبرد ، ولا بعد لكن خلافا للكوفيين ، ولا اللام بعدهما لام الابتداء خلافا له ولهم ، وقيل : اللامان للابتداء على أن الأصل «ولكن إنّنى» فحذفت همزة إنّ للتخفيف ، ونون لكن لذلك لثقل اجتماع الأمثال ، وعلى أن ما فى [1] قوله :

وما أبان لمن أعلاج سودان [٣٨٢]

استفهام ، وتم الكلام عند «أبان» ثم ابتدىء لمن أعلاج ، أى بتقدير لهو من أعلاج ، وقيل : هى لام زيدت فى خبر ما النافية ، وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين :

ومما زيدت فيه أيضا خبر زال فى قوله.

٣٨٤ . وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها لكالهائم المقصى بكلّ مراد

وفى المفعول الثانى لأرى فى قوله بعضهم «أراك لشاتمى» ونحو ذلك. قيل : وفى مفعول يدعو من قوله تعالى ﴿يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾ وهذا مردود ؛ لأن زيادة هذه اللام فى غاية الشذوذ فلا يليق تخريج التنزيل عليه ، ومجموع ما قيل فى اللام فى هذه الآية قولان : أحدهما هذا ، وهو أنها زائدة ، وقد بينا فساده ، والثانى أنها لام الابتداء ، وهو الصحيح ، ثم اختلف هؤلاء ؛ فقيل : إنها مقدمة من تأخير ، والأصل يدعو من لضرّه أقرب من نفعه ، فمن : مفعول ، وضره أقرب : مبتدأ وخبر ، والجملة

---

(١) هذا الكلام عطف على قوله «على أن الأصل» و «ما» بمعنى الذى ، أى وعلى أن الذى فى قوله ، أو مقصود لفظها ، أى وعلى أن لفظ ما فى قوله ، وخبر «أن» هو قوله «استفهام» الواقع بعد إنشاد الشاهد.

صلة لمن ، وهذا بعيد ؛ لأن لام الابتداء لم يعهد فيها التقدّم عن موضعها ، وقيل : إنها فى موضعها ، وإن من مبتدأ ، ولبئس المولى خبرها [1] ؛ لأن التقدير لبئس المولى هو ، وهو الصحيح ، ثم اختلف هؤلاء فى مطلوب يدعو على أربعة أقوال ، أحدها : أنها لا مطلوب لها ؛ وأن الوقف عليها ، وأنها [إنما] جاءت توكيدا ليدعو فى قوله ﴿يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللهِ ما لا يَضُرُّهُ وَما لا يَنْفَعُهُ﴾ وفى هذا القول دعوى خلاف الأصل مرتين ؛ إذ الأصل عدم التوكيد ، والأصل أن لا يفصل المؤكد من توكيده ولا سيما فى التوكيد اللفظى ، والثانى أن مطلوبه مقدّم عليه ، وهو ﴿ذلِكَ هُوَ الضَّلالُ﴾ على أن ذلك موصول ، وما بعده صلة وعائد ، والتقدير يدعو الذى هو الضلال البعيد ، وهذا الإعراب لا يستقيم عند البصريين ؛ لأن «ذا» لا تكون عندهم موصولة إلا إذا وقعت بعد ما أو من الاستفهاميتين والثالث : أن مطلوبه محذوف ، والأصل يدعوه ، والجملة حال ، والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مدعوا ، والرابع : أن مطلوبه الجملة بعده ، ثم اختلف هؤلاء على قولين ؛ أحدهما : أن يدعو بمعنى يقول ، والقول يقع على الجمل ، والثانى : أن يدعو ملموح فيه معنى فعل من أفعال القلوب ، ثم اختلف هؤلاء على قولين ، أحدهما : أن معناه يظن ؛ لأن أصل [يدعو] معناه يسمّى ، فكأنه قال : يسمى من ضره أقرب من نفعه إلها ، ولا يصدر ذلك عن يقين اعتقاد ، فكأنه قيل : يظن ، وعلى هذا القول فالمفعول الثانى محذوف كما قدرنا ، والثانى : أن معناه يزعم ؛ لأن الزعم قول مع اعتقاد.

ومن أمثلة اللام الزائدة قولك «لئن قام زيد أقم ، أو فأنا أقوم» أو «أنت ظالم لئن فعلت» فكل ذلك خاص بالشعر ، وسيأتى توجيهه والاستشهاد عليه.

الثالث : لام الجواب ، وهى ثلاثة أقسام : لام جواب لو نحو ﴿لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا﴾ ولام جواب لو لا نحو ﴿وَلَوْ لا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ ولام جواب القسم نحو

---

(١) فى نسخة «ولبئس المولى خبره».

﴿تَاللهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللهُ عَلَيْنا﴾ ﴿وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنامَكُمْ﴾ وزعم أبو الفتح أن اللام بعد «لو» و «لو لا» و «لوما» لام جواب قسم مقدر ، وفيه تعسّف ، نعم الأولى فى ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ﴾ أن تكون اللام لام جواب قسم مقدر ، بدليل كون الجملة اسمية ، وأما القول بأنها لام جواب لو وأن الاسمية استعيرت مكان الفعلية كما فى قوله :

٣٨٥ . وقد جعلت قلوص بنى سهيل من الأكوار مرتعها قريب

ففيه تعسف ، وهذا الموضع مما يدل عندى على ضعف قول أبى الفتح ؛ إذ لو كانت اللام بعد لو أبدا فى جواب قسم مقدر لكثر مجىء [الجواب بعد لو جملة اسمية] نحو «لو جاءنى لأنا أكرمه» كما يكثر ذلك فى باب القسم

الرابع : اللام الداخلة على أداة شرط للايذان بأن الجواب بعدها مبنىّ على قسم قبلها ، لا على الشرط ، ومن ثمّ تسمى اللام المؤذنة ، وتسمى الموطئة أيضا ؛ لأنها وطّأت الجواب للقسم ، أى مهّدته له ، نحو ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ، وَلَئِنْ قُوتِلُوا لا يَنْصُرُونَهُمْ ، وَلَئِنْ نَصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الْأَدْبارَ﴾ وأكثر ما تدخل على إن ، وقد تدخل على غيرها كقوله :

٣٨٦ . لمتى صلحت ليقضين لك صالح ولتجزينّ إذا جزيت جميلا

وعلى هذا فالأحسن فى قوله تعالى ﴿لَما آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ أن لا تكون موطّئة وما شرطية ، بل للابتداء وما موصولة ؛ لأنه حمل على الأكثر.

وأغرب ما دخلت عليه إذ ، وذلك لشبهها بإن ، وأنشد أبو الفتح :

٣٨٧ . غضبت علىّ لأن شربت بجزّة فلاذ غضبت لأشربن بخروف

وهو نظير دخول الفاء فى ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَداءِ فَأُولئِكَ عِنْدَ اللهِ هُمُ الْكاذِبُونَ﴾ شبهت إذ إن فدخلت الفاء بعدها كما تدخل فى جواب الشرط ، وقد تحذف مع كون القسم مقدرا قبل الشرط نحو ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ وقول بعضهم ليس هنا قسم مقدر وإن الجملة الاسمية جواب الشرط على إضمار الفاء كقوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها [٨١]

مردود ؛ لأن ذلك خاص بالشعر ، وكقوله تعالى ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ فهذا لا يكون إلا جوابا للقسم ، وليست موطئة فى قوله :

٣٨٨ . لئن كانت الدّنيا علىّ كما أرى تباريح من ليلى فللموت أروح

وقوله :

٣٨٩ . لئن كان ما حدّثته اليوم صادقا أصم فى نهار القيظ للشّمس باديا

وقوله :

٣٩٠ . ألم بزينب إنّ البين قد أفدا قلّ الثّواء لئن كان الرّحيل غدا

بل هى فى ذلك كله زائدة كما تقدمت الإشارة إليه ؛ أما الأولان فلأن الشرط قد أجيب بالجملة المقرونة بالفاء فى البيت الأول وبالفعل المجزوم فى البيت الثانى ، فلو كانت اللام للتوطئة لم يجب إلا القسم ، هذا هو الصحيح ، وخالف فى ذلك

الفراء ، فزعم أن الشرط قد يجاب مع تقدم القسم عليه ، وأما الثالث فلأن الجواب قد حذف مدلولا عليه بما قبل إن ، فلو كان ممّ قسم مقدر لزم الإجحاف بحذف جوابين.

الخامس : لام أل كالرجل والحارث ، وقد مضى شرحها.

السادس : اللام اللاحقة لأسماء الإشارة للدلالة على البعد أو على توكيده ، على خلاف فى ذلك ، وأصلها السكون كما فى «تلك» وإنما كسرت فى «ذلك» لالتقاء الساكنين.

السابع : لام التعجب غير الجارة نحو «لظرف زيد ، ولكرم عمرو» بمعنى ما أظرفه وما أكرمه ، ذكره ابن خالويه فى كتابه المسمى بالجمل ، وعندى أنها إما لام الابتداء دخلت على الماضى لشبهه لجموده بالاسم ، وإما لام جواب قسم مقدر.

(لا) : على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون نافية ، وهذه على خمسة أوجه :

أحدها : أن تكون عاملة عمل إنّ ، وذلك إن أريد بها نفى الجنس على سبيل التنصيص ، وتسمى حينئذ تبرئة ، وإنما يظهر نصب اسمها إذا كان خافضا نحو «لا صاحب جود ممقوت» وقول أبى الطيب :

٣٩١ . فلا ثوب مجد غير ثوب ابن أحمد على أحد إلّا بلؤم مرقّع

أو رافعا نحو «لا حسنا فعله مذموم» أو ناصبا نحو «لا طالعا جبلا حاضر» ومنه «لا خيرا من زيد عندنا» وقول أبى الطيب :

٣٩٢ . قفا قليلا بها علىّ ؛ فلا أقلّ من نظرة أزوّدها

ويجوز رفع «أقل» على أن تكون عاملة عمل ليس.

وتخالف لا هذه إنّ من سبعة أوجه :

أحدها : أنها لا تعمل إلا فى النكرات.

الثانى : أن اسمها إذا لم يكن عاملا فإنه يبنى ، قيل : لتضمنه معنى من الاستغراقية ، وقيل : لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر ، وبناؤه على ما ينصب به لو كان معربا ، فيبنى على الفتح فى نحو «لا رجل ، ولا رجال» ومنه ﴿لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾ ﴿قالُوا لا ضَيْرَ﴾ ﴿يا أَهْلَ يَثْرِبَ لا مُقامَ لَكُمْ﴾ وعلى الياء فى نحو «لا رجلين» و «لا قائمين» وعن المبرد أن هذا معرب لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ، ولو صح هذا للزم الإعراب فى «يا زيدان ، ويا زيدون» ولا قائل به ، وعلى الكسرة فى نحو «لا مسلمات» وكان القياس وجوبها ولكنه جاء بالفتح ، وهو الأرجح ، لأنها الحركة التى يستحقها المركب ، وفيه ردّ على السيرافى والزجاج إذ زعما أن اسم لا غير العامل معرب ، وأن ترك تنوينه للتخفيف.

ومثل لا رجل عند الفراء «لا جرم» نحو ﴿لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ والمعنى عنده لا بدّ من كذا ، أو لا محالة فى كذا ، فحذفت من أوفى ، وقال قطرب : لا ردّ لما قبلها ، أى ليس الأمر كما وصفوا ، ثم ابتدىء ما بعده ، وجرم : فعل ، لا اسم ، ومعناه وجب وما بعده فاعل ، وقال قوم : لا زائدة ، وجرم وما بعدها فعل وفاعل كما قال قطرب ، وردّه الفراء بأن «لا» لا تزاد فى أول الكلام ؛ وسيأتى البحث فى ذلك.

والثالث : أن ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها نحو «لا رجل قائم» مما كان مرفوعا به قبل دخولها ، لا بها ، وهذا القول لسيبويه ، وخالفه الأخفش والأكثرون

ولا خلاف بين البصريين فى أن ارتفاعه بها إذا كان اسما عاملا.

الرابع : أن خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا أو مجرورا.

الخامس : أنه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضى الخبر وبعده ؛ فيجوز رفع النعت والمعطوف عليه نحو «لا رجل ظريف فيها ، ولا رجل وامرأة فيها».

السادس : أنه يجوز إلغاؤها إذا تكررت ، نحو «لا حول ولا قوّة إلّا بالله» ولك فتح الاسمين ، ورفعهما ، والمغايرة بينهما ، بخلاف نحو قوله :

إنّ محـــــــــــلّا وإنّ مـــــــــــرتحلا وإن فى السّـــفر إذ مضـــوا مهـــلا [١٢١]

فلا محيد عن النصب.

والسابع : أنه يكثر حذف خبرها إذا علم ، نحو ﴿قالُوا لا ضَيْرَ﴾ ﴿فَلا فَوْتَ﴾ وتميم لا تذكره حينئذ.

الثانى : أن تكون عاملة عمل ليس ، كقوله :

٣٩٣ . مـــن صـــدّ عـــن نيرانهـــا فأنـــا ابـــن قـــيس لا بـــراح [ص ٦٣١]

وإنما لم يقدروها مهملة والرفع بالابتداء لأنها حينئذ واجبة التكرار ، وفيه نظر ، لجواز تركه فى الشعر.

و «لا» هذه تخالف ليس من ثلاث جهات :

إحداها : أن عملها قليل ، حتّى ادّعى أنه ليس بموجود.

الثانية : أن ذكر خبرها قليل ، حتى إن الزجاج لم يظفر به فادّعى أنها تعمل فى الاسم خاصة ، وأنّ خبرها مرفوع ، ويرده قوله :

٣٩٤ . تعـزّ فـلا شـىء علـى الأرض باقيـا ولا وزر ممّـا قضـى الله واقيـا [ص ٢٤٠]

وأما قوله :

٣٩٥ . نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل فبوّئت حصنا بالكماة حصينا

فلا دليل فيه كما توهّم بعضهم ؛ لاحتمال أن يكون الخبر محذوفا و «غير» استثناء».

الثالثة : أنها لا تعمل إلا فى النكرات ، خلافا لابن جنى وابن الشجرى ، وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة :

٣٩٦ . وحلّت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ، ولا عن حبّها متراخيا

وعليه بنى المتنبى قوله :

٣٩٧ . إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

تنبيه . إذا قيل «لا رجل فى الدار» بالفتح تعين كونها نافية للجنس ويقال فى توكيده «بل امرأة [1]» وإن قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل ليس ، وأمتنع أن تكون مهملة ، وإلا تكررت كما سيأتى ، واحتمل أن تكون لنفى الجنس وأن تكون لنفى الوحدة ، ويقال فى توكيده على الأول «بل امرأة» وعلى الثانى «بل رجلان ، أو رجال».

وغلط كثير من الناس ؛ فزعموا أن العاملة عمل ليس لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير ، ويرد عليهم نحو قوله :

تعزّ فلا شىء على الأرض باقيا البيـــــــــــــــــت ... [٣٩٤]

وإذا قيل «لا رجل ولا امرأة فى الدار» برفعهما احتمل كون لا الأولى عاملة

---

(١) المراد توكيد المعنى الذى دل عليه قولك «لا رجل» ووجهه أن «بل» تفيد تقرير فى الذى قبلها وتثبت ضده لما بعدها ، وهذا التقرير هو مراده بالتوكيد.

فى الأصل عمل إنّ ثم ألغيت لتكررها ، فيكون ما بعدها مرفوعا بالابتداء ، وأن تكون عاملة عمل ليس ، فيكون ما بعدها مرفوعا بها ، وعلى الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين إن قدرت لا الثانية تكرارا للأولى وما بعدها معطوفا ، فإن قدرت الأولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس فالظرف خبر عن أحدهما ، وخبر الآخر محذوف كما فى قولك «زيد وعمرو قائم» ولا يكون خبرا عنهما ، لئلا يلزم محذوران : كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا ، وتوارد عاملين على معمول واحد.

وإذا قيل «ما فيها من زيت ولا مصابيح» بالفتح . احتمل كون الفتحة بناء مثلها فى «لا رجال» وكونها علامة لتخفض بالعطف ولا مهملة ، فإن قلته بالرفع احتمل كون لا عاملة عمل ليس ، وكونها مهملة والرفع بالعطف على المحل.

فأما قوله تعالى ﴿**وَما يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلا فِي السَّماءِ وَلا أَصْغَرَ مِنْ ذلِكَ وَلا أَكْبَرَ**﴾ فظاهر الأمر جواز كون أصغر وأكبر معطوفين على لفظ مثقال أو على محله ، وجواز كون لامع الفتح تبرئة ، ومع الرفع مهملة أو عاملة عمل ليس ، ويقوّى العطف أنه لم يقرأ فى سورة سبأ فى قوله سبحانه وتعالى ﴿**عالِمِ الْغَيْبِ لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقالُ ذَرَّةٍ**﴾ الآية إلا بالرفع لما لم يوحد الخفض فى لفظ مثقال ، ولكن يشكل عليه أنه يفيد ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب ، كما أنك إذا قلت «ما مررت برجل إلا فى الدّار» كان إخبارا بثبوت مرورك برجل فى الدار ، وإذا امتنع هذا تعيّن [أن] الوقف على ﴿**فِي السَّماءِ**﴾ وأن ما بعدها مستأنف ، وإذا ثبت ذلك فى سورة يونس قلنا به فى سورة سبأ وأن الوقف على ﴿**الْأَرْضِ**﴾ وأنه إنما لم يجىء فيه الفتح اتباعا للنقل ، وجوز بعضهم العطف فيهما على أن لا يكون معنى يعزب يخفى ، بل يخرج إلى الوجود.

الوجه الثالث : أن تكون عاطفة ، ولها ثلاثة شروط ، أحدها : أن يتقدمها إثبات كجاء زيد لا عمرو ، أو أمر كاضرب زيدا لا عمرا ، قال سيبويه : أو نداء نحو

يا ابن أخى لا ابن عمى ، وزعم ابن سعدان أن هذا ليس من كلامهم. الثانى : أن لا تقترن بعاطف ، فإذا قيل «جاءنى زيد لا بل عمرو» فالعاطف بل ، ولا ردّ لما قبلها ، وليست عاطفة ، وإذا قلت «ما جاءنى زيد ولا عمرو» فالعاطف الواو ، ولا توكيد للنفى ، وفى هذا المثال مانع آخر من العطف بلا ، وهو تقدم النفى ، وقد اجتمعا أيضا فى ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ والثالث : أن يتعاند متعاطفاها ، فلا يجوز «جاءنى رجل لا زيد» لأنه يصدق على زيد اسم الرجل ، بخلاف «جاءنى رجل لا امرأة» ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضى خلافا للزجاجى ، أجاز «يقوم زيد لا عمرو» ومنع «قام زيد لا عمرو» وما منعه مسموع ، فمنعه مدفوع ، قال امرؤ القيس :

٣٩٨ .كأن دثارا حلّقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل

دثار : اسم راع ، وحلقت : ذهبت ، واللّبون : نوق ذوات لبن ، وتنوفى : جبل عال ، والقواعل : جبال صغار ، وقوله إن العامل مقدّر بعد العاطف ، ولا يقال «لا قام عمرو» إلا على الدعاء مردود بأنه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع «ليس زيد قائما ولا قاعدا».

الوجه الرابع : أن تكون جوابا مناقضا لنعم ، وهذه تحذف الجمل بعدها كثيرا ، يقال «أجاءك زيد؟» فتقول «لا» والأصل : لا لم يجىء.

والخامس : أن تكون على غير ذلك ، فإن كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها ، أو فعلا ماضيا لفظا وتقديرا ، وجب تكرارها.

مثال المعرفة ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَها أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ ، وَلَا اللَّيْلُ سابِقُ النَّهارِ﴾ وإنما لم تكرر فى «لا نولك أن تفعل» لأنه بمعنى لا ينبغى لك ، فحملوه على ما هو

بمعناه ، كما فتحوا فى «يذر» حملا على «يدع [1]» لأنهما بمعنى ، ولو لا أن الأصل فى يذر الكسر لما حذفت الواو كما لم تحذف فى يوجل

ومثال النكرة التى لم تعمل فيها لا ﴿لا فِيها غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْها يُنْزَفُونَ﴾ فالتكرار هنا واجب ، بخلافه فى ﴿لا لَغْوٌ فِيها وَلا تَأْثِيمٌ﴾.

ومثال الفعل الماضى ﴿فَلا صَدَّقَ وَلا صَلَّى﴾ وفى الحديث «فإنّ المنبتّ لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى» وقول الهذلى : كيف أغرم من لا شرب ولا أكل ، ولا نطق ولا استهلّ ، وإنما ترك التكرار فى «لا شلّت يداك» و «لا فضّ الله فاك» وقوله :

٣٩٩ . [ألا يا اسلمى يا دارميّ على البلى] ولا زال مـــنهلّا بجرعائـــك القطـــر

وقوله :

٤٠٠ . لا بـــارك الله في الغـــوانى هـــل يصـــــبحن إلّا لهـــــنّ مطّلـــــب؟

لأن المراد الدعاء ، فالفعل مستقبل فى المعنى ، ومثله فى عدم وجوب التكرار بعدم قصد المضى إلا أنه ليس دعاء قولك «والله لا فعلت كذا» وقول الشاعر :

٤٠١ . حسـب المحبّـين فى الـدّنيا عـذابهم تـــالله لا عـــذّبتهم بعـــدها ســـقر

وشذ ترك التكرار فى قوله :

٤٠٢ . لاهـــمّ إنّ الحـــارث بـــن جبلـــه زنى علـــــى أبيـــــه ثمّ قتلـــــه

وكـــان فى جاراتـــه لا عهـــد لـــه وأىّ أمـــــر ســـــيّء لا فعلـــــه

زنى : بتخفيف النون ، كذا رواه يعقوب ، وأصله زنا بالهمز بمعنى سيّ وروى

---

(١) أصل الدال فى «يدع مكسورة» ، بدليل حذف الواو ، وفتحت الدال لأجل حرف الحلق وهو العين ، ومثله يهب ، وحمل «يذر» على يدع لأن معناهما واحد.

بتشديدها ، والأصل زنى بامرأة أبيه ، فحذف المضاف وأناب على عن الباء ، وقال أبو خراش الهذلى وهو يطوف بالبيت :

٤٠٣ . إن تغفر اللهمّ تغفر جمّا وأىّ عبد لك لا ألمّا

وأما قوله سبحانه وتعالى ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾ فإن لا فيه مكررة فى المعنى ؛ لأن المعنى فلا فكّ رقبة ولا أطعم مسكينا ؛ لأن ذلك تفسير للعقبة ، قاله الزمخشرى. وقال الزجاج : إنما جاز لأن ﴿ثُمَّ كانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ معطوف عليه وداخل فى النفى فكأنه قيل : فلا اقتحم ولا آمن ، انتهى. ولو صح لجاز «لا أكل زيد وشرب» وقال بعضهم : لا دعائية ، دعاء عليه أن لا يفعل خيرا ، وقال آخر : تحضيض ، والأصل فألا اقتحم ، ثم حذفت الهمزة ، وهو ضعيف.

وكذلك يجب تكرارها إذا دخلت على مفرد خبر أو صفة أو حال نحو «زيد لا شاعر ولا كاتب» و «جاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا» ونحو ﴿إِنَّها بَقَرَةٌ لا فارِضٌ وَلا بِكْرٌ﴾ ﴿وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ لا بارِدٍ وَلا كَرِيمٍ﴾ ﴿وَفاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ لا مَقْطُوعَةٍ وَلا مَمْنُوعَةٍ﴾ ﴿مِنْ شَجَرَةٍ مُبارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لا شَرْقِيَّةٍ وَلا غَرْبِيَّةٍ﴾.

وإن كان ما دخلت عليه فعلا مضارعا لم يجب تكرارها نحو ﴿لا يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ﴾ ﴿قُلْ لا أَسْئَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً﴾ وإذا لم يجب أن تكرر فى «لا نولك أن تفعل» لكون الاسم المعرفة فى تأويل المضارع فأن لا يجب فى المضارع أحقّ.

ويتخلّص المضارع بها للاستقبال عند الأكثرين ، وخالفهم ابن مالك ؛ لصحة قولك «جاء زيد لا يتكلم» بالاتفاق ، مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تصدّر بدليل استقبال.

تنبيه . من أقسام «لا» النافية المعترضة بين الخافض والمخفوض ، نحو «جئت بلا زاد» و «غضبت من لا شيء» وعن الكوفيين أنها اسم ، وأن الجار دخل عليها نفسها ، وأن ما بعدها خفض بالإضافة ، وغيرهم يراها حرفا ، ويسميها زائده كما يسمون كان فى نحو «زيد كان فاضل» زائدة وإن كانت مفيدة لمعنى وهو المضى والانقطاع ؛ فعلم أنهم قد يريدون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وإن لم يصحّ أصل المعنى بإسقاطه كما فى مسألة لا فى نحو «غضبت من لا شيء» وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنى كما فى مسألة كان ، وكذلك لا المقترنة بالعاطف فى نحو «ما جاءنى زيد ولا عمرو» ويسمونها زائدة ، وليست بزائدة البتة ، ألا ترى أنه إذا قيل «ما جاءنى زيد وعمرو» احتمل أن المراد نفى مجيء كل منهما على كل حال ، وأن يراد نفى اجتماعهما فى وقت المجيء ؛ فإذا جيء بلا صار الكلام نصّا فى المعنى الأول ، نعم هى فى قوله سبحانه ﴿وما يَسْتَوِي الْأَحْياءُ وَلَا الْأَمْواتُ﴾ لمجرد التوكيد ، وكذا إذا قيل «لا يستوى زيد ولا عمرو».

تنبيه . اعتراض لا بين الجار والمجرور فى نحو «غضبت من لا شيء» وبين الناصب والمنصوب فى نحو ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾ وبين الجازم والمجزوم فى نحو ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ وتقدّم معمول ما بعدها عليها فى نحو ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آياتِ رَبِّكَ لا يَنْفَعُ نَفْساً إِيمانُها﴾ الآية دليل على أنها ليس لها الصّدر ، بخلاف ما ، اللهم إلا أن تقع فى جواب القسم ؛ فإن الحروف التى يتلقّى بها القسم كلها لها الصّدر ، ولهذا قال سيبويه فى قوله :

آليت حبّ العراق الدّهر أطعمه [والحبّ يأكله فى القرية السّوس] [١٣٩]

إن التقدير على حب العراق ؛ فحذف الخافض ونصب ما بعده بوصول الفعل إليه ، ولم يجعله من باب «زيدا ضربته» لأن التقدير لا أطعمه ، وهذه الجملة جواب لآليت فإن معناه حلفت ، وقيل : لها الصدر مطلقا ، وقيل : لا مطلقا ، والصواب الأول

الثانى من أوجه «لا» أن تكون موضوعة لطلب التّرك ، وتختص بالدخول على المضارع ، وتقتضى جزمه واستقباله ، سواء كان المطلوب منه مخاطبا نحو ﴿لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِياءَ﴾ أو غائبا نحو ﴿لا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكافِرِينَ أَوْلِياءَ﴾ أو متكلما نحو «لا أرينّك ههنا» وقوله :

٤٠٤ . لا أعرفن ربربا حورا مدامعها [مردّفات على أعجاز أكوار]

وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام السبب ، والأصل لا تكن ههنا فأراك ، ومثله فى الأمر ﴿وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ أى وأغلظوا عليهم ليجدوا ذلك ، وإنما عدل إلى الأمر بالوجدان تنبيها على أنه المقصود بالذات [1] ، وأما الإغلاظ فلم يقصد لذاته ، بل ليجدوه ، وعكسه ﴿لا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطانُ﴾ أى لا تفتنوا بفتنة الشيطان.

واختلف فى لا من قوله تعالى ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ على قولين ؛ أحدهما : أنها ناهية ، فتكون من هذا ، والأصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ، ثم عدل عن النهى عن التعرض إلى النهى عن الإصابة لأن الإصابة مسببة عن التعرض ، وأسند هذا المسبب إلى فاعله ، وعلى هذا فالإصابة خاصة بالمتعرضين وتوكيد الفعل بالنون واضح لاقترانه بحرف الطلب مثل ﴿وَلا تَحْسَبَنَّ اللهَ غافِلاً﴾ ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع ؛ فوجب إضمار القول ، أى واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك ، كما قيل فى قوله :

٤٠٥ . حتّى إذا جنّ الظّلام واختلط [جاؤا بمذق هل رأيت الذّئب قط]

[ص ٥٨٥]

الثانى : أنها نافية ، واختلف القائلون بذلك على قولين ؛ أحدهما : أن الجملة صفة لفتنة ، ولا حاجة إلى إضمار قول ؛ لأن الجملة خبرية ، وعلى هذا فيكون دخول النون شاذا ، مثله فى قوله :

---

(١) فى نسخة «المقصود لذاته».

٤٠٦ . فـلا الجـارة الـدّنيا بهـا تلحينّهـا [ولا الضّـيف عنهـا إن أنـاح محـوّل]

بل هو فى الآية أسهل ؛ لعدم الفصل ، وهو فيهما سماعى ، والذى جوزه تشبيه لا النافية بلا الناهية ، وعلى هذا الوجه تكون الإصابة عامة للظالم وغيره ، لا خاصة بالظالمين كما ذكره للزمخشرى ؛ لأنها قد وصفت بأنها لا تصيب الظالمين خاصة ، فكيف تكون مع هذا خاصة بهم؟ والثانى أن الفعل جواب الأمر ، وعلى هذا فيكون التوكيد أيضا خارجا عن القياس شاذا ، وممن ذكر هذا الوجه الزمخشرى ، وهو فاسد ؛ لأن المعنى حينئذ فإنكم إن تتقوها لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة ، وقوله إن التقدير إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود ؛ لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر ، لا من جنس الجواب ، ألا ترى أنك تقدر فى «ائتنى أكرمك» إن تأتنى أكرمك ، نعم يصح الجواب فى قوله ﴿**ادْخُلُوا مَساكِنَكُمْ**﴾ الآية ؛ إذ يصح : إن تدخلوا لا يحطمنكم ، ويصح أيضا النهى على حد «لا أرينّك ههنا» وأما الوصف فيأتى مكانه هنا أن تكون الجملة حالا ، أى ادخلوها غير محطومين ، والتوكيد بالنون على هذا الوجه وعلى الوجه الأول سماعى ، وعلى النهى قياسى.

ولا فرق فى اقتضاء لا الطلبية للجزم بين كونها مفيدة للنهى سواء كان للتحريم كما تقدم ، أو للتنزيه نحو ﴿**وَلا تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ**﴾ وكونها للدعاء كقوله تعالى ﴿**رَبَّنا لا تُؤاخِذْنا**﴾ وقول الشاعر :

٤٠٧ . يقولون لا تبعدوهم يدفنونى وأين مكان البعد إلّا مكانيا؟

وقول الآخر :

٤٠٨ . فلا تشلل يد فتكت بعمرو فإنّك لن تذلّ ولن تضاما

ويحتمل النهى والدعاء قول الفرزدق :

٤٠٩ . إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها أبدا ما دام فيها الجراضم

أى العظيم البطن ، وكونها للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه

«لا تفعل كذا» وكذا الحكم إذا خرجت عن الطلب إلى غيره كالتهديد فى قولك لولدك أو عبدك «لا تطعنى».

وليس أصل «لا» التى يجزم الفعل بعدها لام الأمر فزيدت عليها ألف خلافا لبعضهم ، ولا هى النافية والجزم بلام [أمر] مقدرة خلافا للسهيلى.

والثالث : لا الزائدة الداخلة فى الكلام لمجرد تقويته وتوكيده ، نحو ﴿**ما مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا أَلَّا تَتَّبِعَنِ**﴾ ﴿**ما مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ**﴾ ويوضحه الآية الأخرى ﴿**ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ**﴾ ومنه ﴿**لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ**﴾ أى ليعلموا ، وقوله :

٤١٠ . وتلحينى فى اللهو أن لا أحبّه وللهو داع دائب غير غافل [1]

وقوله :

٤١١ . أبى جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فتى لا يمنع الجود قاتله

وذلك فى رواية من نصب البخل ؛ فأما من خفض فلا حينئذ اسم مضاف ؛ لأنه أريد به اللفظ. وشرح هذا المعنى أن كلمة «لا» تكون للبخل ، وتكون للكرم ، وذلك أنها إذا وقعت بعد قول القائل أعطنى أو هل تعطينى كانت للبخل ، فإن وقعت بعد قوله أتمنعنى عطاءك أو أتحرمنى نوالك كانت للكرم ، وقيل : هى غير زائدة أيضا فى رواية النصب ، وذلك على أن تجعل اسما مفعولا ، والبخل بدلا منها ، قاله الزجاج ، وقال آخر : لا مفعول به ، والبخل مفعول لأجله ، أى كراهية البخل مثل ﴿**يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا**﴾ أى كراهية أن تضلوا ، وقال أبو على فى الحجة : قال أبو الحسن : فسّرته العرب أبى جوده البخل ، وجعلوا لا حشوا ، اه.

وكما اختلف فى لا فى هذا البيت أنافية أم زائدة كذلك اختلف فيها فى مواضع من التنزيل ؛ أحدها : قوله تعالى ﴿**لا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيامَةِ**﴾ فقيل : هى نافية ، واختلف

---

(١) وقع البيت رقم ٤١٠ فى النسخة التى شرح عليها الدسوقى متأخرا عن ٤١١

هؤلاء فى منفيها على قولين ؛ أحدهما : أنه شىء تقدم ، وهو ما حكى عنهم كثيرا من إنكار البعث ، فقيل لهم : ليس الأمر كذلك ثم استؤنف القسم ، قالوا : وإنما صح ذلك لأن القرآن كله كالسورة الواحدة ، ولهذا يذكر الشىء فى سورة وجوابه فى سورة أخرى ، نحو ﴿وَقالُوا يا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ وجوابه ﴿ما أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ والثانى : أن منفيها أقسم ، وذلك على أن يكون إخبارا لا إنشاء ، واختاره الزمخشرى ، قال : والمعنى فى ذلك أنه لا يقسم بالشىء إلا إعظاما له ؛ بدليل ﴿فَلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ فكأنه قيل : إن إعظامه بالإقسام به كلا إعظام ، أى أنه يستحق إعظاما فوق ذلك ، وقيل : هى زائدة. واختلف هؤلاء فى فائدتها على قولين ؛ أحدهما : أنها زيدت توطئة وتمهيدا لنفى الجواب ، والتقدير لا أقسم بيوم القيامة لا يتركون سدى ، ومثله ﴿فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيما شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ ، وقوله :

٤١٢ . فلا وأبيك ابنة العامرىّ لا يدّعى القوم أنّى أفرّ

ورد بقوله تعالى : ﴿لا أُقْسِمُ بِهذَا الْبَلَدِ﴾ الآيات ؛ فإن جوابه مثبت وهو ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسانَ فِي كَبَدٍ﴾ ومثله ﴿فَلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ﴾ الآية ، والثانى : أنها زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام ، كما فى ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتابِ﴾ ورد بأنها لا تزاد لذلك صدرا ، بل حشوا ، كما أن زيادة ما وكان كذلك نحو ﴿فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ﴾ ﴿أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ ونحو «زيد كان فاضل» وذلك لأن زيادة الشىء تفيد اطراحه ، وكونه أول الكلام يفيد الاعتناء به ، قالوا : ولهذا نقول بزيادتها فى نحو ﴿فَلا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشارِقِ وَالْمَغارِبِ﴾ ﴿فَلا أُقْسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ﴾ لوقوعها بين الفاء ومعطوفها ، بخلاف هذه ، وأجاب أبو على مما تقدم من أن القرآن كالسورة الواحدة.

الموضع الثانى : قوله تعالى ﴿قُلْ تَعالَوْا أَتْلُ ما حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾ فقيل : إن لا نافية ، وقيل : ناهية ، وقيل : زائدة ، والجميع محتمل.

وحاصل القول فى الآية أن ﴿ما﴾ خبرية بمعنى الذى منصوبة بأتل ، و ﴿حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ صلة ، و ﴿عَلَيْكُمْ﴾ متعلقة بحرّم ، هذا هو الظاهر ، وأجاز الزجّاج كون ﴿ما﴾ استفهامية منصوبة بحرّم ، والجملة محكية بأتل ؛ لأنه بمعنى أقول ، ويجوز أن يعلّق عليكم بأتل ، ومن رجح إعمال أول المتنازعين . وهم الكوفيون . رجّحه على تعلقه بحرّم ، وفى أن وما بعدها أوجه :

أحدها : أن يكونا فى موضع نصب بدلا من ﴿ما﴾ ، وذلك على أنها موصولة لا استفهامية ؛ إذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام.

الثانى : أن يكونا فى موضع رفع خبرا لهو محذوفا.

أجازهما بعض المعربين. وعليهما فلا زائدة ، قاله ابن الشجرى ، والصواب أنها نافية على الأول ، وزائدة على الثانى.

والثالث : أن يكون الأصل أبين لكم ذلك لئلا تشركوا ، وذلك لأنهم إذا حرّم عليهم رؤساؤهم ما أحلّه الله سبحانه وتعالى فأطاعوهم أشركوا ؛ لأنهم جعلوا غير الله بمنزلته.

والرابع : أن الأصل أوصيكم بأن لا تشركوا ، بدليل أنّ ﴿وَبِالْوالِدَيْنِ إِحْساناً﴾ معناه وأوصيكم بالوالدين ، وأن فى آخر الآية ﴿ذلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ﴾

وعلى هذين الوجهين فحذفت الجملة وحرف الجر.

والخامس : أن التقدير أتل عليكم أن لا تشركوا ، فحذف مدلولا عليه بما تقدم ، وأجاز هذه الأوجه الثلاثة الزجاج.

والسادس : أن الكلام تمّ عند ﴿حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ ثم ابتدىء : عليكم أن لا تشركوا ، وأن تحسنوا بالوالدين إحسانا ، وأن لا تقتلوا ، ولا تقربوا ؛ فعليكم

على هذا اسم فعل بمعنى الزموا.

و «أن» فى الأوجه الستة مصدرية ، و «لا» فى الأوجه الأربعة الأخيرة نافية.

والسابع : أن «أن» مفسرة بمعنى أى ، ولا : ناهية ، والفعل مجزوم لا منصوب ، وكأنه قيل : أقول لكم لا تشركوا به شيئا ، وأحسنوا بالوالدين إحسانا ، وهذان الوجهان الأخيران أجازهما ابن الشجرى.

الموضع الثالث : قوله سبحانه وتعالى : ﴿وَما يُشْعِرُكُمْ أَنَّها إِذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ فيمن فتح الهمزة ؛ فقال قوم منهم الخليل والفارسى : لا زائدة ، وإلا لكان عذرا للكفار ، وردّه الزجاج بأنها نافية فى قراءة الكسر ، فيجب ذلك فى قراءة الفتح ، وقيل : نافية ، واختلف القائلون بذلك ، فقال النحاس : حذف المعطوف ، أى أو أنهم يؤمنون ، وقال الخليل فى قول [له] آخر : أنّ بمعنى لعلّ مثل «ائت السّوق أنّك تشترى لنا شيئا» ورجّحه الزجاج وقال : إنهم أجمعوا عليه ، وردّه الفارسى فقال : التوقع الذى فى لعلّ ينافيه الحكم بعدم إيمانهم ، يعنى فى قراءة الكسر ، وهذا نظير ما رجّح به الزجاج كون لا غير زائدة ، وقد انتصروا لقول الخليل بأن قالوا : يؤيده أن ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ و (يدريكم) بمعنى ، وكثيرا ما تأتى لعلّ بعد فعل الدّراية نحو ﴿وَما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾ وأن فى مصحف أبىّ (وما أدراكم لعلها) وقال قوم : أنّ مؤكدة ، والكلام فيمن حكم بكفرهم وبئس من إيمانهم ، والآية عذر للمؤمنين ، أى أنكم معذورون لأنكم لا تعلمون ما سبق لهم من القضاء [1] من أنهم لا يؤمنون حينئذ ، ونظيره ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ وَلَوْ جاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ﴾ وقيل : التقدير لأنهم ، واللام متعلقة بمحذوف ، أى لأنهم لا يؤمنون امتنعنا من الإتيان بها ، ونظيره ﴿وَما مَنَعَنا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآياتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾ واختاره الفارسى.

---

(١) فى نسخة «ما سيق لهم به القضاء . إلخ».

واعلم أن مفعول ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ الثانى . على هذا القول ، وعلى القول بأنها بمعنى لعل . محذوف ، أى إيمانهم ، وعلى بقية الأقوال أنّ وصلتها.

الموضع الرابع : ﴿وَحَرامٌ عَلى قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها أَنَّهُمْ لا يَرْجِعُونَ﴾ فقيل : لا زائدة ، والمعنى ممتنع على أهل قرية قدرنا إهلاكهم أنهم يرجعون عن الكفر إلى قيام الساعة ، وعلى هذا فحرام خبر مقدم وجوبا ؛ لأن المخبر عنه أن وصلتها ، ومثله ﴿وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ لا مبتدأ وأن وصلتها فاعل أغنى عن الخبر كما جوزه أبو البقاء ؛ لأنه ليس بوصف صريح ، ولأنه لم يعتمد على نفى ولا استفهام ، وقيل : لا نافية ، والإعراب إمّا على ما تقدم ، والمعنى ممتنع عليهم أنهم لا يرجعون إلى الآخرة ، وإما على أن حرام مبتدأ حذف خبره ، أى قبول أعمالهم ، وابتدىء بالنكرة لتقييدها بالمعمول ، وإما على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أى والعمل الصالح حرام عليهم ، وعلى الوجهين فأنّهم لا يرجعون تعليل على إضمار اللام ، والمعنى لا يرجعون عما هم فيه ، ودليل المحذوف ما تقدم من قوله تعالى : ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلا كُفْرانَ لِسَعْيِهِ﴾ ويؤيدهما تمام الكلام قبل مجىء أن فى قراءة بعضهم بالكسر.

الموضع الخامس : ﴿ما كانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللهُ الْكِتابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِباداً لِي مِنْ دُونِ اللهِ ، وَلكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِما كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتابَ وَبِما كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ ، وَلا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْباباً﴾ قرىء فى السبعة برفع ﴿يَأْمُرَكُمْ﴾ ونصبه ، فمن رفعه قطعه عما قبله ، وفاعله ضميره تعالى أو ضمير الرسول ، ويؤيد الاستئناف قراءة بعضهم (ولن يأمركم) و ﴿لا﴾ على هذه القراءة نافية لا غير ، ومن نصبه فهو معطوف على ﴿يُؤْتِيَهُ﴾ كما أن ﴿يَقُولَ﴾ كذلك ، و ﴿لا﴾ على هذه زائدة مؤكّدة لمعنى النفى السابق ، وقيل : على ﴿يَقُولَ﴾ ولم يذكر الزمخشرى غيره ، ثم جوز فى ﴿لا﴾ وجهين ، أحدهما : الزيادة ، فالمعنى ما كان

لبشر أن ينصبه الله للدعاء إلى عبادته وترك الأنداد ، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عبادا له ويأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا ، والثانى : أن تكون غير زائدة ، ووجّهه بأن النبىّ عليه الصلاة والسّلام كان ينهى قريشا عن عباده الملائكة ، وأهل الكتاب عن عبادة عزيز وعيسى ، فلما قالوا له : أنتخذك ربا؟ قيل لهم : ما كان لبشر أن يستنبئه الله ثم يأمر الناس بعبادته وينهاهم عن عبادة الملائكة والأنبياء ، هذا ملخص كلامه ، وإنما فسر لا يأمر بينهى لأنها حالته عليه الصلاة والسّلام ، وإلا فانتفاء الأمر أعمّ من النهى والسكوت ، والمراد الأول وهى الحالة التى يكون بها البشر متناقضا ؛ لأن نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين لا يستحقون أن يعبدوا ، وهو شريكهم فى كونه مخلوقا ، فكيف يأمرهم بعبادته؟ والخطاب فى ﴿وَلا يَأْمُرَكُمْ﴾ على القراءتين التفات.

تنبيه . قرأ جماعة (واتقوا فتنة لتصيبن الذين ظلموا) وخرجها أبو الفتح على حذف ألف ﴿لا﴾ تخفيفا ، كما قالوا «أم والله» ولم يجمع بين القراءتين بأن تقدر لا فى قراءة الجماعة زائدة ؛ لأن التوكيد بالنون يأبى ذلك.

(لات) : اختلف فيها فى أمرين :

أحدهما : فى حقيقتها ، وفى ذلك ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها كلمة واحدة فعل ماض ، ثم اختلف هؤلاء على قولين ؛ أحدهما : أنها فى الأصل بمعنى نقص من قوله تعالى ﴿لا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمالِكُمْ شَيْئاً﴾ فإنه يقال : لات يليت ، كما يقال : ألت يألت ، وقد قرىء بهما ، ثم استعملت للنفى كما أن قلّ كذلك ، قاله أبو ذر الخشنى. والثانى : أن أصلها ليس بكسر الياء ، فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وأبدلت السين تاء.

والمذهب الثانى : أنها كلمتان : لا النافية ، والتاء لتأنيث اللفظة كما فى قمّت وربّت ، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين ، قاله الجمهور.

والثالث : أنها كلمة وبعض كلمة ، وذلك أنها لا النافية والتاء زائدة فى أول الحين ، قاله أبو عبيدة وان الطراوة.

واستدل أبو عبيدة بأنه وجدها فى الإمام . وهو مصحف عثمان رضى الله عنه . مخلطة بحين فى الخط ، ولا دليل فيه ، فكم فى خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس؟.

ويشهد للجمهور أنه يوقف عليها بالتاء والهاء ، وأنها رسمت منفصلة عن الحين ، وأن التاء قد تكسر على أصل حركة التقاء الساكنين ، وهو معنى قول الزمخشرى «وقرىء بالكسر على البناء كجير» اه ، ولو كانت فعلا ماضيا لم يكن للكسر وجه.

الأمر الثانى : فى عملها ، وفى ذلك أيضا ثلاثة مذاهب :

أحدها : أنها لا تعمل شيئا ؛ فإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره ، أو منصوب فمفعول لفعل محذوف ، وهذا قول للأخفش ، والتقدير عنده فى الآية لا أرى حين مناص ، وعلى قراءة الرفع ولا حين مناص كائن لهم.

والثانى : أنها تعمل عمل إنّ ؛ فتنصب الاسم وترفع الخبر ، وهذا قول آخر للأخفش.

والثالث : أنها تعمل عمل ليس ، وهو قول الجمهور.

وعلى كل قول فلا يذكر بعدها إلا أحد المعمولين ، والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوع.

واختلف فى معمولها ؛ فنص الفراء على أنها لا تعمل إلا فى لفظة الحين ، وهو ظاهر قول سيبويه ، وذهب الفارسى وجماعة إلى أنها تعمل فى الحين وفيما رادفه ، قال الزمخشرى : زيدت التاء على لا ، وخصّت بنفى الأحيان.

تنبيه . قرىء ﴿وَلاتَ حِينَ مَناصٍ﴾ بخفض الحين ، فزعم الفراء أن لات تستعمل حرفا جارا لأسماء الزمان خاصة كما أن مذ ومنذ كذلك ، وأنشد :

٤١٣ . طلبوا صلحا ولات أوان [فأجبنا أن لات حين بقاء] [ص ٦٨١]

وأجيب عن البيت بجوابين ، أحدهما : أنه على إضمار من الاستغراقية ، ونظيره فى بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله :

ألا رجل جزاه الله خيرا [يدلّ على محصّلة تبيت] [١٠٣]

فيمن رواه بجر رجل ، والثانى : أن الأصل «ولات أوان صلح» ثم بنى المضاف لقطعه عن الإضافة ، وكان بناؤه على الكسر لشبهه بنزال وزنا ، أو لأنه قدر بناؤه على السكون ثم كسر على أصل التقاء الساكنين كأمس ، وجير ، ونوّن للضرورة ، وقال لزمخشرى : للتعويض كيومئذ ، ولو كان كما زعم لأعرب لأن العوض ينزل منزلة المعوض منه ، وعن القراءة بالجواب الأول وهو واضح ، وبالثانى وتوجيهه أن الأصل (حين مناصهم) ثم نزل قطع المضاف إليه من مناص منزلة قطعه من حين لاتحاد المضاف والمضاف إليه ، قاله الزمخشرى ، وجعل التنوين عوضا عن المضاف إليه ، ثم بنى الحين لإضافته إلى غير متمكن ، اه والأولى أن يقال : إن التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداء ، وإن المناص معرب وإن كان قد قطع عن الإضافة بالحقيقة لكنه ليس بزمان ؛ فهو ككل وبعض.

(لو) على خمسة أوجه :

أحدها : لو المستعملة فى نحو «لو جاءنى لأكرمته» وهذه تفيد ثلاثة أمور :

أحدها : الشرطية ، أعنى عقد السببية والمسببيّة بين الجملتين بعدها.

والثانى : تقييد الشرطية بالزمن الماضى ، وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت إن ، فإنّ تلك لعقد السببية والمسببية فى المستقبل ، ولهذا قالوا : الشرط بإن سابق

على الشرط باو ، وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضى ، عكس ما يتوهم المبتدئون ، ألا ترى أنك تقول «إن جئتنى غدا أكرمتك» فإذا انقضى الغد ولم يجىء قلت «لو جئتنى [أمس] أكرمتك».

الثالث الامتناع ، وقد اختلف النحاة فى إفادتها له ، وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال :

أحدها : أنها لا تفيده بوجه ، وهو قول الشّلوبين ، زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ، ولا على امتناع الجواب ، بل على التعليق فى الماضى ، كما دلت إن على التعليق فى المستقبل ، ولم تدلّ بالإجماع على امتناع ولا ثبوت ، وتبعه على هذا القول ابن هشام الخضراوى.

وهذا الذى قالاه كانكار الضروريات ؛ إذ فهم الامتناع منها كالبديهى ، فإنّ كل من سمع «لو فعل» فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ، ولهذا يصح فى كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلا على فعل الشرط منفيا لفظا أو معنى ، تقول «لو جاءنى أكرمته ، ولكنه لم يجىء» ومنه قوله :

٤١٤ . ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة كفانى . ولم أطلب قليل . من المال [ص ٥٠٨]

ولكنّما أسعى لمجد مؤثّل وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالى [ص ٢٦٩]

وقوله :

٤١٥ . فلو كان حمد يخلد النّاس لم تمت ولكنّ حمد النّاس ليس بمخلد

ومنه قوله تعالى ﴿**وَلَوْ شِئْنا لَآتَيْنا كُلَّ نَفْسٍ هُداها ، وَلكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ**﴾ أى : ولكن لم أشأ ذلك فحق القول منى ، وقوله تعالى :

﴿وَلَوْ أَراكَهُمْ كَثِيراً لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلكِنَّ اللهَ سَلَّمَ﴾ أى فلم يريكموهم كذلك ، وقول الحماسى :

لو كنت من مازن لم تستبح إبلى بنو اللّقيطة من ذهل بن شيبانا [٢٠]

ثم قال :

لكنّ قومى وإن كانوا ذوى عدد ليسوا من الشرّ فى شىء وإن هانا

إذ المعنى لكننى لست من مازن ، بل من قوم ليسوا فى شىء من الشر وإن هان وإن كانوا ذوى عدد.

فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى ﴿وَما كَفَرَ سُلَيْمانُ وَلكِنَّ الشَّياطِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلكِنَّ اللهَ قَتَلَهُمْ﴾ ﴿وَما رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلكِنَّ اللهَ رَمى﴾.

والثانى : أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا ، وهذا هو القول الجارى على ألسنة المعربين ، ونص عليه جماعة من النحويين ، وهو باطل بمواضع كثيرة ، منها قوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّنا نَزَّلْنا إِلَيْهِمُ الْمَلائِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتى وَحَشَرْنا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلاً ما كانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ ﴿وَلَوْ أَنَّ ما فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ما نَفِدَتْ كَلِماتُ اللهِ﴾ وقول عمر رضى الله عنه «نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه» وبيانه أن كل شىء امتنع ثبت نقيضه ، فإذا امتنع ما قام ثبت قام ، وبالعكس ، وعلى هذا فيلزم على هذا القول فى الآية الأولى ثبوت إيمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم الموتى لهم وحشر كل شىء عليهم ، وفى الثانية نفاد الكلمات مع عدم كون كل ما فى الأرض من شجرة أقلاما تكتب الكلمات وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة وكون السبعة الأبحر مملوءة

مدادا وهى تمد ذلك البحر ، ويلزم فى الأثر ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف ، وكلّ ذلك عكس المراد.

والثالث : أنها تفيد امتناع الشرط خاصة ، ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته ، ولكنه إن كان مساويا للشرط فى العموم كما فى قولك «لو كانت الشّمس طالعة كان النّهار موجودا» لزم انتفاؤه ؛ لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوى انتفاء مسببه ، وإن كان أعم كما فى قولك «لو كانت الشّمس طالعة كان الضّوء موجودا» فلا يلزم انتفاؤه ، وإنما يلزم انتفاء القدر المساوى منه للشرط ، وهذا قول المحققين.

ويتلخص على هذا أن يقال : إن «لو» تدل على ثلاثة أمور : عقد السببية والمسببية ، وكونهما فى الماضى ، وامتناع السبب ، ثم تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل.

فالنوع الأول على ثلاثة أقسام : ما يوجب فيه الشرع أو العقل انحصار مسببية الثانى فى سببية الأول نحو ﴿وَلَوْ شِئْنا لَرَفَعْناهُ بِها﴾ ونحو «لو كانت الشّمس طالعة كان النّهار موجودا» وهذا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثانى قطعا وما وجب أحدهما فيه عدم الانحصار المذكور نحو «لو نام لانتقض وضوءه» ونحو «لو كانت الشّمس طالعة كان الضّوء موجودا» وهذا لا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثانى كما قدمنا ، وما يجوّز فيه العقل ذلك نحو «لو جاءنى أكرمته» فإن العقل يجوز انحصار سبب الإكرام فى المجىء ، ويرجحه أن ذلك هو الظاهر من ترتيب الثانى على الأول ، وأنه المتبادر إلى الذهن ، واستصحاب الأصل ، وهذا النوع يدل فيه العقل على انتفاء المسبب المساوى لانتفاء السبب ، لا على الانتفاء مطلقا ، ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق.

والنوع الثانى قسمان ؛ أحدهما : ما يراد فيه تقرير الجواب وجد الشرط أو فقد ، ولكنه مع فقده أولى ، وذلك كالأثر عن عمر ؛ فإنه يدلّ على تقرير عدم العصيان على كل حال ، وعلى أن انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى ، وإنما لم تدل

على انتفاء الجواب لأمرين ؛ أحدهما : أن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة ، وفى هذا الأثر دلّ مفهوم الموافقة على عدم المعصية ، لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى ، وإذا تعارض هذان المفهومان قدّم مفهوم الموافقة ، الثانى : أنه لما فقدت المناسبة انتفت العليّة ، فلم يجعل عدم الخوف علة عدم المعصية ، فعلمنا أن عدم المعصية معلل بأمر آخر ، وهو الحياء والمهابة والإجلال والإعظام ، وذلك مستمرّ مع الخوف ، فيكون عدم المعصية عند عدم الخوف مستندا إلى ذلك السبب وحده ، وعند الخوف مستندا إليه فقط أو إليه وإلى الخوف معا ، وعلى ذلك تتخرج آية لقمان ؛ لأن العقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تنفد مع كثرة هذه الأمور فلأن لا تنفد مع قلتها وعدم بعضها أولى ، وكذا ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجابُوا لَكُمْ﴾ لأن عدم الاستجابة عند عدم السماع أولى ، وكذا ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾ فإن التولى عند عدم الإسماع أولى ، وكذا ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذاً لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفاقِ﴾ فإن الإمساك عند عدم ذلك أولى.

والثانى : أن يكون الجواب مقررا على كل حال من غير تعرض لأولوية نحو ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعادُوا﴾ فهذا وأمثاله يعرف ثبوته بعلة أخرى مستمرة على التقديرين ، والمقصود فى هذا القسم تحقيق ثبوت الثانى ، وأما الامتناع فى الأول فإنه وإن كان حاصلا لكنه ليس المقصود.

وقد اتضح أن أفسد تفسير للوقول من قال : حرف امتناع لامتناع ، وأن العبارة الجيدة قول سيبويه ﷺ : حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، وقول ابن مالك : حرف يدل على انتفاء تال ، ويلزم لثبوته ثبوت تاليه ، ولكن قد يقال : إن فى عبارة سيبويه إشكالا ونقضا.

فأما الإشكال فإن اللام من قوله «لوقوع غيره» فى الظاهر لام التعليل ، وذلك فاسد ، فإن عدم نفاد الكلمات ليس معللا بأن ما فى الأرض من شجرة أقلام وما بعده ، بل بأن صفاته سبحانه لا نهاية لها ، والإمساك خشية الإشفاق

ليس معللا بملكهم خزائن رحمة الله ، بل بما طبعوا عليه من الشّحّ ، وكذا التولّى وعدم الاستجابة ليس معللين بالسماع ، بل بما هم عليه من العتو والضلال ، وعدم معصية صهيب ليست معللة بعدم الخوف بل بالمهابة ، والجواب أن تقدر اللام للتوقيت ، مثلها فى ﴿لا يُجَلِّيها لِوَقْتِها إِلَّا هُوَ﴾ أى أن الثانى يثبت عند ثبوت الأول.

وأما النقض فلأنها لا تدلّ على أنها دالة على امتناع شرطها ، والجواب أنه مفهوم من قوله «ما كان سيقع» فإنه دليل على أنه لم يقع.

نعم فى عبارة ابن مالك نقص ؛ فإنها لا تفيد أن اقتضاءها للامتناع فى الماضى ، فإذا قيل «لو حرف يقتضى فى الماضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه» كان ذلك أجود العبارات.

تنبيهان : الأول . اشتهر بين الناس السؤال عن معنى الأثر المروى عن عمر رضى الله عنه ، وقد وقع مثله فى حديث رسول الله ﷺ وفى كلام الصديق رضى الله عنه ؛ وقلّ من يتنبه لهما ؛ فالأول قوله عليه الصلاة والسّلام فى بنت أبى سلمة «إنها لو لم تكن ربيبتى فى حجرى ما حلّت لى ، إنّها لابنة أخى من الرّضاعة» فإن حلّها له عليه الصلاة والسّلام منتف [عنه] من جهتين : كونها ربيبته فى حجره ، وكونها ابنة أخيه من الرضاعة ، كما أن معصية صهيب منتفية من جهتى المخافة والإجلال ، والثانى قوله رضى الله عنه لما طول فى صلاة الصبح وقيل له كادت الشمس تطلع «لو طلعت ما وجدتنا غافلين» لأن الواقع عدم غفلتهم وعدم طلوعها ، وكل منهما يقتضى أنها لم تجدهم غافلين ؛ أما الأول فواضح ، وأما الثانى فلأنها إذا لم تطلع لم تجدهم البتة لا غافلين ولا ذاكرين.

الثانى . لهجت الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ وتوجيهه أن الجملتين يتركب منهما قياس ، وحينئذ فينتج : لو علم الله فيهم خيرا لتولوا ، وهذا مستحيل ، والجواب من ثلاثة

أوجه اثنان يرجعان إلى نفى كونه قياسا وذلك بإثبات اختلاف الوسط ، أحدهما : أن التقدير لأسمعهم إسماعا نافعا ، ولو أسمعهم إسماعا غير نافع لتولوا ، والثانى أن تقدرو لو أسمعهم على تقدير عدم علم الخير فيهم ، والثالث بتقدير كونه قياسا متحد الوسط صحيح الإنتاج ، والتقدير : ولو علم الله فيهم خيرا وقتا ما لتولوا بعد ذلك الوقت.

الثانى من أقسام لو : أن تكون حرف شرط فى المستقبل ، إلا أنها لا تجزم ، كقوله :

٤١٦ . ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الأرض سبسب
لظلّ صدى صوتى وإن كنت رمّة لصوت صدى ليلى يهشّ ويطرب

وقول توبة :

٤١٧ . ولو أنّ ليلى الأخيليّة سلمت علىّ ودونى جندل وصفائح
لسلّمت تسليم البشاشة ، أوزقا إليها صدّى من جانب القبر صائح

وقوله :

٤١٨ . لا يلفك الرّاجيك إلّا مظهرا خلق الكرام ، ولو تكون عديما

وقوله تعالى : ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعافاً خافُوا عَلَيْهِمْ﴾ أى وليخش الذين إن شارفوا وقاربوا أن يتركوا ، وإنما أوّلنا الترك بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء ، وإنما يتوجّه إليهم قبل الترك ؛ لأنهم بعده أموات ، ومثله ﴿لا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوُا الْعَذابَ الْأَلِيمَ﴾ أى حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها ؛ لأن بعده

﴿فَيَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لا يَشْعُرُونَ﴾ وإذا رأوه ثم جاءهم لم يكن مجيئه لهم بغتة وهم لا يشعرون ، ويحتمل أن تحمل الرؤية على حقيقتها ، وذلك على أن يكونوا يرونه فلا يظنونه عذابا مثل ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفاً مِنَ السَّماءِ ساقِطاً يَقُولُوا سَحابٌ مَرْكُومٌ﴾ أو يعتقدونه عذابا ، ولا يظنونه واقعا بهم ، وعليهما فيكون أخذه لهم بغتة بعد رؤيته ، ومن ذلك ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ أى إذا قارب حضوره ﴿وَإِذا طَلَّقْتُمُ النِّساءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ لأن بلوغ الأجل انقضاء العدة ، وإنما الإمساك قبله.

وأنكر ابن الحاجّ فى نقده على المقرب مجىء لو للتعليق فى المستقبل ، قال : ولهذا لا تقول «لو يقوم زيد فعمرو منطلق» كما تقول ذلك مع إن.

وكذلك أنكره بدر الدين بن مالك ؛ وزعم أن إنكار ذلك قول أكثر المحققين ، قال : وغاية ما فى أدلة من أثبت ذلك أن ما جعل شرطا للو مستقبل فى نفسه ، أو مقيد بمستقبل ، وذلك لا ينافى امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ، ولا يحوج إلى إخراج «لو» عما عهد فيها من المضى ، اه.

وفى كلامه نظر فى مواضع :

أحدها : نقله عن أكثر المحققين ؛ فإنا لا نعرف من كلامهم إنكار ذلك ، بل كثير منهم ساكت عنه ، وجماعة منهم من أثبتوه.

والثانى : أن قوله «وذلك لا ينافى . إلى آخره» مقتضاه أن الشرط يمتنع لامتناع الجواب ، والذى قرّره هو وغيره من مثبتى الامتناع فيهما أن الجواب هو الممتنع لامتناع الشرط ، ولم نر أحدا صرّح بخلاف ذلك ، إلا ابن الحاجب وابن الخباز.

فأما ابن الحاجب فإنه قال فى أماليه : ظاهر كلامهم أن الجواب امتنع

لامتناع الشرط ؛ لأنهم يذكرونها مع لو لا ؛ فيقولون : لو لا حرف امتناع لوجود ، والممتنع مع لو لا هو الثانى قطعا ؛ فكذا يكون قولهم فى لو ، وغير هذا القول أولى ؛ لأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه ؛ لجواز أن يكون ثم أسباب أخر. ويدل على هذا ﴿لَوْ كانَ فِيهِما آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتا﴾ فإنها مسوقة لنفى التعدد فى الآلهة بامتناع الفساد ، لا أن امتناع الفساد لامتناع الآلهة ، لأنه خلاف المفهوم من سياق أمثال هذه الآية ، ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد ؛ ولجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدّد فى الآلهة ؛ لأن المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حالته ، وذلك جائز أن يفعله الإله الواحد سبحانه ، اه.

وهذا الذى قاله خلاف المتبادر فى مثل «لو جئتنى أكرمتك» وخلاف ما فسروا به عبارتهم ، إلا بدر الدين ؛ فإن المعنى انقلب عليه ، لتصريحه أولا بخلافه ، وإلا ابن الخباز ؛ فإنه من ابن الحاجب أخذ ، وعلى كلامه اعتمد ، وسيأتى البحث معه.

وقوله : «المقصود نفى التعدد لانتفاء الفساد» مسلّم ، ولكن ذلك اعتراض على من قال : إن لو حرف امتناع لامتناع ، وقد بينا فساده.

فإن قال : إنه على تفسيرى لا اعتراض عليهم.

قلنا : فما تصنع بـ «لو جئتنى لأكرمتك» و ﴿لَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ﴾ فإنّ المراد نفى الإكرام والإسماع لانتفاء المجىء وعلم الخير فيهم ، لا العكس.

وأما ابن الخباز فإنه قال فى شرح الدرة وقد تلا قوله تعالى : ﴿وَلَوْ شِئْنا لَرَفَعْناهُ بِها﴾ : يقول النحويون : إن التقدير لم نشأ فلم نرفعه ، والصواب لم نرفعه فلم نشأ ؛

لأن نفى اللازم يوجب نفى الملزوم ، ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم ، فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع ، ومن نفى الرفع نفى المشيئة ، اه.

والجواب أن الملزوم هنا مشيئة الرفع لا مطلق المشيئة ، وهى مساوية للرفع ، أى متى وجدت وجد ، ومتى انتفت انتفى ، وإذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية لزم من نفى كل منهما انتفاء الآخر.

الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين : أن ما قاله من التأويل ممكن فى بعض المواضع دون بعض ، فمما أمكن فيه قوله تعالى : ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا﴾ الآية ، إذ لا يستحيل أن يقال : لو شارفت فيما مضى أنك تخلف ذرّيّة ضعافا لخفت عليهم ، لكنك لم تشارف ذلك فيما مضى ، ومما لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى : ﴿وَما أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنا وَلَوْ كُنَّا صادِقِينَ﴾ ونحو ذلك.

وكون لو بمعنى «إن» قاله كثير من النحويين فى نحو ﴿وَما أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنا وَلَوْ كُنَّا صادِقِينَ﴾ ﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ ﴿قُلْ لا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾ ﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾ ونحو «أعطوا السائل ولو جاء على فرس» وقوله :

٤١٩ . قوم إذا حاربوا شدّوا مآزرهم دون النّساء ولو باتت بأطهار

وأما نحو ﴿وَلَوْ تَرى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ ﴿أَنْ لَوْ نَشاءُ أَصَبْناهُمْ﴾ وقول كعب رضى الله عنه :

٤٢٠ . [لقد أقوم مقاما] لو يقوم به أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل

فمن القسم الأول ، لا من هذا القسم ، لأن المضارع فى ذلك مراد به المضى ، وتحرير [(١)] ذلك أن تعلم أن خاصية «لو» فرض ما ليس بواقع واقعا ، ومن ثم انتفى

---

(١) فى نسخة «وتقرير ذلك».

شرطها فى الماضى والحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقع ، وخاصية إن تعليق أمر بأمر مستقبل محتمل ، ولا دلالة لها على حكم شرطها فى الماضى والحال ؛ فعلى هذا قوله «ولو باتت بأطهار» يتعين فيه معنى إن ؛ لأنه خبر عن أمر مستقبل محتمل ، أما استقباله فلأن جوابه محذوف دل عليه شدّوا ، وشدّوا مستقبل ؛ لأنه جواب إذا ، وأما احتماله فظاهر ، ولا يمكن جعلها امتناعية ، للاستقبال والاحتمال ، ولأن المقصود تحقق ثبوت الطهر لا امتناعه ، وأما قوله [٤١٦] «ولو تلتقى . البيت» وقوله [٤١٧] «ولو أن ليلى . البيت» فيحتمل أن لو فيهما بمعنى إن ، على أنّ المراد مجرد الإخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الأمور فى المستقبل ، ويحتمل أنها على بابها وأن المقصود فرض هذه الأمور واقعة والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها.

والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلا محتملا ، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى ؛ فهى بمعنى إن ، ومتى كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا ، ولكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى ؛ فهى الامتناعية.

والثالث : أن تكون حرفا مصدريا بمنزلة أن إلا أنها لا تنصب ، وأكثر وقوع هذه بعد ودّ أو يودّ ، نحو ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ ومن وقوعها بدونهما قول قتيلة :

٤٢١ . ما كان ضرّك لو مننت ، وربّما ... منّ الفتى وهو المغيظ المحنق

وقوله الأعشى :

٤٢٢ . وربّما فات قوما جلّ أمرهم ... من التّأنّى ، وكان الحزم لو عجلوا

وقول امرئ القيس :

٤٢٣ . تجـاوزت أحراسـا عليهـا ومعشـرا على حراصا لو يسرّون مقتلى [ص ٥٢٢]

وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية ، والذى أثبته الفراء وأبو على وأبو البقاء والتبريزى وابن مالك.

ويقول المانعون فى نحو ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ : إنها شرطية ، وإن مفعول يؤد وجواب لو محذوفان ، والتقدير : يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسرّه ذلك ، ولا خفاء بما فى ذلك من التكلف.

ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم (ودوا لو يدهن فيدهنوا) بحذف النون ، فعطف يدهنوا بالنصب على يدهن لما كان معناه أن تدهن.

ويشكل عليهم دخولها على أنّ فى نحو ﴿وَما عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَها وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً﴾.

وجوابه أن لو إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت أن بينها.

وأورد ابن مالك السؤال فى ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنا كَرَّةً﴾ وأجاب بما ذكرنا ، وبأن هذا من باب توكيد اللفظ بمرادفه نحو ﴿فِجاجاً سُبُلاً﴾ والسؤال فى الآية مدفوع من أصله ، لأن لو فيها ليست مصدرية ، وفى الجواب الثانى نظر ، لأن توكيد الموصول قبل مجىء صلته شاذ كقراءة زيد بن على ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ بفتح الميم.

والرابع : أن تكون للتمنى نحو «لو تأتينى فتحدّثنى» قيل : ومنه ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنا كَرَّةً﴾ أى فليت لنا كرة ، ولهذا نصب ﴿فَنَكُونَ﴾ فى جوابها كما انتصب ﴿فَأَفُوزَ﴾ فى جواب ليت فى ﴿يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ﴾ ولا دليل فى هذا ، لجواز أن

يكون النصب فى ﴿فَنَكُونَ﴾[1]) مثله فى ﴿إِلَّا وَحْياً أَوْ مِنْ وَراءِ حِجابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾ وقول ميسون :

٤٢٤ . ولبس عباءة وتقرّ عينى أحبّ إلىّ من لبس الشّفوف

[ص ٢٨٣ و ٣٦١ و ٤٧٩ و ٥٥١]

واختلف فى «لو» هذه ؛ فقال ابن الضائع وابن هشام : هى قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت ، وقال بعضهم : هى لو الشرطية أشربت معنى التمنى ، بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين : جواب منصوب بعد الفاء ، وجواب باللام كقوله :

٤٢٥ . فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذّنائب أىّ زير

بيوم الشّعثمين لقرّ عينا وكيف لقاء من تحت القبور؟

وقال ابن مالك : هى لو المصدرية أغنت عن فعل التمنى ، وذلك أنه أورد قول الزمخشرى «وقد تجىء لو فى معنى التمنى فى نحو لو تأتينى فتحدثنى» فقال : إن أراد أن الأصل «وددت لو تأتينى فتحدثنى» فحذف فعل التمنى لدلالة لو عليه فأشبهت ليت فى الإشعار بمعنى التمنى فكان لها جواب كجوابها فصحيح ، أو أنها حرف وضع للتمنى كليت فممنوع ؛ لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنى كما لا يجمع بينه وبين ليت ، اه.

الخامس : أن تكون للعرض نحو «لو تنزل عندنا فتصيب خيرا» ذكره فى التسهيل.

وذكر ابن هشام اللّخمى وغيره لها معنى آخر ، وهو التقليل نحو «تصدّقوا ولو بظلف محرق» وقوله تعالى ﴿وَلَوْ عَلى أَنْفُسِكُمْ﴾ وفيه نظر.

---

(١) فى نسخة «لجواز أن يكون النصب فى فأفور».

وهنا مسائل : إحداها ، أن «لو» خاصة بالفعل ، وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده ، أو اسم منصوب كذلك ، أو خبر لكان محذوفة ، أو اسم هو فى الظاهر مبتدأ وما بعده خبر ؛ فالأول كقولهم «لو ذات سوار لطمتنى» وقول عمر رضى الله عنه «لو غيرك قالها يا أبا عبيدة» وقوله :

٤٢٦ . لو غيركم علق الزّبير بحبله أدّى الجوار إلى بنى العوّام

والثانى نحو «لو زيدا رأيته أكرمته» والثالث نحو «التمس ولو خاتما من حديد ، واضرب ولو زيدا ، وألا ماء ولو باردا» وقوله :

٤٢٧ . لا يأمن الدّهر ذو بغى ولو ملكا جنوده ضاق عنها السّهل والجبل

واختلف فى ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ فقيل : من الأول ، والأصل : لو تملكون تملكون ، فحذف الفعل الأول فانفصل الضمير ، وقيل : من الثالث ، أى لو كنتم تملكون ، وردّ بأن المعهود بعد لو حذف كان ومرفوعها معا ؛ فقيل : الأصل لو كنتم أنتم تملكون فحذفا ، وفيه نظر ؛ للجمع بين الحذف والتوكيد.

والرابع نحو قوله :

٤٢٨ . لو بغير الماء حلقى شرق كنت كالغصّان بالماء اعتصار

وقوله :

٤٢٩ . لو فى طهيّة أحلام لما عرضوا دون الّذى أنا أرميه ويرمينى

واختلف فيه ؛ فقيل : محمول على ظاهره وإن الجملة الاسمية وليتها شذوذا كما قيل فى قوله :

[ونبّئت ليلى أرسلت بشفاعة إلىّ] فهلا نفس ليلى شفيعها [١٠٩]

وقال الفارسى : هو من النوع الأول ، والأصل لو شرق حلقى هو شرق ، فحذف الفعل أولا والمبتدأ آخرا ، وقال المتنبى :

٤٣٠ . ولو قلم ألقيت فى شقّ رأسه من السّقم ما غيّرت من خطّ كاتب

فقيل : لحن ؛ لأنه لا يمكن أن يقدر ولو ألقى قلم ، وأقول : روى بنصب قلم ورفعه ، وهما صحيحان ، والنصب أوجه بتقدير : ولو لابست قلما ، كما يقدر فى نحو «زيدا حبست عليه» والرفع بتقدير فعل دل عليه المعنى ، أى ولو حصل قلم ، أى ولو لوبس قلم ، كما قالوا فى قوله :

٤٣١ . إذا ابن أبى موسى بلالا بلغته [فقام بفأس بين وصليك جازر]

فيمن رفع ابنا : إن التقدير إذا بلغ ، وعلى الرفع فيكون ألقيت صفة لقلم ، ومن الأولى تعليلية على كل حال متعلقة بألقيت ، لا بغيرت ؛ لوقوعه فى حيز ما النافية ، وقد تعلّق بغيرت ؛ لأن مثل ذلك يجوز فى الشعر كقوله :

ونحن عن فضلك ما استغنينا [١٣٧]

المسألة الثانية : تقع «أنّ» بعدها كثيرا نحو ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنا عَلَيْهِمْ﴾ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا ما يُوعَظُونَ بِهِ﴾ وقوله :

ولو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة [كفانى ولم أطلب قليل من المال] [٤١٤]

وموضعها عند الجميع رفع ، فقال سيبويه : بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر ؛ لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه ، واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد لو ، كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن ، والحين بالنصب بعد لات ، وقيل : على الابتداء والخبر محذوف ، ثم قيل : يقدر مقدما ، أى ولو ثابت إيمانهم ، على حد

﴿وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنا﴾ وقال ابن عصفور : بل يقدر هنا مؤخرا ، ويشهد له أنه يأتى مؤخرا بعد أما كقوله :

٤٣٢ . عندى اصطبار ، وأمّا أنّنى جزع يوم النّوى فلوجد كاد يبرينى

وذلك لأن لعل لا تقع هنا ؛ فلا تشتبه أنّ المؤكدة إذا قدمت بالتى بمعنى لعل ، فالأولى حينئذ أن يقدر مؤخرا على الأصل ، أى ولو إيمانهم ثابت.

وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنه على الفاعلية ، والفعل مقدر بعدها ، أى ولو ثبت أنهم آمنوا ، ورجّح بأن فيه إبقاء لو على الاختصاص بالفعل.

قال الزمخشرى : ويجب كون خبر أنّ فعلا ليكون عوضا من الفعل المحذوف ، وردّه ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ﴿وَلَوْ أَنَّ ما فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ﴾ وقالوا : إنما ذاك فى الخبر المشتق لا الجامد كالذى فى الآية وفى قوله :

٤٣٣ . ما أطيب العيش لو أنّ الفتى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم

وقوله :

٤٣٤ . ولو أنها عصفورة لحسبتها مسوّمة تدعو عبيدا وأزنما

ورد ابن مالك قول هؤلاء بأنه قد جاء اسما مشتقا كقوله :

٤٣٥ . لو أنّ حيّا مدرك الفلاح أدركه ملاعب الرّماح

وقد وجدت آية فى التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا ، ولم يتنبه لها الزمخشرى ، كما لم يتنبه لآية لقمان ، ولا ابن الحاجب وإلا لما منع من ذلك ، ولا ابن مالك

وإلا لما استدل بالشعر ، وهى قوله تعالى : ﴿يَوَدُّوا لَوْ أَنَّهُمْ بادُونَ فِي الْأَعْرابِ﴾ ووجدت آية الخبر فيها ظرف [لغو] وهى ﴿لَوْ أَنَّ عِنْدَنا ذِكْراً مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾.

المسألة الثالثة : لغلبة دخول «لو» على الماضى لم تجزم ، ولو أريد بها معنى إن الشرطية ، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة ، وأجازه جماعة فى الشعر منهم ابن الشجرى كقوله :

٤٣٦ . لو يشأ طار به ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل [ص ٦٩٨]

وقوله :

٤٣٧ . تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت إحدى نساء بنى ذهل بن شيبانا

وقد خرج هذا على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفا كقراءة أبى عمرو ﴿وَيَنْصُرْكُمْ﴾ و﴿يُشْعِرُكُمْ﴾ و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ والأول على لغة من يقول شايشا بألف ، ثم أبدلت همزة ساكنة ؛ كما قيل العأ لم والخأتم ، وهو توجيه قراءة ابن ذكوان ﴿مِنْسَأَتَهُ﴾ بهمزة ساكنة ؛ فإن الأصل ﴿مِنْسَأَتَهُ﴾ بهمزة مفتوحة مفعلة من نسأه إذا أخّره ، ثم أبدلت الهمزة ألفا ثم الألف همزة ساكنة.

المسألة الرابعة : جواب لو إما مضارع منفى بلم نحو «لو لم يخف الله لم يعصه» أو ماض مثبت ، أو منفى بما ، والغالب على المثبت دخول اللام عليه نحو ﴿لَوْ نَشاءُ لَجَعَلْناهُ حُطاماً﴾ ومن تجرده منها ﴿لَوْ نَشاءُ جَعَلْناهُ أُجاجاً﴾ والغالب على المنفى تجرده منها نحو ﴿وَلَوْ شاءَ رَبُّكَ ما فَعَلُوهُ﴾ ومن اقترانه بها قوله :

٤٣٨ . ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع اللّيالى

ونظيره فى الشذوذ اقتران جواب القسم المنفى بما بها كقوله :

٤٣٩ . أما والّذى لو شاء لم يخلق النّوى لئن غبت عن عينى لما غبت عن قلبى

وقد ورد جواب «لو» الماضى مقرونا بقد وهو غريب كقول جرير :

٤٤٠ . لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الحوائم لا يجدن غليلا

ونظيره فى الشذوذ اقتران جواب لو لا بها كقول جرير أيضا :

لو لا رجاؤك قد قتّلت أولادى [٩٤]

قيل : وقد يكون جواب لو جملة اسمية مقرونة باللام أو بالفاء ، كقوله تعالى ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللهِ خَيْرٌ**﴾ وقيل : هى جواب لقسم مقدر ، وقول الشاعر :

٤٤١ . قالت سلامة : لم يكن لك عادة أن تترك الأعداء حتّى تعذرا

لو كان قتل يا سلام فراحة لكن فررت مخافة أن أوسرا

(لو لا) : على أربعة أوجه :

أحدها : أن تدخل على [جملتين] اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى نحو : «لو لا زيد لأكرمتك» أى لو لا زيد موجود ، فأما قوله عليه الصلاة والسّلام : «لو لا أن أشقّ على أمّتى لأمرتهم بالسّواك عند كلّ صلاة» فالتقدير لو لا مخافة أن أشق على أمتى لأمرتهم ، أى أمر إيجاب ، وإلّا لا نعكس معناها ؛ إذ الممتنع المشقة ، والموجود الأمر.

وليس المرفوع بعد لو لا م فاعلا بفعل محذوف ، ولا بلو لا لنيابتها عنه ، ولا بها أصالة ، خلافا لزاعمى ذلك ، بل رفعه بالابتداء ، ثم قال أكثرهم : يجب كون الخبر كونا مطلقا محذوفا ، فإذا أريد الكون المقيد لم يجز أن تقول «لو لا زيد قائم» ولا أن تحذفه ، بل تجعل مصدره هو المبتدأ ؛ فتقول «لو لا قيام زيد لأتيتك» أو تدخل أنّ على المبتدأ فتقول «لو لا أنّ زيدا قائم» وتصير أنّ وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ، أو مبتدأ لا خبر له ، أو فاعلا بثبت محذوفا ، على الخلاف السابق فى فصل «لو».

وذهب الرمانى وابن الشجرى والشلوبين وابن مالك إلى أنه يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه ، وكونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يعلم نحو «لو لا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة» ويجوز الأمران إن علم ، وزعم ابن الشجرى أن من ذكره ﴿وَلَوْ لا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ وهذا غير متعين ؛ لجواز تعلق الظرف بالفضل ، ولحّن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعرىّ فى قوله فى وصف سيف :

٤٤٢ . يذيب الرّعب منه كلّ عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا [ص ٥٤٢]

وليس يجيد ؛ لاحتمال تقدير «يمسكه» بدل اشتمال على أن الأصل أن يمسكه ، ثم حذفت أن وارتفع الفعل ، أو تقدير يمسكه جملة معترضة ، وقيل : يحتمل أنه حال من الخبر المحذوف ، وهذا مردود بنقل الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها ؛ لأنه خبر فى المعنى ، وعلى الإبدال والاعتراض والحال عند من قال به يتخرج أيضا قول تلك المرأة :

٤٤٣ . فو الله لو لا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السّرر جوانبه

وزعم ابن الطراوة أن جواب لو لا أبدا هو خبر المبتدأ ، ويرده أنه لا رابط بينهما.

وإذا ولى لو لا مضمر فحقّه أن يكون ضمير رفع ، نحو ﴿لَوْ لا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ وسمع قليلا «لولاى ، ولولاك ، ولولاه» خلافا للمبرد.

[ثم] قال سيبويه والجمهور : هى جارة للضمير مختصة به ، كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ، ولا تتعلق لو لا بشىء ، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء ، والخبر محذوف.

وقال الأخفش : الضمير مبتدأ ، ولو لا غير جارة ، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع ، كما عكسوا ؛ إذ قالوا «ما أنا كأنت ، ولا أنت كأنا» وقد أسلفنا أن النيابة إنما وقعت فى الضمائر المنفصلة لشبهها فى استقلالها بالأسماء الظاهرة ؛ فإذا عطف عليه اسم ظاهر نحو «لولاك وزيد» تعين رفعه ، لأنها لا تخفض الظاهر.

الثانى : أن تكون للتحضيض والعرض فتختص بالمضارع أو ما فى تأويله نحو «لو لا تستغفرون الله» ونحو ﴿لَوْ لا أَخَّرْتَنِي إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ والفرق بينهما أن التحضيض طلب بحثّ وإزعاج ، والعرض طلب بلين وتأدب.

والثالث : أن تكون للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضى نحو ﴿لَوْ لا جاؤُ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَداءَ﴾ ﴿فَلَوْ لا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللهِ قُرْباناً آلِهَةً﴾ ومنه ﴿وَلَوْ لا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ ما يَكُونُ لَنا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهذا﴾ إلا أن الفعل أخّر ، وقوله :

٤٤٤ . تعدّون عقر النّيب أفضل مجدكم بنى ضوطرى لو لا الكمىّ المقنّعا

إلا أن الفعل أضمر ، أى لو لا عددتم ، وقول النحويين «لو لا تعدون» مردود ؛

إذ لم يرد أن يحضّهم على أن يعدّوا فى المستقبل ، بل المراد توبيخهم على ترك عدّه فى الماضى ، وإنما قال «تعدون» على حكاية الحال ؛ فإن كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن.

وقد فصلت من الفعل بإذ وإذا معمولين له ، وبجملة شرطية معترضة ؛ فالأول نحو ﴿وَلَوْ لا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ﴾ ﴿فَلَوْ لا إِذْ جاءَهُمْ بَأْسُنا تَضَرَّعُوا﴾ والثانى والثالث نحو ﴿فَلَوْ لا إِذا بَلَغَتِ الْحُلْقُومَ وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلكِنْ لا تُبْصِرُونَ﴾ ﴿فَلَوْ لا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَها﴾ المعنى فهلّا ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم إن كنتم غير مدينين ، وحالتكم أنكم تشاهدون ذلك ، ونحن أقرب إلى المحتضر منكم بعلمنا ، أو بالملائكة ، ولكنكم لا تشاهدون ذلك ، ولو لا الثانية تكرار للأولى.

الرابع : الاستفهام ، نحو ﴿لَوْ لا أَخَّرْتَنِي إِلى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ ﴿لَوْ لا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ قاله الهروى ، وأكثرهم لا يذكره ، والظاهر أن الأولى للعرض ، وأن الثانية مثل ﴿لَوْ لا جاؤُ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَداءَ﴾.

وذكر الهروى أنها تكون نافية بمنزلة لم ، وجعل منه ﴿فَلَوْ لا كانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَها إِيمانُها إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ والظاهر أن المعنى على التوبيخ ، أى فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر قبل مجىء العذاب فنفعها ذلك ، وهو تفسير الأخفش والكسائى والفراء وعلى بن عيسى والنحاس ، ويؤيده قراءة أبىّ وعبد الله (فهلا كانت) ويلزم من هذا المعنى النفى ؛ لأن التوبيخ يقتضى عدم الوقوع ، وقد يتوهم أن الزمخشرى قائل بأنها للنفى لقوله : «والاستثناء منقطع بمعنى لكن ، ويجوز كونه متصلا والجملة فى معنى النفى ، كأنه قيل : ما آمنت» ولعله إنما أراد ما ذكرنا ، ولهذا قال «والجملة فى معنى النفى «ولم يقل «ولو لا للنفى» وكذا قال فى ﴿فَلَوْ لا إِذْ جاءَهُمْ بَأْسُنا تَضَرَّعُوا﴾ :

معناه نفى التضرع ، ولكنه جىء بلو لا ليفاد أنهم لم يكن لهم عذر فى ترك التضرع إلا عنادهم وقسوة قلوبهم وإعجابهم بأعمالهم التى زيّنها الشيطان لهم ، اهـ

فإن احتجّ محتج للهروى بأنه قرىء بنصب ﴿قَوْمَ﴾ على أصل الاستثناء ، ورفعه على الإبدال ، فالجواب أنّ الإبدال يقع بعد ما فيه رائحة النفى ، كقوله :

٤٤٥ . [وبالصّريمة منهم منزل خلق] عاف تغيّر إلّا النّؤى والوتد

فرفع لما كان تغير بمعنى لم يبق على حاله ، وأدقّ من هذه قراءة بعضهم (فشربوا منه إلا قليل منهم) لما كان شربوا منه فى معنى فلم يكونوا منه ، بدليل ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ ويوضح لك ذلك أن البدل فى غير الموجب أرجح من النصب ، وقد أجمعت السبعة على النصب فى ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ فدل على أن الكلام موجب ، ولكن فيه رائحة غير الإيجاب ، كما فى قوله :

عاف تغيّر إلّا النّؤى والوتد [٤٤٥]

تنبيه . ليس من أقسام «لو لا» الواقعة فى نحو قوله :

٤٤٦ . ألا زعمت أسماء أن لا أحبّها فقلت : بلى لو لا ينازعنى شغلى

لأن هذه كلمتان بمنزلة قولك «لو لم» والجواب محذوف ، أى لو لم ينازعنى شغلى لزرتك ، وقيل : بل هى لو لا الامتناعيّة ، والفعل بعدها على إضمار «أن» على حد قولهم «تسمع بالمعيدىّ خير من أن تراه».

(لوما) : بمنزلة لو لا ، تقول : لو ما زيد لأكرمتك ، وفى التنزيل ﴿لَوْ ما تَأْتِينا بِالْمَلائِكَةِ﴾ وزعم المالقى أنها لم تأت إلا للتحضيض ، ويرده قول الشاعر :

٤٤٧ . لو ما الإصاخة للوشاة لكان لى من بعد سخطك فى رضاك رجاء

(لم) : حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا ، نحو ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ الآية. وقد يرفع الفعل [المضارع] بعدها ، كقوله :

٤٤٨ . لو لا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الصّليفاء لم يوفون بالجار [ص ٣٣٩]

فقيل : ضرورة ، وقال ابن مالك : لغة.

وزعم اللحيانى أن بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ وقوله :

٤٤٩ . فى أىّ يومىّ من الموت أفرّ أيوم لم يقدر أم يوم قدر

وخرجا على أن الأصل «نشرحن» و «يقدرن» ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلا عليها ، وفى هذا شذوذان : توكيد المنفى بلم ، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين ، وقال أبو الفتح : الأصل يقدر بالسكون ، ثم لما تجاورت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة . وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمحرك مجرى المحرك ، والمحرك مجرى الساكن ، إعطاء للجار حكم مجاوره . أبدلوا الهمزة المحركة ألفا ، كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة ، يعنى ولزم حينئذ فتح ما قبلها ؛ إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة ، قال : وعلى ذلك قولهم : المراة ، والكماة ، بالألف ، وعليه خرج أبو على قول عبد يغوث :

٤٥٠ . [وتضحك منّى شيخة عبشميّة] كأن لم ترا قبلى أسيرا يمانيا

[ص ٢٧٨]

فقال : أصله ترأى . بهمزة بعدها ألف . كما قال سراقة البارقى :

٤٥١ . أرى عينىّ ما لم ترأياه [كلانا عالم بالتّرهات]

ثم حذفت الألف للجازم ، ثم أبدلت الهمزة ألفا لما ذكرنا ، وأقيس من تخريجهما أن يقال فى قوله «أيوم لم يقدر» : نقلت حركة همزة أم إلى راء يقدر ، ثم أبدلت الهمزة

الساكنة ألفا ، ثم الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين ، وكانت الحركة فتحة إتباعا لفتحة الراء ، كما فى ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فيمن همزه ، وكذلك القول فى «المراة والكماة» وقوله :

كأن لم ترا قبلى أسيرا يمانيا [٤٥٠]

ولكن لم تحرك الألف فيهنّ لعدم التقاء الساكنين.

وقد تفصل من مجزومها فى الضرورة بالظرف كقوله :

٤٥٢ . فـذاك ولم . إذا نحـن امترينـا . تكـن فى النّـاس يـدركك المـراء

وقوله :

٤٥٣ . فأضـحت مغانيهـا قفـارا رسـومها كـأن لم . سـوى أهـل مـن الـوحش . تؤهـل

وقد يليها الاسم معمولا لفعل محذوف يفسره ما بعده كقوله :

٤٥٤ . ظننـت فقـيرا ذا غـنى ثمّ نلتـه فلـم ذا رجـاء ألقـه غـير واهـب

(لما) : على ثلاثة أوجه :

أحدها : أنها تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضيا كلم ، إلا أنها تفارقها فى خمسة أمور :

أحدها : أنها لا تقترون بأداة شرط ، لا يقال «إن لما تقم» وفى التنزيل ﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ﴾ ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا﴾.

الثانى : أن منفيها مستمر النفى إلى الحال كقوله :

٤٥٥ . فإن كنت مأكولا فكن خيرا آكل وإلّا فـأدركنى ولمـا أمـزّق

ومنفى لم يحتمل الاتصال نحو ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ والانقطاع مثل ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَذْكُوراً﴾ ولهذا جاز «لم يكن ثم كان» ولم يجز «لما يكن ثم كان» بل يقال «لما يكن وقد يكون» ومثّل ابن مالك للنفى المنقطع بقوله :

٤٥٦ . وكنت إذ كنت إلهى وحدكا لم يك شىء يا إلاهى قبلكا

وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل ، وذلك وهم فاحش.

ولامتداد النفى بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب ، بخلاف لم ، تقول قمت فلم تقم ، لأن معناه وما قمت عقيب قيامى ، ولا يجوز «قمت فلما تقم» لأن معناه وما قمت إلى الآن.

الثالث : أن منفى لما لا يكون إلا قريبا من الحال ، ولا يشترط ذلك فى منفى لم ، تقول : لم يكن زيد فى العام الماضى مقيما ، ولا يجوز «لما يكن» وقال ابن مالك : لا يشترط كون منفى لما قريبا من الحال مثل «عصى إبليس ربّه ولما يندم» بل ذلك غالب لا لازم.

الرابع : أن منفى لما متوقّع ثبوته ، بخلاف منفى لم ، ألا ترى أن معنى ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذابِ﴾ أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقّع ، قال الزمخشرى فى ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ : ما فى لما من معنى التوقع دالّ على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد ، اه. ولهذا أجازوا «لم يقض ما لا يكون» ومنعوه فى لما.

وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل ، فأما بالنسبة إلى الماضى فهما سيّان فى نفى المتوقع وغيره ، مثال المتوقع أن تقول : ما لى قمت ولم تقم ، أو ولما تقم ، ومثال غير المتوقع أن تقول ابتداء : لم تقم ، أو لما تقم.

الخامس : أن منفى لما جائز الحذف لدليل ، كقوله :

٤٥٧ . فجئت قبورهم بدأ ولما فناديت القبور فلم يجبنه

أى ولما أكن بدأ قبل ذلك ، أى سيدا ، ولا يجوز «وصلت إلى بغداد ولم» تريد ولم أدخلها ، فأما قوله :

٤٥٨ . احفظ وديعتك الّتى استودعتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

فضرورة.

وعلة هذه الأحكام كلها أن لم لنفى فعل ، ولما لنفى قد فعل.

الثانى من أوجه لما : أن تختصّ بالماضى ؛ فتقتضى جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما ، نحو «لما جاءنى أكرمته» ويقال فيها : حرف وجود لوجود ، وبعضهم يقول : حرف وجوب لوجوب ، وزعم ابن السراج وتبعه الفارسى وتبعهما ابن جنى وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى حين ، وقال ابن مالك : بمعنى إذ ، وهو حسن ؛ لأنها مختصة بالماضى وبالإضافة إلى الجملة.

وردّ ابن خروف على مدّعى الاسمية بجواز أن يقال : لما أكرمتنى أمس أكرمتك اليوم ، لأنها إذا قدّرت ظرفا كان عاملها الجواب ، والواقع فى اليوم لا يكون فى الأمس.

والجواب أن هذا مثل ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ والشرط لا يكون إلا مستقبلا ، ولكن المعنى إن ثبت أنى كنت قلته ، وكذا هنا. المعنى لما ثبت اليوم إكرامك لى أمس أكرمتك.

ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا ، وجملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك ، وفعلا مضارعا عند ابن عصفور ، دليل الأول ﴿فَلَمَّا نَجَّاكُمْ إِلَى الْبَرِّ

﴿أَعْرَضْتُمْ﴾ والثانى ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ والثالث ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ﴾ والرابع ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْراهِيمَ الرَّوْعُ وَجاءَتْهُ الْبُشْرى يُجادِلُنا﴾ وهو مؤول يجادلنا ، وقيل فى آية الفاء : إن الجواب محذوف ، أى انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ، وفى آية المضارع إن الجواب ﴿جاءَتْهُ الْبُشْرى﴾ على زيادة الواو ، أو محذوف ، أى أقبل يجادلنا.

ومن مشكل لما هذه قول الشاعر :

٤٥٩ . أقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادى عبد شمس وهاشم

فيقال : أين فعلاها؟ والجواب أن «سقاؤنا» فاعل بفعل محذوف يفسره وهى بمعنى سقط ، والجواب محذوف تقديره قلت ، بدليل قوله أقول ، وقوله «شم» أمر من قولك «شمت البرق» إذا نظرت إليه ، والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه.

والثالث : أن تكون حرف استثناء ؛ فتدخل على الجملة الاسمية ، نحو ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْها حافِظٌ﴾ فيمن شدد الميم ، وعلى الماضى لفظا لا معنى نحو «أنشدك الله لما فعلت» أى ما أسألك إلا فعلك ، قال :

٤٦٠ . قالت له : بالله يا ذا البردين لما غنشت نفسا أو اثنين

وفيه رد لقول الجوهرى : إنّ لما بمعنى إلا غير معروف فى اللغة.

وتأتى لما مركبة من كلمات ، ومن كلمتين.

فأما المركبة من كلمات فكما تقدم فى ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ﴾ فى قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون إنّ وميم لما ، فيمن قال : الأصل لمن ما

فأبدلت النون ميما وأدغمت ، فلما كثرت الميمات حذفت الأولى ، وهذا القول ضعيف ؛ لأن حذف مثل هذه الميم استثقالا لم يثبت ، وأضعف منه قول آخر : إن الأصل لما بالتنوين بمعنى جمعا ، ثم حذف التنوين إجراء للوصل مجرى الوقف ، لأن استعمال لما فى هذا المعنى بعيد ، وحذف التنوين من المنصرف فى الوصل أبعد ؛ وأضعف من هذا قول آخر : إنه فعلى من اللّمم ، وهو بمعناه ؛ ولكنه منع الصرف لألف التأنيث ، ولم يثبت استعمال هذه اللفظة ، وإذا كان فعلى فهلّا كتب بالياء ، وهلّا أماله من قاعدته الإمالة ، واختار ابن الحاجب أنها لما الجازمة حذف فعلها ، والتقدير : لما يهملوا ، أو لما يتركوا ؛ لدلالة ما تقدم من قوله تعالى ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم ، قال : ولا أعرف وجها أشبه من هذا ، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع فى التنزيل ، والحقّ أن لا يستبعد لذلك ، اه. وفى تقديره نظر ، والأولى عندى أن يقدر «لما يوفّوا أعمالهم» أى أنهم إلى الآن لم يوفّوها وسيوفّونها ، ووجه رجحانه أمران ؛ أحدهما : أن بعده ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾ وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد وأنها ستقع ، والثانى : أن منفىّ لما متوقع الثبوت كما قدمنا ، والإهمال غير متوقع الثبوت.

وأما قراءة أبى بكر بتخفيف ﴿إِنَّ﴾ وتشديد ﴿فَلَمَّا﴾ فتحتمل وجهين ؛ أحدهما : أن تكون مخففة من الثقيلة ، ويأتى فى لما تلك الأوجه ، والثانى : أن تكون أن نافية ، و﴿كُلا﴾ مفعول بإضمار أرى ، ولما بمعنى إلّا.

وأما قراءة النحويين بتشديد النون وتخفيف الميم وقراءة الحرميين بتخفيفهما فإنّ فى الأولى على أصلها من التشديد ووجوب الإعمال ، وفى الثانية مخففة من الثقيلة ، وأعملت على أحد الوجهين ، واللام من لما فيهما لام الابتداء ، وقيل : أو هى فى قراءة التخفيف الفارقة بين إن النافية والمخففة من الثقيلة ، وليس كذلك ؛ لأن تلك إنما تكون عند تخفيف إن وإهمالها ، وما زائدة للفصل بين اللامين كما زيدت الألف

للفصل بين الهمزتين فى نحو ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ وبين النونات فى نحو «اضربنانّ يا نسوة» قيل : وليست موصولة بجملة القسم لأنها إنشائية ، وليس كذلك ؛ لأن الصلة فى المعنى جملة الجواب ، وإنما جملة القسم مسوقة لمجرد التوكيد ، ويشهد لذلك قوله تعالى ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾ لا يقال : لعل من نكرة أى لفريق ليبطئن ؛ لأنها حينئذ تكون موصوفة ، وجملة الصفة كجملة الصلة فى اشتراط الخبرية.

وأما المركبة من كلمتين فكقوله :

٤٦١ . لمـا رأيـت أبـا يزيـد مقـاتلا أدع القتـال وأشـهد الهيجـاء [ص ٥٢٩ و ٦٩٤]

وهو لغز ، يقال فيه : أين جواب لما؟ وبم انتصب أدع؟ وجواب الأول أن الأصل «لن ما» ثم أدغمت النون فى الميم للتقارب ، ووصلا خطا للالغاز ، وإنما حقهما أن يكتبا منفصلين ، ونظيره فى الإلغاز قوله :

٤٦٢ . عافـت المـاء فى الشّـتاء ، فقلنـا بردّيـه تصـادفيه سـخينا

فيقال : كيف يكون التبريد سببا لمصادفته سخينا؟ وجوابه أن الأصل «بل رديه» ثم كتب على لفظه للالغاز ، وعن الثانى أن انتصابه بلن ، وما الظرفية وصلتها ظرف له فاصل بينه وبين لن للضرورة ، فيسأل حينئذ : كيف يجتمع قوله لن أدع القتال مع قوله لن أشهد الهيجاء؟ فيجاب بأن أشهد ليس معطوفا على أدع ، بل نصبه بأن مضمرة ، وأن والفعل عطف على القتال ، أى لن أدع القتال وشهود الهيجاء على حد قول ميسون :

ولبس عباءة وتقرّ عينى [٤٢٥]

(لن) : حرف نصب ونفى واستقبال ، وليس أصله وأصل لم لا فأبدلت الألف نونا فى لن وميما فى لم خلافا للفراء ؛ لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفا لا العكس نحو ﴿لَنَسْفَعاً﴾ و﴿لَيَكُوناً﴾ ولا أصل لن «لا أن» فحذفت الهمزة تخفيفا والألف للساكنين خلافا للخليل والكسائى ، بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو «زيدا لن أضرب» خلافا للأخفش الصغير ، وامتناع نحو «زيدا يعجبنى أن تضرب» خلافا للفراء ، ولأن الموصول وصلته مفرد ، ولن أفعل كلام تام ، وقول المبرد إنه مبتدأ حذف خبره أى لا الفعل واقع مردود بأنه لم ينطق به مع أنه لم يسد شىء مسدّه ، بخلاف نحو «لو لا زيد لأكرمتك» وبأن الكلام تام بدون المقدر ، وبأنّ لا الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار إذا لم تعمل ، ولا التفات له فى دعوى عدم وجوب ذلك ؛ فإن الاستقراء يشهد بذلك.

ولا تفيد لن توكيد النفى خلافا للزمخشرى فى كشافه ، ولا تأبيده خلافا له فى أنموذجه ، وكلاهما دعوى بلا دليل ، قيل : ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم فى ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾ ولكان ذكر الأبد فى ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً﴾ تكرارا ، والأصل عدمه.

وتأتى للدعاء كما أتت لا لذلك وفاقا لجماعة منهم ابن عصفور ، والحجة فى قوله :

٤٦٣ . لن تزالوا كذلكم ثمّ لازلت لكم خالدا خلود الجبال

وأما قوله تعالى ﴿قالَ رَبِّ بِما أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيراً لِلْمُجْرِمِينَ﴾ فقيل : ليس منه ؛ لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم ، بل إلى المخاطب أو الغائب ، نحو «يا ربّ لا عذّبت فلانا» ونحو «لا عذّب الله عمرا» اه ويرده قوله :

ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال [٤٦٣]

وتلقّى القسم بها وبلم نادر حدا ، كقول أبى طالب :

٤٦٤ . والله لـن يصـلوا إليـك بجمعهـم حـتّى أوسّـد فى الـتّراب دفينـا [ص ٦١٨]

وقيل لبعضهم : ألك بنون؟ فقال : نعم ، وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة ، ويحتمل هذا أن يكون على حذف الجواب ، أى إنّ لى لبنين ، ثم استأنف جملة النفى.

وزعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله :

٤٦٥ . [أيادى سبايا عزّما كنت بعدكم] فلـن يحـل للعينـين بعـدك منظـر

وقوله :

٤٦٦ . لـن يخـب الآن مـن رجائـك مـن حـرّك مـن دون بابـك الحلقـه [ص ٦٩٨]

والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة.

(ليت) : حرف تمنّ يتعلق بالمستحيل غالبا ، كقوله :

٤٦٧ . فياليـت الشّـباب يعـود يومـا فـأخبره بمـا فعـل المشـيب

وبالممكن قليلا.

وحكمه أن ينصب الاسم ويرفع الخبر ، قال الفراء وبعض أصحابه : وقد ينصبهما كقوله :

٤٦٨ . *يا ليت أيّام الصّبا رواجعا*

وبنى على ذلك ابن المعتز قوله :

٤٦٩ . مرّت بنا سحرا طير ، فقلت لها : طوبـاك ، يـا ليتـنى إيّـاك ، طوبـاك

والأول عندنا محمول على حذف الخبر ، وتقديره أقبلت ، لا تكون ، خلافا للكسائى لعدم تقدم إن ولو الشرطيتين ، ويصح بيت ابن المعتز على إنابة ضمير النصب عن ضمير الرفع.

وتقترن بها ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء ، لا يقال «ليتما قام زيد» خلافا لابن أبي الربيع وطاهر القزويني ، ويجوز حينئذ إعمالها لبقاء الاختصاص ، وإهمالها حملا على أخواتها ، ورووا بالوجهين قول النابغة :

قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد [٩٢]

ويحتمل أن الرفع على أن «ما» موصولة ، وأن الإشارة خبر لهو محذوفا ، أي ليت الذي هو هذا الحمام لنا ؛ فلا يدلّ حينئذ على الإهمال ، ولكنه احتمال مرجوح ، لأن حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير أيّ مع عدم طول الصلة قليل ، ويجوز «ليتما زيدا ألقاه» على الإعمال ، ويمتنع على إضمار فعل على شريطة التفسير.

(لعل) : حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر ، قال بعض أصحاب الفراء : وقد ينصبهما ، وزعم يونس أن ذلك لغة لبعض العرب وحكى «لعل أباك منطلقا» وتأويله عندنا على إضمار يوجد ، وعند الكسائي على إضمار يكون.

وقد مر أن عقيلا يخفضون بها المبتدأ كقوله :

٤٧٠ . [فقلت : ادع أخرى وارفع الصّوت جهـــــــــــــــــــــــرة] لعلّ أبي المغوار منك قريب [ص ٤٤١]

وزعم الفارسي أنه لا دليل في ذلك ؛ لأنه يحتمل أن الأصل «لعله لأبي المغوار منك جواب قريب» فحذف موصوف قريب ، وضمير الشأن ، ولام لعل الثانية تخفيفا ، وأدغم الأولى في لام الجر ، ومن ثم كانت مكسورة ، ومن فتح فهو على لغة من يقول «المال لزيد» بالفتح ، وهذا تكلف كثير ، ولم يثبت تخفيف لعل ، ثم هو محجوج بنقل الأئمّة أن الجر بلعل لغة قوم بأعيانهم.

واعلم أن مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو «بحسبك درهم» بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل ، وقوله «قريب» هو خبر ذلك المبتدأ ، ومثله «لولاي لكان كذا» على قول سيبويه إن لو لا جارة ،

وقولك «ربّ رجل يقول ذلك» ونحوه قوله :

٤٧١ . [فكيف إذا مررت بدار قوم] وجيران لنا كانوا كرام

على قول سيبويه إن «كان» زائدة ، وقول الجمهور إن الزائد لا يعمل شيئا ، فقيل : الأصل «هم لنا» ثم وصل الضمير بكان الزائدة إصلاحا للفظ ؛ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل ، وقيل : بل الضمير توكيد للمستتر فى لنا على أن لنا صفة لجيران ، ثم وصل لما ذكر ، وقيل : بل هو معمول لكان بالحقيقة ، فقيل : على أنها ناقصة ولنا الخبر ، وقيل : بل على أنها زائدة وأنها تعمل فى الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى نحو «زيد ظننت عالم».

وتتصل بلعل «ما» الحرفية فتكفها عن العمل ؛ لزوال اختصاصها حينئذ ، بدليل قوله :

٤٧٢ . [أعد نظرا يا عبد قيس] لعلّما أضاءت لك النّار الحمار المقيّدا

[ص ٢٨٨]

وجوّز قوم إعمالها حينئذ حملا على ليت ؛ لاشتراكهما فى أنهما يغيّران معنى الابتداء ، وكذا قالوا فى كأنّ ، وبعضهم خصّ لعلّ بذلك ، لأشدّيّة التشابه لأنها وليت للانشاء ، وأما كأن فللخبر.

قيل : وأوّل لحن سمع بالبصرة «لعلّ لها عذر وأنت تلوم» وهذا محتمل لتقدير ضمير الشأن كما تقدم فى «إنّ من أشدّ النّاس عذابا يوم القيامة المصوّرون».

وفيها عشر لغات مشهورة ، ولهما معان :

أحدها : التوقع ، وهو : ترجّى المحبوب والإشفاق من المكروه ، نحو «لعل الحبيب قادم [1] ، ولعل الرقيب حاصل» وتختص بالممكن ، وقول فرعون ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبابَ أَسْبابَ السَّماواتِ﴾ إنما قاله جهلا أو مخرقة وإفكا.

---

(١) فى نسخة «الحبيب يقدم».

الثانى : التعليل ، أثبته جماعة منهم الأخفش والكسائى ، وحملوا عليه ﴿فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشى﴾ ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ، ويصرفه للمخاطبين ، أى اذهبا على رجائكما.

الثالث : الاستفهام ، أثبته الكوفيون ، ولهذا علّق بها الفعل فى نحو ﴿لا تَدْرِي لَعَلَّ اللهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذلِكَ أَمْراً﴾ ونحو ﴿وَما يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾ قال الزمخشرى : وقد أشرتها معنى ليت من قرأ ﴿فَاطَّلَعَ﴾ اه. وفى الآية بحث سيجىء.

ويقترن خبرها بأن كثيرا حملا على عسى كقوله :

٤٧٣ . لعلّك يوما أن تلمّ ملمّة [عليك من اللّائى يدعنك أجدعا]

وبحرف التنفيس قليلا كقوله :

٤٧٤ . فقولا لها قولا رقيقا لعلّها سترحمنى من زفرة وعويل

وخرج بعضهم نصب ﴿فَاطَّلَعَ﴾ على تقدير أن مع أبلغ كما خفض المعطوف من بيت زهير :

بدا لى أنّى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا [١٣٥]

على تقدير الباء مع مدرك.

ولا يمتنع كون خبرها فعلا ماضيا خلافا للحريرى ، وفى الحديث «وما يدريك لعلّ الله اطلع على أهل بدر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» وقال الشاعر :

٤٧٥ . وبدّلت قرحا داميا بعد صحّة لعلّ منايانا تحوّلن أبؤسا

وأنشد سيبويه :

أعد نظرا يا عبد قيس لعلّما أضاءت لك النّار الحمار المقيّد [٤٧٢]

فإن اعترض بأن لعل هنا مكفوفة بما ، فالجواب أن شبهة المانع أن لعل للاستقبال فلا تدخل على الماضى ، ولا فرق على هذا بين كون الماضى معمولا لها أو معمولا لما فى حيّزها ، ومما يوضح بطلان قوله ثبوت ذلك فى خبر ليت وهى بمنزلة لعل نحو ﴿**يا لَيْتَنِي مِتُّ قَبْلَ هذا وَكُنْتُ نَسْياً مَنْسِيًّا**﴾ ﴿**يا لَيْتَنِي كُنْتُ تُراباً**﴾ ﴿**يا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَياتِي**﴾ ﴿**يا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ**﴾.

تنبيه . من مشكل باب ليت وغيره قول يزيد بن الحكم :

٤٧٦ . فليت كفافا كان خيرك كلّه وشرّك عنّى ما ارتوى الماء مرتوى

وإشكاله من أوجه ، أحدها : عدم ارتباط خبر ليت باسمها ؛ إذ الظاهر أن كفافا اسم ليت ، وأنّ كان تامة ، وأنها وفاعلها الخبر ، ولا ضمير فى هذه الجملة. والثانى : تعليقه عن بمرتو. والثالث : إيقاعه الماء فاعلا بارتوى ، وإنما يقال : ارتوى الشارب.

والجواب عن الأول أن كفافا إنما هو خبر لكان مقدم عليها وهو بمعنى كافّ ، واسم ليت محذوف للضرورة ، أى فليتك أو فليته : أى فليت الشأن ، ومثله قوله :

٤٧٧ . فليت دفعت الهمّ عنّى ساعة [فبتنا على ما خيّلت ناعمى بال]

وخيرك : اسم كان ، وكله : توكيد له ، والجملة خبر ليت ، وأما «وشرك» فيروى بالرفع عطفا على «خيرك» فخبره إما محذوف تقديره كفافا ، فمرتو : فاعل بارتوى ، وإما مرتو على أنه سكن للضرورة كقوله :

٤٧٨ . ولو أنّ واش باليمامة داره ودارى بأعلى حضرموت اهتدى ليا

وروى بالنصب : إما على أنه اسم لليت محذوفة ، وسهل حذفها تقدم ذكرها ، كما سهل ذلك حذف كل وبقاء الخفض فى قوله :

٤٧٩ . أكــلّ امــرىء تحســبين امــرأ ونـــــار توقّـــــد باللّيـــــل نـــــارا

وإما على العطف على اسم ليت المذكورة إن قدر ضمير المخاطب ، فأما ضمير الشأن فلا يعطف عليه لو ذكر فكيف وهو محذوف ، ومرتوى على الوجهين مرفوع : إما لأنه خبر ليت المحذوفة ، او لأنه عطف على خبر ليت المذكورة.

وعن الثانى بأنه ضمن مرتو معنى كافّ ؛ لأن المرتوى يكفّ عن الشرب ، كما جاء ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ لأن يخالفون فى معنى يعدلون ويخرجون ، وإن علّقته بكفافا محذوفا على وجه مرّ ذكره فلا إشكال.

وعن الثالث أنه إما على حذف مضاف أى شارب الماء ، وإما على جعل الماء مرتويا مجازا كما جعل صاديا فى قوله :

٤٨٠ . *وجبت هجيرا يترك الماء صاديا*

ويروى «الماء» بالنصب على تقدير من كما فى قوله تعالى : ﴿وَاخْتارَ مُوسى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً﴾ ففاعل ارتوى على هذا مرتو ، كما تقول : ما شرب الماء شارب.

(لكنّ) مشددة النون . حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وفى معناها ثلاثة أقوال :

أحدها ، وهو المشهور : أنه واحد ، وهو الاستدراك ، وفسّر بأن تنسب لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ، ولذلك لا بد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو «ما هذا ساكنا لكنه متحرك» أو ضد له نحو «ما هذا أبيض لكنه أسود» قيل : أو خلاف نحو «ما زيد قائما ، لكنه شارب» وقيل : لا يجوز ذلك.

والثانى : أنها ترد تارة للاستدراك وتارة للتوكيد ، قاله جماعة منهم صاحب

البسيط ، وفسروا الاستدراك برفع ما يتوهّم ثبوته نحو «ما زيد شجاعا ، لكنه كريم» لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان ؛ فنفى أحدهما يوهم انتفاء الآخر ، و «ما قام زيد ، لكنّ عمرا قام» وذلك إذا كان بين الرجلين تلابس أو تماثل فى الطريقة ، ومثلوا للتوكيد بنحو «لو جاءنى أكرمته لكنه لم يجىء» فأكدت ما أفادته لو من الامتناع.

والثالث : أنها للتوكيد دائما مثل إنّ ، ويصحب التوكيد معنى الاستدراك ، وهو قول ابن عصفور ، قال فى المقرب : إنّ وأنّ ولكنّ ، ومعناها التوكيد ، ولم يزد على ذلك ، وقال فى الشرح : معنى لكن التوكيد ، وتعطى مع ذلك الاستدراك ، اه.

والبصريون على أنها بسيطة ، وقال الفراء : أصلها لكن أنّ ، فطرحت الهمزة للتخفيف ، ونون لكن للساكنين ، كقوله :

٤٨١ . [فلست بآتيه ولا أستطيعه] ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل [(١)]

وقال باقى الكوفيين : مركبة من : لا ، وإنّ ، والكاف الزائدة لا التشبيهية ، وحذفت الهمزة تخفيفا

وقد يحذف اسمها كقوله :

٤٨٢ . فلو كنت ضبّيّا عرفت قرابتى ولكنّ زنجىّ عظيم المشافر

أى ولكنّك زنجى ، وعليه بيت المتنبى :

٤٨٣ . وما كنت ممّن يدخل العشق قلبه ولكنّ من يبصر جفونك يعشق [ص ٦٠٥]

وبيت الكتاب :

---

(١) أصله «ولكن اسقنى» والأصل أن يتخلص من التقاء الساكنين بكسر نون لكن ، فلما لم يتيسر ذلك له حذف أول الساكنين ، وهو نون لكن.

٤٨٤ . ولكنّ من لا يلق أمرا ينوبه بعدّته ينزل به وهو أعزل

ولا يكون الاسم فيهما من ؛ لأن الشرط لا يعمل فيه ما قبله

ولا تدخل اللام فى خبرها خلافا للكوفيين ، احتجوا بقوله :

ولكنّنى من حبّها لعميد [٣٨٣]

ولا يعرف له قائل ، ولا تتمة ، ولا نظير ، ثم هو محمول على زيادة اللام ، أو على أن الأصل «لكن أننى» ثم حذفت الهمزة تخفيفا ونون لكن للساكنين.

(لكن) ساكنة النون . ضربان : مخففة من الثقيلة ، وهى حرف ابتداء ، لا يعمل خلافا للأخفش ويونس ؛ لدخولها بعد التخفيف على الجملتين ، وخفيفة بأصل الوضع ، فإن وليها كلام فهى حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك ، وليست عاطفة ، ويجوز أن تستعمل بالواو ، نحو ﴿وَلكِنْ كانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ وبدونها نحو قول زهير :

٤٨٥ . إنّ ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه فى الحرب تنتظر

وزعم ابن أبى الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة ، وأنه ظاهر قول سيبويه ، وإن وليها مفرد فهى عاطفة بشرطين ؛ أحدهما : أن يتقدمها نفى أو نهى ، نحو «ما قام زيد لكن عمرو ، ولا يقم زيد لكن عمرو» فإن قلت «قام زيد» ثم جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت «لكن عمرو لم يقم» وأجاز الكوفيون «لكن عمرو» على العطف ، وليس بمسموع. الشرط الثانى : أن لا تقترن بالواو ، قاله الفارسى وأكثر النحويين ، وقال قوم : لا تستعمل مع المفرد إلا بالواو.

واختلف فى نحو «ما قام زيد ولكن عمرو» على أربعة أقوال ؛ أحدها

ليونس : إن لكن غير عاطفة ، والواو عاطفة مفردا على مفرد ، الثانى لابن مالك : إن لكن غير عاطفة والواو عاطفة لجملة حذف بعضها على جملة صرح بجميعها ، قال : فالتقدير فى نحو «ما قام زيد ولكن عمرو» ولكن قام عمرو ، وفى ﴿وَلكِنْ رَسُولَ اللهِ﴾ ولكن كان رسول الله ، وعلة ذلك أن الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له فى الإيجاب والسلب ، بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه : نحو «قام زيد ولم يقم عمرو» والثالث لابن عصفور : إن لكن عاطفة ، والواو زائدة لازمة. والرابع لابن كيسان : إن لكن عاطفة ، والواو زائدة غير لازمة.

وسمع «ما مررت برجل صالح ولكن طالح» بالخفض ، فقيل : على العطف ، وقيل : بجار مقدر ، أى لكن مررت بطالح ، وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوّة الدلالة عليه بتقدم ذكره.

(ليس) : كلمة دالة على نفى الحال ، وتنفى غيره بالقرينة ، نحو «ليس خلق الله مثله» وقول الأعشى :

٤٨٦ . لـه نـافلات مـا يغـبّ نوالهـا ولـيس عطـاء اليـوم مانعـه غـدا

وهى فعل لا يتصرف ، وزنه فعل بالكسر ، ثم التزم تخفيفه [1] ، ولم نقدره فعل بالفتح لأنه لا يخفف ، ولا فعل بالضم لأنه لم يوجد فى يائى العين إلا فى هيؤ ، وسمع «لست» بضم اللام ؛ فيكون على هذه اللغة كهيؤ.

وزعم ابن السراج أنه حرف بمنزلة ما ، وتابعه الفارسى فى الحلبيات وابن شقير وجماعة ، والصواب الأول ، بدليل لست ولستما ولستنّ وليسا وليسوا وليست ولسن.

وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر ، وقيل : قد تخرج عن ذلك فى مواضع :

---

(١) تخفيفه : بتسكين عينه وهى الياء ، وإنما يخفف على هذا الوجه مكسور العين أو مضمومها.

أحدها : أن تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمنزلة إلا نحو «أتونى ليس زيدا» والصحيح أنها الناسخة ، وأن اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم ، واستتاره واجب ؛ فلا يليها فى اللفظ إلا المنصوب ، وهذه المسألة كانت سبب قراءة سيبويه للنحو [1] ، وذلك أنه جاء إلى حمّاد بن سلمة لكتابة الحديث ، فاستملى منه قوله ﷺ «ليس من أصحابى أحد إلا ولو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدّوداء» فقال سيبويه : ليس أبو الدرداء ، فصاح به حماد : لحنت يا سيبويه ، إنما هذا استثناء ، فقال سيبويه : والله لأطلبنّ علما لا يلحننى معه أحد ، ثم مضى ولزم الخليل وغيره.

والثانى : أن يقترن الخبر بعدها بإلّا نحو «ليس الطّيب إلا المسك» بالرفع ، فإن بنى تميم يرفعونه حملا لها على ما فى الإهمال عند انتقاض النفى ، كما حمل أهل الحجاز ما على ليس فى الإعمال عند استيفاء شروطها ، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء ، فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفى ، فجاءه فقال [له] : يا أبا عمرو ما شىء بلغنى عنك؟ ثم ذكر ذلك له ، فقال له أبو عمرو : نمت وأدلج الناس ، ليس فى الأرض تميمىّ إلا وهو يرفع ، ولا حجازى إلا وهو ينصب ، ثم قال لليزيدى ولخلف الأحمر : اذهبا إلى أبى مهدى فلقناه الرفع فإنه لا يرفع ، وإلى المنتجع التميمى فلقناه النصب فإنه لا ينصب ، فأتياهما وجهدا بكل منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعل ، فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى ، فقال له عيسى : بهذا فقت الناس.

وخرّج الفارسىّ ذلك على أوجه :

أحدها : أن فى «ليس» ضمير الشأن ، ولو كان كما زعم لدخلت إلا على أول الجملة الاسمية الواقعة خبرا فقيل : ليس إلا الطيب المسك ، كما قال :

---

(١) فى نسخة «سببا فى قراءة سيبويه النحو».

٤٨٧ . ألا لـيس إلّا مـا قضـى الله كـائن ومـا يسـتطيع المـرء نفعـا ولا ضـرّا

وأجاب بأن إلّا قد توضع فى غير موضعها مثل ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ وقوله :

٢٨٨ . *وما اغترّه الشّيب إلّا اغترارا*

أى إن نحن إلا نظن ظنا ، وما اغتره اغترارا إلا الشيب ؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون فى المفعول المطلق التوكيدى ؛ لعدم الفائدة فيه. وأجيب بأن المصدر فى الآية والبيت نوعىّ على حذف الصفة ، أى إلا ظنا ضعيفا وإلا اغترارا عظيما.

والثانى : أن الطيب اسمها ، وأن خبرها محذوف ، أى فى الوجود ، وأن المسك بدل من اسمها.

الثالث : أنه كذلك ، ولكن «إلا المسك» نعت للاسم ؛ لأن تعريفه تعريف الجنس [فهو نكرة معنى] أى ليس طيب غير المسك طيبا.

ولأبى نزار الملقب بملك النحاة توجيه آخر ، وهو أن الطيب اسمها ، والمسك مبتدأ حذف خبره ، والجملة خبر ليس ، والتقدير : إلا المسك أفخره.

وما تقدم من نقل أبى عمرو أن ذلك لغة تميم يردّ هذه التأويلات.

وزعم بعضهم عن قائل ذلك أنه قدرها حرفا ، وأن من ذلك قولهم «ليس خلق الله مثله» وقوله :

٤٨٩ . هـى الشّـفاء لـدائى لـو ظفـرت بهـا ولـيس منهـا شـفاء الـنّفس مبـذول

ولا دليل فيهما : لجواز كون ليس فيهما شانية.

الموضع الثالث : أن تدخل على الجملة الفعلية ، أو على المبتدأ والخبر مرفوعين كما مثلنا ، وقد أجبنا عن ذلك.

الرابع : أن تكون حرفا عاطفا ، أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون ، على خلاف بين النّقلة ، واستدلوا بنحو قوله :

٤٩٠ . أيــن المفــرّ والإلــه الطّالــب والأشــرم المغلــوب لــيس الغالــب

وخرج على أن «الغالب» اسمها والخبر محذوف ؛ قال ابن مالك : وهو فى الأصل ضمير متصل عائد على الأشرم ، أى ليسه الغالب ، كما تقول «الصديق كانه زيد» ثم حذف لاتصاله. ومقتضى كلامه أنه لو لا تقديره متصلا لم يجز حذفه ، وفيه نظر.

حرف الميم

(ما) : تأتى على وجهين : اسمية ، وحرفية ، وكل منهما ثلاثة أقسام.

فأما أوجه الاسمية.

فأحدها : أن تكون معرفة ، وهى نوعان : ناقصة ، وهى الموصولة ، نحو ﴿**ما عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَما عِنْدَ اللهِ باقٍ**﴾ وتامة ، وهى نوعان : عامة أى مقدرة بقولك الشىء ، وهى التى لم يتقدّمها اسم تكون هى وعاملها صفة له فى المعنى نحو ﴿**إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمَّا هِيَ**﴾ أى فنعم الشىء هى ، والأصل فنعم الشىء إبداؤها ؛ لأن الكلام فى الإبداء لا فى الصدقات ، ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه ، فانفصل وارتفع وخاصة هى التى تقدمها ذلك ، وتقدر من لفظ ذلك الاسم نحو «غسلته غسلا نعمّا» و «دققته دقا نعمّا» أى نعم الغسل ونعم الدق ، وأكثرهم لا يثبت مجىء ما معرفة تامة ، وأثبته جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه.

والثانى : أن تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف ، وهى أيضا نوعان : ناقصة ، وتامة.

فالناقصة هى الموصوفة ، وتقدر بقولك شىء كقولهم «مررت بما معجب لك» أى بشىء معجب لك ، وقوله :

٤٩١ ـ لما نافع يسعى اللبيب ؛ فلا تكن لشىء بعيد نفعه الدّهر ساعيا

وقول الآخر :

٤٩٢ ـ ربّما تكره النّفوس من الأم ر له فرجة كحلّ العقال

أى رب شىء تكرهه النفوس ، فحذف العائد من الصفة إلى الموصوف. ويجوز أن تكون ما كافة ، والمفعول المحذوف اسما ظاهرا ، أى قد تكره النفوس من الأمر شيئا ، أى وصفا فيه ، أو الأصل : أمرا من الأمور [1] ، وفى هذا إنابة المفرد عن الجمع ، وفيه وفى الأول إنابة الصفة غير المفردة عن الموصوف ؛ إذ الجملة بعده صفة له ، وقد قيل فى ﴿إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ : إن المعنى نعم هو شيئا يعظكم به ، فما نكرة تامة تمييز ، والجملة صفة ، والفاعل مستتر ، وقيل : ما معرفة موصولة فاعل ، والجملة صلة ، وقيل غير ذلك ، وقال سيبويه فى ﴿هذا ما لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾ : المراد شىء لدى عتبد ، أى معدّ أى لجهنم بإغوائى إياه ، أو حاضر ، والتفسير الأول رأى الزمخشرى ، وفيه أن «ما» حينئذ للشخص العاقل ، وإن قدرت «ما» موصولة فعتيد بدل منها ، أو خبر ثان ، أو خبر لمحذوف.

والتامة تقع فى ثلاثة أبواب :

أحدها : التعجب ، نحو «ما أحسن زيدا» المعنى شىء حسّن زيدا ، جزم بذلك جميع البصريين ، إلا الأخفش فجوزه ، وجوز أن تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لا محل لها ، وأن تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها فى موضع رفع نعتا لها ، وعليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، وتقديره شىء عظيم ونحوه.

---

(١) فى نسخة «من الأمور أمرا».

الثانى : باب نعم وبئس ، نحو «غسلته غسلا نعمّا ، ودققته دقّا نعمّا» أى نعم شيئا ، فما : نصب على التمييز عند جماعة من المتأخرين منهم الزمخشرى ، وظاهر كلام سيبويه أنها معرفة تامة كامر.

والثالث : قولهم إذا أرادوا المبالغة فى الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة «إنّ زيدا ممّا أن يكتب» أى أنه من أمر كتابة ، أى أنه مخلوق من أمر وذلك الأمر هو الكتابة ، فما بمعنى شىء ، وأن وصلتها فى موضع خفض بدل منها ، والمعنى بمنزلته فى ﴿**خُلِقَ الْإِنْسانُ مِنْ عَجَلٍ**﴾ جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها ، وزعم السيرافى وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامة بمعنى الشىء أو الأمر ، وأن وصلتها مبتدأ ، والظرف خبره ، والجملة خبر لإنّ ، ولا يتحصل للكلام معنى طائل على هذا التقدير.

والثالث : أن تكون نكرة مضمنة معنى الحرف ، وهى نوعان :

أحدهما : الاستفهامية ، ومعناها أى شىء ، نحو ﴿**ما هِيَ**﴾ ﴿**ما لَوْنُها**﴾ ﴿**وَما تِلْكَ بِيَمِينِكَ**﴾ ﴿**قالَ مُوسى ما جِئْتُمْ بِهِ السِّحْرُ**﴾ وذلك على قراءة أبى عمرو (آلسحر) بمد الألف ، فما : مبتدأ ، والجملة بعدها خبر ، وآلسحر : إما بدل من ما ، ولهذا قرن بالاستفهام ، وكأنه قيل : آلسحر جئتم به ، وإما بتقدير أهو السحر ، أو آلسحر هو ، وأما من قرأ ﴿**السِّحْرُ**﴾ على الخبر فما موصولة ، والسحر خبرها ، ويقويه قراءة عبد الله (ما جئتم به سحر).

ويجب حذف ألف ما الاستفهامية إذا جرّت وإبقاء الفتحة دليلا عليها ، نحو فيم وإلام وعلام [وبم] وقال :

٤٩٣ . فتلك ولاة السّوء قد طال مكثهم فحتّام حتّام العفاء المطوّل؟

وربما تبعت الفتحة الألف فى الحذف ، وهو مخصوص بالشعر ، كقوله :

٤٩٤ . يـــا أبـــا الأســـود لم خلفتـــنى لهمـــــــوم طارقـــــــات وذكـــــــر

وعلة حذف الألف الفرق بين الاستفهام والخبر ؛ فلهذا حذفت فى نحو ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْراها﴾ ﴿فَناظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾ ﴿لِمَ تَقُولُونَ ما لا تَفْعَلُونَ﴾ وثبتت فى ﴿لَمَسَّكُمْ فِيما أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذابٌ عَظِيمٌ﴾ ﴿يُؤْمِنُونَ بِما أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ ﴿ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِما خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ وكما لا تحذف الألف فى الخبر لا تثبت فى الاستفهام ، وأما قراءة عكرمة وعيسى (عما يتساءلون) فنادر ، وأما قول حسان :

٤٩٥ . علـــى مـــا قـــام يشـــتمنى لئـــيم كخنزيـــــــر تمـــــــرّغ فى دمـــــــان

فضرورة ، والدمان كالرماد وزنا ومعنى ، ويروى «فى رماد» فلذلك رجحته على تفسير ابن الشجرى له بالسرجين ، ومثله قول الآخر :

٤٩٦ . إنّـــا قتلنـــا بقتلانـــا ســـراتكم أهـــل اللّـــواء ففيمـــا يكثـــر القيـــل

ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه ؛ فلهذا ردّ الكسائى قول المفسرين فى ﴿بِما غَفَرَ لِي رَبِّي﴾ إنها استفهامية ، وإنما هى مصدرية ، والعجب من الزمخشرى إذ جوز كونها استفهامية مع رده على من قال فى ﴿فَبِما أَغْوَيْتَنِي﴾ إن المعنى بأى شىء أغويتنى بأن إثبات الألف قليل شاذ ، وأجاز هو وغيره أن تكون بمعنى الذى ، وهو بعيد ؛ لأن الذى غفر له هو الذنوب ، ويبعد إرادة الاطلاع عليها ، وإن غفرت ، وقال جماعة منهم الإمام فخر الدين فى ﴿فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ﴾ إنها للاستفهام التعجبى ، أى فبأى رحمة ، ويردّه ثبوت الألف ، وأن خفض رحمة حينئذ لايتجه ؛ لأنها لا تكون بدلا من ما ؛ إذ المبدل من اسم

الاستفهام يجب اقترانه بهمزة الاستفهام نحو «ما صنعت أخيرا أم شرّا» ولأن ما النكرة الواقعة فى غير الاستفهام والشرط لا تستغنى عن الوصف ، إلا فى بابى التعجب ونعم وبئس ، وإلا فى نحو قولهم «إنّى ممّا أن أفعل» على خلاف فيهن ، وقد مرّ ، ولا عطف بيان ؛ لهذا ؛ ولأن ما الاستفهامية لا توصف ، وما لا يوصف كالضمير لا يعطف عليه عطف بيان ، ولا مضافا إليه ؛ لأن أسماء الاستفهام وأسماء الشرط والموصولات لا يضاف منها غير أىّ باتفاق ، وكم فى الاستفهام عند الزجاج فى نحو «بكم درهم اشتريت» والصحيح أن جره بمن محذوفة.

وإذا ركبت ما الاستفهامية مع ذا لم تحذف ألفها نحو «لماذا جئت» لأن ألفها قد صارت حشوا.

وهذا فصل عقدته [فى] لماذا

اعلم أنها تأتى فى العربية على أوجه :

أحدها : أن تكون ما استفهامية وذا إشارة نحو «ما ذا التّوانى؟» و «ما ذا الوقوف؟».

والثانى : أن تكون ما استفهامية وذا موصولة ، كقول لبيد :

٤٩٧ . ألا تسألان المرء ما ذا يحاول أنحبّ فيقضى أم ضلال وباطل؟

فما مبتدأ ، بدليل إبداله المرفوع منها ، وذا : موصول ، بدليل افتقاره للجملة بعده ، وهو أرجح الوجهين فى ﴿**وَيَسْئَلُونَكَ ما ذا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ**﴾ فيمن رفع العفو ، أى الذى ينفقونه العفو ؛ إذا الأصل أن تجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية.

الثالث : أن يكون «ماذا» كله استفهاما على التركيب كقولك «لماذا جئت؟» وقوله :

٤٩٨ . يا خزر تغلب ما ذا بال نسوتكم [لا يستفقن إلى الدّيرين تحنانا؟]

وهو أرجح الوجهين فى الآية فى قراءة غير أبى عمرو ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾ بالنصب ، أى ينفقون العفو.

الرابع : أن يكون «ماذا» كله اسم جنس بمعنى شىء ، أو موصولا بمعنى الذى ، على خلاف فى تخريج قول الشاعر :

٤٩٩ . دعى ما ذا علمت سأتّقيه ولكن بالمغيّب نبّئينى [ص ٣٠٢]

فالجمهور على أن «ماذا» كله مفعول دعى ، ثم اختلف فقال السيرافى وابن خروف : ما موصول بمعنى الذى ، وقال الفارسى : نكرة بمعنى شىء ، قال : لأن التركيب ثبت فى الأجناس دون الموصولات.

وقال ابن عصفور : لا تكون ما ذا مفعولا لدعى ؛ لأن الاستفهام له الصدر ، ولا لعلمت ؛ لأنه لم يرد أن يستفهم عن معلومها ما هو ، ولا لمحذوف يفسره سأتقيه ؛ لأن علمت حينئذ لا محل لها ، بل ما اسم استفهام مبتدأ ، وذا موصول خبر ، وعلمت صلة ، وعلّق دعى عن العمل بالاستفهام ، انتهى.

ونقول : إذا قدرت «ماذا» بمعنى الذى أو بمعنى شىء لم يمتنع كونها مفعول دعى ، وقوله « لم يرد أن يستفهم عن معلومها» لازم له إذا جعل ما ذا مبتدأ وخبرا ، ودعواه تعليق دعى مردودة بأنها ليست من أفعال القلوب ، فإن قال : إنما أردت أنه قدر الوقف على دعى فاستأنف ما بعده ردّه قول الشاعر «ولكن» فإنها لا بد أن يخالف ما بعدها ما قبلها ، والمخالف هنا دعى ، فالمعنى دعى كذا ، ولكن افعلى كذا ، وعلى هذا فلا يصح استئناف ما بعد

دعى ؛ لأنه لا يقال : من فى الدار فإننى أكرمه ولكن أخبرنى عن كذا.

الخامس : أن تكون ما زائدة وذا للاشارة كقوله :

٥٠٠ . أنورا سرع ما ذا يا فروق [وحبل الوصل منتكث حذيق]

أنورا بالنون أى أنفارا ، سرع : أصله بضم الراء فخفف ، يقال : سرع ذا خروجا ، أى أسرع هذا فى الخروج ، قال الفارسى : يجوز كون ذا فاعل سرع ، وما زائدة ، ويجوز كون ما ذا كله اسما كما فى قوله :

دعى ما ذا علمت سأتّقيه [٤٩٩]

السادس : أن تكون ما استفهاما وذا زائدة ، أجازه جماعة منهم ابن مالك فى نحو «ماذا صنعت» وعلى هذا التقدير فينبغى وجوب حذف الألف فى نحو «لم ذا جئت» والتحقيق أن الأسماء لا تزاد.

النوع الثانى : الشرطية ، وهى نوعان : غير زمانية نحو ﴿وَما تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللهُ﴾ ﴿ما نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ وقد جوزت فى ﴿وَما بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ﴾ على أن الأصل وما يكن ، ثم حذف فعل الشرط كقوله :

٥٠١ . إن العقل فى أموالنا لا نصق بها ذراعا ، وإن صبرا فنصبر للصّبر

أى إن يكن العقل وإن نحبس حبسا ، والأرجح فى الآية أنها موصولة ، وأن الفاء داخلة على الخبر ، لا شرطية والفاء داخلة على الجواب.

وزمانية ، أثبت ذلك الفارسى وأبو البقاء وأبو شامة وابن برى وابن مالك ، وهو ظاهر فى قوله تعالى : ﴿فَمَا اسْتَقامُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ أى استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم ، ومحتمل فى ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾

إلا أن ما هذه مبتدأ لا ظرفية ، والهاء من به راجعه إليها ، ويجوز فيها الموصولية وفآتوهن الخبر ، والعائد محذوف أى لأجله ، وقال :

٥٠٢ . فما تك يا ابن عبد الله فينا فلا ظلما نخاف ولا افتقارا

استدل به ابن مالك على مجيئها للزمان ، وليس بقاطع ؛ لاحتماله للمصدر أى للمفعول المطلق ، فالمعنى : أىّ كون تكن فينا طويلا أو قصيرا.

وأما أوجه الحرفية.

فأحدها : أن تكون نافية ، فإن دخلت على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل ليس بشروط معروفة نحو ﴿ما هذا بَشَراً﴾ ﴿ما هُنَّ أُمَّهاتِهِمْ﴾ وعن عاصم أنه رفع أمهاتهم على التميمية ، وندر تركيبها مع النكرة تشبيها لها بلا كقوله :

٥٠٣ . وما بأس لوردّت علينا تحيّة قليل على من يعرف الحقّ عابها

وإن دخلت على الفعلية لم تعمل نحو ﴿وَما تُنْفِقُونَ إِلَّا ابْتِغاءَ وَجْهِ اللهِ﴾ فأما ﴿وَما تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنْفُسِكُمْ﴾ ﴿وَما تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ فما فيهما شرطية ، بدليل الفاء فى الأولى والجزم فى الثانية ، وإذا نفت المضارع تخلّص عند الجمهور للحال ، وردّ عليهم ابن مالك بنحو ﴿قُلْ ما يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ﴾ وأجيب بأن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه.

والثانى : أن تكون مصدرية ، وهى نوعان : زمانية ، وغيرها.

فغير الزمانية نحو ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ ما عَنِتُّمْ﴾ ﴿وَدُّوا ما عَنِتُّمْ﴾ ﴿ضاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِما رَحُبَتْ﴾ ﴿فَذُوقُوا بِما نَسِيتُمْ لِقاءَ يَوْمِكُمْ هذا﴾ ﴿لَهُمْ عَذابٌ شَدِيدٌ بِما نَسُوا يَوْمَ الْحِسابِ﴾ ﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ ما سَقَيْتَ لَنا﴾

وليست هذه بمعنى الذى ؛ لأن الذى سقاه لهم الغنم ، وإنما الأجر على السّقى الذى هو فعله ، لا على الغنم ، فإن ذهبت تقدر أجر السقى الذى سقيته لنا فذلك تكلف لا محوج إليه ، ومنه ﴿بِما كانُوا يَكْذِبُونَ﴾ ﴿آمِنُوا كَما آمَنَ النَّاسُ﴾ وكذا حيث اقترنت بكاف التشبيه بين فعلين متماثلين.

وفى هذه الآيات ردّ لقول السهيلى : إن الفعل بعد «ما» هذه لا يكون خاصا ؛ فتقول «أعجبنى ما تفعل» ولا يجوز «أعجبنى ما تخرج».

والزمانية نحو ﴿ما دُمْتُ حَيًّا﴾ أصله مدّة دوامى حيّا ، فحذف الظرف وخلفته «ما» وصلتها كما جاء فى المصدر الصريح نحو «جئتك صلاة العصر» و «آتيك قدوم الحاج» ومنه ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ ﴿فَاتَّقُوا اللهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ وقوله :

٥٠٤ . أجارتنا إنّ الخطوب تنوب وإنّى مقيم ما أقام عسيب

ولو كان معنى كونها زمانية أنها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسما ولم تكن مصدرية كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجرى فى قوله :

٥٠٥ . منّا الّذى هو ما إن طرّ شاربه والعانسون ومنّا المرد والشّيب

معناه حين طرّ ، قلت : وزيدت إن بعدها لشبهها فى اللفظ بما النافية كقوله :

ورجّ الفتى للخير ما إن رأيته على السّنّ خيرا لا يزال يزيد [٢٧]

وبعد فالأولى فى البيت تقدير ما نافية ؛ لأن زيادة إن حينئذ قياسية ، ولأن فيه سلامة من الإخبار بالزمان عن الجثة ، ومن إثبات معنى واستعمال لما لم يثبتا له . وهما كونها للزمان مجردة ، وكونها مضافة . وكأن الذى صرفهما عن هذا الوجه مع ظهوره أن ذكر المرد بعد ذلك لا يحسن ؛ إذ الذى لم ينبت شاربه أمرد ، والبيت عندى فاسد التقسيم بغير هذا ، ألا ترى أن العانسين . وهم الذين لم يتزوجوا . لا يناسبون بقية الأقسام ، وإنما العرب محميّون من الخطأ فى الألفاظ دون المعانى. وفى البيت

. مع هذا العيب . شذوذان : إطلاق العانس على المذكر ، وإنما الأشهر استعماله فى المؤنث ، وجمع الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة.

وإنما عدلت عن قولهم ظرفية إلى قولى زمانية ليشمل نحو ﴿كُلَّما أَضاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾ فإن الزمان المقدر هنا مخفوض ، أى كل وقت إضاءة ، والمخفوض لا يسمى ظرفا.

ولا تشارك «ما» فى النيابة عن الزمان أن ، خلافا لابن جنى ، وحمل عليه قوله :

٥٠٦ . وتـــالله مـــا إن شـــهلة أمّ واحـــد بأوجـــــد مـــــنّى أن يهـــــان صـــــغيرها

وتبعه الزمخشرى ، وحمل عليه قوله تعالى ﴿أَنْ آتاهُ اللهُ الْمُلْكَ﴾ ﴿إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا﴾ ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللهُ﴾ ومعنى التعليل فى البيت والآيات ممكن ، وهو متفق عليه ؛ فلا معدل عنه.

وزعم ابن خروف أن «ما» المصدرية حرف باتفاق ، وردّ على من نقل فيها خلافا ، والصواب مع ناقل الخلاف ، فقد صرح الأخفش وأبو بكر باسميتها ، ويرجحه أن فيه تخلصا من دعوى اشتراك لا داعى إليه ؛ فإن «ما» الموصولة الاسمية ثابتة باتفاق ، وهى موضوعة لما لا يعقل ، والأحداث من جملة ما لا يعقل ، فإذا قيل «أعجبنى ما قمت» قلنا : التقدير أعجبنى الذى قمته ، وهو يعطى معنى قولهم : أعجبنى قيامك ، ويردّ ذلك أن نحو «جلست ما جلس زيد» تريد به المكان ممتنع مع أنه مما لا يعقل ، وأنه يستلزم أن يسمع كثيرا «أعجبنى ما قمته» لأنه عندهما الأصل ، وذلك غير مسموع ، قيل : ولا ممكن ؛ لأن قام غير متعد ؛ وهذا خطأ بين ؛ لأن الهاء المقدرة مفعول مطلق لا مفعول به ، وقال ابن الشجرى : أفسد النحويون تقدير الأخفش بقوله تعالى ﴿وَلَهُمْ عَذابٌ أَلِيمٌ بِما كانُوا يَكْذِبُونَ﴾

فقالوا : إن كان الضمير المحذوف للنبى ﷺ أو للقرآن صح المعنى وخلت الصلة عن عائد ، أو للتكذيب فسد المعنى ، لأنهم إذا كذبوا التكذيب بالقرآن أو النبى كانوا مؤمنين ، اه. وهذا سهو منه ومنهم ؛ لأن كذبوا ليس واقعا على التكذيب ، بل مؤكّد به ؛ لأنه مفعول مطلق ، لا مفعول به ، والمفعول به محذوف أيضا ، أى بما كانوا يكذبون النبى أو القرآن تكذيبا ، ونظيره ﴿وَكَذَّبُوا بِآياتِنا كِذَّاباً﴾ ولأبى البقاء فى هذه لآية أوهام متعددة ؛ فإنه قال : ما مصدرية صلتها يكذبون ، ويكذبون خبر كان ، ولا عائد على ما ، ولو قيل باسميتها ، فتضمنت مقالته الفصل بين ما الحرفية وصلتها بكان ، وكون يكذبون فى موضع نصب لأنه قدره خبر كان ، وكونه لا موضع له لأنه قدره صلة ما ، واستغناء الموصول الاسمى عن عائد ، وللزمخشرى غلطة عكس هذه الأخيرة ؛ فإنه جوز مصدرية ما فى ﴿وَاتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا ما أُتْرِفُوا فِيهِ﴾ مع أنه قد عاد عليها الضمير.

وندر وصلها بالفعل الجامد فى قوله :

٥٠٧ . ألـيس أمـيرى فى الأمـور بأنتمـا بمـا لستما أهـل الخيانـة والغـدر

وبهذا البيت رجح القول بحرفيتها ؛ إذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير.

الوجه الثالث : أن تكون زائدة ، وهى نوعان : كافة ، وغير كافة.

والكافة ثلاثة أنواع :

أحدها : الكافة عن عمل الرفع ، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال : قلّ ، وكثر ، وطال ، وعلة ذلك شبههن بربّ ، ولا يدخلن حينئذ إلا على جملة فعلية صرّح بفعلها كقوله :

٥٠٨ . قلّمـا يـبرح اللّبيـب إلى مـا يـورث المجـد داعيـا أو مجيبـا

فأما قول المرار :

٥٠٩ . صددت فأطولت الصّدود ، وقلّما وصال على طول الصّدود يدوم [ص ٥٨٢ و ٥٩٠]

فقال سيبويه : ضرورة ، فقيل : وجه الضرورة أن حقها أن يليها الفعل صريحا والشاعر أولاها فعلا مقدرا ، وأن «وصال» مرتفع بيدوم محذوفا مفسّرا بالمذكور وقيل : وجهها أنه قدّم الفاعل ، ورده ابن السيّد بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل فى شعر ولا نثر ، وقيل : وجهها أنه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله :

فهلّا نفس ليلى شفيعها [١٠٩]

وزعم المبرد أن «ما» زائدة ، ووصال : فاعل لا مبتدأ ، وزعم بعضهم أن ما مع هذه الأفعال مصدرية لا كافة.

والثانى : الكافّة عن عمل النصب والرفع وهى المتّصلة بإنّ وأخواتها ، نحو ﴿إِنَّمَا اللهُ إِلهٌ واحِدٌ﴾ ﴿كَأَنَّما يُساقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾ وتسمى المتلوة بفعل مهيّئة ، وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أن «ما» مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن فى التفخيم ، والإبهام ، وفى أن الجملة بعده مفسرة له ، ومخبر بها عنه ، ويردّه أنها لا تصلح للابتداء بها ، ولا لدخول ناسخ غير إنّ وأخواتها ، وردّه ابن الخباز فى شرح الإيضاح بامتناع «إنما أين زيد» مع صحة تفسير ضمير الشأن بجملة الاستفهام ، وهذا سهو منه ؛ إذ لا يفسر ضمير الشأن بالجمل غير الخبرية ، اللهم إلا مع أن المخفّفة من الثقيلة فإنه قد يفسر بالدعاء ، نحو «أما أن جزاك الله خيرا» وقراءة بعض السبعة ﴿وَالْخامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللهِ عَلَيْها﴾ على أنا لا نسلم أن اسم أن المخففة يتعين كونه ضمير شأن ؛ إذ يجوز هنا أن يقدر ضمير المخاطب فى الأول والغائبة فى الثانى ، وقد قال سيبويه فى قوله تعالى ﴿أَنْ يا إِبْراهِيمُ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيا﴾ إن التقدير أنك قد صدقت ، وأما ﴿إِنَّ ما تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ ﴿وَأَنَّ ما يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ

﴿الْباطِلُ﴾ ﴿إِنَّما عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّما نُمِدُّهُمْ بِهِ مِنْ مالٍ وَبَنِينَ نُسارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْراتِ﴾ ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّما غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ فما فى ذلك كله اسم باتفاق ، والحرف عامل ، وأما ﴿إِنَّما حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ فمن نصب الميتة فما : كافة ، ومن رفعها . وهو أبو رجاء العطاردى . فما : اسم موصول ، والعائد محذوف ، وكذلك ﴿إِنَّما صَنَعُوا كَيْدُ ساحِرٍ﴾ فمن رفع كيد فإن عاملة وما موصولة والعائد محذوف ، لكنه محتمل للاسمى والحرفى ، أى إن الذى صنعوه ، أو إن صنعهم. ومن نصب . وهو ابن مسعود والربيع بن خيثم . فما كافة ، وجزم النحويون بأن ما كافة فى ﴿إِنَّما يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبادِهِ الْعُلَماءُ﴾ ولا يمتنع أن تكون بمعنى الذى ، والعلماء خبر ، والعائد مستتر فى يخشى.

وأطلقت «ما» على جماعة العقلاء ، كما فى قوله تعالى ﴿أَوْ ما مَلَكَتْ أَيْمانُكُمْ﴾ ﴿فَانْكِحُوا ما طابَ لَكُمْ مِنَ النِّساءِ﴾ وأما قول النابغة :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا [٩٢]

فمن نصب الحمام وهو الأرجح عند النحويين فى نحو «ليتما زيدا قائم» فما : زائدة غير كافّة ، وهذا : اسمها ، ولنا : الخبر ، قال سيبويه : وقد كان رؤبة بن العجاج ينشده رفعا ، اه. فعلى هذا يحتمل أن تكون ما كافة ، وهذا مبتدأ ، ويحتمل أن تكون موصولة وهذا خبر لمحذوف ، أى ليت الذى هو هذا الحمام لنا ، وهو ضعيف ؛ لحذف الضمير المرفوع فى صلة غير أى مع عدم الطول ، وسهل ذلك لتضمنه إبقاء الإعمال.

وزعم جماعة من الأصوليين والبيانيين أن «ما» الكافة التى مع إنّ نافية ، وأن ذلك سبب إفادتها للحصر ، قالوا : لأن إنّ للإثبات وما للنفى ، فلا يجوز أن يتوجّها معا إلى شىء واحد ؛ لأنه تناقض ، ولا أن يحكم بتوجه النفى للمذكور بعدها ؛ لأنه

خلاف الواقع باتفاق ، فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الإثبات للمذكور ، فجاء الحصر.

وهذا البحث مبنى على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين ، إذ ليست إنّ للاثبات ، وإنما هى لتوكيد الكلام إثباتا كان مثل «إنّ زيدا قائم» أو نفيا مثل «إنّ زيدا ليس بقائم» ومنه ﴿إِنَّ اللهَ لا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً﴾ وليست «ما» للنفى ، بل هى بمنزلتها فى أخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكأنما ، وبعضهم ينسب القول بأنها نافية للفارسى فى كتاب الشيرازيات ، ولم يقل ذلك الفارسى لا فى الشيرازيات ولا فى غيرها ، ولا قاله نحوى غيره ، وإنما قال الفارسىّ فى الشيرازيات : إن العرب عاملوا إنما معاملة النفى وإلا فى فصل الضمير كقول الفرزدق :

٥١٠ . [أنا الذّائد الحامى الذّمار] وإنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

فهذا كقول الآخر :

٥١١ . قد علمت سلمى وجاراتها ما قطّر الفارس إلا أنا

وقول أبى حيان : لا يجوز فصل الضمير المحصور بإنما ، وإن الفصل فى البيت الأول ضرورة واستدلاله بقوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّما أَعِظُكُمْ بِواحِدَةٍ﴾ ﴿إِنَّما أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللهِ﴾ ﴿وَإِنَّما تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيامَةِ﴾ وهم ، لأن الحصر فيهن فى جانب الظرف لا الفاعل ، ألا ترى أن المعنى ما أعظكم إلا بواحدة ، وكذا الباقى.

والثالث : الكافة عن عمل الجر ، وتتصل بأحرف وظروف.

فالأحرف أحدها ربّ ، وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضى كقوله :

ربّما أوفيت فى علم ترفعن ثوبى شمالات [٢٠٧]

لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حدّه ، والمستقبل مجهول ، ومن ثمّ قال الرمانى فى ﴿رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى

كالماضى ، وقيل : هو على حكاية حال ماضية مجازا مثل ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ وقيل : التقدير ربما كان يود ، وتكون كان هذه شانية ، وليس حذف كان بدون إن ولو الشرطيتين سهلا ، ثم الخبر حينئذ وهو يودّ مخرّج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة إلى تقدير كان.

ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية ، خلافا للفارسى ، ولهذا قال فى قول أبى دؤاد :

ربمـــا الجامـــل المؤبّـــل فـــيهم [وعنـــاجيج بيـــنهنّ المهـــار] [٢١٥]

ما : نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها ، أى رب شىء هو الجامل.

الثانى : الكاف ، نحو «كن كما أنت» وقوله :

كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه [٢٩٤]

قيل : ومنه ﴿اجْعَلْ لَنا إِلهاً كَما لَهُمْ آلِهَةٌ﴾ وقيل : ما موصولة ، والتقدير كالذى هو آلهة لهم ، وقيل : لا تكف الكاف بما ، وإنّ ما فى ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية.

الثالث : الباء كقوله :

٥١٢ . فلـئن صـرت لا تحـير جوابـا لبمـا قـد تـرى وأنـت خطيـب

ذكره ابن مالك ، وأن ما الكافة أحدثت مع الباء معنى التقليل ، كما أحدثت مع الكاف معنى التعليل فى نحو ﴿وَاذْكُرُوهُ كَما هَداكُمْ﴾ والظاهر أن الباء والكاف للتعليل ، وأن «ما» معهما مصدرية ، وقد سلّم أن كلا من الكاف والباء يأتى للتعليل مع عدم «ما» كقوله تعالى ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هادُوا حَرَّمْنا عَلَيْهِمْ طَيِّباتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ ﴿وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكافِرُونَ﴾ وأن التقدير أعجب لعدم فلاح الكافرين ؛ ثم المناسب فى البيت معنى التكثير لا التقليل.

الرابع : من ، كقول أبى حيّة :

٥١٣ . وإنّا لمّا نضرب الكبش ضربة [على رأسه تلقى اللّسان من الفم] [ص ٣٢٢]

قاله ابن الشجرى ، والظاهر أن «ما» مصدرية ، وأن المعنى مثله فى ﴿خُلِقَ الْإِنْسانُ مِنْ عَجَلٍ﴾ وقوله :

٥١٤ . [ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل] وضنّت علينا ، والضّنين من البخل

فجعل الإنسان والبخيل مخلوقين من العجل والبخل مبالغة.

وأما الظروف فأحدها «بعد» كقوله :

٥١٥ . أعلاقة أمّ الوليّد بعد ما أفنان رأسك كالثّغام المخلس

المخلس . بكسر اللام . المختلط رطبه بيابسه.

وقيل : «ما» مصدرية ، وهو الظاهر ؛ لأن فيه إبقاء بعد على أصلها من الإضافة ، ولأنها لو لم تكن مضافة لنونت.

والثانى «بين» كقوله :

٥١٦ . بينما نحن بالأراك معا إذ أتى راكب على جملة

وقيل : «ما» زائدة ، وبين مضافة إلى الجملة ، وقيل : زائدة ، وبين مضافة إلى زمن محذوف مضاف إلى الجملة ، أى بين أوقات نحن بالأراك ، والأقوال الثلاثة تجرى فى «بين» مع الألف فى نحو قوله :

٥١٧ . فبينا نسوس النّاس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة لين ننصف [1] [ص ٣٧١]

---

(١) حفظى «إذا نحن فيهم سوقة نتنصف» يريد أنهم صاروا محكومين بعد أن كانوا حاكمين وصاروا يطلبون النصفة والعدل بعد أن كان ذلك يطلب منهم.

والثالث والرابع «حيث ، وإذ» ويضمنان حينئذ معنى إن الشرطية فيجزمان فعلين.

وغير الكافة نوعان : عوض ، وغير عوض.

فالعوض فى موضعين :

أحدهما : فى نحو قولهم «أمّا أنت منطلقا انطلقت» والأصل : انطلقت لأن كنت منطلقا ، فقدم المفعول له للاختصاص ، وحذف الجار وكان للاختصار ، وجىء بما للتعويض ، وأدغمت النون للتقارب ، والعمل عند الفارسى وابن جنى لما ، لا لكان.

والثانى : فى نحو قولهم «أفعل هذا إمّا لا» وأصله : إن كنت لا تفعل غيره.

وغير العوض تقع بعد الرافع كقولك «شتّان ما زيد وعمرو» وقول مهلهل :

٥١٨ . لو بأبانين جاء يخطبها ... زمّل ما أنف خاب بدم

وقد مضى البحث فى قوله :

أنورا سرع ما ذا يا فروق [٥٠٠]

وأن التقدير أنفارا سرع هذا ، وبعد الناصب الرافع نحو «ليتما زيدا قائم» وبعد الجازم نحو ﴿وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطانِ نَزْغٌ﴾ ﴿أَيًّا ما تَدْعُوا﴾ ﴿أَيْنَما تَكُونُوا﴾ وقول الأعشى :

٥١٩ . متى ما تناخى عند باب ابن هاشم ... تراحى وتلقى من فواضله ندا

وبعد الخافض حرفا كان نحو ﴿فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ ﴿مِمَّا خَطِيئاتِهِمْ﴾ وقوله :

ربما ضربة بسيف صقيل ... بين بصرى وطعنة نجلاء [٢٠٧]

وقوله :

وننصـــــر مولانـــــا ونعلـــــم أنـــــه كمـــا النّـــاس مجـــروم عليـــه وجـــارم [٩٥]

أو اسما كقوله تعالى ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ﴾ وقول الشاعر :

٥٢٠ . نـام الخلـيّ ، ومـا أحـسّ رقـادى والهـــمّ محتضـــر لـــدىّ وســـادى

مـــن غـــير مـــا ســـقم ، ولكـــن شـــفّنى هـــمّ أراه قـــد أصـــاب فـــؤادى

وقوله :

ولا سيّما يوم بدارة جلجل [٢١٩]

أى ولا مثل يوم ، وقوله «بدارة» صفة ليوم ، وخبر لا محذوف. ومن رفع «يوم» فالتقدير ولا مثل الذى هو يوم ، وحسّن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم ، ثم إن المشهور أن ما مخفوضة ، وخبر لا محذوف ، وقال الأخفش : ما خبر للا ، ويلزمه قطع سىّ عن الإضافة من غير عوض ، قيل : وكون خبر لا معرفة ، وجوابه أنه قد يقدر ما نكرة موصوفة ، أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه فى «لا رجل قائم» إن ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به ، لا بلا النافية ، وفى الهيتيات للفارسى «إذا قيل : قاموا لا سيما زيد ، فلا مهملة ، وسى حال ، أى قاموا غير مماثلين لزيد فى القيام» ويردّه صحة دخول الواو ، وهى لا تدخل على الحال المفردة ، وعدم تكرار لا ، وذلك واجب مع الحال المفردة ، وأما من نصبه فهو تمييز ، ثم قيل : ما نكرة تامة مخفوضة بالإضافة ، فكأنه قيل : ولا مثل شىء ، ثم جىء بالتمييز ، وقال الفارسى : ما حرف كافّ لسى عن الإضافة ، فأشبهت الإضافة فى «على التّمرة مثلها زيدا» وإذا قلت : لا سيما زيد ، جاز جرّ «زيد» ورفعه ، وامتنع نصبه.

وزيدت قبل الخافض كما فى قول بعضهم «ما خلا زيد ، وما عدا عمرو» بالخفض ، وهو نادر.

وتزاد بعد أداة الشرط ، جازمة كانت نحو ﴿أَيْنَما تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ ﴿وَإِمَّا تَخافَنَّ﴾ أو غير جازمة نحو ﴿حَتَّى إِذا ما جاؤُها شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ﴾ وبين المتبوع وتابعه فى نحو ﴿مَثَلاً ما بَعُوضَةً﴾ قال الزجاج : ما حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريين ، اه ، ويؤيده سقوطها فى قراءة ابن مسعود وبعوضة بدل ، وقيل : ما اسم نكرة صفة لمثلا أو بدل منه ، وبعوضة عطف بيان على ما ، وقرأ رؤبة برفع بعوضة ، والأكثرون على أن ما موصولة ، أى الذى هو بعوضة ، وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين ، واختار الزمخشرى كون ما استفهامية مبتدأ ، وبعوضة خبرها ، والمعنى أى شىء البعوضة فما فوقها فى الحقارة.

وزادها الأعشى مرتين فى قوله :

٥٢١ . إمّا ترينا حفاة لا نعال لنا إنّا كذلك ما نحفى وننتعل

وأمية بن أبى الصّلت ثلاث مرات فى قوله :

٥٢٢ . سلع مّا ، ومثله عشر ما عائل ما ، وعالت البيقورا

وهذا البيت قال عيسى بن عمر : لا أدرى ما معناه ، ولا رأيت أحدا يعرفه ، وقال غيره : كانوا إذا أرادوا الاستسقاء فى سنة الجدب عقدوا فى أذناب البقر وبين عراقيبها السّلع بفتحتين والعشر بضمة ففتحة ، وهما ضربان من الشجر ، ثم أوقدوا فيها النار وصعدوا بها الجبال ، ورفعوا أصواتهم بالدعاء قال :

٥٢٣ . أجاعل أنت بيقورا مسلّعة ذريعة لك بين الله والمطر

ومعنى «عالت البيقورا» أن السنة أثقلت البقر بما حمّلتها من السّلع والعشر.

وهذا فصل عقدته للتدريب فى (ما)

قوله تعالى ﴿مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ﴾ تحتمل ما الأولى النافية أى لم يغن والاستفهامية فتكون مفعولا مطلقا ، والتقدير أىّ إغناء أغنى عنه ماله ، ويضعف كونه مبتدأ بحذف المفعول المضمر حينئذ ، إذ تقديره أىّ إغناء أغناه عنه ماله ، وهو نظير «زيد ضربت» إلا أن الهاء المحذوفة فى الآية مفعول مطلق ، وفى المثال مفعول به ، وأما ما الثانية فموصول اسمى أو حرفى ، أى والذى كسبه ، أو وكسبه ، وقد يضعف الاسمى بأنه إذا قدّر والذى كسبه لزم التكرار لتقدم ذكر المال ، ويجاب بأنه يجوز أن يراد به الولد ؛ ففى الحديث «أحقّ ما أكل الرّجل من كسبه وإنّ ولده من كسبه» والآية حينئذ نظير ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوالُهُمْ وَلا أَوْلادُهُمْ﴾ وأما ﴿وَما يُغْنِي عَنْهُ مالُهُ إِذا تَرَدَّى﴾ ﴿ما أَغْنى عَنِّي مالِيَهْ﴾ فما فيهما محتملة للاستفهامية وللنافية ، ويرجحها تعينها فى ﴿فَما أَغْنى عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلا أَبْصارُهُمْ﴾ والأرجح فى ﴿وَما أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ﴾ أنها موصولة عطف على السحر ، وقيل : نافية فالوقف على السحر ، والأرجح فى ﴿لِتُنْذِرَ قَوْماً ما أُنْذِرَ آباؤُهُمْ﴾ أنها النافية بدليل ﴿وَما أَرْسَلْنا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ﴾ وتحتمل الموصولة والأظهر فى ﴿فَاصْدَعْ بِما تُؤْمَرُ﴾ المصدرية ، وقيل : موصولة ، قال ابن الشجرى : ففيه خمسة حذوف ؛ والأصل بما تؤمر بالصدع به ، فحذفت الباء فصار بالصّدعه فحذفت أل لامتناع جمعها مع الإضافة فصار بصدعه ، ثم حذف المضاف كما فى ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ﴾ فصار به ، ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معد يكرب :

٥٢٤ . أمرتك الخير فافعل ما أمرت به [فقد تركتك ذا مال وذ انشب] [ص ٥٦٦]

فصار تؤمره ، ثم حذفت الهاء كما حذفت فى ﴿أَهذَا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً﴾ وهذا تقرير ابن جنى.

وأما ﴿ما نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ فما شرطية ، ولهذا جزمت ، ومحلها النصب بننسخ وانتصابها إما على أنها مفعول به مثل ﴿أَيًّا ما تَدْعُوا﴾ فالتقدير أى شىء ننسخ ، لا أى آية ننسخ ؛ لأن ذلك لا يجتمع مع ﴿مِنْ آيَةٍ﴾ وإما على أنها مفعول مطلق ؛ فالتقدير : أى نسخ ننسخ ، فآية مفعول ننسخ ، ومن زائدة ، وردّ هذا أبو البقاء بأن «ما» المصدرية لا تعمل ، وهذا سهو منه ، فإنه نفسه نقل عن صاحب هذا الوجه أن ما مصدر بمعنى أنها مفعول مطلق ، ولم ينقل عنه أنها مصدرية.

وأما قوله : تعالى ﴿مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ ما لَمْ نُمَكِّنْ لَكُمْ﴾ فما محتملة للموصوفة أى شيئا لم نمكنه لكم ، فحذف العائد ، وللمصدرية الظرفية ، أى أن مدة تمكنهم أطول ، وانتصابها فى الأول على المصدر ، وقيل : على المفعول به على تضمين مكنا معنى أعطينا ، وفيه تكلف.

وأما قوله تعالى ﴿فَقَلِيلاً ما يُؤْمِنُونَ﴾ فما محتملة لثلاثة أوجه ، أحدها : الزيادة ، فتكون إما لمجرد تقوية الكلام مثلها فى ﴿فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ فتكون حرفا باتفاق ، وقليلا فى معنى النفى مثلها فى قوله :

قليل بها الأصوات إلّا بغامها [١٠٤]

وإما لإفادة التقليل مثلها فى «أكلت أكلامّا» وعلى هذا فيكون تقليلا بعد تقليل ، ويكون التقليل على معناه ، ويزعم قوم أن «ما» هذه اسم كما قدمناه فى ﴿مَثَلاً ما بَعُوضَةً﴾ والوجه الثانى : النفى ، وقليلا : نعت لمصدر محذوف ، أو لظرف محذوف ، أى إيمانا قليلا أو زمنا قليلا ، أجاز ذلك بعضهم ، ويرده أمران : أحدهما أن ما النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ويسهل ذلك شيئا ما على تقدير

قليلا نعتا للظرف ؛ لأنهم يتّسعون فى الظرف ، وقد قال :

ونحن عن فضلك ما استغنينا [١٣٧]

والثانى : أنهم لا يجمعون بين مجازين ، ولهذا لم يجيزوا «دخلت الأمر» لئلا يجمعوا بين حذف فى وتعليق الدخول باسم المعنى ، بخلاف «دخلت فى الأمر» و «دخلت الدار» واستقبحوا «سير عليه طويل» لئلا يجمعوا بين جعل الحدث أو الزمان مسيرا وبين حذف الموصوف ، بخلاف «سير عليه طويلا» و «سير عليه سير طويل ، أو زمن طويل».

والثالث : أن تكون مصدرية ، وهى وصلتها فاعل بقليلا ، وقليلا حال معمول لمحذوف دل عليه المعنى ، أى لعنهم الله ، فأخروا قليلا إيمانهم ، أجازه ابن الحاجب ، ورجح معناه على غيره.

وقوله تعالى ﴿وَمِنْ قَبْلُ ما فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ﴾ ما إما زائدة ، فمن متعلقة بفرطتم ، وإما مصدرية فقيل : موضعها هى وصلتها رفع بالابتداء ، وخبره من قبل ، وردّ بأن الغايات لا تقع أخبارا ولا صلات ولا صفات ولا أحوالا ، نصّ على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين ، ويشكل عليهم ﴿كَيْفَ كانَ عاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُ﴾ وقيل : نصب عطفا على أنّ وصلتها ، أى ألم تعلموا أخذ أبيكم الموثق وتفريطكم ، ويلزم على هذا الإعراب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف وهو ممتنع ، فإن قيل : قد جاء ﴿وَجَعَلْنا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا﴾ ﴿رَبَّنا آتِنا فِي الدُّنْيا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾ قلنا : ليس هذا من ذلك كما توهم ابن مالك ، بل المعطوف شيئان على شيئين.

وقوله تعالى ﴿لا جُناحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَّقْتُمُ النِّساءَ ما لَمْ تَمَسُّوهُنَّ﴾ ما ظرفية ، وقيل : بدل من النساء ، وهو بعيد ، وتقول «اصنع ما صنعت» فما موصولة أو

شرطية ، وعلى هذا فتحتاج إلى تقدير جواب ، فإن قلت «اصنع ما تصنع» أمتنعت الشرطية ؛ لأن شرط حذف الجواب مضيّ فعل الشرط.

وتقول «ما أحسن ما كان زيد» فما الثانية مصدرية ، وكان زيد صلتها ، والجملة مفعول ، ويجوز عند من جوز إطلاق ما على آحاد من يعلم أن تقدرها بمعنى الذى ، وتقدر كان ناقصة رافعة لضميرها وتنصب زيدا على الخبرية ، ويجوز على قوله أيضا أن تكون بمعنى الذى مع رفع زيد ، على أن يكون الخبر ضمير ما ، ثم حذف ، والمعنى ما أحسن الذى كانه زيد ، إلا أن حذف خبر كان ضعيف.

ومما يسأل عنه قول الشاعر فى صفة فرس صافن : أى ثان فى وقوفه إحدى قوائمه :

٥٢٥ . ألف الصّفون فما يزال كأنّه ممّا يقوم على الثّلاث كسيرا

فيقال : كان الظاهر رفع كسيرا خبرا لكأنّ.

والجواب أنه خبر ليزال ، ومعناه كاسر : أى ثان ، كرحيم وقدير ، لا مكسور ضد الصحيح كجريح وقتيل ، وما مصدرية ، وهى وصلتها خبر كأنّ ، أى ألف القيام على الثلاث فلا يزال ثانيا إحدى قوائمه حتى كأنّه مخلوق من قيامه على الثلاث ، وقيل : ما بمعنى الذى وضمير يقوم عائد إليها ، وكسيرا حال من الضمير ، وهو بمعنى مكسور ؛ وكأنّ ومعمولاها خبر يزال ، أى كأنه من الجنس الذى يقوم على الثلاث ، والمعنى الأول أولى.

(من) : تأتى على خمسة عشر وجها :

أحدها : ابتداء الغاية ، وهو الغالب عليها ، حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه ، وتقع لهذا المعنى فى غير الزمان ، نحو ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرامِ﴾ ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمانَ﴾ قال الكوفيون والأخفش والمبرد وابن درستويه : وفى الزمان أيضا ؛

بدليل ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ وفى الحديث «فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة» وقال النابغة :

٥٢٦ . تخيّرن من أزمان يوم حليمة إلى اليوم ، قد جرّبن كلّ التّجارب

وقيل : التقدير من مضىّ أزمان يوم حليمة ، ومن تأسيس أول يوم ، وردّه السهيلى بأنه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان.

الثانى : التبعيض ، نحو ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللهُ﴾ وعلامتها إمكان سد بعض مسدها ، كقراءة ابن مسعود (حتى تنفقوا بعض ما تحبون)

الثالث : بيان الجنس ، وكثيرا ما تقع بعد ما ومهما ، وهما بها أولى ؛ لإفراط إبهامهما نحو ﴿ما يَفْتَحِ اللهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَها﴾ ﴿ما نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ ﴿مَهْما تَأْتِنا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ وهى ومخفوضها فى ذلك فى موضع نصب على الحال ، ومن وقوعها بعد غيرهما ﴿يُحَلَّوْنَ فِيها مِنْ أَساوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِياباً خُضْراً مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ الشاهد فى غير الأولى فإن تلك للابتداء ، وقيل : زائدة ، ونحو ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثانِ﴾ وأنكر مجىء من لبيان الجنس قوم ، وقالوا : هى فى ﴿مِنْ ذَهَبٍ﴾ و﴿مِنْ سُنْدُسٍ﴾ للتبعيض ، وفى ﴿مِنَ الْأَوْثانِ﴾ للابتداء ، والمعنى فاجتنبوا من الأوثان الرجس وهو عبادتها ، وهذا تكلف. وفى كتاب المصاحف لابن الأنبارى أن بعض الزنادقة تمسّك بقوله تعالى ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً﴾ فى الطعن على بعض الصحابة ، والحق أن من فيها للتبيين لا للتبعيض ، أى الذين آمنوا هم هؤلاء ومثله ﴿الَّذِينَ اسْتَجابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ ما أَصابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ وكلهم محسن ومتّق ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذابٌ أَلِيمٌ﴾ فالمقول فيهم ذلك كلهم كفار.

الرابع : التعليل ، نحو ﴿مِمَّا خَطِيئاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ وقوله :

٥٢٧ . وذلك من نبإ جاءنى [وخبّرته عن أبى الأسود]

وقول الفرزدق فى على بن الحسين :

٥٢٨ . يغضى حياء ويغضى من مهابته [فما يكلّم إلّا حين يبتسم]

الخامس : البدل ، نحو ﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَياةِ الدُّنْيا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ ﴿لَجَعَلْنا مِنْكُمْ مَلائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ لأن الملائكة لا تكون من الإنس ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوالُهُمْ وَلا أَوْلادُهُمْ مِنَ اللهِ شَيْئاً﴾ أى بدل طاعة الله ، أو بدل رحمة الله «ولا ينفع ذا الجدّ منك الجدّ» أى لا ينفع ذا الحظ من الدنيا حظه بذلك ، أى بدل طاعتك أو بدل حظك ، أى بدل حظه منك ، وقيل : ضمن ينفع معنى يمنع ، ومتى علّقت من بالجد انعكس المعنى ، وأما ﴿فَلَيْسَ مِنَ اللهِ فِي شَيْءٍ﴾ فليس من هذا خلافا لبعضهم ، بل من للبيان أو للابتداء ، والمعنى فليس فى شىء من ولاية الله ، وقال ابن مالك فى قول أبى نخيلة :

٥٢٩ . [جارية لم تأكل المرققا] ولم تذق من البقول الفستقا

المراد بدل البقول ، وقال غيره : توهم الشاعر أن الفستق من البقول ، وقال الجوهرى : الرواية «النقول» بالنون ، ومن عليهما للتبعيض ، والمعنى على قول الجوهرى أنها تأكل البقول إلا الفستق ، وإنما المراد أنها لا تأكل إلا البقول ؛ لأنها بدويّة ، وقال الآخر يصف عامل الزكاة بالجور :

٥٣٠ . أخذوا المخلض من الفصيل غلبّة ظلما ، ويكتب للأمير أفيلا

أى بدل الفصيل ، والأفيل : الصغير ؛ لأنه يأفل بين الإبل : أى يغيب ، وانتصاب أفيلا على الحكاية ؛ لأنهم يكتبون «أدى فلان أفيلا» وأنكر قوم مجىء من للبدل

فقالوا : التقدير فى ﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَياةِ الدُّنْيا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ أى بدلا منها ؛ فالمفيد للبدلية متعلّقها المحذوف ، وأما هى فللابتداء ، وكذا الباقى.

السادس : مرادفة عن ، نحو ﴿فَوَيْلٌ لِلْقاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللهِ﴾ ﴿يا وَيْلَنا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هذا﴾ وقيل : هى فى هذه الآية للابتداء ، لتفيد أن ما بعد ذلك من العذاب أشدّ ، وكأنّ هذا القائل يعلق معناها [١] بويل ، مثل ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ ولا يصح كونه تعليقا صناعيا للفصل بالخبر [٢] ، وقيل : هى فيهما للإبتداء ، أو هى فى الأول للتعليل ، أى من أجل ذكر الله ؛ لأنه إذا ذكر قست قلوبهم.

وزعم ابن مالك أن من فى نحو «زيد أفضل من عمرو» للمجاوزة ، وكأنه قيل : جاوز زيد عمرا فى الفضل ، قال : وهو أولى من قول سيبويه وغيره إنها لابتداء الارتفاع فى نحو «أفضل منه» وابتداء الانحطاط فى نحو «شرّ منه» إذ لا يقع بعدها إلى ، اه.

وقد يقال : ولو كانت للمجاوزة لصح فى موضعها عن.

السابع : مرادفة الباء ، نحو ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ قاله يونس ، والظاهر أنها للابتداء.

الثامن : مرادفة فى ، نحو ﴿أَرُونِي ما ذا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ ﴿إِذا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ والظاهر أنها فى الأولى لبيان الجنس مثلها فى ﴿ما نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾.

التاسع : موافقة عند ، نحو ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوالُهُمْ وَلا أَوْلادُهُمْ مِنَ اللهِ شَيْئاً﴾ قاله أبو عبيدة ، وقد مضى القول بأنها فى ذلك للبدل.

العاشر : مرادفة ربما ، وذلك إذا اتصلت بما كقوله :

---

(١) الأولى حذف «معنى» فتكون العبارة «وكأن هذا القائل يعلقها بويل» لأن من فى الآية المشبه بها متعلقة بويل.

(٢) المراد بالخبر هنا الجملة الخبرية ، وهو ﴿قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هذا﴾.

وإنّـــا لمـمّـــا نضـــرب الكـــبش ضـــربة على رأسه تلقى اللّسان من الفم [٥١٣]

قاله السيرافى وابن خروف وابن طاهر والأعلم ، وخرّجوا عليه قول سيبويه : واعلم أنهم مما يحذفون كذا ، والظاهر أن من فيهما ابتدائية وما مصدرية ، وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب والحذف مثل ﴿خُلِقَ الْإِنْسانُ مِنْ عَجَلٍ﴾.

الحادى عشر : مرادفة على ، نحو ﴿وَنَصَرْناهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ وقيل : على التضمين ، أى منعناه منهم بالنصر [(١)].

الثانى عشر : الفصل ، وهى الداخلة على ثانى المتضادين نحو ﴿وَاللهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ قاله ابن مالك ، وفيه نظر ؛ لأن الفصل مستفاد من العامل ، فإنّ مازو ميّز بمعنى فصل ، والعلم صفة توجب التمييز ، والظاهر أن من فى الآيتين للابتداء ، أو بمعنى عن.

الثالث عشر : الغاية ، قال سيبويه «وتقول رأيته من ذلك الموضع» فجعلته غاية لرؤيتك ، أى محلا للابتداء والانتهاء ، قال «وكذا أخذته من زيد» وزعم ابن مالك أنها فى هذه للمجاوزة ، والظاهر عندى أنها للابتداء ؛ لأن الأخذ ابتدىء من عنده وانتهى إليك.

الرابع عشر : التنصيص على العموم ، وهى الزائدة فى نحو «ما جاءنى من رجل» فإنه قبل دخولها يحتمل فى الجنس ونفى الوحدة ؛ ولهذا يصح أن يقال «بل رجلان» ويمتنع ذلك بعد دخول من.

الخامس عشر : توكيد العموم ، وهى الزائدة فى نحو «ما جاءنى من أحد ، أو من ديّار» فإن أحدا وديارا صيغتا عموم.

وشرط زيادتها فى النوعين ثلاثة أمور :

---

(١) حاصل هذا الكلام أن من فى الآية متعلقة بنصر البتة ؛ فإن كان نصر باقيا على معناه كانت من بمعنى على ؛ لأن نصر يتعدى بعلى لا بمن ، وإن ضمن نصر معنى منع كانت من باقية على معناها ؛ لأن منع يتعدى بمن.

أحدها : تقدم نفى أو نهى أو استفهام بهل ، نحو ﴿وَما تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُها﴾ ﴿ما تَرى فِي خَلْقِ الرَّحْمنِ مِنْ تَفاوُتٍ﴾ ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرى مِنْ فُطُورٍ﴾ وتقول «لا يقم من أحد» وزاد الفارسى الشّرط كقوله :

٥٣١ . ومهما تكن عند امرىء من خليقة وإن خالها تخفى على النّاس تعلم [ص ٣٣٠]

وسيأتى فصل مهما.

والثانى : تنكير مجرورها.

والثالث : كونه فاعلا ، أو مفعولا به ، أو مبتدأ.

تنبيهات . أحدها : قد اجتمعت زيادتها فى المنصوب والمرفوع فى قوله تعالى : ﴿مَا اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وَما كانَ مَعَهُ مِنْ إِلهٍ﴾ ولك أن تقدر كان تامة ؛ لأن مرفوعها فاعل ، وناقصة [١] ؛ لأن مرفوعها شبيه بالفاعل وأصله المبتدأ.

الثانى : تقييد المفعول بقولنا به هى عبارة ابن مالك ، فتخرج بقية المفاعيل ، وكأن وجه منع زيادتها فى المفعول معه والمفعول لأجله والمفعول فيه أنهن فى المعنى بمنزلة المجرور بمع وباللام وبفى ، ولا تجامعهن من ، ولكن لا يظهر للمنع فى المفعول المطلق وجه ، وقد خرّج عليه أبو البقاء ﴿ما فَرَّطْنا فِي الْكِتابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ فقال : من زائدة ، وشىء فى موضع المصدر ، أى تفريطا ، مثل ﴿لا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾ والمعنى تفريطا وضرا ، قال : ولا يكون مفعولا به ؛ لأن فرّط إنما يتعدى إليه بفى ، وقد عدى بها إلى الكتاب ، قال : وعلى هذا فلا حجّة فى الآية لمن ظن أن الكتاب يحتوى على ذكر كل شىء صريحا ، قلت : وكذا لا حجة فيها لو كان شىء مفعولا به ؛ لأن المراد بالكتاب اللوح المحفوظ ، كما فى قوله تعالى : ﴿وَلا رَطْبٍ وَلا يابِسٍ إِلَّا فِي كِتابٍ مُبِينٍ﴾ وهو رأى الزمخشرى ، والسياق يقتضيه.

---

(١) يريد أنك إن قدرت كان تامة فمرفوعها فاعل ، وإن قدرتها ناقصة فمرفوعها أصله مبتدأ ؛ فقد وجد الشرط الثالث على الوجهين.

الثالث : القياس أنها لا تزاد فى ثانى مفعولى ظن ، ولا ثالث مفعولات أعلم ؛ لأنهما فى الأصل خبر ، وشذت قراءة بعضهم ﴿ما كانَ يَنْبَغِي لَنا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِياءَ﴾ ببناء نتخذ للمفعول ، وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة من فى الحال [1] ، ويظهر لى فساده فى المعنى ؛ لأنك إذا قلت «ما كان لك أن تتخذ زيدا فى حالة كونه خاذلا لك» فأنت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه ، وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية.

الرابع : أكثرهم أهمل هذا الشرط الثالث ؛ فيلزمهم زيادتها فى الخبر ، فى نحو «ما زيد قائما» والتمييز فى نحو «ما طاب زيد نفسا» والحال فى نحو «ما جاء أحد راكبا» وهم لا يجيزون ذلك.

وأما قول أبى البقاء فى ﴿ما نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ﴾ : إنه يجوز كون ﴿آيَةٍ﴾ حالا ومن زائدة كما جاءت آية حالا فى ﴿هذِهِ ناقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً﴾ والمعنى أى شىء ننسخ قليلا أو كثيرا ؛ ففيه تخريج التنزيل على شىء إن ثبت فهو شاذ ، أعنى زيادة من فى الحال ، وتقدير ما ليس بمشتق ومنتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالا ، والتنظير بما لا يناسب ؛ فإن ﴿آيَةً﴾ فى ﴿هذِهِ ناقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً﴾ بمعنى علامة لا واحدة الآى ، وتفسير اللفظ بما لا يحتمله ، وهو قوله قليلا أو كثيرا ، وإنما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من آية.

ولم يشترط الأخفش واحدا من الشرطين الأولين ، واستدل بنحو ﴿وَلَقَدْ جاءَكَ مِنْ نَبَإِ الْمُرْسَلِينَ﴾ ﴿لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ ﴿يُحَلَّوْنَ فِيها مِنْ أَساوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾ ﴿نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئاتِكُمْ﴾.

---

(١) أصل العبارة قبل بناء الفعل للمجهول : يتخذنا الناس أولياء ، فحذف الفاعل وهو الناس ، وبنى الفعل للمجهول وأسند للضمير ، وابن مالك يعتبر اتخذ متعدية لواحد فيجعل انتصاب أولياء على الحالية ، وغيره يعتبر اتخذ متعدية لاثنين فيجعل نصب أولياء على أنه مفعول ثان.

ولم يشترط الكوفيون الأول ، واستدلوا بقولهم «قد كان من مطر» وبقول عمر بن أبى ربيعة :

٥٣٢ . وينمى لها حبّها عندنا فما قال من كاشح لم يضر

وخرّج الكسائى على زيادتها «إنّ من أشدّ الناس عذابا يوم القيامة المصورون» وابن جنى قراءة بعضهم ﴿لَما آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتابٍ وَحِكْمَةٍ﴾ بتشديد لما ، وقال : أصله لمن ما ، ثم أدغم ، ثم حذفت ميم من [1].

وجوّز الزمخشرى فى ﴿وَما أَنْزَلْنا عَلى قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِنَ السَّماءِ وَما كُنَّا مُنْزِلِينَ﴾ الآية كون المعنى ومن الّذى كنا منزلين ، فجوز زيادتها مع المعرفة [2]

وقال الفارسى فى ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّماءِ مِنْ جِبالٍ فِيها مِنْ بَرَدٍ﴾ : يجوز كون من ومن الأخيرتين زائدتين ؛ فجوز الزيادة فى الإيجاب.

وقال المخالفون : التقدير قد كان هو أى كائن من جنس المطر ، وفما قال هو أى قائل من جنس الكاشح ، وإنه من أشد الناس أى إن الشأن ، ولقد جاءك هو أى جاء من الخبر كائنا من نبأ المرسلين ، أو ولقد جاءك نبأ من نبأ المرسلين ثم حذف الموصوف ، وهذا ضعيف فى العربية ؛ لأن الصفة غير مفردة ؛ فلا يحسن تخريج التنزيل عليه.

واختلف فى «من» الداخلة على قبل وبعد ؛ فقال الجمهور : لابتداء الغاية ، وردّ بأنها لا تدخل عندهم على الزمان كما مر ، وأجيب بأنهما غير متأصّلين فى الظرفية

---

(١) من التى قال ابن جنى بزيادتها فى الآية الكريمة هى الداخلة على كتاب والتقدير عنده : لمن جملة ما آتيتكم كتاب وحكمة.

(٢) من الداخلة على جند زائدة ، وهى مستكملة لشروط زيادتها ، والكلام فى من مقدرة الدخول على (ما) التى جعلها بمعنى الذى وجعلها معطوفة على جند وهى فى ﴿وَما كُنَّا مُنْزِلِينَ﴾ فصار التقدير : ومن الذى كنا منزلين ، فزيدت من وهى داخلة على معرفة.

وإنما هما فى الأصل صفتان للزمان ؛ إذ معنى «جئت قبلك» جئت زمنا قبل زمن مجيئك ؛ فلهذا سهل ذلك فيهما ، وزعم ابن مالك أنها زائدة ، وذلك مبنى على قول الأخفش فى عدم الاشتراط لزيادتها.

مسألة . ﴿كُلَّما أَرادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْها مِنْ غَمٍّ﴾ من الأولى للابتداء والثانية للتعليل ، وتعلقها بأرادوا أو بيخرجوا ، أو للابتداء فالغمّ بدل اشتمال ، وأعيد الخافض ، وحذف الضمير ، أى من غم فيها.

مسألة . ﴿مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِها﴾ من الأولى للابتداء ، والثانية إما كذلك فالمجرور بدل بعض وأعيد الجار ، وإما لبيان الجنس فالظرف حال والمنبت محذوف ، أى مما تنبته كائنا من هذا الجنس.

مسألة . ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللهِ﴾ من الأولى مثلها فى «زيد أفضل من عمرو» ومن الثانية للابتداء على أنها متعلقة باستقرار مقدر ، أو بالاستقرار الذى تعلقت به عند ، أى شهادة حاصلة عنده مما أخبر الله به ، قيل : أو بمعنى عن ، على أنها متعلقة بكتم على جعل كتمانه عن الأداء الذى أوجبه الله كتمانه عن الله ، وسيأتى أن ﴿كَتَمَ﴾ لا يتعدى بمن.

مسألة . ﴿لَتَأْتُونَ الرِّجالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّساءِ﴾ من للابتداء ، والظرف صفة لشهوة ، أى شهوة مبتدأة من دونهن ، قيل : أو للمقابلة كـ «خذ هذا من دون هذا» أى اجعله عوضا منه ، وهذا يرجع إلى معنى البدل الذى تقدم ، ويردّه أنه لا يصح التصريح به ولا بالعوض مكانها هنا [1].

مسألة . ﴿ما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ

---

(١) وجه عدم صحة التصريح بالمقابلة وبالعوض مكان من فى هذه الآية الكريمة أن لفظ﴿الْمُفْسِدُونَ﴾ يمنع من التصريح بأحدهما ، وقد علم أن من لا تكون للعوض إلا إذا صح التصريح به مكانها.

﴿يُنَزِّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ الآية. فيها من ثلاث مرات ؛ الأولى للتبيين لأن الكافرين نوعان كتابيون ومشركون ، والثانية زائدة ، والثالثة لابتداء الغاية

مسألة . ﴿لَآكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زَقُّومٍ﴾ ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجاً مِمَّنْ يُكَذِّبُ﴾ الأولى منهما للابتداء ، والثانية للتبيين.

مسألة . ﴿نُودِيَ مِنْ شاطِئِ الْوادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ من فيهما للابتداء ، ومجرور الثانية بدل من مجرور الأولى بدل اشتمال لأن الشجرة كانت نابتة بالشاطىء.

(من) : على خمسة أوجه :

شرطية نحو ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ﴾.

واستفهامية نحو ﴿مَنْ بَعَثَنا مِنْ مَرْقَدِنا؟﴾ ﴿فَمَنْ رَبُّكُما يا مُوسى؟﴾.

وإذا قيل «من يفعل هذا إلا زيد؟» فهى من الاستفهاميّة أشربت معنى النفى ، ومنه ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللهُ﴾ ولا يتقيد جواز ذلك بأن يتقدمها الواو ، خلافا لابن مالك ، بدليل ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾.

وإذا قيل «من ذا لقيت؟» فمن : مبتدأ وذا : خبر موصول ، والعائد محذوف ، ويجوز على قول الكوفيين فى زيادة الأسماء كون ذا زائدة ، ومن مفعولا ، وظاهر كلام جماعة أنه يجوز فى «من ذا لقيت» أن تكون من وذا مركبتين كما فى قولك «ماذا صنعت» ومنع ذلك أبو البقاء فى مواضع من إعرابه وثعلب فى أمالية وغيرهما ، وخصوا جواز ذلك بماذا ؛ لأن «ما» أكثر إبهاما ، فحسن أن تجعل مع غيرها كشىء واحد ؛ ليكون ذلك أظهر لمعناها ، ولأن التركيب خلاف الأصل ، وإنما دل عليه الدليل مع «ما» وهو قولهم «لما جئت» بإثبات الألف

وموصولة [فى] نحو ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّماواتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾.

ونكرة موصوفة ، ولهذا دخلت عليها ربّ فى قوله :

٥٣٣ . ربّ من أنضجت غيظا قلبه قد تمنّى لى موتا لم يطع

ووصفت بالنكرة فى نحو قولهم «مررت بمن معجب لك» وقال حسان رضى الله عنه :

فكفى بنا فضلا على من غيرنا حبّ النّبيّ محمد إيّانا [١٥٨]

ويروى برفع غير ؛ فيحتمل أن من على حالها ، ويحتمل الموصولية ، وعليهما فالتقدير : على من هو غيرنا ، والجملة صفة أو صلة ، وقال الفرزدق :

٥٣٤ . إنّ وإيّاك إذ حلّت بأرحلنا كمن بواديه بعد المحل ممطور

أى كشخص ممطور بواديه.

وزعم الكسائى أنها لا تكون نكرة إلا فى موضع يخص النكرات ، وردّ بهذين البيتين ، فخرجهما على الزيادة ، وذلك شىء لم يثبت كما سيأتى.

وقال تعالى ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ﴾ فجزم جماعة بأنها موصوفة وهو بعيد ، لقلة استعمالها ، وآخرون بأنها موصولة ، وقال الزمخشرى : إن قدرت أل فى الناس للعهد فموصولة مثل ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾ أو للجنس فموصوفة مثل ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجالٌ﴾ ويحتاج لتأمل.

تنبيهان : الأول . تقول «من يكرمنى أكرمه» فتحتمل [من] الأوجه الأربعة ، فإن قدرتها شرطية جزمت الفعلين ، أو موصوفة رفعتهما ، أو استفهامية رفعت الأولى وجزمت الثانى ؛ لأنه جواب بغير الفاء ، ومن فيهن مبتدأ ، وخبر الاستفهامية الجملة الأولى ، والموصولة أو الموصوفة الجملة الثانية ، والشرطية الأولى أو الثانية على خلاف فى ذلك ، وتقول «من زارنى زرته» فلا تحسن الاستفهامية [1] ، ويحسن ما عداها.

---

(١) لا تحسن الاستفهامية لكون ما بعدها ماضيا ، ولكنها . مع ذلك . تصح

الثانى . زيد فى أقسام من قسمان آخران ؛ أحدهما أن تأتى نكرة تامة ، وذلك عند أبى على ، قاله فى قوله :

٥٣٥ . [ونعم من هو فى سرّ وإعلان [ص ٤٣٥ و ٤٣٧] ونعم مزكأمن ضافت مذاهبه]

فزعم أن الفاعل مستتر ، ومن تمييز ، وقوله «هو» مخصوص بالمدح ، فهو مبتدأ خبره ما قبله أو خبر لمبتدأ محذوف ، وقال غيره : من موصول فاعل ، وقوله «هو» مبتدأ خبره هو آخر محذوف على حد قوله :

٥٣٦ . [أنا أبو النّجم] وشعرى شعرى [لله درّى ما أجنّ صدرى] [ص ٤٣٧ و ٦٥٧]

والظرف متعلق بالمحذوف ؛ لأن فيه معنى الفعل ، أى ونعم من هو الثابت فى حالى السر والعلانية.

قلت : ويحتاج إلى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا بالمدح.

الثانى : التوكيد ، وذلك فيما زعم الكسائى [من] أنها ترد زائدة كما ، وذلك سهل على قاعدة الكوفيين فى أن الأسماء تزاد ، وأنشد عليه :

فكفى بنا فضلا على من غيرنا [١٥٨]

فيمن خفض غيرنا ، وقوله :

٥٣٧ . يا شاة من قنص لمن حلّت له حرمت علىّ ، وليتها لم تحرم

فيمن رواه بمن دون ما ، وهو خلاف المشهور ، وقوله :

٥٣٨ . آل الزبير سنام المجد ، قد علمت ذاك القبائل والأثرون من عددا [1]

---

(١) علمت فى هذا الموضع بمعنى عرفت فتحتاج إلى مفعول واحد وهو قوله «ذاك» وليس لك أن تعتبرها من أفعال اليقين فتكون محتاجة إلى مفعولين ، ووجه عدم صحة ذلك أن الشاعر لم يذكر إلا مفعولا واحدا ، وأنت خبير أن حذف المفعول الثانى من مفعولى ظن وأخواتها لغير دليل لا يجوز ، وهو الذى يسمونه الحذف اقتصارا.

ولنا أنها فى الأولين نكرة موصوفة ، أى على قوم غيرنا ، ويا شاه : إنسان قنص ، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة ، وعددا : إما صفة لمن على أنه اسم وضع موضع المصدر ، وهو العدّ : أى والأثرون قوما ذوى عد ، أى قوما معدودين ، وإما معمول ليعد محذوفا صلة أو صفة لمن ، ومن بدل من الأثرون.

(مهما) : اسم ؛ لعود الضمير إليها فى ﴿مَهْما تَأْتِنا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنا بِها﴾ وقال الزمخشرى وغيره : عاد عليها ضمير ﴿بِهِ﴾ وضمير ﴿بِها﴾ حملا على اللفظ وعلى المعنى ، اه. والأولى أن يعود ضمير ﴿بِها﴾ لآية ، وزعم السهيلى أنها تأتى حرفا ، بدليل قول زهير :

ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم [٥٣١]

قال : فهى هنا حرف بمنزلة إن ، بدليل أنها لا محل لها ، وتبعه ابن يسعون ، واستدل بقوله

٥٣٩ . قد أوبيت كلّ ماء فهى ضاوية مهما تصب أفقا من بارق تشم [(١)]

قال : إذ لا تكون مبتدأ لعدم الرابط من الخبر وهو فعل الشرط ، ولا مفعولا لاستيفاء فعل الشرط مفعوله ، ولا سبيل إلى غيرهما ، فتعين أنها لا موضع لها.

والجواب أنها فى الأول إما خبر تكن ، وخليقة اسمها ، ومن زائدة ، لأن الشرط غير موجب عند أبى على ، وإما مبتدأ ، واسم تكن ضمير راجع إليها ، والظرف خبر ، وأنت ضميرها لأنها الخليقة فى المعنى ، ومثله «ما جاءت حاجتك» فيمن نصب حاجتك ، ومن خليقة تفسير للضمير ، كقوله :

---

(١) أو بيت : فعل ماض مبنى للمجهول وزانه أكرمت ومعناه منعت ؛ وضاوية : هزيلة من العطش ، والبارق : السحاب ذو البرق ، وتشم : تنظر ، من شام البرق يشيمه . بوزن باعه يبيعه . أى نظر إليه ليعرف أين يمطر.

٥٤٠ . [فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها] لما نسجتها من جنوب وشمال

وفى الثانى مفعول تصب ، وأفقا : ظرف ، ومن بارق : تفسير لمهما أو متعلق بتصب ، فمعناها التبعيض ، والمعنى : أى شىء تصب فى أفق من البوارق تشم.

وقال بعضهم : مهما ظرف زمان ، والمعنى أى وقت تصب بارقا من أفق ، فقلب الكلام ، أو فى أفق بارقا ، فزاد من ، واستعمل أفقا ظرفا ، انتهى ، وسيأتى أن مهما لا تستعمل ظرفا.

وهى بسيطة ، لا مركبة من مه وما الشرطية ، ولا من ما الشرطية وما الزائدة. ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعا للتكرار ، خلافا لزاعمى ذلك.

ولها ثلاثة معان :

أحدها : ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط ، ومنه الآية ، ولهذا فسرت بقوله تعالى ﴿مِنْ آيَةٍ﴾ وهى فيها إما مبتدأ أو منصوبة على الاشتغال ، فيقدر لها عامل متعدّ كما فى «زيدا مررت به» متأخرا عنها ، لأن لها الصدر ، أى مهما تحضرنا تأتنا به.

الثانى : الزمان والشرط ؛ فتكون ظرفا لفعل الشرط ، ذكره ابن مالك ، وزعم أن النحويين أهملوه ، وأنشد لحاتم :

٥٤١ . وإنّك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذّمّ أجمعا

وأبياتا أخر ، ولا دليل فى ذلك ، لجواز كونها للمصدر بمعنى أىّ إعطاء كثيرا أو قليلا وهذه المقالة سبق إليها ابن مالك غيره ، وشدد الزمخشرى الإنكار على من قال بها [1]

---

(١) أراد المؤلف بهذا أن ينكر على ابن مالك شيئين ؛ الأول ادعاؤه أن النحويين أهملوا هذا المعنى من معانى مهما ؛ فذكر أن غير ابن مالك سبقه إلى ذكر هذه المقالة ، والثانى : أن هذا المعنى الذى ادعاه لمهما غير صحيح ، وإن يقول به من لا بد له فى العربية

فقال : هذه الكلمة فى عداد الكلمات التى يحرفها من لا يد له فى علم العربية ، فيضعها فى غير موضعها ، ويظنها بمعنى متى ، ويقول «مهما جئتنى أعطيتك» وهذا من وضعه ، وليس من كلام واضع العربية ، ثم يذهب فيفسر بها الآية فيلحد فى آيات الله ، انتهى. والقول بذلك فى الآية ممتنع ، ولو صح ثبوته فى غيرها ؛ لتفسيرها بمن آية.

الثالث : الاستفهام ، ذكره جماعة منهم ابن مالك ، واستدلوا عليه بقوله :

مهمـــــا لى اللّيلـــــة مهمـــــا ليـــــه أودى بنعلـــــــىّ وســـــــرباليه [١٥٥]

فزعموا أن مهما مبتدأ ، ولى الخبر ، وأعيدت الجملة توكيدا ، وأودى : بمعنى هلك ، ونعلى : فاعل ، والباء زائدة مثلها فى ﴿**كَفى بِاللهِ شَهِيداً**﴾ ولا دليل فى البيت ؛ لاحتمال أن التقدير مه اسم فعل بمعنى اكفف ثم استأنف استفهاما بما وحدها.

تنبيه . من المشكل قول الشاطبى ﷺ :

٥٤٢ . *ومهما تصلها أو بدأت براءة*

ونقول فيه : لا يجوز فى مهما أن تكون مفعولا به لتصل لاستيفائه مفعوله ، ولا مبتدأ لعدم الرابط ، فإن قيل : قدّر مهما واقعة على براءة ؛ فيكون ضمير تصلها راجعا إلى براءة ، وحينئذ فمهما مبتدأ أو مفعول لمحذوف يفسره تصل ، قلنا : اسم الشرط عام ، وبراءة اسم خاص فضميرها كذلك ، فلا يرجع إلى العام ، وبالوجه الذى بطل به ابتدائية مهما يبطل كونها مشتغلا عنها العامل بالضمير.

وهذه بخلافها فى قوله :

٥٤٣ . *ومهما تصلها مع أواخر سورة*

فإنها هناك واقعة على البسملة التى فى أول كل سورة ؛ فهى عامة ؛ فيصحّ فيها الابتداء أو النصب بفعل يفسره تصل ، أى وأى بسملة تصل تصلها ، والظرفية بمعنى وأىّ وقت تصل البسملة ، على القول بجواز ظرفيتها.

وأما هنا فيتعين كونها ظرفا لتصل بتقدير وأى وقت تصل براءة ، أو مفعولا به حذف عامله أى ومهما تفعل ، ويكون تصل وبدأت بدل تفصيل من ذلك الفعل ، وأما ضمير تصلها فلك أن تعيده على اسم مظهر قبله محذوفا ، أى ومهما تفعل فى براءة تصلها أو بدأت بها ، وحذف بها ، ولما خفى المعنى بحذف مرجع الضمير ذكر براءة بيانا له. إما على أنه بدل منه ، أو على إضمار أعنى ، ولك أن تعيده على ما بعده وهو براءة : إما على أنه بدل منه مثل «رأيته زيدا» فمفعول بدأت محذوف ، أو على أن الفعلين تنازعاها فأعمل الثانى متّسعا فيه بإسقاط الباء ، وأضمر الفضلة فى الأول ، على حد قوله :

٥٤٤ . إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن فى الغيب أحفظ للودّ

(مع) : اسم ؛ بدليل التنوين فى قولك «معا» ودخول الجار فى حكاية سيبويه «ذهبت من معه [1]» وقراءة بعضهم ﴿هذا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ﴾ وتسكين عينه لغة غنم وربيعة ، لا ضرورة خلافا لسيبويه ، واسميتها حينئذ باقية ، وقول النحاس «إنها حينئذ حرف بالإجماع» مردود.

وتستعمل مضافة ؛ فتكون ظرفا ، ولها حينئذ ثلاثة معان :

أحدها : موضع الاجتماع ؛ ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو ﴿وَاللهُ مَعَكُمْ﴾

والثانى : زمانه ، نحو «جئتك مع العصر».

والثالث : مرادفة عند ، وعليه القراءة وحكاية سيبويه السابقتين.

ومفردة ؛ فتنون ، وتكون حالا. وقد جاءت ظرفا مخبرا به فى نحو قوله :

٥٤٥ . أفيقوا بنى حرب وأهواؤنا معا [وأرماحنا موصولة لم تقضّب]

---

(١) التنوين يدل على اسمية «مع» فى موضعين ؛ الأول أن تكون اسما لموضع الاجتماع ، والثانى أن تكون اسما لزمان الاجتماع ، وقبول دخول من عليها يدل على اسميتها فى موضع واحد ، وهو أن يكون اسما مرادفا لعند ، وهى لا تخرج عن هذه المواضع الثلاثة.

وقيل : هى حال ، والخبر محذوف ، وهى فى الإفراد بمعنى جميعا عند ابن مالك ، وهو خلاف قول ثعلب : «إذا قلت «جاآ جميعا» احتمل أن فعلهما فى وقت واحد أو فى وقتين ، وإذا قلت «جاآ معا» فالوقت واحد» اه. وفيه نظر ، وقد عادل بينهما من قال :

٥٤٦ . كنت ويحيى كيدى واحد نرمى جميعا ونرامى معا

وتستعمل معا للجماعة كما تستعمل للاثنين ، قال :

٥٤٧ . *إذا حنّت الأولى سجعن لها معا*

وقالت الخنساء :

٥٤٨ . وأفنى رجالى فبادوا معا فأصبح قلبى بهم مستفزّا

(متى) : على خمسة أوجه : اسم استفهام ، نحو ﴿مَتى نَصْرُ اللهِ﴾ واسم شرط ، كقوله :

[أنا ابن جلا وطلّاع الثّنايا] متى أضع العمامة تعرفونى [٢٦٣]

واسم مرادف للوسط ، وحرف بمعنى من أو فى ، وذلك فى لغة هذيل يقولون «أخرجها متى كمّه» أى منه ، وقال ساعدة :

٥٤٩ . أخيل [١] برقا متى حاب له زجل إذا يفتّر من توماضه حلجا

أى من سحاب حاب ، أى ثقيل المشى له تصويت ، واختلف فى قول بعضهم : «وضعته متى كمى» فقال ابن سيده : بمعنى فى ، وقال غيره : بمعنى وسط ، وكذلك اختلف فى قول أبى ذؤيب يصف السحاب :

---

(١) أخيل . بضم الهمزة وكسر الخاء . مضارع أخال البرق ، وأخيله . على الأصل . ومعناه شام سحابه ، ومتى : بمعنى من ، والحابى معناه الدانى ، وفسره المؤلف بالثقيل ، وليس بذاك ، والزجل . بوزن جمل . الصوت ، ويفتر : يضعف ، والتوماض : اللمع الخفيف من البرق ، وحلج : أمطر.

شـــــربن بمـــــاء البحـــــر ثمّ ترفّعـــــت مـــتى لجـــج خضـــر لهـــنّ نثـــيج [١٤٨]

فقيل : بمعنى من ، وقال ابن سيده : بمعنى وسط.

(منذ ، ومذ) : لهما ثلاث حالات :

إحداها : أن يليهما اسم مجرور ، فقيل : هما اسمان مضافان ، والصحيح أنهما حرفا جر : بمعنى من إن كان الزمان ماضيا ، وبمعنى فى إن كان حاضرا ، وبمعنى من وإلى جميعا إن كان معدودا نحو «ما رأيته مذ يوم الخميس ، أو مذ يومنا ، أو عامنا ، أو مذ ثلاثة أيام»

وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر ، وعلى ترجيح جر منذ للماضى على رفعه ، وترجيح رفع مذ للماضى على جره ، ومن الكثير فى منذ قوله :

٥٥٠ . [قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان] وربـــع عفـــت آثـــاره منـــذ أزمـــان

ومن القليل فى مذ قوله :

٥٥١ . [لمـــن الـــدّيار بقنّـــة الحجـــر] أقـــوين مـــذ حجـــج ومـــذ دهـــر

والحالة الثانية : أن يليهما اسم مرفوع ، نحو «مذ يوم الخميس ، ومنذ يومان» فقال المبرد وابن السراج والفارسى : مبتدآن ، وما بعدهما خبر ، ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضرا أو معدودا ، وأول المدة إن كان ماضيا ، وقال الأخفش والزجاج والزجاجى : ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ، ومعناهما بين وبين مضافين ؛ فمعنى «ما لقيته مذ يومان» بينى وبين لقائه يومان ، ولا خفاء بما فيه من التعسّف ، وقال أكثر الكوفيين : ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها ، وبقى فاعلها ، والأصل : مذ كان يومان ، واختاره السهيلى وابن مالك ، وقال بعض الكوفيين : خبر لمحذوف ، أى ما رأيته من الزمان الذى هو يومان ، بناء على أن مذ مركبة من كلمتين من وذو الطائية.

الحالة الثالثة : أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية ، كقوله :

٥٥٢ . مـا زال مـذ عقـدت يـداه إزاره [فسـما فـأدرك خمسـة الأشـبار]

وقوله :

٥٥٣ . ومـا زلـت أبغـى المـال مـذ أنـا يـافع [وليـدا وكهـلا حـين شـبت وأمـردا]

والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان ، فقيل : إلى الجملة ، وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة ، وقيل : مبتدآن ؛ فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر.

وأصل مذ منذ ، بدليل رجوعهم إلى ضم ذال مذ عند ملاقاة الساكن ، نحو «مذ اليوم» ولو لا أن الأصل الضم لكسروا ، ولأن بعضهم يقول «مذ زمن طويل» فيضم مع عدم الساكن ، وقال ابن ملكون : هما أصلان ، لأنه لا يتصرّف فى الحرف ولا شبهه ، ويردّه تخفيفهم إنّ وكأنّ ولكنّ وربّ وقطّ ، وقال المالقى : إذا كانت مذ اسما فأصلها منذ ، أو حرفا فهى أصل.

قد تم . بحمد الله تعالى وتوفيقه وتيسيره . الجزء الأول من كتاب «مغنى اللبيب ، عن كتب الأعاريب» لأنحى النحاة العلامة ابن هشام ، الأنصارى ، المصرى.

ويليه . إن شاء الله تعالى . الجزء الثانى ، مفتتحا بحرف النون من باب الحروف

نسأل الله جلت قدرته أن يعين على إكماله بمنه وفضله